الحديث الموضوع عند ابن عدي
في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال)

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولىٰ

٢٠٢٤م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠٢٤/٥/٣٠١٥)

عنوان الكتاب: الحديث الموضوع عند ابن عدي في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال)

تأليـــــــف: الغنانيم : عناد غالب محمد

بيانات النشـر: عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع ٢٠٢٤

رقم التصنيف: ٢٣٢,١٢٥

الواصفات: / الحديث الموضوع/ علم الإسناد/ الحديث الشريف/ علوم الحديث/

جميع الحقوق محفوظة. لا يسـمح بإعادة إصـدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق اسـتعادة المعـلـومـات أو نـقـلـه بـأي شـــكـل مـن الأشـــكـال، دون إذن خـطـي مســـبـق

❖ يتحمل المؤلف كامل المسـؤولية القانونية عن محتوى مصـنفه ولا يعبّر هذا المصـنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN ٩٧٨-٩٩٢٣-٣٥-٢٧٥-٥ (ردمك)

المملكة الأردنية الهاشمية

دار الجنان للنشر والتوزيع

هاتف: ٠٠٩٦٢٧٩٥٧٤٧٤٦٠

E-mail: dar_jenan@yahoo.com

الحديث الموضوع عند ابن عدي
في كتابه (الكامل في ضعفاء الرجال)

الدكتور

عناد غالب محمد الغنانيم

كلية الشريعة، جامعة جرش، الأردن

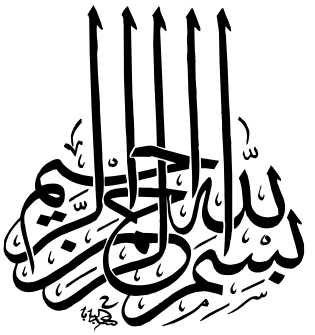
بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٩
تمهيد: تعريف بابن عدي وكتابه الكامل ولمحة عن الحديث الموضوع	١٩
أولاً: التعريف بابن عدي	٢٠
ثانياً: التعريف بكتاب الكامل	٢٩
ثالثاً: التعريف بالحديث الموضوع	٣٧
الفصل الأول: الألفاظ الدالة على الوضع صراحة وكناية	٥٥
المبحث الأول: الألفاظ الدالة على الوضع صراحة	٥٥
المطلب الأول: لفظ "يضع الحديث"	٥٦
المطلب الثاني: لفظ "الكذب وما يقاربه من الألفاظ"	٦٥
المطلب الثالث: لفظ "باطل وما يقاربه من الألفاظ".	٧٤
المبحث الثاني: الألفاظ الدالة على الوضع كناية	٨٣
المطلب الأول: لفظ "يسرق الحديث	٨٤
المطلب الثاني: لفظ "يلزق الحديث"	٩٢
المطلب الثالث: لفظ "لا أصل له، ليس له أصل"	٩٧
الفصل الثاني: منهج ابن عدي في الحكم على الرواة بالوضع	١٠٣
المبحث الأول: الوضع بسبب الطعن في عدالة الراوي	١٠٣
المطلب الأول: جرح الراوي بصيغة الإنشاء	١٠٥
المطلب الثاني: جرح الراوي بصيغة المبالغة في الكذب	١٢٢
المبحث الثاني: الوضع بسبب بدعة الراوي	١٣٣
المطلب الأول: جرح الراوي بسبب بدعة التشيع والرفض	١٣٩

المطلب الثاني: جرح الراوي بسبب بدعة الكّرامية	١٤٣
المطلب الثالث: جرح الراوي بسبب بدعة المشبهة	١٤٦
المبحث الثالث: الحكم على الراوي بالضعف الشديد وعلى مروياته بالوضع	١٤٩
المطلب الأول: جرح الراوي بلفظ "ضعيف جداً"	١٥٢
المطلب الثاني: جرح الراوي بلفظ "متروك الحديث"	١٥٥
المطلب الثالث: جرح الراوي بلفظ "منكر الحديث"	١٥٩
الفصل الثالث: قرائن الحكم على الحديث بالوضع عند ابن عدي	١٦٣
المبحث الأول: قرائن الوضع التي تتعلق بالراوي	١٦٧
أولاً: أن يحدث الراوي عن شيخ ثبت أنه مات قبل أن يولد	١٦٧
ثانياً: أن يحث الراوي عن قوم ثبت أنه لم يرهم	١٧٠
ثالثاً: إقرار الراوي بالوضع	١٧٢
رابعاً: قرائن عدم السفر إلى بلد ما	١٧٦
المبحث الثاني: قرائن الوضع التي تتعلق بالمروي	١٧٩
أولاً: كون الحديث لا يشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم	١٨٠
ثانياً: نكارة المتن وبطلانه	١٨٤
ثالثاً: كون الحديث يخالف المشهور أو المتعارف عليه من الأمور	١٨٨
رابعاً: كون الحديث لا يشبه حديث أهل الصدق	١٩٠
الفصل الرابع: مصادر ابن عدي في كتابه الكامل وأثره في كتب الموضوعات وكتب الرجال	١٩٣
المبحث الأول: مصادره في كتابه الكامل	١٩٣
المطلب الأول: مصادره في الحكم على الرواة بالوضع	١٩٣
المطلب الثاني: مصادره في الحكم على الروايات بالوضع	٢١٩

المبحث الثاني: أثر كتاب الكامل في كتب الموضوعات والرجال	٢٢٩
المطلب الأول: أثره في كتب الموضوعات	٢٣٠
المطلب الثاني: أثره في كتب الرجال المتكّلم فيهم	٢٤٧
الخاتمة	٢٦١
المصادر والمراجع	٢٦٥

المقدمة

إن الحمدَ لله، نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهدِه الله فلا مضلَّ له، ومن يضلِلْ فلا هادي له، وأشهدُ أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له، وأشهدُ أن محمداً عبدُه ورسوله.

اللهم صلِّ وسلم وبارك على المبعوث رحمة للعالمين، الصادق الوعد الأمين، خاتم الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن طلب العلوم الشرعية بالأخص الحديث الشريف منها ـــ الذي يُعد من أجلها قدراً وأعلاها مرتبة ـــ هو أقرب الطرق لسعادة الدنيا والآخرة، وذاك لكونه يعود إلى شرف المنسوب إليه، كيف وهو ينسب إلى خير البرية رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو المصدر الثاني من مصادر الشريعة الإسلامية الغراء.

وقد ذكر البدر العيني كلاماً يثلج الصدر في هذا الشأن فقال: "إن أولى ما تصرف فيه الأعمار، وأحرى ما تتوجه إليه الألباب والأفكار، وأعظم ما تميل إليه أعناق الهمم، وأفخم ما تتنافس فيه كرام الأمم، هو الاشتغال بعلم الأحاديث النبوية المحمدية، والاحتفال بالآثار والأخبار الأحمدية، ومعرفة مصادرها ومواردها، وإتقان متونها وأسانيدها، وضبط رواتها ورجالها الأثبات، وحلّ ما فيها من المشكلات والمعضلات، كيف لا وهي أسس الشريعة، وإلى معرفة أحكام الدين أقوى الذريعة؟[1].

لكن الناس متفاوتون في القدرات، فمنهم الحافظ المكثر، ومنهم المقِلّ، وكذلك فيهم الضابط لما حَفِظ والمخِل، حتى جاء علماء الحديث الذين أفنوا أعمارهم في خدمة حديث

---

(١) العيني، معني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، محمود بن محمد بن موسى بن أحمد بدر الدين العيني، تحقيق محمد حسن محمد، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١، ١٤٢٧هـ، ج١، ص٩.

رسول الله صلى الله عليه وسلم، حفظاً وتدويناً وتصنيفاً، وقاموا بوضع القواعد التي تضبط حدوده، سواء ما يتعلق بالسند منها أو المتن على السواء؛ لتبقى السنة الشريفة صافية نقية بعيدة عن التحريف والتبديل، وسليمة من الاختلاق والتزوير.

ومن هذه العلوم التي تميَّز بها المسلمون عن غيرهم، والتي تُعدُّ بمثابة الحصن المنيع في حماية مصدر التشريع الثاني ما يُعرف بعلم "الجرح والتعديل" الذي يقوم على البحث عن رجال الإسناد والوقوف عند أدق تفاصيل حياتهم، سواء ما يتعلق بالعدالة أو الضبط، ولذلك قال عبد الله بن المبارك فيما رواه عنه مسلم في الصحيح: "الْإِسْنَادُ مِنَ الدِّينِ، وَلَوْلَا الْإِسْنَادُ لَقَالَ مَنْ شَاءَ مَا شَاءَ"(١)، وأورد مسلم قولاً آخر في هذا المعنى عن ابن سيرين أنه قال: "إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ"(٢).

وانطلاقاً من هذا المعتقد الذي تمكن في نفوس العلماء من السعي في المحافظة على السنة الشريفة ظهر ما يُسمى بعلم الرجال، حيث برع فيه الكثير من حفّاظ المسلمين في ذاك الزمان أمثال: شعبة بن الحجاج (١٦٠هـ)، ويحيى القطان (١٩٨هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (١٩٨هـ)، ويحيى بن معين (٢٣٣هـ)، وعلي بن المديني (٢٣٤هـ)، وأحمد بن حنبل(٢٤١هـ)، والبخاري (٢٥٦هـ) وأبو حاتم الرازي (٢٧٧هـ) وغيرهم.

وابن عدي (ت٣٦٥هـ) في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال" يُعد واحداً من العلماء الحفاظ النقاد، حيث جمع عدداً كبيراً من الرواة المتكلم فيهم في كتابه، وقد أخذت أحكامه أهمية وقبولاً عند أهل العلم وذلك من خلال ذكره للروايات التي أُنكرت على هؤلاء الرواة، والتي بدورها برهنت وأكدت على قيمة ما أطلقه من أحكام في الغالب الأعم.

ومن جملة أحكامه ما طال عدداً من الرواة الذين طعن في عدالتهم، حيث رماهم بالكذب ووضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وساق لهم في ذلك مجموعة من الروايات الموضوعة التي تؤكد على ما ذهب إليه، وقد استعمل ألفاظاً كثيرة في الدلالة

---

(١) مسلم، الجامع الصحيح، ج١، ص١٥، باب في أن الإسناد من الدين.

(٢) مصدر سابق، ج١، ص١٤، باب في أن الإسناد من الدين.

على الوضع، وسلك في سبيل ذلك منهجاً علمياً يحتاج إلى دراسة وتوضيح لكثير من الأمور المبثوثة بين ثنايا كتابه، وهي ذات أهمية كبيرة في هذا الشأن.

أولاً: أهمية موضوع الدراسة:

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

١ـ يُعد كتاب الكامل في ضعفاء الرجال أحد الكتب المهمة في علم الرجال، كون مؤلفه يحكم على الرواة بما ساقه من أحاديث بأسانيدها إليهم، معتمداً في ذلك ـ في الغالب ـ على آراء وأقوال مَن سَبقه أو عاصره مِن أهل هذا الشأن، إلا أن شخصيته كانت بارزة في هذا كله سواء من جهة النقد والتعليل، أو من جهة موافقة كلام العلماء أو الاعتراض والترجيح بما توصل إليه من خلال دراسة المرويات، وهذا من شأنه أن ينمي عند الطالب ملكة الاستنباط والتحري.

٢. القيام بدراسة علمية متخصصة لمنهج ابن عدي في حكمه على الأحاديث بالوضع.

٣. الكشف عن الألفاظ التي استعملها ابن عدي في الحكم على الحديث بالوضع.

٤ـ مقارنة منهج ابن عدي مع غيره من النقاد في الحكم على الحديث بالوضع، وذلك من خلال الوقوف على الألفاظ التي أوردها في حكمه على بعض الرواة بالكذب والوضع.

٥. بيان مدى اعتماد كتب الموضوعات وكتب الرجال على كامل ابن عدي.

٦. تسليط الضوء على منهج أحد الأئمة المتقدمين في حكمه على الوضاعين وأحاديثهم.

ثانياً: سبب اختيار الموضوع:

يعود ذلك إلى جملة من الأسباب، وهي:

١. أهمية كتاب الكامل لابن عدي في مكتبة الحديث الشريف والمنزلة التي حازها.

٢ـ لم يأخذ كتاب الكامل ـ خصوصاً قسم الموضوعات منه ـ حظه في الدراسات الأكاديمية مقارنة بغيره، وبالنظر إلى أهميته في هذا الشأن.

٣. معرفة الحديث الموضوع عند الحافظ ابن عدي ومصادره في ذلك.

٤- كون ابن عدي يعتبر من العلماء المتقدمين الذين خاضـــوا في الحديث الموضـــوع بهذا الشكل.

٥. الوقوف على حال الرواة الوضاعين عنده وبيان منهجه في الحكم عليهم.

٦. معرفة العلاقة بين الضعف الشديد والوضع عند ابن عدي.

ثالثاً: الهدف من هذه الدراسة:

١ـــ بيان جهود ابن عدي في تنقية السنة الشريفة والذود عنها من خلال كشف الكذابين وجمع رواياتهم.

٢- الوقوف على مصطلحات الوضع التي استعملها ابن عدي، وبيان إن كان له مصطلح خاص.

٣. الكشف عن مصادره وأثره فيمن بعده من أهل العلم.

٤ـــ صـــياغة مادة علمية حول الحديث الموضـــوع من خلال كتاب الكامل لابن عدي المخصص للضعفاء.

٥. دراسة منهج إمام وناقد في علوم الحديث ومنهجه في الحكم على الحديث بالوضع.

رابعاً: إشكالية البحث:

يُعرف كتاب ابن عدي أنه كتاب في تراجم الضـعفاء، لكن منهجه اختلف عن غيره من جهة كونه قد أطلق حكمه على كثير من الأحاديث بالوضـــع، وأنه يحوي مادة ثرية في ذلك، وبناء على هذا تطرح الدراسة الأسئلة الافتراضية التالية:

١. ما هي المصطلحات التي استخدمها ابن عدي في الحكم على الحديث بالوضع؟

٢ـــ هل كان ابن عدي مجرد ناقل؟ أم أنه تفرد بالحكم على الحديث بالوضع؟ وما مصادره في ذلك؟

٣. ما المنهج الذي اتبعه في حكمه على الحديث بالوضع؟

٤. ما صفات الراوي الوضاع عند ابن عدي؟

٥. هل من قرائن عند ابن عدي أثرت في الحكم على الحديث بالوضع غير جرح الراوي؟

٦. متى يكون ضعف الراوي مؤثراً على كذب روايته؟

خامساً: الدراسات السابقة حول الموضوع:

لم أقف على من تناول هذا الموضوع بالدراسة عند ابن عدي على وجه الخصوص، ولا عند غيره بشكل عام بهذه الكيفية، إلا أن هناك بعض الدراسات ذات العلاقة بكتاب الكامل، وبالوضع في الحديث النبوي، ومنها:

١ـــ "ابن عدي ومنهجه في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال": للدكتور زهير عثمان علي نور، عبارة عن أطروحة دكتوراه، مقدمة لجامعة أم القرى، مطبوعة في مكتبة الرشيد للنشر، الطبعة الأولى في ١٤١٨هـ، المملكة العربية السعودية.

. لم يخص الباحث في دراسته هذه الحديث الموضوع عند ابن عدي بشكل تفصيلي، ذاك لكونه يحتاج إلى دراسة مستقلة، وهذا ما أنوي فعله إن شاء الله.

ـ ذكر في الباب الثاني من أطروحته، في الفصل الرابع، المبحث الأول عنوان ـ أنواع الرواة المذكورين في الكامل ـــ وعدّ منهم في القسم الأول الوضاعون، ثم ذكر بعض الأمثلة لرواة وصفهم ابن عدي بالوضع، لكن بحثي يقوم على الدراسة التفصيلية للحديث الموضوع عند ابن عديّ بكافة جوانبه في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال".

٢- "الرواة الذين قال عنهم ابن عدي لا بأس به من خلال دراسة كتابه الكامل في الضعفاء": للدكتور طاهر يحيى محمد، أطروحة دكتوراه، مقدمة للجامعة العراقية ـــ وهي الجامعة الإسلامية سابقاً. سنة ١٤٣٤هـ، لم أجدها مطبوعة.

.كان جهد الباحث منصباً على دراسة لفظ "لا بأس به" عند ابن عدي، وهذا لا علاقة بالحديث الموضوع عنده كون لفظ لا بأس به ليس من ألفاظ الوضع.

٣ـــ "منهج ابن عدي في سبر أحاديث الرواة من خلال كتابه الكامل في ضعفاء الرجال": الباحث بسام مرعي حسن أبو عليقة، أطروحة ماجستير، مقدمة لجامعة العلوم الإسلامية العالمية.

ـــ تكلم عن جرح الرواة من خلال أحاديثهم الباطلة والمكذوبة التي وردت من طريقهم، إلا أن دراستي لا تركز فقط على جمع وسبر الأحاديث التي قيلت في الراوي وإنما بيان منهج ابن عدي في التعامل مع الحديث الموضوع.

سادساً: منهجية بحث الموضوع:

لقد سلكت في أثناء دراستي لهذا البحث أكثر من منهج معتمد، كونه مما يوجب ذلك، حيث لا مفر منه للوصول إلى الغاية المرجوَّة، ومن ذلك:

١ـ **المنهج الاستقرائي**: الذي تمثل في تتبع المسائل والفروع ذات الصلة بالموضوع من كتاب الكامل، وذلك من خلال الوقوف على الرواة الوضاعين والأحاديث التي سيقت من طريقهم، وأيضاً من خلال الكتب المعتمدة في دراسة أحوال هؤلاء الرواة.

٢ـ **المنهج المقارن**: وقد تمثل ذلك في القيام بالموازنة بين الرواة من خلال حكم ابن عدي عليهم مقارنة بغيره من النقاد، والترجيح إن أمكن ذلك.

٣ـ **المنهج التحليلي**: وذلك من خلال النظر في جزئيات الموضوع واستخلاص مراميه وتنسيقها وتفسير كلام ابن عدي وكلام العلماء مما يكشف عن مقصدهم.

ومن منهجي في الدراسة أيضاً:

ـ عمل مقدمة توضيحية في بداية كل مبحث ومطلب إن تطلب ذلك لتكون بمثابة المدخل للمراد دراسته.

ـ عنيت بضبط الألفاظ الغريبة.

ـ عملت على عزو الأقوال إلى أصحابها وإخراجها من كتبهم ما أمكن.

ـ قمت باختيار بعض نماذج من الرواة الوضاعين عند الكلام على ألفاظ الوضع، فلم أقصد استيعاب جميع الرواة، بحسب ما يقتضيه البحث ولا يعني هذا أنني قد استوعبت جميع الرواة.

ـ قمت باختيار نماذج من الأحاديث الموضوعة عند ابن عدي، لكون الدراسة تركز على بيان المنهج وليس عملية الإحصاء.

ـ عند الكلام على مصادر ابن عدي قدمت الأعلام بحسب تقدم الوفاة الأقدم ثم الذي يليه، وهكذا.

ـــــ رتبت الكتب التي استفاد أصحابها من أحكام ابن عدي بحسب الأقدم وفاة، كالجورقاني وابن الجوزي، وهكذا.

. قمت بالتعريف ببعض الأعلام الواردة في هذا البحث، وتركت تعريف بعضهم لشهرتهم.

صعوبات الدراسة:

استعمال ابن عدي لبعض الألفاظ الدلالة على الوضع بشكل غير مباشرة، والتي اعتبرت من قبيل ألفاظ الكناية، خاصة أنه أوردها بصورٍ متعددة مما احتاج الأمر إلى جهد في بيان مدلولها والتمهيد لذلك من أقوال العلماء أيضاً.

كِبَر حجم الكتاب، وذلك لكون الدراسة العلمية تحتاج لقراءة متأنية، بل وإعادة القراءة لأكثر من مرة، حتى يتسنى الوقوف عند حيثيات الموضوع والإحاطة بكل جوانبه، ولله الحمد أن وفقني على فعل كثير من ذلك.

سابعاً: خطة البحث:

اقتضت طبيعة الموضوع أن أقسم دراسته إلى مقدمة وتمهيد وأربع فصول وخاتمة، وذلك على النحو التالي:

مقدمة:

تمهيد: التعريف بابن عدي وكتابه الكامل ولمحة عن الحديث الموضوع.

أولاً: ترجمة ابن عدي.

ثانياً: التعريف بكتاب الكامل.

ثالثاً: الوضع في الحديث النبوي.

الفصل الأول: الألفاظ الدالة على الوضع صراحة وكناية:

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الألفاظ الدالة على الوضع صراحة:

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: لفظ "يضع الحديث" وما يقاربه من الألفاظ.

المطلب الثاني: لفظ "الكذب" وما يقاربه من الألفاظ.

المطلب الثالث: لفظ "الباطل" وما يقاربه من الألفاظ.

المبحث الثاني: الألفاظ الدالة على الوضع كناية:

وفيه المطالب الآتية:

المطلب الأول: لفظ "يسرق الحديث".

المطلب الثاني: لفظ "يلزق الحديث".

المطلب الثالث: لفظ "لا أصل له، أو ليس له أصل".

الفصل الثاني: منهج ابن عدي في الحكم على الرواة بالوضع:

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الوضع بسبب الطعن في عدالة الراوي:

ويتكون من مطلبين اثنين:

المطلب الأول: جرح الراوي بصيغة الإنشاء.

المطلب الثاني: جرح الراوي بصيغة المبالغة في الكذب.

المبحث الثاني: الوضع بسبب بدعة الراوي:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: جرح الراوي بسبب بدعة التشيع والرفض.

المطلب الثاني: جرح الراوي بسبب بدعة الكرّامية.

المطلب الثالث: جرح الراوي بسبب بدعة المشبهة.

المبحث الثالث: الحكم على الراوي بالضعف الشديد وعلى مروياته بالوضع:

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: جرح الراوي بلفظ "ضعيف جدّاً".

المطلب الثاني: جرح الراوي بلفظ "متروك الحديث".

المطلب الثالث: جرح الراوي بلفظ "منكر الحديث".

الفصل الثالث: قرائن الحكم على الحديث بالوضع عند ابن عدي:

وفيه مبحثان اثنان:

المبحث الأول: قرائن الوضع التي تتعلق بالراوي، وهي:

١. أن يحدّث الراوي عن شيخ ثبت أنه مات قبل أن يولد.

٢. أن يحدّث الراوي عن قوم ثبت أنه لم يرهم.

٣. إقرار الراوي بالوضع.

٤. قرائن عدم السفر إلى بلد ما.

المبحث الثاني: قرائن الوضع التي تتعلق بالمروي، وهي:

١. كون الحديث لا يشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم.

٢. نكارة المتن وبطلانه.

٣. كون الحديث يخالف المشهور أو المتعارف عليه من الأمور.

٤. كون الحديث لا يشبه حديث أهل الصدق.

الفصل الرابع: مصادر ابن عدي في كتابه الكامل وأثره في كتب الموضوعات والرجال:

وورد فيه مبحثان:

المبحث الأول: مصادره في كتابه الكامل:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مصادره في الحكم على الرواة بالوضع.

المطلب الثاني: مصادره في الحكم على الروايات بالوضع.

المبحث الثاني: أثر كتاب الكامل في كتب الموضوعات وكتب الرجال:

ويتكون من مطلبين:

المطلب الأول: أثره في كتب الموضوعات.

المطلب الثاني: أثره في كتب الرجال المتكلَّم فيهم.

الخاتمة، وتشتمل على:

١ ـ نتائج البحث.

٢ ـ التوصيات.

الفهارس.

قائمة المصادر والمراجع.

هذا وأســـأل الله العلي القدير الســـداد والتوفيق، إنه نعم المولى والقدير، وبالإجابة جدير، وحسبي الله ونعم الوكيل.

التمهيد

التعريف بابن عدي وكتابه الكامل ولمحة عن الحديث الموضوع.

أولاً: ترجمة ابن عدي، وتشمل:

١. اسمه، وكنيته، ونسبه.

٢. مولده، ونشأته، ووفاته.

٣. علمه، ومؤلفاته، وثناء العلماء عليه.

٤. شيوخه، وتلاميذه.

ثانياً: التعريف بكتاب "الكامل" وفيه:

١. اسم الكتاب، ونسبته لمؤلفه.

٢. مكانة الكتاب وأهميته.

٣. منهج المؤلف في كتابه الكامل.

٤. مصادره في كتابه.

ثالثاً: الوضع في الحديث النبوي وفيه:

١. تعريف الوضع لغة واصطلاحاً.

٢. نشأة الوضع في الحديث النبوي وبداياته.

٣. أسباب الوضع في الحديث النبوي.

٤. تسمية الموضوع حديثاً نبوياً.

أولاً– ترجمة ابن عدي:

١. اسمه، وكنيته، ونسبه:

أ. اسمه، وكنيته:

هو عَبْد اللَّهِ بْن عدي بْن عَبْد اللَّهِ بْن مُحَمَّد الْحَافِظ يعرف بابن الْقَطَّان[١]، هكذا عُرِف عند كل من ترجم له أو نقل عنه، وكثير منهم ينسبه إلى اسم بلده فيقول: الجرجاني[٢]، ويكنى بأبي أحمد[٣].

ب . نسبته:

أما جرجان بلده التي يُنسب إليها فكما حدثَ عنها السمعاني في "الأنساب" قال:" الجُرجانيّ: بضم الجيم وسكون الراء المهملة والجيم والنون بعد الألف، هذه النسبة إلى بلدة جرجان وهي: بلدة حسنة فتحها يزيد بن المهلب أيام سليمان بن عبد الملك، خرج منها جماعة من العلماء قديماً وحديثاً"[٤].

وجاء في معجم البلدان أن "جرجان: مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان، فبعضٌ يعدُّها من هذه وبعض يعدّها من هذه، وقيل: إن أول من أحدث بناءها يزيد بن

---

(١) الجرجاني، تاريخ جرجان، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم الجرجاني، المحقق تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، نشر عالم الكتب . بيروت . ط٤، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٢٦٦، ترجمة٤٤٣.

(٢) انظر، (القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، نشر مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ، ج٢، ص٧٩٤)، وانظر، (السمعاني، الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق المعلمي اليماني، نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ، ج٣، ص٢٣٨)، وانظر،(ابن عساكر، تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق عمرو بن غرامة، نشر دار الفكر للطباعة، ط١، ١٤١٥، ج٣١، ص٥، ترجمة٣٤٠٣).

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، نشر دار الحديث ـــ القاهرة . ١٤٢٧هـ، ج١٢، ص٢٢٤، ترجمة ٣٣١٠.

(٤) السمعاني، الأنساب، ج٣، ص٢٣٧، جرجان٨٦٤، مصدر سابق.

المهلّب بن أبي صُفرة، وقد خرج منها خلق من الأدباء والعلماء والفقهاء والمحدثين، ولها تاريخ ألّفه حمزة بن يزيد السّهمي"[١].

وحمزة هذا أحد تلامذة ابن عدي[٢]، وهو ابن يوسف بن إبراهيم، وليس ابن يزيد كما وقع عند الحموي في معجم البلدان السابق الذكر.

٢ . مولده، ونشأته، ووفاته:

أ . مولده:

ولد ابن عدي يوم السبت سنة سبع وسبعين ومئتين بجرجان، كما صرّح بذلك تلميذه حمزة السهمي في كتابه "تاريخ جرجان" فقال:" سمعت أبا أَحْمَد عَبْد اللَّهِ بْن عَدِي يَقُول: أَبِي عَدِي بْن عَبْد اللَّهِ يَقُول: ولدت يَوْم السبت غرة ذي القعدة سَنَة سبع وسبعين ومائتين"[٣].

ب . نشأته:

نشأ محباً للعلم وهو صغير خاصة علم الحديث منه، فطلبه في بداية حياته ونصّ على ذلك السهمي أيضاً، فقال:" كَانَ كتب الْحَدِيث بِجُرْجَانَ فِي سَنَة تسعين ومائتين عَنْ أَحْمَد بْن حَفْص السَّعْدِي وغيره، ثُمَّ رحل إِلَى العراق والشام ومصر"[٤].

إلا أن حمزة السهمي نفسه خالف ذلك حيث ذكر في موضع آخر من كتابه أن ابن عدي أخذ العلم قبل ذلك، فعند ترجمته "لمحمد بن عبد الله المصيصي" أورد حديثاً عن ابن

---

(١) الحموي، معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، نشر دار صادر ـــ بيروت . ط٢، ١٩٩٥م، ج٢، ص١١٩، باب جرجان.(هي: إحدى المدن الشهيرة شمال ايران حالياً).

(٢) انظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٧، ص٤٦٩، ترجمة٣٠٨، مصدر سابق.

(٣) السهمي، تاريخ جرجان، ج١، ص٢٦٦، ترجمة٤٤٣، مصدر سابق، (وهذا ما ذكره الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي، في كتابه الأعلام، نشر دار الملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م، ج٤، ص١٠٣).

(٤) السهمي، تاريخ جرجان، ج١، ص٢٦٦، ترجمة٤٤٣، مصدر سابق.

عدي عنه، وقد سمعه ســـنة ثمان وثمنين ومئتين، فقال:" حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَد بْن عدي الحافظ، حَـدَّثَنَـا أَبُو عَبْـدِ اللَّهِ مُحَمَّـدُ بْن عُبَيْـدَة الْمِصِّـــيصِـــيُّ سَـــنَـةَ ثَمَـانٍ وَثَمَـانِينَ وَمِـائَتَيْنِ بِجُرْجَانَ.....الحديث"(١).

وهذا ما أميل إليه لكون ابن عدي أثبت ذلك في الكامل عند كلامه على "معاوية بن يحيى الأطرابلسـي" فقال:" حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ عُبَيْدَةَ الْمِصِّـيصِـيُّ إِمْلاءً فِي سَـنَةِ ثَمَانٍ وَثَمَانِينَ ومِئَتين بجرجان"(٢).

وهذا يقتضي أنه طلب العلم قبل ذلك، لكونه صرّح بالتحديث عن المصِّيصيَّ سنة (٢٨٨هـ).

ولا يعقل أنه طلب العلم من غير اسـتعداد مسـبق وتهيؤ له بكل ما يحتاجه الطالب من إمكانيات تُخوّله أن يكون في عِداد أهل الطلب في هذا الشأن.

وكان من بركة طلبه للعلم وحبِّه له الأثر الكبير على أسـرته من جهة انصـرافهم للعلم وطلبه والإقبال عليه، وهذا ما ذكره بعض أهل العلم في ترجمته، كالســهمي عندما قال:" وَقَدْ كَانَ وهب أحاديثاً لَهُ تفرد بِهَا لبنيه، عَدِي، وأبي زرعة، ومنصـــور، تفردوا بروايتها عن أبيهم، وابنه عَدِي سكن سجستان وحدث بِهَا"(٣).

ج . وفاته:

توفي ابن عدي رحمه الله سنة (٣٦٥هـــ) صرحّ بذلك السهمي فقال:" توفي عَبْد اللَّهِ بْن عَدِي غرة جمادى الآخرة سَنَة خمس وسـتين وثلاثمائة ليلة السـبت، وصـلى عليه أَبُو بكر الإسماعيلي، ودفن بجنب مَسْجِد كرز بْن وبرة(٤) عَنْ يمين القبلة مِمَّا يلي صحن المسجد"(٥).

---

(١) مصدر سابق، ج١، ص٤٠٢، ترجمة٦٨٢.

(٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ـــ وعلي محمد معوض، نشر دار الكتب العلمية . بيروت . ط١، ١٤١٨هـ، ج٨، ص١٤٠، ترجمة١٨٨٦.

(٣) السهمي، تاريخ جرجان، ج١، ص٢٦٦، مصدر سابق.

(٤) هو كرز أبو عبد الله بن وبرة الكوفي الحارثي، نزيل جرجان وكبيرها، انظر، الذهبي، الســير، ج٦، ص٨٤، ترجمة٢٠، مصدر سابق.

(٥) السهمي، تاريخ جرجان، ج١، ص٢٦٦، مصدر سابق.

٣ . علمه، ومؤلفاته، وثناء العلماء عليه:

أ . علمه:

كان ابن عدي واسع العلم والحفظ، فهذا مؤرخ الإسلام الذهبي يشهد له بالمكانة العلمية التي حازها وأن هذه السنون التي عاشها أخرجت العلم النافع الذي استفاد منه السلف قبل الخلف، والشيخ قبل التلميذ، فقال عنه:" وَطَالَ عُمُرُهُ وَعلاَ إِسنَادُهُ، وَجرَّحَ وَعدَّلَ وَصحَّحَ وَعلَّلَ، وَتقدَّمَ فِي هَذِهِ الصِّنَاعَةِ"(١).

وقد أثنى عليه السبكي أيضاً في "طبقات الشافعية"، ثناءً حسناً، ومنوّهاً بالمكانة العالية التي تبوّأها، ومبرزاً قيمة كتابه، فقال في ترجمته:" أحد الجهابذة الَّذين طافوا الْبِلَاد وهجروا الوساد، وواصلوا السهاد، وَقَطعُوا الْمُعْتَاد طَالِبين للْعلم لَا يعترى همتهم قُصُور، وَلَا يثنى عزمهم عوارض الْأُمُور، وَلَا يدع سيرهم فِي ليالي الرحلة مدلهم الديجور، وَكتابه الْكَامِل طابق اسْمه مَعْنَاهُ، وَوَافَقَ لَفظه فحواه، من عينه انتجع المنتجعون، وبشهادته حكم المحكمون، وَإِلَى مَا يَقُول رَجَعَ المتقدمون والمتأخرون"(٢).

وقد سلك طريق غيره من العلماء في طلب العلم فتجول ورحل في سبيل ذلك، ولقي الكثير من العلماء وأخذ عنهم، وكان ذلك في بداية نشأته في العشرين من عمره أو أقل من ذلك، كما صرّح بهذا في كتابه "الكامل" فقال في ترجمة" أحمد بن مُحَمد بن الصلت أبي العباس":" كان ينزل الشرقية ببغداد، رأيته في سنة سبع وتسعين ومِئَتَيْن يحدث عن ثابت الزاهد، وَعَبد الصمد بن النعمان وغيرهما من قدماء الشيوخ قوماً قد ماتوا قبل أن يولد بدهر"(٣)، وقد علمنا مسبقاً أن مولده كان سنة (٢٧٧هـ).

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٦، ص١٥٤، ترجمة١١١، مصدر سابق.

(٢) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، نشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ، ج٣، ص٣١٥، ترجمة٢٠٣.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٢٧، ترجمة١١٠٢، مصدر سابق.

وقد صـدّر الذهبي بالعبارات التي تُعبر عن مكانته ومنزلته في هذا الشـأن، بالقول:" هُوَ الإِمَامُ الحَافِظُ النَّاقِدُ الجوَّال، أَبُو أَحْمَدَ، عَبْدُ اللهِ بنُ عَدِيّ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُبَارِكِ بنِ القَطَّانِ الجُرْجَانِيُّ"(١).

وتابعه على ذلك تقي الدين ابن قاضي شهبة في "طبقات الشافعية، فقال":" أحد الْأَئِمَّة الْأَعْلَام وأركان الْإِسْلَام طوَّف الْبِلَاد فِي طلب الْعلم وَسمع الْكِبَار"(٢).

ب . مؤلفاته:

صنَّف ابن عدي الكثير من الكتب في علوم الشريعة، خاصة علم الحديث الشريف منها، وأشـهر كتبه كما هو معلوم كتابه الذي نحنُ بصـدد الحديث عنه "الكامل في ضـعفاء الرجال" وعدَّ السـهمي غيره من المصـنفات فقال:" كَانَ ابْن عَدِي جمع أحاديث مَالِك بْن أَنَس والأوزاعي وَسُفْيَان الثَّوْرِي وشعبة وإسماعيل بْن أَبِي خَالِد وجماعة من المقلين وصنف عَلَى كِتَاب المزنِيّ سمّاه الانتصار"(٣).

وهذا ما نصّ عليه الذهبي أيضـاً أثناء ترجمته لابن عدي في كتابه النافع "سـير أعلام النبلاء"(٤).

وزاد على ذلك الزركلي في "الأعلام" بأن له من المصـنفات أيضـاً:"علل الحديث " ثمانية أجزاء" ومعجم " في أسماء شـيوخه، و" أسـامي من روى عنهم البخاري"، و" أسماء الصحابة"، وفي تذكرة النوادر"(٥).

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٢٢٤، ترجمة٣٣١٠، مصدر سابق.

(٢) ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، نشرعالم الكتب – بيروت ـ ط١، ١٤٠٧ هـ، ج١، ص١٤٠، ترجمة٩٧.

(٣) السهمي، تاريخ جرجان، ج١، ص٢٦٦، باب من اسمه عبد الله، مصدر سابق.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٢٢٤، مصدر سابق.

(٥) الزركلي، الأعلام، ج٤، ص١٠٣، ابن عدي، مصدر سابق.

وبعض هذه الكتب ما زال مخطوطاً ككتاب "أسـامي من روى لهم البخاري" و" أسماء الصحابة" وبعضها الآخر مفقود إلى الآن "كمسند حديث مالك" و"مختصر المزنيّ"[1].

وإذا أمعنّا النظر في أسماء هذه الكتب عرفنا وأدركنا أن جُل اهتمام الرجل كان منصّباً على علم الحديث، وأشـهر ما عُرِف به كتابه "الكامل" الذي شـهد له القاصـي والداني من العلماء وطلابهم.

ج ـ ثناء العلماء عليه:

يُعد ابن عدي واحداً من العلماء الذين كانت لهم منزلة عظيمة بين أهل العلم، وقد اعترف بفضله كثير منهم كما ورد عنهم في ترجمتهم له وفي أخذهم من أحكامه في العديد من المسـائل، التي تُعرض لهم، فلم يكن ثناؤهم عليه عن هوىً أو محاباة، وخير دليل على ذلك ما ذكرته آنفاً فيما اعتمدوه من أحكامه سـواء على الرجال أو الأحاديث، فهو حافظ ثقة، وإمام فذٌّ في هذا الشـأن، قال عنه تلميذه السـهمي:"كَانَ أَبُو أَحْمَد بْن عَدِي حافظاً متقناً لَمْ يكن فِي زمانه مثله"[2].

وذكره الخليلي في "الإرشـاد" فقال:" أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ الْحَافِظُ الْجُرْجَانِيُّ عَدِيمُ النَّظِيرِ حِفْظًا وَجَلَالَةً، سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ الْقَاضِيَ الْحَافِظَ فَقُلْتُ: كَانَ ابْنُ عَدِيٍّ أَحْفَظَ أَمْ ابْنَ قَانِعٍ[3]؟ فَقَالَ: وَيْحَكَ زِرٌّ قَمِيصِ ابْنِ عَدِيٍّ أَحْفَظُ مِنْ عَبْدِ الْبَاقِي"[4].

وانظر، إسماعيل البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصـنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سـليم البابانى البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية اسـتانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، ج١، ٤٤٧.

(١) انظر، زهير عثمان، منهج ابن عدي في الكامل، بتصرف، ج١، ص١٠٥ و١٠٦.

(٢) السهمي، تاريخ جرجان، ج١، ص٢٦٦، مصدر سابق.

(٣) هو، الإِمَامُ الحَافِظُ البَارِعُ الصَّدُوْقُ إِنْ شَاءَ اللهُ، القَاضِي أَبُو الحُسَيْنِ عَبْدُ البَاقِي بنُ قَانِعِ بنِ مَرْزُوقِ بنِ وَاثِقٍ الأُمَوِيُّ، مَوْلاَهُم البَغْدَادِيُّ، صَاحِبُ كِتَابِ مُعجَمِ الصَّحَابَةِ الَّذِي سَمِعْنَاهُ، (انظر،الذهبي،السير، ج١٢،ص٩٧).

(٤) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج٢، ص٧٩٤، مصدر سابق.

ثم أتمَّ الخليلي ترجمته بكلام آخر يتبين من خلاله ما له من منزلة رفيعة الشـــأن بين العلماء، ومن ذلك ما قاله:" سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ أَبِي مُسْلِمٍ الْفَارِسِيَّ الْحَافِظَ يَقُولُ: لَمْ أَرَ مِثْلَ أَبِي أَحْمَدَ بْنِ عَدِيٍّ الْجُرْجَانِيِّ فَكَيْفَ فَوْقَهُ فِي الْحِفْظِ، وَكَانَ قَدْ لَقِيَ أَبَا الْقَاسِـمِ الطَّبَرَانِيَّ، وَأَبَا أَحْمَدَ الْكَرَابِيسِـــيَّ، وَالْخُفَّاظَ، وَقَالَ لِي: كَانَ حِفْظُ هَؤُلَاءِ تَكَلُّفًا وكان أبو أحمد بن عدي حفظه طبعاً"(١).

و ذكره الذهبي في "تاريخ الإسلام" وقال عنه: "حافظاً"(٢).

وكذلك أثنى عليه ابن كثير في "البداية والنهاية" فقال:" الْحَافِظُ أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي أَحْمَدَ الْجُرْجَانِيُّ، الْكَبِيرُ الْمُفِيدُ، الْإِمَامُ الْعَالِمُ، الْجَوَّالُ النَّقَّالُ الرَّحَّالُ"(٣).

وفي كلام العلماء هذا ما يدلُّ على منزلة ابن عدي الرفيعة في نفوســهم، لما تركه من علم نافع، وفوائد كبيرة ذات قيمة علمية اســتفاد منها كلُّ من جاء بعدهم، وتبرز قيمة ثناء هؤلاء العلماء وغيرهم عليه لِمَا لهم مِن الاختصـــاص في هذا العلم، فقد وقفوا عند كل كبيرة وصــغيرة في كتابه، واســتدركوا وعقَّبوا، فكان في نهاية المطاف أنهم حكموا له بهذا الفضــل والثناء.

٤ . شيوخه، وتلاميذه:

أ . شيوخه:

لقد أخذ ابن عدي العلم عن الكثير من الشيوخ كغيره من الأئمة المشهود لهم، وهذا يكشف مدى حرصه على الطلب والتلقي، وقد وقع عند الخليلي ما يشير إلى وفرة ما توّفر له من الشــيوخ الذين تلقّى منهم الســماع فقال:"سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ أَبِي مُسْـلِمٍ الْفَارِسِـيَّ الْحَافِظَ

(١) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج٢، ص٧٩٤، مصدر سابق.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٢٦، ص٣٣٦، مصدر سابق.

(٣) ابن كثير، البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـــ - سنة النشر: ١٤٢٤هـ، ج١٥، ص٥٦٥.

يَقُولُ: لَمْ أَرَ مِثْلَ أَبِي أَحْمَدَ بْنِ عَدِيٍّ الْجُرْجَانِيِّ فَكَيْفَ فَوْقَهُ فِي الْحِفْظِ، وَكَانَ قَدْ لَقِيَ أَبَا الْقَاسِمِ الطَّبَرَانِيَّ، وَأَبَا أَحْمَدَ الْكَرَابِيسِيَّ، وَالْخُفَّاظَ، وَقَالَ لِي: كَانَ حِفْظُ هَؤُلَاءِ تَكَلُّفًا، وَكَانَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ حِفْظُهُ طَبْعًا، ارْتَحَلَ إِلَى الْعِرَاقَيْنِ، وَالْحِجَازِ، وَالشَّامِ، وَمِصْرَ **مُعْجَمُهُ زَادَ** عَلَى أَلْفِ شَيْخٍ مِمَّنْ لَقِيَهُمْ لَقِيَ بِالْبَصْرَةِ أَبَا خَلِيفَةَ، وَمَنْ هُوَ أَقْدَمَ مَوْتًا مِنْهُ وَبِمِصْرَ أَصْحَابَ أَسَدِ بْنِ مُوسَى، وَابْنَ عُفَيْرٍ، سَمِعَ مِنْهُ الْكِبَارُ مِنَ أَقْرَانِهِ"(١)، وهذا يدل على كثرة شيوخه، واتساع رحلاته في سبيل التلقِّي عن هؤلاء الشيوخ.

ويؤخذ مما قاله الخليلي أن ابن عدي قد أولى هذا الجانب أهميةً لهذا نراه يفرد مصَّنفاً خاصاً يدون فيه أسماء شيوخه على ما جرَت به سنة العلماء، حيث كانوا يؤلفون معجماً لحصر أسماء الشيوخ الذين تلقوا عنهم العلم، لكن مما يؤسف له أن هذا المعجم مفقود، لذلك فإن حصرهم أمر فيه مشقة، لأجل ذلك سأكتفي بذكر أهم هؤلاء الشيوخ ممن أوردهم النقاد في كتبهم التي ترجموا له فيها.

فقد ذكر ابن عساكر في "تاريخ دمشق" جملة من شيوخه على النحو التالي، قال: وسمع بدمشق محمد بن خريم، وعبد الصمد، وعبد الله بن أبي يزيد، وعبد الرحمن بن القاسم بن الرواس، وإبراهيم بن دحيم، ومحمد بن يوسف بن ماموية، وأحمد بن عمير بن جوصا، وأحمد بن علي زبيدة، وأحمد بن عبد الواحد الجوبري، ومحمد بن صالح بن أبي عصمة، وجعفر بن الرواس.

وبحمص: هنبل بن محمد، وأحمد بن أبي الأخيل، والحسن بن محمد السكوني، وزيد بن عبد الله البهراني.

وبمصر: أبا يعقوب إسحاق بن إبراهيم المنجنيقي.

وبصيدا: محمد بن المعافي بن أبي كريمة، وأحمد بن بشر بن حبيب الصوري، وأحمد بن صالح التميمي، وأيوب بن محمد أبا الميمون.

وبالكوفة: أبا العباس بن عقدة، ومحمد بن الحسين بن حفص الأشناني، وغيرهم.

---

(١) الخليلي، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، ج٢، ص٧٩٥، مصدر سابق.

وبالبصرة: أبا خليفة الفضل بن الحباب، ويحيى بن محمد بن البختري الحنّائي.
وبالعسكر: عبدان الأهوازي.
وببغداد: أبا القاسم البغوي، وأبا محمد بن صاعد، ومحمد بن يحيى بن سليمان.
وأبا جعفر أحمد بن هاشم: ببعلبك، وخلقا سواهم"[1].

وقد روى عن غير هؤلاء أيضاً، فمن أبز شيوخه فيما ذكر السهميُّ، قال النسائي:" رَوَى عَنْ أَهْل مصر أَبِي عَبْد الرَّحْمَنِ النسائي، وعلي بْن سَعِيد الرَّازِيّ، والقاسم بْن عَبْد اللَّهِ الإخميمي وغيرهم"[2].

هذا ما توفر ذكره لأبرز الشيوخ الذين أخذ عنهم، لذلك نجد سبباً واضحاً لهذا العلم الذي تمتع به ابن عديّ حتى وصل إلى ما وصل إليه من المكانة المرموقة في هذا الشأن، ونال ما ناله من منزلة رفيعة عند أهل العلم، حتى قال فيه تلميذه حمزة السَّهميُّ:" وكان أبو أحمد بن عدي حافظاً، لم يكن زمانه مثله".

ب . تلاميذه:

بما أنا أدركنا المنزلة العلمية التي وصل إليها ابن عدي، وبيَّنا كيف ذاع صيته وعلا ذكره بين العلماء وطلاب العلم فقد كان لذلك أثر واضح في الإقبال عليه من الطلاب للنهل من معينه والأخذ من أحكامه العلمية التي توصل إليها بالجد والمثابرة، لهذا تتلمذ عليه عدد لا بأس به من طلبة العلم، ممن استفادوا كثيراً منه حتى أصبح البعض منهم فيما بعد ذا شأن في هذا المجال، ومن هؤلاء التلاميذ على سبيل الذكر لا الحصر ما ذكره ابن عساكر في "تاريخ دمشق".

قال: "روى عنه حمزة بن يوسف، وأبو سعد الماليني، وأبو العباس ابن عُقدة وهو من شيوخه، وأبو محمد الحسن بن الحسين بن رامين الإستراباذي، وأحمد بن محمد بن زكريا الصوفي، وأبو

---

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٣١، ص٥، ترجمة٣٤٠٣، مصدر سابق، وانظر الإرشاد للخليلي، ج٢، ص٧٩٤، مصدر سابق أيضاً.

(٢) السهمي، تاريخ جرجان، ج١، ص٢٦٦، مصدر سابق.

عبد الله الحسين بن محمد البكر أبادي، وأبو الحسن محمد بن علي بن محمد الطبري، وأبو القاسم أحمد بن محمد الوليدي، وأبو الحسين أحمد بن محمد بن منصور بن الحسين العالي، ومحمد بن عبد الله بن باكويه الشيرازي، وغيرهم"(١).

وهذا ما نصّ عليه الذهبي أيضاً في السير حيث قال في أثناء ترجمته له:" حَدَّثَ عَنْهُ: شَيْخُهُ أَبُو العَبَّاسِ بنُ عُقْدَةَ، وَأَبُو سَعْدٍ المَالِيْنِيُّ، وَالحَسَنُ بنُ رَامِينَ، وَمُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبْدكَوَيْه، وَحَمْزَةُ بنُ يُوْسُفَ السَّهْمِيُّ، وَأَبُو الحُسَيْنِ أَحْمَدُ بنُ العَالِي، وَآخَرُوْنَ"(٢).

ثانياً: التعريف بكتاب "الكامل" وفيه:

١. اسم الكتاب، ونسبته لمؤلفه:

أ. اسم الكتاب:

ألف ابن عدي كتابه الكامل في الجرح والتعديل وسمّاه "الكامل في ضعفاء الرجال" وقد نصّ على ذلك بنفسه في مقدمة الكتاب حيث قال:" وَسَمَّيْتُهُ كِتَابُ الْكَامِلِ فِي ضُعَفَاءِ الرِّجَالِ"(٣)، إلا أني وجدت الكثير من العلماء يذكرون له أسماء شتى كما فعل السهمي في تاريخ جرجان عندما قال في ترجمته له:" وصنف فِي معرفة ضعفاء المحدثين كتاباً مقدار ستين جزءاً سماه الكامل"(٤).

وقال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" في سياق ترجمته لابن عدي:" صَاحبُ كِتَابِ (الكَاملِ) فِي الجرحِ وَالتَّعديلِ"(٥).

---

(١) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج٣١، ص٥، مصدر سابق.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٦، ص١٥٤، ترجمة١١١، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٧٩، مصدر سابق.

(٤) السهمي، تاريخ جرجان، ج١، ص٢٦٦، مصدر سابق.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٦، ص١٥٤، ترجمة١١١، مصدر سابق.

وكذلك ذكر السيوطي في "طبقات الحفاظ" فقال:" ابْن عدي الإِمَام الْحَافِظ الْكَبِير أَبُو أَحْمد عبد الله بن عدي بن مُحَمَّد ابْن مبارك الْجِرْجَانِيّ، وَيعرف أَيْضاً بِابْن الْقطَّان صَاحب الْكَامِل فِي الْجرْح وَالتَّعْدِيل"(١).

إلا أن السبكي في "طبقات الشافعية" ذكر له اسماً آخر فقال في سياق ترجمته له:" صَاحب كتاب الْكَامِل فِي معرفَة الضُّعَفَاء"(٢).

وقد ذكر له ابن قاضي شهبة في "طبقات الشافعية" اسماً آخر أيضاً فقال:" عبد الله بن عدي بن مُحَمَّد بن مبارك أَبُو أَحْمد الْجِرْجَانِيّ الْحَافِظ الْكَبِير وَيعرف بِابْن الْقطَّان، أحد الْأَئِمَّة الْأَعْلَام وأركان الْإِسْلَام، طوف الْبِلَاد فِي طلب الْعلم وَسمع الْكِبَار، لَهُ كتاب الانْتِصَار على مُخْتَصر الْمُزنِيّ، وَكتاب الْكَامِل فِي معرفَة الضُّعَفَاء والمتروكين، وَهُوَ كَامِل فِي بَابه كَمَا سُمِيَّ"(٣).

وتبعه على ذلك الزركلي في "الأعلام" فقال في ترجمته:" واشتهر بين علماء الحديث بابن عديّ، له الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة"(٤).

والراجح لديّ من مجموع هذه الأقوال هو ما نص عليه صاحب الكتاب أن اسمه "الكامل في ضعفاء الرجال" كما صرحّ هو بذلك، ومضمون الكتاب يدل على هذا أيضاً لأنه ذكر في مقدمته ما يبين ذلك فقال:" وصَنَّفْتُهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ لِيَكُونَ أَسْهَلَ عَلَى مَنْ طَلَبَ رَاوِيًا مِنْهُمْ، ولاَ يَبْقَى مِنَ الرُّوَاةِ الَّذِينَ لَمْ أَذْكُرْهُمْ إلاَّ مَنْ هُوَ ثِقَةٌ أَوْ صَدُوقٌ، وَإِنْ كَانَ يُنْسَب إِلَى هَوًى وَهو فِيهِ مُتَأوِّلٌ، وَأَرْجُو أَنِّي أُشْبِعُ كِتَابِي هَذَا وَأَشْفِي النَّاظِرَ فِيهِ، وَمُضَمِّنٌ مَا لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ مِمَّنْ صَنَّفَ فِي هَذَا الْمَعْنَى شَيْئًا"(٥).

وهذا ما يتناسب مع ما ذكره المؤلف من اسم الكتاب، والله اعلم.

---

(١) السيوطي، طبقات الحفاظ، ج١، ص٣٨٠، ترجمة٨٦١، مصدر سابق.

(٢) السبكي، طبقات الشافعية، ج٣، ص٣١٥، ترجمة٢٠٣، مصدر سابق.

(٣) ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، ج١، ص١٤٠، ترجمة٩٧، مصدر سابق.

(٤) الزركلي، الأعلام، ج٤، ص١٠٣، مصدر سابق.

(٥) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٧٩، مصدر سابق.

ب . نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

نصّ ابن عدي بنفسِه في مقدمة الكتاب على نسبته له ـ أي الكامل ـ وأنه هو من قام بتأليفه[١] كما هو متعارف عليه، وكذلك قام كثير من النقاد بعده ممن صنف في الرجال بالاستفادة من أحكامه ناسبين هذه الأحكام إليه نقلاً عنه من كامله، كما نجده عند الذهبي في "ميزان الاعتدال" حيث ذكر في كثير من التراجم حكم ابن عدي مصرحاً بذلك أنه قد أورده في كتابه الكامل كما في ترجمة "ثابت بن الوليد بن عبد الله بن جميع"، فعبد أن ذكر اسمه قال:" ذكره ابن عدي في الكامل، ولكن ما غمزه بكلمة، وساق له حديثاً واحدا محفوظ المتن"[٢]، وهذا ما كان منه أيضاً في ترجمة "علي بن محمد، أبو الحسن المدائني الإخباري، صاحب التصانيف" حيث قال:" ذكره ابن عدي في الكامل، فقال: علي بن محمد بن عبد الله بن أبي سيف المدائني مولى عبد الرحمن بن سمرة، ليس بالقوي في الحديث، وهو صاحب الأخبار، قلَّ ما له من الروايات المسندة"[٣].

وهذا ما كان منه أيضاً في كتابه "المغني في الضعفاء" فقد ذكر في تراجم بعض الرواة ما أطلقه ابن عدي من أحكام، وقد نسب كلامه إلى كتابه الكامل كما في ترجمة "إِسْمَاعِيل بن سَالِم" حيث قال:" ذكره ابْن عدي فِي الْكَامِل وَقَالَ: أرجو أنه لابأس بِهِ"[٤].

وقد ورد عند ابن القيسراني في "ذخيرة الحفاظ" الذي جمع فيه الأحاديث التي ذكرها ابن عدي في الكامل ما قد صرّح به بنسبة الكتاب لمؤلفه، كما في المقدمة التي ذكرها في بداية كلامه عندما قال:" هَذِه أَحَادِيث أوردهَا أَبُو أَحْمد عبد الله بن عدي الْحَافِظ الْجِرْجَانِيّ – رَحمَه الله – فِي كتاب الْكَامِل، اسْتدلَّ بهَا على ضعف الرجل المسطور"[٥].

---

(١) مصدر سابق، ج١، ص٧٩.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٣٦٩، ترجمة١٣٨٠، مصدر سابق.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص١٥٣، ترجمة٥٩٢٤، مصدر سابق.

(٤) الذهبي، المغني في الضعفاء، ج١، ص٨٢، ترجمة٦٦٥، مصدر سابق.

(٥) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ من كامل ابن عدي، محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، نشر دار السلف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ، ج١، ص١٨٩، مصدر سابق.

والأمر نفسه يقال في أصحاب كتب الموضوعات، فهم كذلك نسبوا أحكام ابن عدي إلى كتابه الكامل على نحو ما نراه عند السيوطي في "اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" فبعد أن ذكر حديث "مَنِ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرِئَ مِنَ اللَّهِ وَبَرِئَ اللَّهُ مِنْهُ، وَأَيُّمَا أَهْلِ عَرْصَةٍ صَبَحَ فِيهِمُ امْرُؤٌ جَائِعٌ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى" قال بإثره:" هَذَا الْحَدِيث رَوَاهُ ابْن عَدِيّ فِي الْكَامِل فِي تَرْجَمَة أصبغ وقَالَ إِنَّه لَيْسَ بِمَحْفُوظ"(١).

٢. مكانة الكتاب وأهميته:

لا يخفى على أحد من أهل العلم بالحديث، ما حظي به كتاب الكامل في ضعفاء الرجال من المكانة المرموقة، والشهرة الواسعة، ومدى أهميته في هذا الشأن وعند المختصين به، وقد نصّ على علو منزلته في ذلك الوقت إمام عصره الدارقطني فيما نقله عنه حمزة السهمي عندما قال:" سألت أبا الْحَسَن الدارقطني أَن يصنّف كتاباً فِي ضعفاء المحدثين فَقَالَ: لي أليس عندك كِتَاب بْن عَدِي؟ فَقُلْتُ: نعم، قَالَ: فِيهِ كفاية لا يزاد عَلَيْهِ"(٢)، وحسبك بشهادة إمام الجهابذة في العلل في زمانه من شهادة.

وأثنى عليه ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" عند كلامه على أحد الرواة فقال:" قَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى ـــ بِالْكَامِلِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ – وَلَمْ يُصَنِّفْ فِي فَنِّهِ مِثْلُهُ: شَبِيبُ بْنُ سَعِيدٍ الحبطي أَبُو سَعِيدٍ الْبَصْرِيُّ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَ عَنْهُ ابْنُ وَهْبٍ بِالْمَنَاكِيرِ وَحَدَّثَ عَنْ يُونُسَ عَنْ الزُّهْرِيِّ بِنُسْخَةِ الزُّهْرِيِّ أَحَادِيثَ مُسْتَقِيمَةً"(٣).

---

(١) السيوطي، اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، نشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ هـ، ج٢، ص١٢٤.

(٢) السهمي، تاريخ جرجان، ج١، ص٢٦٦، مصدر سابق.

(٣) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ، ج١، ص٢٧١.

وقال السبكي في "طبقات الشافعية الكبرى" عند ترجمته لابن عدي واصفاً كتابه الكامل:" وَكتابه الْكَامِل طابق اسْمه مَعْنَاهُ، وَوَافَقَ لَفظه فحواه، من عينه انتجع المنتجعون، وبشهادته حكم المحكمون، وَإِلَى مَا يَقُول رَجَعَ المتقدمون والمتأخرون، وَكَانَ ابْن عدي يعرف فِي بَلْدَته بِابْن الْقطَّان"(١).

وعدّ السخاوي في "فتح المغيث" عند كلامه على طبقات العلماء من النقاد ابنَ عدي واحداً منهم، وقد مدح كتابه بقوله:" ابن عدي الجرجانيُّ وَمُصَنَّفُهُ فِي الرِّجَالِ، إِلَيْهِ الْمُنْتَهَى فِي الْجَرْحِ"(٢).

وكذلك عدَّ صاحب كتاب "كشف الظنون" كامل ابن عدي من أفضل كتب الجرح فقال:" الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة، لأبي أحمد، عبد الله بن محمد، المعروف: بابن عدي الجرجاني، المتوفى: سنة خمس وستين وثلاثمائة، في ستين جزءً، وهو: أكمل كتب الجرح والتعديل"(٣).

وذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة فأثنى عليه بقوله: ولأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن المبارك الجرجاني الحافظ الكبير أحد الجهابذة المرجوع إليهم في العلل والرجال ومعرفة الضعفاء، المتوفى: سنة خمس وستين وثلاثمائة، وكتابه هذا هو المعروف: بالكامل، ذكر فيه كل من تكلم فيه ولو كان من رجال الصحيحين، وذكر في ترجمة كل واحد حديثاً فأكثر من غرائبه ومناكيره..... وهو أكمل كتب الجرح، وعليه الاعتماد فيها، وإلى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون، وقد جمع ابن طاهر أحاديثه ورتبها على حروف المعجم"(٤).

---

(١) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، ج٣، ص٣١٥، ترجمة٢٠٣، مصدر سابق.

(٢) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، نشر مكتبة السنة، مصر، ط١، ١٤٢٤هـ، ج٤، ص٣٥٥.

(٣) حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، نشر: مكتبة المثنى، بغداد، تاريخ النشر: ١٩٤١م، ج٢، ص١٣٨٢.

(٤) الكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـــ الكتاني، تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، نشر: دار البشائر الإسلامية، ط ٦، ١٤٢١هـ، ج١، ص١٤٥.

هذا ذكر لأهم أقوال أهل العلم الواردة في ثنائهم على كتاب "الكامل" لابن عدي، وبيان المنزلة التي حظي بها من بين مجموع هذه المصنفات المتعلقة بهذا العلم؛ وقد اشتملت على وصف أحكامه بالعدالة والاعتدال.

٣. ملامح منهج المؤلف في كتابه الكامل:

كتاب الكامل لابن عدي أحد أهم الكتب في بابه، وقد حوى عدداً كبيراً من التراجم[١] وكان يذكر الأحاديث التي تنكر على الراوي، وهذا ما أفضى على أحكامه قوة لكونها مصحوبة بالدليل الذي من أجله حكم على الراوي بما يوافق هذه الروايات التي جاءت من طريقه.

وقد ذكر في مقدمة كتابه صورة عن منهجه فيه فقال:" وَذَاكِرٌ فِي كِتَابِي هَذَا كُلَّ مَنْ ذُكِر بضربٍ مِنَ الضَّعْفِ، ومَنِ اُخْتُلِفَ فيهم فَجَرَّحَهُ الْبَعْضُ وَعَدَّلَهُ الْبَعْضُ الآخَرُ، وَمُرَجِّحٌ قَوْلَ أحَدِهِمَا مَبْلَغَ عِلْمِي مِنْ غَيْرِ مُحَابَاةٍ، فَلَعَلَّ مَنْ قَبَّحَ أَمْرَهُ أَوْ حَسَّنَهُ تَحَامَلَ عَلَيْهِ، أَوْ مَالَ إِلَيْهِ، وَذَاكِرٌ لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ مِمَّا رَوَاهُ مَا يُضَعَّفُ مِنْ أَجْلِهِ، أَوْ يُلْحِقُه بِرِوَايَتِهِ وَلَهُ اسْمُ الضَّعْفِ لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَيْهَا لأُقَرِّبَهُ عَلَى النَّاظِرِ فِيهِ".

ثم أكمل وصف صنيعِه فيه بقوله:" وصَنَّفْتُهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ لِيَكُونَ أَسْهَلَ عَلَى مَنْ طَلَبَ رَاوِيًا مِنْهُمْ، ولاَ يَبْقَى مِنَ الرُّوَاةِ الَّذِينَ لَمْ أَذْكُرْهُمْ إلاَّ مَنْ هُوَ ثِقَةٌ أَوْ صَدُوقٌ، وَإِنْ كَانَ يُنْسَب إِلَى هَوًى وَهو فِيهِ مُتَأَوِّلٌ، وَأَرْجُو أَنِّي أُشْبِعُ كِتَابِي هَذَا وَأَشْفِي النَّاظِرَ فِيهِ، وَمُضَمِّنٌ مَا لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ مِمَّنْ صَنَّفَ فِي هَذَا الْمَعْنَى شَيْئًا، وَسَمَّيْتُهُ كِتَابُ الْكَامِلِ فِي ضُعَفَاءِ الرِّجَالِ، مُلْتَمِسًا فِي كل ذلك رضي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَجَزِيلَ ثَوَابِهِ، وَبِهِ أَسْتَعِينُ وَعَلَيْهِ تَوَكُّلِي وَبِهِ تَوْفِيقِي، وَهو حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ"[٢].

---

(١) انظر، زهير عثمان، منهج ابن عدي في الكامل، بلغ عدد التراجم فيه (٢٢٠٩) ترجمة، ج١، ص١٢١، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٧٩، مصدر سابق.

وقد أشار الذهبي في "سير أعلام النبلاء" إلى شيء من منهجه في الكامل فقال:" يذكُرُ فِي الكَاملِ كُلَّ مَنْ تُكُلِّمَ فيه بأدنى شيء لو كان مِنْ رِجَالِ الصَّحِيْحَيْنِ، وَلَكِنَّهُ يَنْتصرُ لَهُ إِذَا أمكن، ويروي في الترجمة حديثًا أَو أَحَادِيثَ مِمَّا اسْتُنْكِرَ لِلرَّجُلِ، وَهُوَ مُنْصِفٌ فِي الرِّجَالِ بِحَسبِ اجتهَادِهِ"(١).

هذا هو المنهج العام الذي سار عليه في الكتاب، وهو خير من أفصح عن ذلك.

وقد كانت أقواله وأحكامه منسجمة في الغالب مع ما ألزَمَ به نفسَه في هذا على ما نصّ عليه كثير من أهل العلم كما سلف وأشرت إلى ذلك قريباً، أما بالنسبة لقضية الحديث الموضوع عنده كونها جزئية هذا البحث، فقد أخذت عنده جانباً لا بأس به من جملة الكتاب، فمن المتعارف عليه أن الموضوع هو شر أنواع الضعف، وهذا يقتضي أنه جزء من أنواع الضعف العام، ذاك لأنها كثيرة، لأجل ذلك نجدها قليلة بالنسبة لغيرها من ألفاظ الضعف الأخرى عنده، لكنها بمجموعها شكلت حيّزاً ذا أهمية كبيرة عنده، خاصة أنه تطرق لذلك بأكثر من أسلوب وطريقة، فنجده أحياناً يحكم على بعض الرواة بالوضع بما هو متعارف عليه من ألفاظه الصريحة، وأحياناً أخرى يأتي بألفاظ أخرى يكنّي بها، واستعمل أيضاً القرائن التي من خلالها قد أطلق حكمه على الراوي أو المروي بالوضع على السواء.

ومجمل القول في ذلك، يكمن أن يقال أنه كان جلّ اعتماده في عملية حكمه على الرواة إنما عن طريق سَبر مرويّاتهم ودراستها دراسة وافية، والتي من خلالها تتم عملية الوصول إلى إطلاق حكمه على هذه الفئة من الرواة بالوضع، مع ما يرافق ذلك من القرائن الدالة على ذلك، على ما سيأتي تفصيله في موضعه إن شاء الله تعالى.

٤. مصادره في كتابه:

سلك ابن عدي طريق غيره من أهل العلم في الأخذ والتلقي عن العلماء، وهذا حال السابق واللاحق في تكميل بعضهم البعض، من حيث الاستفادة من خبراتهم فيما وصلوا إليه من نتاج علمي، لذا نجده في كتابه "الكامل" قد نوّع من الأخذ من مجموع المصادر التي

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٢، ص٢٢٥، مصدر سابق.

أُتيحت له، فنقل عنها ما يفيده من أحكام تؤيد أو تؤكد ما ذهب إليه من نتيجة تُوصله إلى عملية الحكم على الراوي أو المروي عنه، وسأذكر هذه المصادر هنا بالإجمال، وذلك أنني قد أفردت لذلك عنواناً مستقلاً في الفصل الرابع من هذا البحث حيث سأفصل فيه ما سأُجمله هنا إن شاء الله، ومن هذه المصادر:

أ- ما نقله عن الشيوخ المتقدمين من العلماء بهذا الفن، وقد تعددت طرق أخذه عنهم، فمنهم من أكثر من الاستفادة من أقواله في الرجال (كيحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، ومحمد بن إسماعيل البخاري، وأحمد بن شعيب النسائي، وإبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني، ويحيى القطان وغيرهم).

ومنهم من توسط وأقلّ في النقل عنهم وهم من الطبقة المتقدمة قليلاً عن الشيوخ المتقدمين الذين أشرت إليهم آنفاً: (كسفيان بن عيينة، وعلي بن المديني، وعبد الله بن المبارك، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وغيرهم)، ممن أخذ عنهم بين الحين والآخر.

ب- من مصادره أيضاً في كتابه ما اعتمده من أحكام سمعها من شيوخه مشافهة دون واسطة بينهم (كزكريا بن يحيى الساجي، والحسين بن محمد، أبي عروبة الحرّاني، وعبد الله بن أحمد المعروف بعبدان الأهوازي، ويحيى بن محمد بن صاعد، والنسائي، وجعفر بن محمد الفريابي، وغيرهم).

ج- ما أثبته من أحكام خاصة به، كشفت عن شخصيته المستقلة في هذا الفن وأنه ليس مجرد ناقل، وهذا يحسب له مصدرٌ آخر من جملة ما ورد في كتابه، حيث خالف بعضهم فيما ذهبوا إليه وعارض بعضهم الآخر أيضاً، مصرحاً بقوله عن الراوي في بعض الأحيان: "هو عندي" ويقصد من ذلك حكماً خاصاً به كما هو معروف.

هذه ـــ بإجمال ـــ بعض مصادره التي استفاد منها في كتابه إلا أن اعتماده المباشر والأساسي كان منصباً على دراسة أحاديث الرواة التي ـ كما أسلفت ـ كان من خلالها يتوصّل إلى النتائج التي تمكنه من عملية إطلاق حكمه على الرواة بما يتناسب مع هذه الروايات التي وردت من طريقهم.

ثالثاً: الوضع في الحديث النبوي وفيه:

١. تعريف الوضع لغة واصطلاحاً:

أ. الوضع لغة:

تعددت المعاني التي استعملت في اللغة للدلالة على الوضع، فمن ذلك:

الإسقاط، قال صاحب "المحكم والمحيط الأعظم": "وضَعَ عَنهُ الدَّين وَالدَّم وَجمع أَنْوَاع الْجِنَايَة يَضَعُه وَضْعا: أي ـ أسقط عَنهُ"(١).

وقال الفيروز آبادي في "القاموس المحيط" مؤكداً على هذا المعنى ما نصُّه:" وظَبْيٌ ثَنَى عُنُقَهُ، أو وَضَعَ عُنُقَهُ على عَجُزِهِ"(٢)، بمعنى أسقطها.

ومن معانيها أيضاً: الاختلاق، كما صرّح بذلك صاحب "المحكم والمحيط الأعظم" عندما قال:" ووضَع الشَّيْء وَضْعا: أي اختلقه"(٣).

وهو أيضاً بمعنى الملصق أو الإلصاق، قال السخاوي في فتح المغيث عند تعريف الموضوع:" وَضَعَ فُلَانٌ عَلَى فُلَانٍ كَذَا، أَيْ: أَلْصَقَهُ بِهِ"(٤)، وهذا ما أكدّ عليه صاحب "تنزيه الشريعة" حيث قال:" الْمَوْضُوع لُغَة: اسْم مفعول من: وضع الشَّيْء يَضَعهُ بِالْفَتْح وضعاً: حطَّه وأسقطه"(٥).

---

(١) أبو الحسن، المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت ـ ط١، ١٤٢١هـ، ج٢، ص٢٩٥، باب وض ع.

(٢) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، نشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ـ ط٨، ١٤٢٦ هـ، ج١، ص٣٠٠، فصل العين.

(٣) أبو الحسن، المحكم والمحيط الأعظم، ج٢، ص٢٩٤، مصدر سابق.

(٤) السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٣١٠، مصدر سابق.

(٥) ابن عراق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف عبد الله محمد الصديق الغماري، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت ـ ط١، ١٣٩٩ هـ، ج١، ص٥.

إذاً الموضوع يعني: الشيء المسقَط، أو المختلق، أو الملصَق، فهو بكل معانيه هذه ينطبق على الحديث الموضوع كذباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا ما سينكشف جلياً بعد أن نعرف ما المقصود بالحديث الموضوع في اصطلاح العلماء المحدثين إن شاء الله تعالى.

ب- الحديث الموضوع اصطلاحاً:

لقد حدَّد العلماء للموضوع تعريفاً يضبطه ويبيّن حدوده وما يتعلق به من أحكام، فقالوا:" هو الحديث المختلق المصنوع المكذوب على الرسول صلى الله عليه وسلم، وهو شر أنواع الضعيف وأقبحه، لا تجوز روايته لأحدٍ عَلِمَ حاله إلا مقروناً ببيان ذلك"(١).

وإذا دقق أحدنا النظر فلن يفوته مدى التوافق بين المعنى اللغوي للموضوع والمعنى الاصطلاحي، فقد بينا أن من معانيه: المختلق الذي لا وجود له على الحقيقة، فهو مزَّور وملفَّق.

ومن معانيه أيضاً كما ذكرت الملصق، أي لم يرد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو ملصق به، بمعنى صُنع كذباً عليه.

ومن ذلك المسقَط؛ أي لا تجوز روايته، ولا يحل أن يُرفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكونه ساقط عن رتبة الاستدلال به، فهو مكذوب عليه صلى الله عليه وسلم.

أما بالنسبة للموضوع من حيث المادة التي يتكون منها فقد عبَّر عنه أبو شهبة صاحب كتاب "الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير"بتعبير جيد جامع، فقال:" والموضوع من حيث مادته ونصه نوعان:

---

(١) انظر، (ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، نشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت ــ ١٤٠٦هـ، ج١، ص٩٨)، (وزين الدين، شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، تحقيق عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ـــ ط١، ١٤٢٣ هـ، ج١، ص٣٠٦)، (و السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، نشر: دار طيبة، ج١، ص٣٢٣).

أولاً: أن يضع الواضع كلاما من عند نفسه، ثم ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم أو إلى الصحابي، أو التابعي.

ثانياً: أن يأخذ الواضع كلاماً لبعض الصحابة أو التابعين، أو الحكماء، والصوفية، أو ما يروى في الإسرائيليات، فينسبه إلى رسول الله؛ ليروج وينال القبول [1].

هذا بإجمال ما يمكن إيضاحه في معنى الوضع، سواء في لغة العرب أو من حيث اصطلاح العلماء، وبيان القاسم المشترك بينها، وذكر المادة التي نشأ منها.

ثانياً: نشأة الوضع في الحديث النبوي وبداياته:

لا يوجد تاريخ محدد وواضح لبداية الوضع في الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم، لكن المتعارف عليه أن جيل الصحابة رضي الله عنهم جميعاً عدول من هذه الناحية بإجماع العلماء.

ومن المعلوم أيضاً أن من تطرق لهذه القضية أثبت أن بوادرها بدأت بعد قيام الفتنة، ودخول الكثير من الناس في الإسلام من الشرق والغرب، ممن لا يعرف مِن عظيمه ما يعرفه ذاك الجيل الأول الذي تربّى على يديه صلى الله عليه وسلم، علماً بأن من تأخرت وفاته من الصحابة قد أدرك هذه المشكلة، لذلك أخذوا يحذّرون ممن يروي الأحاديث ويتجرأ على قول: رسول الله صلى الله عليه وسلم، دون أي ورع أو تحوط.

فقد روى مسلم في مقدمة الصحيح قولاً عن ابن سيرين (ت١١٠هـ) مفاده:" أنه قَالَ: " لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ"[2]، فمِمّا يفهم من كلام ابن سيرين هذا أنه كانت الأحاديث تتناقل بين الصحابة وكبار التابعين الذين تربوا

---

(١) أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، نشر: مكتبة السنة، ط٤، ج١، ص١٤.

(٢) مسلم، مقدمة، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي – بيروت ـــ باب في أن الإسناد من الدين، ج١، ص١٥.

على أيديهم دون خوف أو ريبة حتى وقعت الفتنة التي وسوس الشيطان لكثير من أتباعها العبث في سنة رسوله الله صلى الله عليه وسلم، لأسباب كثيرة، إما نصرة لطائفته أو غير ذلك، وهذا غير مستبعد بل منطقي، فمن جوَّز لنفسه القتل وإسالة الدماء والتكفير وغير ذلك غير بعيد عنه الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يوافق أهواءه، وأسباب الوضع سأذكرها بمطلب خاص إن شاء الله تعالى.

إذاً هذه الحقبة التي بدأت بمقتل عثمان رضي الله عنه تكاد تكون هي النواة الأولى التي بدأ من خلالها وبعدها يتجرّأ الناس على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم توّسعت فيما بعد، خاصة في عهد علي رضي الله عنه وما صاحَب ذلك من تفرق الناس شيعاً وأحزاب، والأدهى من ذلك أن المذهب السياسي انقلب فيما بعد إلى صراع ديني، فاحتاج الناس إلى ما يؤيد رأيهم فلجأ الكثير إلى الوضع والكذب نصرة لهذا الاتجاه الذي ينتمي إليه، وكتب الجرح والتعديل خير دليل على ذلك فيما اشتملت عليه بما ذكرتُ، فمن الرواة من جرحه العلماء بالكذب في الحديث نصرة لمذهبه، أو للرجل الذي ينتمي إليه كما هو معروف.

وهذا وإن بدأت نواة الكذب بعد فتنة مقتل عثمان، إلا أن الذين كذبوا هم أتباع أصحاب هذه الفتن ممن جاء بعدهم وأرادوا أن يُثبتوا صحة ما زعموا من أفكار تفردوا بها وما فعلوا من أحداث أشعلت الفتن من قبل.

وهذا الكلام الذي ذكرت هو ما أميل إليه في الخلاف الواقع في تحديد بداية الوضع في الحديث، والله أعلم.

لكن قد يقول أحدهم: إن هناك أحاديث عن بعض الصحابة رضي الله عنهم تبين أن الوضع أو الخوف والحذر منه بدأ يدخل إلى قلوبهم في وقت وقوع وقيام الفتنة، لا بعدها، أي ليست الفتنة هي السبب في الوضع، بل الوضع سابق لها كما في الحديث الذي أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح بسنده إلى طاووس بن كيسان اليماني، قال:" جَاءَ هَذَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ - يَعْنِي بَشِيْرَ بْنَ كَعْبٍ - فَجَعَلَ يُحَدِّثُهُ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا

وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ، ثُمَّ حَدَّثَهُ، فَقَالَ لَهُ: عُدْ لِحَدِيثِ كَذَا وَكَذَا، فَعَادَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَدْرِي أَعَرَفْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَأَنْكَرْتَ هَذَا؟ أَمْ أَنْكَرْتَ حَدِيثِي كُلَّهُ، وَعَرَفْتَ هَذَا؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا نُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكْذَبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ"(١).

فهذا ابن عباس رضي الله عنها يبين أن الناس ركبوا الصعب والذلول؛ بمعنى أنهم جوَّزوا لأنفسهم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ بدليل ما أشار إليه من كونه . يعني بشر بن كعب . لم يأخذ إلا الذي يعرفه فقط.

يقول عمر فلاته في كتابه "الوضع في الحديث النبوي" رداً على هذا الموضوع:" إن أثر ابن سيرين ــ السالف ذكره قريباً من عند مسلم في صحيحه ــ، لا يدل على أن الكذب حدث بوقوع الفتنة، بل غايته أن احتياط أئمة الحديث في الرواية وتشددهم في قبولها جعلهم يردون رواية المبتدع، إما تنكيلاً وتقريعاً على سلوكه طريقاً خالف فيها الرعيل الأول، وإما خوفاً من أن يدفعه دخوله في البدعة وتمسكه بها إلى التساهل في قبول الرواية عن الضعفاء، أو الوقوف في الكذب خصوصاً إذا كانت الرواية تؤيد بدعته، وهكذا يظهر أن أثر ابن سيرين لا يدل على أن الكذب وقع ببداية الفتنة، بل يدل على أن أئمة الحديث كانوا أكثر حذراً وحيطة،..... أما رواية ابن عباس فإنها تقرر أن عدم سماعه حديث بَشير هو ركوب الناس الصعب والذلول، ويظهر من ذلك تفرق الناس واختلافهم تبعاً للحوادث التي عمت والفتن التي فرضت عليهم"(٢).

---

(١) مسلم، مقدمة، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، بَابٌ فِي الضُّعَفَاءِ وَالْكَذَّابِينَ وَمَنْ يُرْغَبُ عَنْ حَدِيثِهِمْ، ج١، ص١٢، مصدر سابق.

(٢) فلاته، الوضع في الحديث النبوي، عمر حسن فلاته، أطروحة دكتوراه في كلية أصول الدين قسم الحديث الشريف بجامعة الأزهر، طبعة في مكتبة الغزالي ــ دمشق ــ وفي مؤسسة مناهل العرفان ــ بيروت ــ أجيزت عام ١٣٩٧هـ، وطبعة عام ١٤٠١هـ، ج١، ص٢١٦ (بتصرف).

وبهذا يتبيّن مدى تحوط الصحابة رضي الله عنهم في تلقيهم لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم تبعهم على ذلك التابعين ومن سار على نهجهم إلى يومنا هذا، في البحث والتحري والدفاع عن سنته صلى الله عليه وسلم بمنهج علمي منضبط.

ثالثاً: أسباب الوضع في الحديث:

يعتبر هذا الموضوع من أهم الموضوعات التي تكشف عن المجهود الكبير الذي قام به علماء الأمة والمحدثين منهم بالأخص، لأنهم تصدوا مبكراً لهذه القضية التي تبلورت شيئاً فشيئاً حسب تقدم الزمن، فبدأوا يضعون الشروط في قبول الحديث، وممن يُقبل، ويسألون عن الرجال وعن أخبارهم، مما أدى بهم فيما بعد إلى فرز هذه الأحاديث وبيان ما صحّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما لم يصح، وهذا ما جعلهم يبحثون عن الأسباب التي أدت بالناس إلى أن يختلقوا أحاديث مكذوبة ينسبونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن ثم تصنيف الوضّاعين كل حسب السبب الذي دعاه إلى أن يضع الحديث، ومن جملة هذه الأسباب ما يلي:

١. الزندقة:

نستطيع القول إن الزنادقة هم الذين دخلوا الإسلام عن غير قناعة فيه، وذلك بعد أن فتحت بلادهم، وهم طائفة السلاطين والمتنفِّذين في دولتهم قبل الإسلام، فبعد أن جاء الإسلام وذاق شعبهم المضهد طعم الحرية أرادوا أن يشوهوا صورته ويقتصوا منه من خلال الدَّس فيه مما ليس منه وافتعال مثل هذه الأحاديث الموضوعة، وهذا ما عبَّر عنه محمد عجاج الخطيب في كتابه "السنة قبل التدوين" بقوله: "كان حول هؤلاء الحكام طبقة من الخواص والمستغلين، الذين يفيدون من وراء أولئك الملوك والأمراء، وكانت لهم وسائلهم الخاصة في استغلال رعاياهم، فعندما انتشر الإسلام، وخالط قلوب الأمم المظلومة، والشعوب المغلوبة على أمرها من قبل رعاياها، تذوَّق هؤلاء نعمة الحرية، وشعروا بالكرامة الإنسانية، في حين أفلتت السلطة من يد الحكام، وخسروا مناصبهم، وضاعت تلك المنافع التي كانوا ينالونها باستغلال أبناء الشعب، الذي عرف قيمة الحياة بعد أن حطم قيود الظلم باعتناق الإسلام،

ولم يرق الوضع الجديد أولئك المتسلطين، فأضمروا الحقد والكيد للإسلام والمسلمين، ولم يستطيعوا أن يحققوا آمالهم بقوة السيف، لقوة الدولة الإسلامية، فراحوا ينفّرون المسلمين من العقيدة الجديدة، بدسّ الأباطيل والأكاذيب السخيفة على رسول الله، قاصدين من وراء ذلك إبعاد الناس عن الإسلام، الذي حاولوا أن يُصَوِّرُوهُ أبشع الصور في عقائده وعباداته وأفكاره، وظهر هؤلاء بمظاهر مختلفة، وتحت أسماء فرق متعددة"(١).

وصفهم الهروي في شرحِه لنخبة الفكر بقوله:" هم المبطنون للكفر المظهرون لِلْإِسْلَامِ، أَو الَّذين لَا يتدينون بدين، يَفْعَلُونَ ذَلِك اسْتِخْفَافًا بِالدّينِ ليضلوا بِهِ النَّاس، فقد قَالَ حمّاد بن زيد، فِيمَا أخرجه العُقَيلي: إِنَّهُم وضعُوا أَرْبَعَة عشر ألف حَدِيث، وَقَالَ الْمهْدي: أقرّ عِنْدِي رجل من الزَّنَادِقَة بِوَضْع مئة حَدِيث، وَهِي تجول فِي أَيدي النَّاس"(٢).

لكن قد يسأل أحدهم عن صحة هذه الأعداد من الأحاديث الموضوعة التي وضعها الزنادقة وما هي المقدرة التي جعلتهم يضعون مثل هذا الرقم الهائل من الأحاديث؟

لا ينبغي أن نُسَّلم لهم وضع هذه الأعداد الهائلة وخاصة عند تحديد بعضها بباب معين من أبواب العلم كالحلال والحرام مثلاً، فعدد الأحاديث الصحيحة في هذا الباب أقلُّ من هذه الأحاديث التي يدَّعي الزنادقة وضعها، لكن الزنادقة أفسدوا حال حياتهم وأرادوا أن يفسدوا أيضاً بعد قتلهم وموتهم من خلال بث الشك في قلوب المسلمين تجاه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم(٣) وأنّى لهم ذلك، فهذا دين محفوظ بحفظ الله تعالى له، علماً بأنه لا

---

(١) عجاج، السنة قبل التدوين، محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب، أصل هذا الكتاب: رسالة ماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط٣، ١٤٠٠ هـ، ج١، ص١٩٤.

(٢) الهروي، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، نشر: دار الأرقم – لبنان / بيروت، ج١، ص٤٤٥.

(٣) فلاته، الوضع في الحديث، ج١، ص٢٢٢، بتصرف، مصدر سابق.

يفهم من هذا الكلام القول بعدم الوضع من قِبَلهم فهذا أمرٌ ثابت لكن ليس بهذه الصورة التي ادعوها.

٢. نصرة المذهب:

ظهرت الأحزاب السياسية المنحدرة من المذاهب والمعتقدات الدينية على الملأ بعد وقعتي الجمل وصفيّن، حيث انقسم الناس إلى عدة أقسام، منهم الخوارج الذين خرجوا على علي رضي الله عنه ولم يقبلوا التحكيم، ومنهم الذين شايعوه، ومنهم من تبع الأمويين وسموهم المروانية، وسأقف عند كل حزب ذاكراً الدوافع التي أدت بهم إلى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء من الإيجاز:

أ. الخوارج وأثرهم في وضع الحديث:

أخرج الرامهرمزي في المحدِّث الفاصل حديثاً يبين فيه الكذب الذي استحَّله الخوارج على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال:" حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْجُشَمِيُّ، مِنْ وَلَدِ مَالِكِ بْنِ جُشَمٍ، ثَنَا عُبَيْدُ بْنُ هِشَامٍ، ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بن مالك الجزري قَالَ: قَالَ لِي رَجُلٌ مِنَ الْخَوَارِجِ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ دِينٌ، فَانْظُرُوا عَنْ مَنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ، إِنَّا كُنَّا إِذَا هَوَيْنَا أَمْرًا جَعَلْنَاه فِي حَدِيثٍ"(١).

وأخرج الخطيب بسنده إلى عبد الله بن لهيعة قَالَ: سَمِعْتُ شَيْخًا مِنَ الْخَوَارِجِ تَابَ وَرَجَعَ وَهُوَ يَقُولُ: "إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ، فَإِنَّا كُنَّا إِذَا هَوِينَا أَمْرًا صَيَّرْنَاهُ حَدِيثًا"(٢).

لكن رغم وجود مثل هذه الأحاديث إلا أن الدكتور عجاج الخطيب توصل من خلال كلام أهل العلم على أنه لا يعرف للخوارج كذباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم

---

(١) الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، نشر: دار الفكر – بيروت، ط٣، ١٤٠٤، ج١،ص٤١٥.

(٢) الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق محمود الطحان، نشر: مكتبة المعارف – الرياض، ج١، ص١٣٧.

فقال:" لم نعثر في المراجع القريبة منا على ما يدل على وضـــع الخوارج للحديث، أو على اعتمادهم على ذلك لدعم موقفهم وإثبات دعواهم.... وربما كان عدم كذبهم هذا لاعتقادهم أن مرتكب الكبيرة كافر، والكذب من الكبائر"(١).

ثم ســاق بعض الأدلة من كلام أهل العلم يؤكد من خلالها على ما ذهب إليه، منها ما قاله ابن تيمية للرافضـــة في الرد عليهم:" وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الخَوَارِجَ شَـــرٌّ مِنْكُمْ، وَمَعَ هَذَا فَمَا نَقْدِرُ أَنْ نَرْمِيهِمْ بِالكَذِبِ، لأَنَّنَا جَرَّبْنَاهُمْ، فَوَجَدْنَاهُمْ يَتَحَرَّوْنَ الصِّدْقَ لَهُمْ وعليهم"(٢).

وهذا ما شـــهد به الذهبي أيضـــاً وهو ما هو في هذا الفن، فقال:" وَمن تَأمل كتب الْجرْح وَالتَّعْدِيل رأى الْمَعْرُوف عِنْد مصنفيها بِالْكَذِبِ فِي الشِّيعَة أَكثر مِنْهُم فِي جَمِيع الطوائف والخوارج مَعَ مروقهم من الدّين، فهم من أصـــدق النَّاس حَتَّى قيل: إِن حَدِيثهمْ من أصـــح الحَدِيث"(٣).

وســاق الخطيب بســنده إلى أبي داود ســليمان بن الأشــعث قوله:" لَيْسَ فِي أَهْلِ الْأَهْوَاءِ أَصَحُّ حَدِيثًا مِنَ الْخَوَارِجِ , ثُمَّ ذَكَرَ عِمْرَانَ بْنَ حِطَّانَ وَأَبَا حَسَّانَ الْأَعْرَجَ"(٤).

وهذا الذي قاله عجاج الخطيب ما أميل إليه لهذه الأدلة وغيرها مما لم اذكره خشـــية الإطالة ومن أقوى الأدلة عندي أني لم أجد عند ابن عدي مثالاً على خارجي وضـــع حديثاً نصرة لمذهبه مقارنة بغيره من أصحاب البدع.

أما بالنسبة للأحاديث التي ذكرت من قبل والتي تنص على وقوع الوضع من الخوارج نصـــرة لمذاهبهم ومعتقداتهم، فقد ضـــعف بعض أهل العلم هذا الخبر للجهالة التي في راويه

---

(١) عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، ج١،

(٢) الذهبي، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: محب الدين الخطيب، ج١، ص٤٨٠.

(٣) الذهبي، المنتقى، ج١، ص٢٢، مصدر سابق.

(٤) الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي , إبراهيم حمدي المدني، نشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة، ج١، ص١٣٠.

لكون عبد الله بن لهيعة قال: سمعت رجلاً من الخوارج ولم يصرح باسمه، وابن لهيعة متكلَّم فيه من قبل حفظِه بسبب احتراق كتبه على ما هو معروف عند أهل العلم والله أعلم.

ب- الشيعة وعلاقتهم بوضع الحديث:

ذكر الذهبي في "المنتقى من منهاج الاعتدال" كلاماً طويلاً يبين فيه الوضع الذي نتج عن متعصبي الشيعة نصرة لآرائهم وأئمتهم، وأنه لا منهج عندهم يرد مثل هذه النصوص، مقارنة بأهل الحديث الذين رفضوا الكثير من الأحاديث الموضوعة وإن كانت تؤيد قولهم، أو تنصر ما يقولون به فقال:" قَالَ ابْن الْمُبَارك: الدّين لأهل الحَدِيث، وَالْكَلَام والحيل لأهل الرَّأْي، وَالْكذب للرافضة".

ثم علق الذهبي على ذلك قائلاً:" فَأهل السّنة والْحَدِيث لَا يرضون بِالْكَذِبِ وَلَو وَافق أهواءهم فكم قد رُوِيَ لَهُم من فَضَائِل أبي بكر وَعمر وَعُثْمَان بل وَمُعَاوِيَة وَغَيرهم أَحَادِيث بِالْأَسَانِيدِ يَرْوِيهَا مثل النقاش والقطيعي والثعلبي والأهوازي وَأبي نعيم والخطيب وَابْن عَسَاكِر وأضعافهم وَلم يقبل مِنْهَا عُلَمَاء الحَدِيث شَيْئا، ويبينون الْكَذِب مِنْهُ، بل إِذا كَانَ فِي إِسْنَاد الحَدِيث وَاحِد مَجْهُول الْحَال توقفوا فِي الحَدِيث، وَأَنْتُم شَرط الحَدِيث عنْدكُمْ أَن يُوَافق أهواءكم غثا كَانَ أَو سمينا، وَإِن أتيتم بِنَصّ ثَابت فَلَا يدل على مَا قُلْتُمْ، وَنحن عمدتنا نُصُوص الْقُرْآن وَمَا يثبت من السّنة أَو أجمع عَلَيْهِ الْمُسلمُونَ سواكم، فَإِذا جَاءَنَا مَا يُنَاقض ذَلِك رددناه"، ثم استدل بما قاله ابن الجوزي:" فَضَائِل عَليّ الصَّحِيحَة كَثِيرَة غير أَن الرافضة لَا تقنع، فَوضعت لَهُ مَا يضع لَا مَا يرفع، وحوشيت حَاشِيَته من الإحتياج إِلَى الْبَاطِل"[1].

وقال ابن أبي الحديد في " شرح نهج البلاغة ": «إِنَّ أَصْلَ الأَكَاذِيبِ فِي أَحَادِيثِ الفَضَائِلِ كَانَ مِنْ جِهَةِ الشِيعَةِ، فَإِنَّهُمْ وَضَعُوا فِي مَبْدَءِ الأَمْرِ أَحَادِيثَ مُخْتَلِفَةً فِي صَاحِبِهِمْ، حَمَلَهُمْ عَلَى وَضْعِهَا عَدَاوَةُ خُصُومِهِمْ. فَلَمَّا رَأَتْ البَكْرِيَّةُ مَا صَنَعَتْ الشِيعَةُ وَضَعَتْ لِصَاحِبِهَا أَحَادِيثَ فِي مُقَابَلَةِ هَذِهِ الأَحَادِيثِ[2].

---

(١) الذهبي، المنتقى من منهاج الاعتدال، ج١، ص٤٨٠.

(٢) نهج البلاغة، ج٣، ص٤٦، نقلاً من السنة قبل التدوين لعجاج الخطيب، ج١، ص٤٨٠، مصدر سابق.

وذكر الخطيب كلاماً للشافعي يقول فيه:" وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَّابِيَّةَ مِنَ الرَّافِضَةِ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ لِمُوَافِقِيهِمْ , وَحَكَى أَنَّ هَذَا مَذْهَبَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ , وَرُوِيَ مِثْلُهُ عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي"(١).

وقَالَ يُونُس بن عبد الْأَعْلَى، قَالَ أَشهب: سُئِلَ مَالك رَضِي الله عَنهُ عَن الرافضة؟ فَقَالَ:" لَا تكلمهم وَلَا ترو عَنْهُم، فَإِنَّهُم يكذبُون"(٢).

وقال الذهبي:" والرافضة يقرونَ بِالْكَذِبِ حَيْثُ يَقُولُونَ: ديننَا التقية، وَهَذَا هُوَ النِّفَاق، ثمَّ يَزْعمُونَ أَنهم هم الْمُؤْمِنُونَ ويصفون السَّابِقين الْأَوَّلين بِالرِّدَّةِ والنفاق فهم كَمَا قيل رمتني بدائها وانسَّلت"(٣).

هذه بعض من أقوال أهل العلم الدالة على جواز استحلال الكذب عند الشيعة، ولا يدخل هذا في باب التشدد أو التحامل عليهم، فلقد رأينا كيف أنصف العلماءُ الخوارجَ من قبل، ومثل هذا الكلام مصحوب بالأدلة، فمن جملة الأحاديث التي وضعوها ما يلي:

ما أورده السيوطي في "اللآلئ المصنوعة" بسنده إلى مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم:" يَا عَلِيُّ، أَخُصُّكَ بِالنُّبُوَّةِ وَلا نُبُوَّةَ بَعْدِي، وَتَخْصِمُ النَّاسَ بِسَبْعٍ وَلا يُحَاجُّكَ أَحَدٌ مِنْ قُرَيْشٍ، أَوَّلُهُمْ إِيمَانًا بِاللَّهِ، وَأَوْفَاهُمْ بِعَهْدِ اللَّهِ، وَأَقْوَمُهُمْ بِأَمْرِ اللَّهِ، وَأَقْسَمُهُمْ بِالسَّوِيَّةِ، وَأَعْدَلُهُمْ فِي الرَّعِيَّةِ، وَأَبْصَرُهُمْ بِالْقَضِيَّةِ، وَأَعْظَمُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ مَزِيَّةً،"، قال السيوطي:"مَوْضُوع: آفته بشر"(٤) . وبشر ـ هو بشر بن إبراهيم الأنصاري.

(١) الخطيب، الكفاية، ج١، ص١٢٠، مصدر سابق.

(٢) الذهبي، المنتقى، ج١، ص٢١، مصدر سابق.

(٣) مصدر سابق، ج١، ص٢٣.

(٤) السيوطي، اللآلىء المصنوعة، ج١، ص٢٩٦، مصدر سابق.

وكذلك أورد له حديثاً آخر حيث قال:" لكل نَبِي وَصِيّ، وَإِن عليًّا وصيي ووارثي"، ثم علق السيوطي على ذلك بقوله:" قالَ الجوزقاني هَذَا حديثٌ بَاطِل، وَفِي إِسْنَاده ظلمات عَلِيّ بْن مُجَاهِد كَانَ يضعُ الحَدِيث، وَمُحَمَّد بْن حميد كذبه صالِح[1] وَغَيره"[2].

والموضوعات تعج بما وضعه الشيعة كما هو معروف، وفيما أوردته غُنية عن الإطالة في سرد مثل هذه الموضوعات.

٣. من تصدى للشيعة من جهلة أهل السنة:

إن من أسباب الوضع في الحديث النبوي الجهل والحَميَّة والتعصب وهذا ما أدى ببعض المسلمين ـ ممن عُرِفوا بجهلة أهل السنة ـ أن يردوا على الشيعة بمثل أسلوبهم فكما وضع الشيعة أحاديث في فضائل عليٍّ مثلاً، وضع مَن هم محسوبون على أهل السنة ـ جهلاً منهم ـ في فضائل الشيخين، إلا أن أهل العلم الذين يوصفون بشدة التحري والذب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقفوا لهم بالمرصاد وتصدوا لهم وبينوا كذبهم فيما ادعوه وإن كان هذا الكذب الذي جاءوا به يؤيد مذهبهم وعقيدتهم لكنهم يعلمون جيداً حرمة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن الكذب عليه ليس ككذب على غيره، ومن هذه الأحاديث الموضوعة:

حديث ذكره ابن الجوزي عن الْحَسَنِ بْنِ أَبِي جَعْفَر، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: " أَبُو بَكْرٍ وَزِيرِي وَالْقَائِمُ فِي أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي، وَعُمَرُ حَبِيبِي يَنْطِقُ عَنْ لِسَانِي وَعُثْمَانُ مِنِّي، وَعَلِيٌّ أَخِي وَصَاحِبُ لِوَائِي ".

وحكم عليه بقوله:" هَذَا حَدِيث مَوْضُوع"[3].

---

(١) هو: الإمام الحافظ الكبير صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي، المعروف بصالح جزرة، انظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١٤، ص٢٣، الرسالة، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج١، ص٣٢٨، كتاب المناقب.

(٣) ابن الجوزي، الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، نشر: محمد عبد المحسن ــ صاحب المكتبة السلفية ــ بالمدينة المنورة، ط١، ١٣٨٦هـ، كتاب المثالب، ج١، ص٤٠٣.وذكر أبو نعيم في فضائل الخلفاء الراشدين ج١، ص١٧٩.

وساق بسنده أيضاً إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: قَالَ رَسُول الله صلى الله عليه وسلم: " إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ تَحْتَ الْعَرْشِ، أَيْنَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ؟ فَيُؤْتَى بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَيُقَالُ لأَبِي بَكْرٍ: قِفْ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَأَدْخِلْ مَنْ شِئْتَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ وَرُدَّ من شِئْت بِعلم الله عز وجل، وَيُقَالُ لِعُمَرَ: قِفْ عَلَى الْمِيزَانِ فَثَقِّلْ مَنْ شِئْتَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ، وَخَفِّفْ مَنْ شِئْتَ بِعِلْمِ اللَّهِ، قَالَ: وَيُكْسَى عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ حُلَّتَيْنِ فَيُقَالُ لَهُ: الْبِسْهُمَا فَإِنِّي خَلَقْتُهُمَا وَادْخَرْتُهُمَا حِينَ أَنْشَأْتُ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ، وَيُعْطِي عَلِيَّ بْنَ أبي طَالب رَضِي الله عَنهُ عَصَا عَوْسَجٍ مِنَ الشَّجَرَةِ الَّتِي خَلَقَهَا اللَّهُ تَعَالَى بِيَدِهِ فِي الْجَنَّةِ فَيُقَالُ لَهُ: ذُدِ النَّاسَ عَنِ الْحَوْضِ"(١).

اكتفي بهذا القدر من إيراد هذين الحديثين اللذين سُقتهما هنا للتوضيح، ولإعطاء الأمر صِبغة علمية محكومة بالدليل؛ والأحاديث الموضوعة في هذا الباب منصوص عليها في الموضوعات وغيرها عند من أهتم بهذا الشأن، ومنها ما ورد في فضل معاوية رضي الله عنه، وذلك معروف مشهور، وفي الإشارة إليه ما يغني عن إيراد ذلك.

٤. الترغيب والترهيب مع الجهل بالدين:

وهذه الأحاديث إن ضُمَّت إلى الأحاديث التي اشتهرت على ألسنة الناس مما كان يشيع بينهم فإنها تُعد من أكبر الأحاديث الموضوعة عدداً، وقد ذكر صاحب "السنة قبل التدوين" ما يعلِّل به السبب الذي دفع هؤلاء إلى هذا الكذب فقال:" إن بعض ما حدث من الفتن، وما ترتب عليه من ظهور الفرق والأحزاب السياسية والدينية، قد دفع هذه الأحزاب إلى وضع الأحاديث لتأييد مذاهبهم، ورفع شأن زعمائهم، والحط من قيمة خصومهم، وقد ظهر إثر هذا بعض الصالحين والزهاد وَالعُبَّادِ، الذين ساءهم هذا الانشقاق وتفرقة الأمة، فوضعوا الأحاديث يقربون فيها بين المتخاصمين ويرفعون قدر زعمائهم جَمِيعًا، ومع الزمن ساء هؤلاء أن يروا إنشغال الناس بالدنيا عن الآخرة، فوضعوا أحاديث في الترهيب والترغيب حسبة لله"(٢).

---

(١) مصدر سابق، ج١، ص٤٠٣، كتاب المثالب.

(٢) عجاج الخطيب، السنة قبل التدوين، ج١، ص١٩٤، مصدر سابق.

ومن أعظم الأسباب في انتشار مثل هذه الأحاديث ورواجها بين الناس أنها وردت عن الصالحين الذين يقبل الناس منهم ما يقولون، من باب حسن الظن بهم، فقد أخرج مسلم في الصحيح ما يدل على ذلك، فقد ساق بسنده إلى يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ، عَنْ أَبِيهِ، أنه قَالَ:"لَمْ نَرَ الصَّالِحِينَ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ"، ثم أردف هذا القول بقول آخر، فيه:" أن ابْنُ أَبِي عَتَّابٍ: قال: لَقِيتُ أَنَا مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانَ، فَسَأَلْتُهُ عَنْهُ، فَقَالَ: عَنْ أَبِيهِ، لَمْ تَرَ أَهْلَ الْخَيْرِ فِي شَيْءٍ أَكْذَبَ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ"(١).

ومن جملة هذه الأحاديث ما ذكره ابن عدي في ترجمة "أحمد بن محمد بن غالب بن مرداس" حيث قال عنه:" يعرف بغلام الخليل، سمعت أبا عَبد الله النهاوندي بحرّان في مجلس أبي عَرُوبة يقول: قلت لغلام الخليل: هذه الأحاديث الرقائق التي تحدث بها؟ قال: وضعناها لنرقّق بها قلوب العامة"(٢).

وعَن مُحَمَّد بْن عِيسَى الطباع قَالَ:" سَمِعْتُ ابْن مَهْدِيّ يَقُولُ: لِميسرَة بْن عَبْد ربه منْ أَيْنَ جِئْت بِهَذِهِ الْأَحَادِيث: منْ قَرَأَ كَذَا فَلَه كَذَا؟ قَالَ: وَضَعتهَا أَرغِّب النّاس فِيهَا"(٣).

٥. حب الدنيا والركون إليها:

إن من الرواة مَن مالت به نفسه إلى التعلق بالدنيا والنيل من نعيمها ولو كان ذلك على حساب الدين، اقصد أن هذا الميل أدى ببعضهم إلى أن جَوزَّ لنفسه الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك لعدة أسباب، منها:

أ. التزلف والتقرب من الحكام والأمراء:

ومن الأحاديث المشهورة في الدلالة على ذلك، حديث غياث بن إبراهيم مع المهدي، وقصته ذكرها السيوطي في "اللآلىء المصنوعة" قال:" أَنْبَأنَا الْحُسَيْن بْن عَليّ الصيرمي، حَدَّثَنَا عَلِيّ بْن الْحَسَن الرَّازِيّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن الْحُسَيْن الزَّعْفَرَانِي حَدَّثَنَا أَحْمَد بْن

(١) مسلم، الصحيح، باب الكشف عن معايب رواة نقلة الحديث، ج١، ص١٧، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٢٢، ترجمة٣٨، مصدر سابق.

(٣) السيوطي، اللآلىء المصنوعة، ج٢، ص٣٩٠، (وميسرة بن عبد ربه تستري رماه العلماء بالكذب، انظر الكامل، ج٨، ص١٧٧) مصدر سابق.

زُهَيْر، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: قُدِمَ على الْمهْدي بِعشْرَة محدثين، فِيهِمُ الْفَرَجُ بْنُ فَضَالَة وَغِيَاثُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَكَانَ الْمَهْدِيُّ يُحِبُّ الْحَمَامَ وَيَشْتَهِيهَا فَأُدْخِلَ عَلَيْهِ غِيَاثُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فَقِيلَ لَهُ حَدِّثْ أَمِير الْمُؤمنِينَ فحدثه بِحَدِيث أَبِي هُرَيْرَةَ: لَا سَبْقَ إِلا فِي حَافِرٍ، أَوْ نَصْلٍ، وَزَادَ: أَوْ جَنَاحٍ".

ولما عرف المهدي كذبه أَمَرَ لَهُ بِعَشَرَةِ آلافِ دِرْهَمٍ، فَلَمَّا قَامَ قَالَ:" أَشْهَدُ أَنَّ قَفَاكَ قَفَا كَذَّابٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا اسْتَجْلَبْتُ ذَاكَ أَنَا، فَأَمَرَ بِالْحَمَامِ فَذُبِحَتْ، فَمَا ذكر غياث بعد ذَلِكَ"(١).

ب . وضع الحديث لمصلحة شخصية تتعلق بذات الراوي:

ومن ذلك الحديث الذي ذكره ابن عدي في ترجمة "سعد بن طريف الإسكاف" قال:" حدَّثَنَا مُصَبِّحُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مصبح البلدي، حَدَّثَنا ميمون بن الأصبغ، حَدَّثَنا عُبَيد بْنِ إِسْحَاقَ الْعَطَّارُ، حَدَّثَنا سَيْفُ بْنُ عُمَر التَّمِيمِيُّ قَال: كنتُ جَالِسًا عِنْدَ سَعْدِ بْنِ طريف الإسكاف إذ جاء بن لَهُ يَبْكِي، فَقَالَ، يَا بُنَيَّ مَا لَكَ؟ قَالَ ضَرَبَنِي الْمُعَلِّمُ فَقَالَ: وَاللَّهِ لأُخْزِيَنَّهُمْ الْيَوْمَ، حَدَّثني عِكرمَة، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَال: قَال رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: شراركم من معلميكم أَقَلُّهُمَ رَحْمَةً عَلَى الْيَتِيمِ، وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى الْمِسْكِينَ"(٢).

ج . القصّاص:

هم فئة من الناس امتهنوا هذه المهنة التي تُجمّع الناس من حولهم حِلقاً في المساجد، ثم يقوم هذا القاص بإسماع الناس الغرائب والعجائب، وكلما زاد الناس من حوله كثُر العطاء والمال على أنه كان همُّهم الوحيد هو جمع المال، فأدى بهم ذلك إلى أن استعملوا كل الوسائل التي يصلون من خلالها إلى مرادهم ومسعاهم، حتى وصل بهم الأمر أن يكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويختلقوا عليه العجائب، والطامة الكبرى أنهم يتجرؤون على الكذب دون خوف أو خجل، فهم يكذبون في العلن، وإذا ذهبت تناقشهم يجيبون إجابات مضحكة

(١) السيوطي، اللآلىء المصنوعة، ج٢، ص١٩٧، كتاب الأطعمة، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٤، ص٣٨٧، ترجمة٧٩٧، مصدر سابق.

تدل على قلة العلم والورع، وهذا ما حصـــل مع يحي بن معين وأحمد بن حنبل في القصـــة المشـهورة التي ذكرها ابن الجوزي في "الموضـوعات" فأورد بسـنده إلى إِبْرَاهِيم ابْن عَبْدِ الْوَاحِدِ الطَّبَرِيُّ قَالَ:" سَمِعْتُ جَعْفَرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الطَّيَالِسِيُّ يَقُولُ: صَلَّى أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي مَسْـجِدِ الرَّصَـافَةَ، فَقَامَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ قَصَّـاصٌ فَقَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ قَالا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنْسٍ قَالَ: قَالَ رَسُـولُ الله صـلى الله عليه وســـلم: مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، خَلَقَ اللَّهُ كُلَّ كَلِمَةٍ مِنْهَا طَيْرًا مِنْقَارُهُ مِنْ ذَهَبٍ وَرِيشُـــهُ مِنْ مُرْجَانٍ..." وَأَخَذَ فِي قِصَّـــةٍ نَحْوِ عِشْـــرِينَ وَرَقَةً فَجَعَلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَنْظُرُ إِلَى يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَيَحْيَى يَنْظُرُ إِلَى أَحْمَدَ، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ حَدَّثْتَهُ بِهَذَا، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا سَمِعْتُ بِهَذَا إِلا السَّـــاعَةَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قِصَصِهِ وَأَخَذَ الْقُطَيْعَاتِ، ثُمَّ قَعَدَ يَنْتَظِرُ بَقِيَّتَهَا قَالَ لَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ بِيَدِهِ تَعَالَ فَجَاءَ مُتَوَهِّمًا النَّوَالَ، فَقَالَ لَهُ يَحْيَى: مَنْ حَدَّثَكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ؟، فَقَالَ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، فَقَالَ: أَنَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَهَذَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ مَا سَمِعْنَا بِهَذَا قَطُّ فِي حَدِيثِ رَسُـــولِ اللَّهِ صـلى الله عليه وسـلم، فَإِنْ كَانَ لابُدَّ وَالْكَذِبَ فَعَلَى غَيْرِنَا فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: لَمْ أَزَلْ أَسْمَعُ أَنَّ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ أَحْمَقَ مَا تَحَقَّقْتُهُ إِلا السَّاعَةَ، قَالَ لَهُ يَحْيَى: كَيْفَ عَلِمْتَ أَنِّي أَحْمَقَ؟ قَالَ: كَأَنَّ لَيْسَ فِي الدُّنْيَا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ غَيْرُكُمَا، قَدْ كَتَبْتُ عَنْ سَـبْعَةَ عَشْـرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، فَوَضَـعَ أَحْمَدُ كُمَّهُ عَلَى وَجْهِهِ، وَقَالَ: دَعْهُ يَقُومُ فَقَامَ كَالْمُسْتَهْزِئِ بهما"(١).

يتضـح من خلال المثال السـابق الأثر والدور الذي قام به مثل هؤلاء القُصّـاص في الوضع والتزوير في السنة النبوية الشريفة، ودواعي الوضع كثيرة هذا أهمها اكتفي به.

رابعاً: تسمية الموضوع حديثاً نبويّاً:

بما أنّا عرفنا أن الحديث الموضوع هو المختلق والملفق والمصنوع على رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ أي لم يثبت أنه قاله، فلماذا يذكر في قائمة الأحاديث النبوية ويسمى حديثاً؟

(١) ابن الجوزي،الموضوعات،ج١، ص٤٦، مصدر سابق.

قال السخاوي في "فتح المفيث": ثم إن هذا النزاع في إدراج الموضوع في أنواع الحديث؛ لكونه ليس بحديث، لكن قد أُجيب بإرادة القدر المشترك وهو ما يحدِّثُ به، أو بالنظر إلى زعم واضعه، وأحسن منهما أنه لأجل معرفة الطرق التي يتوصل بها لمعرفته ليُنفَى عن المقبول ونحوه[1].

وهذا ما بينه الدكتور فلاته[2] في كتابه "الوضع في الحديث" فقال: إن إدراج الموضوع في كتب الحديث ذلك بالنظر إلى زعم واضعها، وأنه أدرج كذلك للوقوف على طرقه التي يتوصل بها لمعرفة كذبه، هذا والله أعلم.

(١) السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٣١٠، مصدر سابق.

(٢) عمر فلاته، الوضع في الحديث، ج١، ص١١١، مصدر سابق.

الفصل الأول

الألفاظ الدالة على الوضع صراحة وكناية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الألفاظ الدالة على الوضع صراحة

المبحث الثاني: الألفاظ الدالة على الوضع كناية

المبحث الأول

الألفاظ الدالة على الوضع صراحة

لقد استعمل ابن عدي في كتابه الكامل ألفاظاً صريحة في دلالتها على كذب الراوي، حيث تنوّع منهجه في طريقة إيراد هذه الألفاظ، فنلاحظ أحياناً أنه يورد اللفظ في بداية ترجمته للراوي مباشرة، وتارة يؤخر اللفظة التي يحكم على الراوي من خلالها إلى آخر ترجمته،وذلك بعد ذكره لكلام النقاد وبعد سوقه لمجموعة أحاديث للراوي.

ومن الملاحظ أيضاً أنه يقرن بين أكثر من لفظ في آن واحد سواء كان في بداية الترجمة أو في نهايتها كقوله: "يضع الحديث ويحدث بالبواطيل" أو " يضع الحديث ويسرق".

وفي بعض الأحيان يحكم ابن عدي على حديث الراوي فقط من غير إطلاق حكم على الراوي كقوله:" فلان أحاديثه موضوعة".

هذا ويعتبر ابن عدي في كتابه " الكامل في ضعفاء الرجال" من النقاد الذين ابعدوا في الحكم على الرواة من خلال دراسة مروياتهم، فلم تأتِ أحكامه عن هوى وتخمين بل علم رصين له قواعده وضوابطه التي عرف بها، وقد أعطى ابن عدي إضافة قد لا تجدها عند غيره، حيث جمع بين الحفظ والنقد، وكتابه يعدّ أصلاً ومورداً لكثير من العلماء وطلاب العلم بعده.

وبناء على هذا سأقسم المبحث إلى ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: لفظ "يضع الحديث" وما يقاربه من الألفاظ:

المطلب الثاني: لفظ "الكذب" وما يقاربه من الألفاظ:

المطلب الثالث: لفظ "باطل" وما يقاربه من الألفاظ:

المطلب الأول

"لفظ يضع الحديث" وما يقاربه من الألفاظ

إن لفظ "يضع الحديث" عند ابن عدي يعتبر من الألفاظ الدالة على كذب الراوي،وقد يترتب على ذلك طرح حديثه وعدم قبول روايته،فعندما عرّف الذهبي الموضوع قال: ما كان متنه مخالفاً للقواعد وراويه كذاباً[1].

والمحدثون يستخدمون الوضع بمعنى الكذب، فكثير ما نجدهم يقرنون بين قولهم في الراوي: "كذاب يضع الحديث" سواء كان الكذب في اختلاق أحاديث موضوعة لا أصل لها،أو كان متعلقاً بجهة الإسناد،والأحاديث الموضوعة من جهة متونها كثيرة، وأما من جهة الإسناد فيدل على دخوله في هذا الباب قول الإمام أحمد بن حنبل عندما سأله ابنه عبد الله كما في العلل قال: "سألت أبي عن محمد بن زياد،يقال له الميموني،كان يحدث عن ميمون بن مهران،قال: كذاب خبيث أعور،يضع الحديث"[2].

---

(١) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الموقظة في علم المصطلح، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٤١٢هـ، ص٣٦.

(٢) ابن حنبل، أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، دار الخانى، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ،ج٣، ص٢٩٧.

وقد كشـــف عن وجه هذا ما نقله ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" حيث قال في ترجمة "خالد بن نجيح المصـــري سمعت أبي يقول: هو كذاب كان يفتعل الأحاديث ويضعها"[١].

وبالتالي طرح حديثه واعتباره من قبيل الموضـــوعات،وهذا بدوره يظهر مدى التلازم بين قول النقاد في أحدهم كذاب،وقولهم:يضع الحديث.

وبالنظر إلى كتاب الكامل لابن عديّ في كيفية تناوله لجملة الرواة الذين عدّهم من هذه الفئة، ظهر أنه قد نوّع في صيغ الألفاظ الدالة على الوضع،ولم تأخذ شكلاً واحداً،كما أنه تناول هذه التراجم بصـــور عديدة، ومن خلال اســـتقراء هذا اللفظ عند ابن عدي نجد أنه تعامل معه على النحو التالي:

أولاً: أطلق ابن عدي لفظ "يضـــع الحديث" في الحكم على الراوي في بداية ترجمته له،وذلك بعد ذكر اسمه مباشرة، دون أن يقرن ذلك بلفظ آخر من ألفاظ الجرح، وقد تكرر ذلك في حكمه على فئة من الرواة كما في ترجمته "لأحمد بن عبد الله بن يزيد بن المؤدب " حيث قال ابن عدي في بداية ترجمته له "كان بسرّ من رأى يضع الحديث "[٢].

وكذلك الأمر نفسه ورد في ترجمة "الحسين بن علوان أبو علي الكوفي الكلبي" حيث قال في بداية ترجمته له: "يضع الحديث".

علماً بأنه ســـار على هذا المنهج مع بقية الرواة اللذين أصـــدر فيهم هذا الحكم[٣]، وقد تعامل مع هؤلاء الرواة بطريقته المعتادة، وذلك أنه ســـاق مجموعة أحاديث لكل راوٍ

---

(١) ابن أبي حاتم،عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، طبع دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد، ج٣،ص٣٥٥،ترجمة ١٦٠٥.

(٢) ابن عدي،عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضـــعفاء الرجال، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ، ج١، ص٣١٦، ترجمة ٣٢.

(٣) ابن عدي، الكامل، (حمزة بن أبي حمزة النصـــيبي ج٣، ص٢٦٢، ترجمة ٥٠٢)، (حبيب بن زريق الحنفي ج٣، ص٣٢٤، ترجمة ٥٣١)، (ســليمان بن عيســى الســجزي ج٤، ص٢٩٠، ترجمة ٧٥٨)، (صــخر بن عبد الله الكوفي ج٥، ص١٤٥، ترجمة ٩٤٣)، (أحمد بن عبد الله الهروي ج١، ص٢٩١، ترجمة ١٧)، (عاصـــم بن

ونقدها بألفاظ مختلفة، ثم أيد حكمه بكلام النقاد المعتبرين في هذا المجال، إلا في ترجمة "أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب" لم يأت ابن عدي بكلام النقاد،وساق له حديثاً واحداً فقط وحكم عليه بالوضع وبيّن أن ابن المؤدب هذا تفرد بالحديث عن عبد الرزاق ولم يتابعه عليه أحد، ولعلّ ابن عديّ تصدر بالحكم على هذا الراوي، لأنني لم أقف عند أهل العلم على كلام فيه إلا ما قاله ابن حبان في "المجروحين": "يروي عن عبد الرزاق والثقات الأوابد والطامات "[1]، ومن بعده الدارقطني حيث ذكره في "الضعفاء والمتروكون"[2] والدارقطني توفي سنة (٣٨٥هـ) متأخر عن ابن عدي بنحو عشرين سنة على الأرجح، ولهذا لم يورد ابن عدي أقوالا لأهل العلم المعروفين بالجرح والتعديل كعادته المتكررة كثيراً، فيعتبر أول من وصفه بهذا الوصف.

ثانياً: أورد ابن عدي لفظ "يضع الحديث" بطريقة أخرى، تتمثل في ذكرها في نهاية ترجمة الراوي مجردةً أيضاً من ألفاظ الجرح، وذلك بعد أن يأتِ بكلام النقاد، ومن ثم ساق مجموعة أحاديث للراوي، وقد أطلق ابن عدي هذا الحكم من خلال ترجمته لمجموعة من الرواة، حيث بدا ذلك واضحاً كما في ترجمة "إسحاق بن نجيح الملطي" قال ابن عدي في نهاية ترجمته له "وإسحاق بن نجيح بين الأمر في الضعف وهو ممن يضع الحديث"[3]، وهذا ما ذكره ابن عدي أيضاً في ترجمة "إسحاق بن بشر الكاهلي" بعد أن ساق له مجموعة أحاديث ونقل كلام النقاد في بيان حاله قال في نهاية ترجمته " وهو في عداد من يضع الحديث "[4].

سليمان العبدي ج٦، ص٤١٢، ترجمة ١٣٨٧)، (محمد بن سعيد الأزرق ج٧، ص٥٥٦، ترجمة ١٧٨١) مصدر سابق.

(١) ابن حبان، محمد بن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق إبراهيم محمود زايد، دار الوعي حلب، ج١، ص١٢٥.

(٢) الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، تحقيق عبد الرحيم محمد القشقرى، نشر مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ج١، ص٣٥٥، ترجمة٦٧.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٥٣٥، ترجمة ١٥٥، مصدر سابق.

(٤) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٥٥٥، ترجمة ١٧٢، مصدر سابق.

وهكذا تعامل ابن عدي مع بقية الرواة اللذين أطلق فيهم لفظ يضـــع الحديث في نهاية ترجمته لهم[١].

كما ويلاحظ عليه أنه لم يذكر كلاماً للنقاد في أثناء ترجمته " لعمر بن عمرو أبو حفص الطحان العســقلاني"وذلك كما فعل مع بقية الرواة،علماً أنني لم أجد للنقاد المتقدمين على ابن عـدي كلامـا في هـذا الراوي، إلا ممن جـاء بعـده، كـابن الجوزي في "الضـــعفـاء والمتروكون" وقد نقل وأعتمد على كلام ابن عدي حيث قال في ترجمته لعمر هذا: قال ابن عدي:" حدث بالبواطيل عن الثقات، وهو في عداد من يضـــع الحديث وعامة ما يرويه موضوع "[٢].

وورد أيضـا عند الذهبي في "تاريخ الإسلام" كلاما في هذا الراوي نقله عن ابن عدي حيث قال: قال ابن عدي: "كان في عداد من يضع الحديث،حدث بالبواطيل"[٣].

وهـذا بـدوره يـدل على أن ابن عـدي يعتبر من أول من تكلم في هـذا الراوي، وقـد اعتمد في ذلك على رواياته التي سـاقها له،ومما يدلل على ذلك أيضـا أن ابن الجوزي والذهبي نقلوا كلام ابن عدي فقط في أثناء ترجمتهم للراوي المذكور.

فكأن ابن عدي أخرّ الحكم على الراوي لكونه غير معروف عنده مســبقاً، فلم يجد للنقاد فيه كلاما أيضا، فأراد أن يصدر الحكم فيه من خلال طرح الدليل وهو سوق الروايات التي تكشــف عنه، وهذا دليل على الدقة وشــدة التحري في الطرح من قبل هذا الناقد، والله أعلم.

---

(١) ابن عدي، الكامل، (عمر بن عمرو أبو حفص الطحان العسقلاني ج٦، ص١٢٧،ترجمة ١٢٤٣)، (عمر بن موســـى الوجيهي ج٦، ص١٣، ترجمة ١١٨٧)، (معلى بن هلال الطحان ج٨، ص٩٩، ترجمة ١٨٥٤)، (وهب بن وهب أبو البختري ج٨، ص٣٣٣، ترجمة ١٩٩٠)، (أبو بكر بن عبد الله بن أبي ســـبرة ج٩، ص١٩٧، ترجمة ٢٢٠٠) مصدر سابق.

(٢) ابن الجوزي، جمال الدين بن عبد الرحمن الجوزي، الضــعفاء والمتروكون، تحقيق عبد الله القاضــي، دار الكتب العلمية بيروت،ج٢، ص٢١٤.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ج٥، ص٤١١، ترجمة٢٩٦.

إن لفظ "يضع الحديث" له عند ابن عدي صورتان،الصورة الأولى تتمثل في كونه يصدر هذا الحكم في بداية ترجمة الراوي، والصورة الثانية أنه كان يطلق هذا الحكم في نهاية ترجمة الراوي، ولم أجد عند ابن عدي منهجاً معيناً متمايزاً بين الصورتين في إيراد ذلك إلا ما كان من اعتماده على دراسة حال الراوي من خلال مروياته.

ثالثاً: لقد أطلق ابن عدي لفظ "يضع الحديث" بطريقة تختلف عما ذكرناه سابقاً، حيث إنه كان يورد هذا المصطلح مطلقاً غير مقرون بمصطلح آخر من ألفاظ الجرح، أما مع بعض الرواة فيلاحظ بأنه قرن لفظ "يضع الحديث" ببعض العبارات الدالة على حال الراوي من الألفاظ المعتبرة في الجرح والتعديل، على نحو ما سأبينه لاحقاً، ومن ثم سارّ على طريقته المعتادة من حيث دراسة أحاديث ومرويات الراوي والحكم عليها، واستشهاده بكلام النقاد المعتبرين، علماً أنه ذكر هذه الألفاظ في بداية ترجمة الراوي أي بعد ذكر اسمه مباشرة، ومن خلال استقراء هذه الألفاظ عند ابن عدي تبينّ أنه أوردها في أثناء حكمه على طائفة من الرواة كما جاء في ترجمة "الحسين بن عثمان بن زياد أبو سعيد التستري" حيث قرن ابن عدي في نقده له لفظ الوضع مع السرقة وقال فيه " أبو سعيد التستري كان عندي يضع، ويسرق حديث الناس " [(١)].

كما ويلاحظ عليه أنه توسع أحياناً في ذكر الألفاظ التي يقرنها مع الوضع وبدا ذلك واضحاً في ترجمته "للحسين بن علي بن صالح أبو سعيد العدوي" حيث قال ابن عدي "يضع الحديث، ويسرق الحديث ويلزقه على قوم آخرين ويحدث عن قوم لا يعرفون وهو متهم فيهم أن الله لم يخلقهم [(٢)]، وهذا ما فعله في ترجمة "محمد بن الوليد بن أبان القلانسي البغدادي" حيث قال " يضع الحديث ويوصله، ويسرق ويقلب الأسانيد والمتون "[(٣)].

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٣،ص٢٠٧، ترجمة ٤٧٨، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج٣، ص١٩٥، ترجمة ٤٧٤.

(٣) مصدر سابق، ج٧، ص٥٤٢، ترجمة ١٧٧١.

هذه الطريق نفسها التي سلكها ابن عدي من خلال تعامله مع بقية الرواة اللذين صّدر ترجمتهم بذكر ألفاظ الوضع المقرونة مع غيرها من ألفاظ الجرح [1].

وهذا يدلّ على الدقة التي توفرت في منهج ابن عدي، التي كانت قائمة على سبر أحاديث الرواة، وبالتالي إطلاق اللفظ المناسب بما يتوافق مع حال الراوي، وأنه يقرن لفظ "يضع الحديث" ببعض الألفاظ التي تخصص وتبين مجال وضعه أو اختلاقه وكذبه، سواء من جهة الإسناد أو المتن، أو من خلال دراسته لمتون بعض الروايات التي أخذت جانبا معينا على نحو ما نلاحظه في ترجمة "خالد بن إسماعيل أبو الوليد المخزومي" حيث قال عنه ابن عدي بعد سبره لرواياته:" يضع الحديث على ثقات المسلمين".

وكأن لفظ "يضع الحديث مجردة" تدل على أن الراوي يضع الحديث من غير إتباع طريقة معينة في الوضع كأن يسرق مثلاً أو يلزق أو يقلب الإسناد، بينما اللفظ المركب يدل على أسلوب وطريقة اتبعها الراوي في كذبه، وهذا بدوره يبين كيف تتبع ابن عدي حال الرواة وحكم عليهم بما يتناسب مع كل واحد منهم دون خلط.

رابعاً: من أصرح مصطلحات الوضع التي أكثر استخدامها المحدثون لفظ "الحديث الموضوع" ولقد حكم ابن عدي في كتابه الكامل على كثير من الأحاديث بالوضع، حيث لم يكن ذكر الوضع عنده مقتصراً على شخص الراوي، إنما توسع في ذلك إلى النظر في مجموع الروايات التي جاءت عن طريق بعض الرواة فحكم عليها، وأطلق بعض العبارات والصيغ الدالة على ذلك كقوله:"فلان أحاديثه موضوعة" أو " عامة أحاديثه موضوعة".

---

(١) مصدر سابق،(بشر بن إبراهيم الأنصاري ج٢،ص١٦٧،ترجمة ٢٦٠)،(خالد بن إسماعيل أبو الوليد المخزومي ج٣، ٤٥٧،ترجمة ٦٠٠)،(زكريا بن يحيى الوقار المصري ج٤، ص١٧٤،ترجمة ٧١٣)،(محمد بن أحمد بن عيسى الوراق المروروذي ج٧، ص٥٥٩،ترجمة ١٧٨٦)،(محمد بن المغيرة الشهرزوري ج٧،ص٥٤١،ترجمة ١٧٧٠)،(محمد بن أحمد بن سهيل الباهلي المؤدب ج٧،ص٥٦٧،ترجمة ١٧٩٢)،(محمد بن شجاع أبو عبد الله الثلجي ج٧،ص٥٥٠،ترجمة ١٧٧٦)،(يحي بن هاشم السمسار الغساني ج٩، ص١٢٠،ترجمة ٢١٥٣).

ومن خلال دراســـة هذه الألفاظ عند ابن عدي نجد أنه قد تداولها في أثناء نقده لبعض الرواة كما ورد في ترجمة "جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن زيد بن سيابة".

حيث حكم ابن عدي على حديثه بقوله:" عامة أحاديثه موضوعة وَكَانَ قليل الحياء فِي دعاويه عَلَى قوم لعله لم يلحقهم ووضع مثل هذه الأحاديث"(١).

ومن الرواة اللذين حكم ابن عدي على مروياتهم بالوضـــع في جملتها " محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة بن محصن الأسدي" حيث قال بعد أن ساق له مجموعة من الروايات " وهذه الأحاديث بأسانيدها مع غير هذا مما لم أذكره لمحمد بن إسحاق العكاشي كلها مناكير موضوعة "(٢).

يلاحظ على ابن عدي من خلال ترجمته لأحد رواة هذه الفئة وهو "محمد بن الحجاج اللخمي واسطي " أنه عرّف به بما اشتهر فيه من الوضع حيث قال في بداية ترجمته: "صاحب الهريسة، وذلك لأنه مشهور معروف بالحديث الموضوع الذي رواه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لجبريل: أطعمني هريسة أشد بها ظهري لقيام الليل (٣).

وهذا ما درج عليه مع بقية الرواة اللذين أطلق فيهم هذا الوصـــف (٤)، حيث تعامل معهم من خلال ســـبر أحاديثهم ودراســـتها والحكم عليها، حيث يتبين لنا من خلال ذلك الفرق بين قوله في الراوي "يضـع الحديث" الذي يعني أنه ليس بالضـرورة أن متن حديثه غير صـحيح بل يمكن أن يكون صـحيحاً من طريق أخرى غير طريق هذا الراوي الوضـاع، فكما جاء في ترجمة " حبيب بن أبي حبيب بن زريق الحنفي" حيث قال ابن عدي في ترجمته "يضع الحديث" ثم ساق له مجموعة أحاديث من ضمنها حديث بسنده عنه قال:" حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٢، ص٤٠٠، ترجمة ٣٤٨، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج٧،ص٣٦٣،ترجمة ١٦٥٣.

(٣) مصدر سابق، ج٧،ص٣٦٣،ترجمة ١٦٥٣.

(٤) ابن عدي، الكامل، (إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب بن عباد بن العوام ج١،ص٥٦١، ترجمة ١٧٨)، (الحكم بن عبد الله بن ســعد الأيلي ج٢، ص٤٧٨، ترجمة ٣٨٩)، (زكريا بن يحيى الكســائي ج٤، ص١٧٢، ترجمة ٧١٢)، (سليمان بن عمرو أبو داود النخعي كوفي ج٤، ص٢١٩، ترجمة ٧٣٣).

أَحْمَدَ بْنِ أَبِي مُقَاتِلٍ، حَدَّثَنا مُحمد بْنُ يوســـف بن أبي معمر، حَدَّثَنا حَبِيبُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ كَاتِبُ مالك، حَدَّثَنا هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم قَال: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُسْتَجَابَ لَهُ عِنْدَ الْكَرْبِ وَالشَّدَائِدِ فَلْيُكْثِرِ الدعاء في الرخاء. ثم حكم ابن عدي على الحديث وقال: هَذِهِ الأَحَادِيثُ مع غيرها مما روى حبيب عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ كُلُّهَا مَوْضُوعَةٌ وَعَامَّةُ حَدِيثِ حَبِيبٍ مَوْضُوعُ الْمَتْنِ مَقْلُوبُ الإِسْنَادِ"(١).

علماً أن متن الحديث ورد عند الترمذي في السنن و عند الحاكم في المستدرك وحكم عليه أنه على شرط البخاري، فقال:" حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخُرَاسَانِيُّ، بِبَغْدَادَ فِي الْقَطِيعَةِ، ثنا أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، ثنا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْأَهْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُسْـــتَجَابَ لَهُ عِنْدَ الْكَرْبِ وَالشَّـــدَائِدِ فَلْيُكْثِرِ الدُّعَاءَ فِي الرَّخَاءِ». قال الحاكم:"حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ احْتَجَّ الْبُخَارِيُّ بِأَبِي صَالِحٍ، وَأَبُو عامِرٍ الْأَهْلَانِي"(٢) وهذا من أدلة ما ذكرت.

والفرق الأخر في قول ابن عدي:" فلان أحاديثه موضـــوعة" أو " أحاديثه كلها موضــوعة" فقط دون أن يتطرق بالحكم على الراوي بأي لفظ من ألفاظ الوضــع، ذلك لان هؤلاء الرواة يعتبرون من المقلين في الرواية حيث قام ابن عدي بدراسـة أحاديثهم وتبين له أنها من قبيل الموضـــوعات فأطلق الحكم النهائي، ليدلل على أن هذا الراوي لا يصـــح له من الحديث شيء.

كما جاء في ترجمة " زكريا بن يحيى الكســـائي" حيث قال ابن عدي:" وَعلي بْن القاســـم هذا كوفي يحدث عنه زكريا الكســـائي وغيره ومعلى بْن عرفان عزيز الحديث لعله لم يسند إلا أقل من عشرة أحاديث" (٣)، ثم حكم على أحاديثه بالوضع.

---

(١) مصدر سابق، ج٣، ص٣٢٤، ترجمة ٥٣١.

(٢) الترمذي، السنن، ج٥، ص٤٦٢، وأخرجه الحاكم، محمد بن عبد الله بن حمدويه، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١١هـ، ج١، ص٧٢٩.

(٣) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٤، ص١٧٢، ترجمة ٧١٢، مصدر سابق.

ومعلى بن عرفان هذا يحدث عنه علي بن القاسم إذاً فيحيى الكسائي لم يسند له من الحديث إلا القليل الذي لا يصح بناء على ذلك حكم ابن عدي على حديثه بالمجمل.

ومما يرجح هذا الحكم الذي توصل إليه ابن عدي ما قاله:الذهبي في "ميزان الاعتدال" عند ترجمته "لزكريا بن يحيى الكسائي" قال:" أسند أقل من عشرة أحاديث"(١).

ونفس الأمر تكرر كذلك في ترجمة " الحكم بن عبد الله بن سعد الايلي" حيث قال ابن عدي: "له غير ما ذكرت أكثر من خمسة عشر حديثا كلها مع ما ذكرتها موضوعة"(٢).

ومما يدلل على ذلك ما نقله الذهبي عن أحمد بن حنبل في أثناء كلامه عن هذا الراوي حيث قال أي ابن حنبل " الحكم الايلي أحاديثه كلها موضوعة"(٣).

وكذلك قال ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" في ترجمة "محمد بن إسحاق بن إبراهيم الأسدي"قال: سمعت أبي يقول: "هو مجهول "(٤) وهذا يعني أنه قليل الرواية لا يعرف.

وقد نص الخطيب في الكفاية أن الْمَجْهُولُ عِنْدَ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ: هُوَ كُلُّ مَنْ لَمْ يُشْتَهَرُ بِطَلَبِ الْعِلْمِ فِي نَفْسِهِ، وَلَا عَرَفَهُ الْعُلَمَاءُ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُعْرَفْ حَدِيثُهُ إِلَّا مِنْ جِهَةِ رَاوٍ وَاحِدٍ (٥)، بناءً على ذلك حكم ابن عدي على مجمل حديثه بالوضع.

هكذا يظهر لنا أن هذه الفئة من الرواة الذين حكم ابن عدي على رواياتهم بألفاظ الوضع المختلفة كانوا من غير المكثرين من الرواية فبعد سبرها ودراستها أصدر فيهم حكمه النهائي.

---

(١) الذهبي،ميزان الاعتدال،تحقيق علي محمد البجاوي، نشر دار المعرفة بيروت، ج٢، ص٧٥،ترجمة ٢٨٩٠.

(٢) ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج٢، ص٤٧٨، ترجمة ٣٨٩، مصدر سابق.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٥٧٢،ترجمة ٢١٨٠، مصدر سابق.

(٤)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، طبع دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد، ج٧، ص١٩٤،ترجمة١٠٨٩.

(٥) الخطيب البغدادي،أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، باب ذكر المجهول وما به ترتفع الجهالة، ج١، ص٨٨.

المطلب الثاني

لفظ "الكذب" وما يقاربه من الألفاظ

استعمل ابن عدي في كتابه الكامل ألفاظا ظاهرة الدلالة في جرح الراوي جرحاً يؤدي إلى تركه وطرح روايته، منها ألفاظ " الكذب" حيث يعتبر المحدثون الكذب أشد مراتب الجرح، ويعد حديث من أطلق عليه هذا الوصف ساقطا ولا يكتب.

وقد جعل ابن أبي حاتم في المرتبة الرابعة من مراتب الجرح والتعديل قولهم "كذاب" علماً أنه ذكر من ضمن هذه المرتبة ألفاظ " متروك الحديث، وذاهب الحديث" وحكم على هذه المرتبة بعدم جواز كتابة أحاديثهم وسقوطها،حيث قال عند ذكره المرتبة الرابعة في الجرح قولهم:" متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط لا يكتب حديثه وهي المنزلة الرابعة"(١).

وكذلك أبو حاتم الرازي جعل رتبة الكذب مساويةً لمتروك الحديث وذاهب الحديث،وبدا هذا واضحاً من خلال ترجمته لمجموعة من الرواة من بينهم " سليمان بن عمرو النخعي" حيث قال ابنه عبد الرحمن: سمعت أبي يقول:"كان في النخع شيخان ضعيفان يضعان الحديث،ويفتعلانه،أحدهما سليمان بن عمرو النخعي،وهو ذاهب الحديث،متروك الحديث، كذاباً، وأمتنع من قراءة حديثه"(٢).

ومما يدل على وجود توافق بين قول النقاد المتقدمين في الراوي متروك الحديث وكذاب أو يضع، ما رواه ابن عدي في الكامل بسنده إلى أحمد بن حميد قال: سمعت ابن حنبل يقول: "الحسن بن عمارة متروك الحديث،قلت ـ يعني ابن حميد ـ كان له هوىً ؟ قال:" لا ولكن كان منكر الحديث أحاديثه موضوعة،ولا يكتب حديثه"(٣).

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، مصدر سابق، ج٢، ص٣٧.

(٢) مصدر سابق، ج٤، ص١٣٢، ترجمة ٥٧٦،.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٩٧، ترجمة ٤٤٥، مصدر سابق.

تكرر الأمر نفسه أيضاً في أثناء ترجمته " لعثمان بن عبد الرحمن الوقاصي" حيث قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال:" متروك الحديث وذاهب الحديث كذاب "[١].

هكذا نرى وجود تلازم وتلاحم بين قول النقاد في الراوي متروك الحديث وذاهب الحديث وقولهم كذاب، إلا أنه يلاحظ على ابن عدي عدم ذكره للفظ ذاهب الحديث في ترجمته للرواة بل نجده نقل قول بعض النقاد كالبخاري وغيره في إيراد هذا الحكم.

بينما نجده قد ساوى بين متروك الحديث والوضع كما بدا ذلك واضحاً في ترجمة "إبراهيم بن البراء" حيث حكم ابن عدي عليه بقوله " إبراهيم بن البراء هذا أحاديثه التي ذكرتها وما لم أذكرها كلها مناكير موضوعة، ومن اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جداً، وهو متروك الحديث "[٢].

وبيّن الخطيب أن من أقسام العبارات التي يخبر بها عن أحوال الرواة قسمين " ارفعها أن يقال حجة أو ثقة، وأدونها أن يقال كذاب أو ساقط أي لا يكتب حديثه" [٣].

وهذا بدوره يدل على الجهد الذي بذله العلماء النقاد في تتبع أحوال الرواة ومعرفة من تصح روايته ممن لا تصح، حيث يعتبر الكذب آفة وطامة حذر الله تعالى منه ورسوله الكريم صلى الله عليه سلم حيث قال: إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد، من كذب عليّ متعمدا، فليتبوأ مقعده من النار[٤].

---

(١) مصدر سابق، ج٦، ص١٥٧، ترجمة ٨٦٥.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٤١٠، ترجمة ٨٥، مصدر سابق.

(٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، الكفاية في علم الرواية، باب معرفة ما يستعمله أصحاب الحديث من العبارات، تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، نشر المكتبة العلمية المدينة المنورة، ج١، ص٢٢.

(٤) البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، ج٢، ص٨٠، حديث ١٢٩١، مصدر سابق، ومسلم في مقدمة الصحيح، ج١، ص١٠، مصدر سابق.

واشـــتمل كتاب الكامل لابن عدي على جملة من الرواة ممن وصـــفهم بألفاظ " الكذب" المختلفة، وبالرجوع إليه ودراســـة أحوالهم وما ورد فيهم من أقوال أهل العلم وحكم ابن عدي عليهم، تبين أن منهج ابن عدي قد أخذ صـــوراً عديدة فلم تكن أحكامه عليهم على نسق واحد وإنما كانت متنوعةً بحسب ما يقتضيه حال الراوي على النحو الذي سأبينه.

أولاً: لقد حكم ابن عدي على بعض الرواة بالكذب دون أن يقرن حكمه هذا بغيره من ألفاظ الجرح الأخرى، وقد وردت هذه الصورة عنده في صدر ترجمته لبعض الرواة حيناً وفي نهاية الترجمة أحياناً أخرى مجردةً من ألفاظ الجرح المعتبرة عند النقاد،، إلا انه يلاحظ عليه عدم ذكر أحاديث لهؤلاء الرواة إنما اكتفى بذكر ما يجرحهم به من ألفاظ الكذب.

وبدا ذلك وضـــحاً من خلال ترجمته لمجموعة من الرواة ومن جملتهم "أبو همدان"، حيث قال عنه:"كذاب"، هكذا ذكر اسمه فقط، ثم قال: "قال عباس كان من أهل هيت قدم بغداد"(١).

ومن النقاد الذين ســـبقوا ابن عدي في هذا الحكم ابن معين فيما نقله عنه الدوري حيث قال: سمعت يحيى يقول: "أبو همدان، كذاب منزله هيت"(٢).

وقد أفصح ابن حبان عن اسمه حيث قال: "القاسم ابن بهرام أبو همدان شيخ كان على القضاء بهيت يروي عن الزبير العجائب ولا يجوز الاحتجاج به بحال"(٣).

وممن وافق ابن عدي الدارقطني في "الضعفاء والمتروكون"، وقد تابع ابن حبان أيضاً بالتصريح بإسمه حيث قال:" أبو همدان القاسم بن بهرام قاضي هيت متروك"(٤).

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٩، ص١٩٦، ترجمة ٢١٩٦، (العَباس هو:العَباس بن محمد الدوري، أبو الفضل).

(٢) الدوري، تاريخ ابن معين رواية الدوري، تحقيق أحمد محمد نور ســـيف، نشـــر مركز البحث العلمي مكة المكرمة،ط١، ١٣٩٩هـ، ج٤، ص٤٤٦.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ج٢، ص٢١٤، ترجمة ٨٨٢، مصدر سابق.

(٤) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، ج٣، ص١٣٨، ترجمة ٦٧١.

فلعلّ ابن عدي لم يسق له رواية لأنه عزيز الحديث وليس له من الأحاديث الشيء الكثير فإنني بعد بحث طويل لم يمكنني الوقوف له إلا على أحاديث قليلة، كما عند الطبراني في المعجم الكبير[١]، وأورد كذلك له ابن الجوزي في "العلل المتناهية" روايتين وحكم عليهما بتفرد القاسم بن بهرام هذا، ونقل قول ابن حبان فيه: "لا يجوز الاحتجاج به بحال"[٢].

والأمر نفسه يقال في ترجمته: ليونس، حيث قال:"يونس الكذوب"، فلم يسق له روايات وهذا يؤكد ما ذكرت آنفاً أنه كان يكتفي بإطلاق الحكم دون التوسع في سرد الروايات لمن كان هذا حالهم وقد عللّ ذلك بما قاله في ترجمة يونس هذا: "لم يحضرني له حديث فأذكره "[٣].

ويعد العقيلي ممن سبق ابن عدي وقد ترجم لهذا الراوي بـ "يونس الكذوب" ولم يصرح باسمه ثم نقل قول عبد الله بن أحمد:"سمعت أبي يقول: يونس الصدوق" ثم قال عبد الله: "يعني أن الصدوق الكذوب ـ مقلوباً" [٤].

وذكره الذهبي في "ميزان الاعتدال" أيضاً باسم "يونس الكذوب" وقال:" منهم من يقول الصدوق على سبيل التهكم" [٥].

هكذا ورد اسمه في أغلب كتب الجرح "يونس الكذوب "، وبعضهم يقول يونس الصدوق على سبيل التهكم كما ذكرنا، علماً أني لم أقف له على رواية مسنده ولعلّ هذا من الأسباب التي جعلت ابن عدي يتوقف عن سوق روايات له.

---

(٥) الطبراني، سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق عدد من الباحثين بإشراف سعد الحميد وخالد الجريسي، ج١٣، ص٩٠، ترجمة ١٣٧٢٨.

(٢) ابن الجوزي، العلل المتناهية، تحقيق إرشاد الحق الأثري، نشر إدارة العلوم الأثرية،فيصل آباد باكستان، ط٢، ج٢، ص ١٨٦، ترجمة ١١٢٣.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص٥٢٦،(هو،محمد بن يونس الصدوق، كذاب، ينظر تقريب التهذيب،١/٦١٤).

(٤) العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أحمد قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، ج٤، ص٤٦٢، ترجمة ٢٠٩٥.

(٥) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص٤٨٥، ترجمة ٩٩٢٦، مصدر سابق.

ومما يلاحظ على ابن عدي أنه لم يفرد ترجمة لشـــيخه "محمد بن داود بن دينار الفارســـي" بل رماه بالكذب في أثناء ترجمته "لعبيد الله بن عبد الله العتكي" حيث ســـاق أحاديث بسندها ابن دينار هذا وقال: "هذه الأحاديث مناكير كلها وشيخنا مُحَمد بن داود بن دينار كان **يكذب**"(١).

هذه الفئة الأولى التي تناول فيها ابن عدي ألفاظ "الكذب" مجردة من ألفاظ الجرح الأخرى حيث قال في كل راو ما يناسبه من لفظ من خلال دراسة مروياته، والاعتماد على كلام النقاد المعتبرين بكل ثقة وأمانة فلم يجارِ أحداً كما بدا ذلك واضـــحاً من كلامه على شيخه ابن دينار.

ثانيا: ألفاظ "الكذب" مقرونة بغيرها من ألفاظ الجرح

اســـتعمل ابن عدي ألفاظ "الكذب" مقرونة مع غيرها من ألفاظ الجرح، حيث أخذت هذه الألفاظ أكثر من صورة وقرنت بأكثر من لفظ وجاءت على النحو التالي:

أ. إقران الكذب مع بعض مصطلحات التضعيف:

١ـــ إقران الكذب مع التلقين: عدّ ابن عدي التلقين أحد أسباب الكذب فقد ذكر في مقدمة الكامل في الباب الحادي والعشرين من قال: التلقين هو الذي يكذب فيه الراوي، وذكر بعض من لقن ثم ساق بسنده إلى أبو الأسود الديلي قوله:" إن سرك أن يكذب صاحبك فلقنه "(٢)، هذا إشارة منه كون التلقين مدخلاً إلى الكذب.

قال ابن عدي في ترجمة:"أحمد بن محمد بن حرب أبو الحســـن الملحمي يتعمد الكذب ويلقن فيتلقن"(٣).

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٥، ص٥٣٧، مصدر سابق.

(١) مصدر سابق، باب من قال أن التلقين هو الذي يكذب فيه الراوي، ج١،ص١٠٤، وأبو الأسود الديلي هو ظالم بن عمرو بن سفيان بصري ثقة ينظر الجرح والتعديل للرازي ج٤، ص٥٠٣.

(٢) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج١،ص٣٣٠، ترجمة ٤٦، مصدر سابق.

ثم ساق ابن عدي "لأحمد بن محمد هذا "مجموعة أحاديث حكم على أسانيدها بالبطلان وأن أحمد هذا يحدث "بالبواطيل "، ولم يذكر ابن عدي كلام النقاد ولعلّ ذلك يرجع كون الراوي معروف مشهور بالكذب وهذا واضح من رواياته ومما يدلل على هذا ما ذكره ابن حبان في ترجمته أنه كذاب يضع الحديث بناء على اختباره لمروياتهِ [١].

٢ـــ إقران الكذب مع الضعف: قرن ابن عدي أيضاً لفظ الكذب مع الضعف كما في ترجمته " لأحمد بن طاهر بن حرملة، حيث قال:"ضعيف جداً، يكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا روى، ويكذب في حديث الناس إذا حدث عنهم "[٢].

وساق له ابن عدي أحاديث تبين كذبه إذا حدث عن الناس ثم تعقبه بقوله:"وحدث أحمد هذا عَن جَدِّهِ حرملة عن الشافعي بحكايات بواطيل يطول ذكرها، وروى أحاديث مناكير، وهو كذوب"[٣].

لم يذكر ابن عدي كلام النقاد في أثناء حديثه عن ابن حرملة هذا واكتفى بالروايات التي تبين كذبه، ولعلّ هذا يعود لشهرته عندهم بالكذب إنما أراد أن يدلل على ذلك من خلال ذكرأحاديثه.

وقد ذكره ابن حبان في المجروحين،ونقل قول أَحْمَد بْن الْحَسَن الْمَدَائِنِي حيث وصفه بأوصاف المبالغة في التكذيب فقال:ـ يعني المدائني ـ" أَحْمَد بْن حَرْمَلَة كَانَ أكذب الْبَرِيَّة كَانَ يكذب بِالْكَذِبِ الَّذِي لَا يسْتَحل للْمُسلمِ أَن يكذبهُ" ثم نقل عنه قصة عجيبة حصلت معه تدل على كذبه فقَالَ أي أحمد بن حرملة هذا "مَرَرْت يَوْمًا ببرادة مَاء فِي دَار عالية قَالَ وَكَانَ عطشانا فحذفت بعصاة كَانَت معي فأصابت الْكوز فانفتح فَشرب مِنْهُ ثُمَّ ابتل الطين فسد تِلْكَ الثقبة" [٤].

---

(١) ينظر ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٥٤، ترجمة ٨٧، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٢٣، ترجمة ٣٩، مصدر سابق.

(٣) مصدر سابق، ج١، ص٣٢٤.

(٤) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٥١، ترجمة ٨٤، مصدر سابق.

وقد وافق الدارقطني ابن عدي في وصف الراوي بالكذب كما ورد عنه في "الضعفاء والمتروكون" قال:" أحمد بن طاهر بن حرملة مصري يكذب"(١).

هذا بيان لكلام بعض النقاد في هذا الراوي، يتبين من خلاله اتفاقهم على رميه بالكذب مما يؤيد كون ابن عدي استغنى عن ذكر كلامهم، فهو من المشهورين بالكذب بلا خلاف.

ولعلّ ابن عدي قرن ضعف الراوي مع الكذب كونه يكذب في حديث الناس الذي يعد سبباً ومدخلاً في استحلاله الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، فمن أجل ذلك قرن ابن عدي قوله في "ابن حرملة":يكذب في حديث رسول الله، وفي حديث الناس، مما يترتب على ذلك عدم كتابة حديثه، ومما يدلل على ذلك ما ورد عن عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي قوله:" سمعت أبي يقول: سمعت يحي بن المغيرة قال: سألت جريرا عن أخيه أنس بن عبد الحميد فقال: لا يكتب عنه فإنه يكذب في كلام الناس وقد سمع من هشام بن عروة وعبيد الله بن عمر ولكن يكذب في حديث الناس فلا يكتب عنه"(٢).

هكذا ذكر الذهبي وغيره أن" أنس "هذا ضعف بسبب كذبه في حيث الناس حيث قال في ميزان الاعتدال:"أنس بن عبد الحميد، أخو جرير. قيل: كان يكذب في كلامه، فضعف لذلك" (٣).

ب . إقران الكذب مع أماراته:

١. إقران الكذب مع مخالفة التاريخ: يلاحظ على ابن عدي أنه اعتمد في استعماله " ألفاظ الكذب المقرونة " على المتوفرة في الراوي عند إطلاق الحكم عليه ومن هذه الأدلة معرفة تاريخ ولادة ووفاة الرواة وهذا منهج اتبعه نقاد الحديث عندما انتشر الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بين ابن عدي ذلك كما ورد في ترجمة " أحمد بن

(١)الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، ج١، ص٢٥٣، ترجمة ٥٣، مصدر سابق.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج٢، ص٢٨٩، ترجمة ١٠٥٦، مصدر سابق.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٢٧٧، ترجمة ١٠٣٨، مصدر سابق.

محمد بن الصـــلت أبو العباس " حيث قال:" ما رأيت في الكذابين أقل حياء منه حدث عن قوم ماتوا قبل أن يولد "[١].

هذا وعلماً أن ابن عدي لم يأتِ بكلام النقاد ولم يســـق روايات لهذا الراوي، لكونه من المقلين ولم أقف له إلا على رواية موضوعة وردت في مسند الشهاب [٢].

ورواية أخرى أخرجها ابن حبان في المجروحين وحكم على ابن الصـــلت هذا بوضـــع الحديث وانه يحدث عن قوم لم يرهم [٣].

فكون الراوي عزيز الحديث ومن المقلين في الرواية كان من أســـباب عدم إيراد ابن عدي له أحاديث والحكم عليها والله تعالى أعلم.

٢ـــ إقران الكذب مع ما لم يثبت متنه لمخالفته ما هو متعارف عليه: من ألفاظ الكذب المقرونة التي اســتعملها ابن عدي من خلال اعتماده على مخالفة الراوي للواقع الذي أجمع عليه النقاد،ما ورد في ترجمة " ســـهيل بن ذكوان واســـطي"حيث قال فيه: "وســـهيل بن ذكوان مع ما ينســـب إلى الكذب ليس له كثير حديث إنما لم يعتبر الناس بكذبه في كثرة رواياته لأنه قليل الرواية وإنما تبينوا كذبه بمثل ما بينا أن عائشـــة كانت ســـوداء وأن إبراهيم النخعي كان كبير العينين وكانت عائشة بيضاء وإبراهيم النخعي أعور"[٤].

وفي هذا دلالة واضـــحة كون ابن عدي اعتمد في حكمه على الراوي وإطلاق صـــفة الكذب عليه على مخالفة الراوي للواقع الذي عليه إجماع الأمة.

قال الذهبي في" ميزان الاعتدال": "ســـهيل بن ذكوان، أبو الســـندي. عن عائشـــة، وزعم أنها كانت سوداء، فكذبه يحيى بن معين، وقال غير واحد: متروك الحديث". [٥].

---

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج١، ص٣٢٧، ترجمة ٤٤، مصدر سابق.

(٢) انظر، أبو عبد الله القضاعي المصري، مسند الشهاب، تحقيق حمدي السلفي، باب من كثرة صلاته بالليل، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧، ج١، ص٤١٢.

(٣) انظر، ابن حبان المجروحين، ج١، ص٨٦، ترجمة ٨٦، مصدر سابق.

(٤) ابن عدي، الكامل، ج٤، ص٥٢١، ترجمة ٥٨٦، مصدر سابق.

(٥)الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٢٤٢، ترجمة ٣٦٠٣.

وهذا الذي قاله الذهبي أن ابن ذكوان كُذِب بمثل هذا، أي بالقرينة التي اعتمدها ابن عدي وهي قول الراوي في عائشة أنها سوداء وهي بيضاء.

٣. إقرانه الكذب مع التزوير والتلفيق:

اعتمد ابن عدي في إطلاقه صيغ الكذب على الراوي على الدواعي التي أدت به إلى الكذب كما هو واضح من خلال ترجمته "للمغيرة بن سعيد " حيث قال: لم يكن العن في الكوفة منه فيما يروى عنه من التزوير على علي بن أبي طالب وعلى أهل البيت وهو دائماً **يكذب** عليهم ولا أعرف له من الأحاديث مسنداً [(١)].

هذا بيان لطريقة ابن عدي في تناوله لألفاظ الكذب وكيفية قرنها مع غيرها من الألفاظ،أما بالنسبة للقرائن التي اعتمدها ابن عدي للحكم على الراوي وعلى حديثه لها دراسة خاصة مفصلة في الفصل الثالث من الرسالة إن شاء الله.

ومن خلال هذه الصور المتعددة يتبين لنا طريقة ابن عدي من إيراد ألفاظ الكذب بأشكالها المختلفة والمتنوعة وبيان منهجه في التعامل مع هذه الطائفة من الرواة اللذين أطلق عليهم هذا الوصف.

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص٢٧١، ترجمة ١٨٣٦.

المطلب الثالث

لفظ "باطل" وما يقاربه من الألفاظ:

استعمل العلماء المتقدمون من المحدثين في جرح الراوي مصطلحات كثيرة، إلا أنه يلاحظ عليهم إطلاق عدة أوصاف للمصطلح الواحد، ومن ذلك تناولهم مصطلح "باطل" فاعتبروه هو والمكذوب بمعنى واحد وهو "الموضوع المختلق على رسول الله صلى الله عليه وسلم" ويتضح ذلك من كلام العلماء في كتب العلل والجرح والتعديل، وقد تداوله النقاد بكثرة وفي بعض الأحيان يجمعون بين "الباطل والكذب والوضع " في أثناء ترجمة الراوي، كما بدا ذلك واضحاً عند "أحمد بن حنبل " بحيث جعل هذه الألفاظ جميعاً في نفس المعنى وأوردها في نفس الباب أيضاً، وقد بيّن عبد الله بن أحمد هذه العلاقة فيما أورده في العلل ومعرفة الرجال عندما قال:"سمعت أبي يقول ما أنكرت من حديث عباس الأنصاري إلا حديثاً واحداً...ثم ساق الحديث بسنده وقال في نهاية الترجمة: وحديث سعيد عندي **كذب باطل** "(١).

وهذا ما ذكره عبد الله أيضاً عند عرضه على أبيه أحاديث مرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيها: "من صلى كذا فله كذا ومن قرأ كذا فله كذا " قال عبد الله: قال أبي:" هذا **باطل موضوع**"(٢).

وهذا الأمر نفسه نجده عند أبي حاتم الرازي أيضاً فقد جعل "الموضوع والمكذوب والباطل" في باب واحد، كما هو واضح من خلال النصوص الكثيرة التي أوردها "ابنه عبد الرحمن " عنه في كتابيه العلل والجرح والتعديل، ومما ورد في العلل حديث سأل أباه عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم: "أتاه جبريل فأراه الوضوء فلما فرغ،نضح فرجه "، فقال عبد الرحمن:

---

(١) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله، ج٢، ص٣١٨، ترجمة ٢٤١٢،مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج١، ص١١٣، حديث رقم ٢٦٥.

قال أبي:"هذا حديث **كذب باطل**" [١].

وقرن أبو حاتم أيضاً بين الباطل والموضوع في إجابته على عدة أحاديث سُأل عنها كما في حديث النبي صلى الله عليه وسلم عندما قيل له: ما يحسن بالعرب من التجارة ؟ فقال: الإبل..... ثم ساق الحديث إلى أن قال عبد الرحمن: قال أبي:" هذا حديث **باطل موضوع**"[٢].

والحكاية التي ذكرها ابن أبي حاتم في مقدمة الجرح والتعديل في أثناء ترجمته لأبيه تبين أن الباطل والكذب عند أبي حاتم ذات معنى واحد، حيث بيّن أن رجلاً من أهل الرأي قد جاء إلى أبي حاتم ومعه أحاديث يسأل عنها فأجابه أبو حاتم أن هذا حديث باطل، وهذا حديث منكر، وهذا حديث كذب، وقد استهجن الرجل من معرفة أبي حاتم بذلك وكيف عرف أن هذا خطأ وهذا باطل وهذا كذب ؟ فتحاكما إلى أبي زرعة الرازي فقال أبو حاتم:" ما قلت أنه **باطل** قال أبو زرعة:هو **كذب**، قلت ـ يعني أبا حاتم ـ **الكذب والباطل** واحد، وما قلت أنه كذب قال أبو زرعة:هوباطل"[٣]، وهذا موطن الشاهد من الكلام حيث اعتبر أبو حاتم أن الكذب والباطل في معنى واحد.

ومن الأدلة الواضحة في دلالتها على دخول البواطيل في هذا الباب ما أجاب عنه أبو حاتم وقد سأله ابنه عن "أبي الورقاء العطار" حيث قال:" أحاديثه عن بن أبي أوفى **بواطيل** " ثم ختم ترجمته بقوله:" ولو أن رجلاً حلف أن عامة حديثه **كذب** لم يحنث [٤].

وفي هذا دلالة قاطعة على أن لفظ الباطل أو البواطيل عند النقاد هو الكذب بعينه.

---

(١) ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، العلل، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، نشر مطابع الحميضي ط١، ١٤٢٧هـ، ج١،ص٥٦٠، حديث ١٠٤.

(٢) مصدر سابق، ج٣، ص٦٣٠، حديث ١١٤٤.

(٣) انظر، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١،ص٣٥٠، باب معرفة أبي بصحة الحديث وسقيمه، مصدر سابق.

(٤) مصدر سابق، ج٧، ص٨٤، ترجمة ٤٧٥.

ومما يفهم أيضـــاً من كلام الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي أنه لا فرق بين الموضـوع والباطل حيث قال:"يجب على المحدث أن لا يروي شيئاً من الأخبار المصـنوعة والأحاديث الباطلة الموضوعة "ـ ثم بين الخطيب حكم من فعل ذلك ـ وقال:"فمن فعل ذلك باء بالإثم ودخل في جملة الكذابين [١].

وقد ذكر ابن الملقن في التذكرة في علوم الحديث عند تعريفه للموضـوع أنواع وألقاب يعرف بها وهي "المردود، والمتروك، والباطل " [٢].

وهذا ما أكدّ عليه المعلم اليماني في مقدمة تحقيقه للفوائد المجموعة قوله:"إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب على ظنه معه نســبة الخبر إلى النبي صـــلى الله عليه وســـلم فقد يقول:هذا باطل وهذا موضوع وكلا اللفظين يقتضي أن الخبر مكذوب عمداً"[٣]

وهذا يدل على مدى التلازم بين لفظ الوضع والباطل والكذب كما هو بين وواضح في كلام الخطيب ومن بعده ابن الملقن وهذا مما نص عليه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وهما من أهل هذا الفن المتقدمين.

كذلك عدّ العلماء كتب الأباطيل من قبيل الموضـوعات وهي مصـنفة في هذا الباب ومن أشهرها كتاب "الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير " للجورقاني فقد أورد فيه أحاديث حكم عليها بالوضع والبطلان، منها الحديث الذي نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال فيه:"يجيء في آخر الزمان رجل اسمه محمد بن كرّام يحي الله به السنة.....ثم ساق الحديث

---

(١) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب الســـامع،باب تحريم الروايات الكاذبة، تحقيق محمود الطحان، نشر مكتبة المعارف الرياض، ج٢،ص٩٨.

(٢) ابن الملقن، ســراج الدين بن عمر بن علي المصــري، التذكرة في علوم الحديث،علق عليها علي حســن عبد الحميد، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٠٨هـ، ج١، ص١٨، نوع رقم ٢٤.

(٣) المعلم اليماني، مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، ص١١.

وقال عنه "هذا حديث **موضـوع باطل**"، وكذلك سـاق حديث في باب النزول وحكم عليه بقوله "هذا حديث **كذب موضوع باطل**" [١].

هكذا يتضـح لنا أن العلماء من المحدثين المتقدمين لا فرق عندهم بين الباطل والموضـوع وكلها تدور في فلك واحد وهو الكذب المختلق على النبي صـلى الله عليه وسـلم وأنها ألفاظ مترادفة ذات معنى واحد لوجود علة بينهما وهي بطلان نسبة الخبر للنبي صلى الله عليه وسلم.

لم يكن منهج ابن عدي بعيداً عما قرره النقاد من قبله في أن حكمهم على الراوي بأنه يروي البواطيل تعني عندهم أنه ممن يضـع الحديث أو يكذب، وقد تبين ذلك بما لا يدع مجالاً للشـك من خلال ترجمته لمجموعة من الرواة وقد أطلق عليهم هذا الحكم، ومما يلاحظ عليه أنه قد نوّع في عملية إطلاقه لهذا اللفظ بحسب ما يقتضيه حال الراوي المترتبة على سبر أحاديثه، على أنه يمكن إجمال ذلك وبيانه في صورتين وهما:

الأولى:" لفظ" باطل،أو بواطيل" مقروناً بصيغ الوضع":

أطلق ابن عدي على فئة من الرواة حكم "يحدث بالبواطيل" مقروناً بكونه ممن يضع الحديث، وأحياناً أخرى يحكم على أحاديثهم بالوضع دون أن يشمل ذلك الراوي وإنما اكتفى بالإشارة إلى متن حديثه، وهذه أوصاف أراد بها التعبير عن كذب الراوي،ويظهر ذلك بوضوح بالرجوع إلى ما قاله في ترجمته لمجموعة من الرواة من بينهم "أحمد بن محمد بن حرب الملحمي" حيث حكم على مجموعة أحاديث سـاقها له بالبطلان وقال عنه في نهاية ترجمته "وكان أحمد بن محمد يحدث مثل هذه البواطيل"، علماً أنه قال في بداية ترجمته: " يتعمد الكذب"،وقد صرح أيضاً بما هو أوضح من ذلك مما يسقط به الراوي فقال:" وأحمد بن محمد بن حرب هذا هو مشهور بالكذب ووضع الحديث"[٢].

---

(١) الجو رقاني، الحسن بن إبراهيم الجو رقاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، نشر دار الصميعي، الرياض، ط٤، ١٤٢٢هـ، ج١، ص٤٥٤، حديث ٢٧٣.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١،ص٣٣٠، ترجمة ٤٦، مصدر سابق.

وفي هذا دلالة واضحة على مراد ابن عدي من أن الباطل والكذب والوضع عنده بمعنى واحد حيث صرّح بكذب الراوي، ومما يؤيد ذلك ما ذكره الذهبي في المغني في الضعفاء حيث شنع عليه وقال:" أحمد بن محمد بن حرب الملحمي كذّاب وقح" [١].

والأمر نفسه نجده في ترجمته " لصخر بن عبد الله الكوفي" حيث صدّر ترجمته بقوله:"يضع الحديث" ثم أتبع ذلك بقوله:"حدث عن الثقات بالبواطيل" حيث بين ابن عدي كذبه من خلال دراسة مروياته إلى أن قال فيه:" يحدث عن مالك بن أنس عن زيد بن أسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديثين باطلين"، ثم ساق الحديثين... وحكم بأنه "لا يوجد في الموطأ ولا خارجه بهذا الإسناد حديثاً مسنداً"[٢]، وفي هذا الحكم إشارة وعلامة على كذب الراوي وقد أنهى ترجمته له بأن عامة ما يرويه من قبيل الموضوعات، وبهذا يظهر مدى التلازم بين لفظي الباطل والموضوع عند ابن عدي وغيره وأنهما يحملان مدلولاً واحداً، ويدل على ذلك ما نجده عند الذهبي في ميزان الاعتدال فيما نقله عن الحاكم قوله في:" صخر بن عبد الله أبو حاجب الحاجبي من أهل مرو، أحاديثه موضوعة" وهو نفسه صخر بن عبد الله الكوفي حيث ذكر ذلك الذهبي وقال: "وهو صخر بن عبد الله، كوفي، نزل مرو"[٣].

ومن الأحكام الواضحة في دلالتها عند ابن عدي على أن مراده من الباطل هو الوضع والكذب ما قاله في ترجمته "لبشر بن إبراهيم الأنصاري" وذلك بعد أن ساق له مجموعة من الأحاديث وحكم عليها بالبطلان والوضع معاً فقال:" وَفِي مِقْدَارِ مَا ذَكَرْتُهُ يَتَبَيَّنُ ضَعْفُهُ وَمَا ذَكَرْتُهُ عَنْهُ عَنِ الأَوْزاعِيّ وَثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ وَمُبَارَكِ بْنِ فَضَالَةَ، وأَبُو حُرَّة وَغَيْرُهُمْ كُلُّ ذَلِكَ **بَوَاطِيلُ وَضَعَهَا** عَلَيْهِمْ وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَحَادِيثِهِ الَّتِي لَمْ أَذْكُرْهَا مَوْضُوعَاتٌ عَنْ كُلِّ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ"[٤].

---

(١) الذهبي،شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عتر،ج١، ص٥٣، ترجمة٤٠٩.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٥، ص١٤٥، ترجمة ٩٤٣، مصدر سابق.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٣٠٩، ترجمة ٣٨٦٧، مصدر سابق.

(٤) ابن عدي، الكامل، ج٢، ص١٦٧، ترجمة ٢٥، مصدر سابق.

وقد ذكره ابن حبان في المجروحين حيث بين أنه لا يجوز ذكره في الكتب إلا على سبيل بيان حاله لما يعرف عنه من الكذب وقال فيه:" بشر بْن إِبْرَاهِيم أَبُو عَمْرو الأَنْصَارِي من أهل الْبَصْرَة يضع الْحَدِيث عَلَى الثِّقَات لَا يحل ذكره فِي الْكتب إِلَّا عَلَى سَبِيل الْقدح فِيهِ[1].

وإن لم يرد في كلام ابن حبان على أنه يحدث بالبواطيل إلا أن حكمه عليه بأنه يضع الحديث تدل دلالة قاطعة على ما يفهم من كلام ابن عدي وغيره بأن لفظ الباطل يدل على أنه يحمل حكم الموضوع.

يتبين من كل ما سبق طريقة ابن عدي في تعامله مع لفظ الباطل المقرون بألفاظ الوضع المختلفة، سواء كانت مقرونة بحكمه على الراوي نفسِهِ أو على حديثه بأنه موضوع أو عليهما معاً.

الثانية: استعمال لفظ "الباطل أو البواطيل" مجرداً من الألفاظ الدالة على الوضع:

أطلق ابن عدي لفظ "الباطل أو يحدث بالبواطيل" في كتابه الكامل بأسلوب جديد يتمثل بعدم إقرانه مع ألفاظ الوضع والكذب، علماً أنه أورد ذلك في أثناء كلامه عن السند والمتن، فيقول: "هذا الإسناد باطل فيه فلان"، أو "هذه الأحاديث لفلان كلها بواطيل" ثم سارّ على طريقته المعهودة من سوق مجموعة أحاديث للراوي والحكم عليها، وقد استشهد أيضاً بأقوال النقاد من المحدثين،وقد تكرر هذا الحكم عنده في بداية ترجمته للراوي وأحياناً أخرى في نهايتها كعادته.

ولبيان هذا المنهج عنده بصورة واضحة لا بد من الرجوع إلى ما صدر منه في تعامله مع بعض الرواة ممن تناولهم بهذه الألفاظ فنراه عندما ترجم "لإسحاق بن وهب الطهرمسي"، ذكر أنه "حدث عن ابن وهب بأحاديث مناكير"[2]، ثم عقب على ذلك بقوله:"وما أظنه رآه" وساق له حديثاً وحكم عليه أنه" يحدث بالبواطيل "، وفي قول ابن عدي عن الراوي ما

(١) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٨٩، ترجمة ١٣٢، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٥٦١، ترجمة ١٧٦، مصدر سابق.

أظنه رأى ابن وهب إشـــارة منه على أنه ممن يتعمد الكذب،حيث جزم ابن عدي بعد لقاء إسحاق هذا لشيخه المزعوم في الإسناد حيث ادعى لقاءه وأنه حدثه بهذا الحديث، ومما يؤيد ذلك ما ذكره ابن حبان في المجروحين أثناء ترجمته له بقوله:" يضـــع الحديث لا يحل ذكره في الكتب إلا على ســـبيل القدح فيه"(١)، وهذا ما جاء كذلك عند الدارقطني في الضـــعفاء والمتروكون حيث قال عنه:" كذاب متروك يحدث بالأباطيل عن عبد الله بن وهب وغيره"(٢) وهذا يظهر مدى التلازم بين الباطل والكذب عند ابن عدي ومن ســـبقه من المحدثين وممن جاء بعدهم كالدارقطني وغيره.

ويزيد الأمر وضـوحاً أنه حينما ترجم "لأحمد بن عبد الله بن محمد اللجلاج" بعد أن ســاق له مجموعة أحاديث وأعقبها بقوله:"وهذه الأحاديث لأبي حنيفة لم يحدث بها إلا أحمد هذا وهي بواطيل عن أبي حنيفة " ولا تدل كلمة بواطيل في هذا الموطن إلا على الكذب ويؤكد ذلك ما ذكره الخطيب في تاريخ بغداد بعد أن ســاق له حديثين بروايته عن أبي حنيفة ثم قال:"تفرد بروايته هذا الشيخ ـ يعني اللجلاج ـ عن نعيم عن أبي حنيفة (٣) وكأن الخطيب يشير إلا أن تفرد اللجلاج هذا عن بقية أصحاب أبي حنيفة من علامات كذبه عليه وخاصة أن ابن عدي صرح بأنه يحدث عن أبي حنيفة بالبواطيل.

ذكر ابن عدي في أثناء ترجمته لأحد الرواة وهو " إبراهيم بن هدبة، أبو هدبة،الفارس" قوله:"حدث عن أنس وغيره بالبواطيل" ثم ســاق له مجموعة أحاديث وقد حكم العلماء على بعضـها بالوضـع كما في الحديث الذي رواه عن أنس عن رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم:" مَنْ فَارَقَ الدُّنْيَا وَهُوَ سَــكْرَانُ دَخَلَ الْقَبْرَ ســكرانا وَبعث من قَبره ســكرانا وَأمر بِهِ إِلَى النَّار سكرانا إِلَى جَبَلٍ يُقَالُ لَهُ سَكْرَانُ فِيهِ عَيْنٌ تَجْرِي فِيهَا الْقَيْحُ وَالدَّمُ [وَهُوَ] طَعَامُهُمْ وَشَرَابُهُمْ مَا

(١) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٣٩، ترجمة ٦٢، مصدر سابق.

(٢) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، ج١، ص٢٥٨، ترجمة ٩٩، مصدر سابق.

(٣) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق مصـطفى عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٧هـ، ج٤، ص٤٣٨، ترجمة ٢٢٢٤.

دَامَتِ السَّـمَوَاتُ وَالأَرْضُ" [1]، قال ابن القيسـراني في ذخيرة الحفاظ بعد ذكر الحديث:"رَوَاهُ أَبُو هدبة (إِبْرَاهِيم بن هدبة): عَن الْأَشْعَث الْحَرَّانِي، عَن أنس. وَأَبُو هدبة **كَذَاب**" [2]، وتابعه على ذلك ابن الجوزي في الموضـوعات ونقل قول ابن عدي فيه أنه يحدث عن أنس بالبواطيل ومن ثم قال:" وَأَبُو هدبة مَتْرُوك الْحَدِيث كذبه يَحْيَى، وَقَالَ ابْن حبَان: لَا يَحِلُّ كَتْبُ حَدِيثِهِ إِلا عَلَى التَّعَجُّب"[3].

وهذه الصـورة الثانية لا يختلف الحال فيها عن الصـورة الأولى من حيث اعتبار لفظ "الباطل والبواطيل" عند ابن عدي في باب واحد ودلالتهما دلالة واحدة أيضـاً وهي التعبير الصـريح عن الكذب والوضـع،ولم يبتعد ابن عدي عمن سـبقه في ذلك، علماً أنني لم أجد منهجاً واضـحاً أفرق من خلاله بين الصـورتين إلا أنه يمكن أن يقال بأن هذه الألفاظ تأتي أحياناً على لسـان النقاد ومن بينهم ابن عدي تارةً بالصـورة الأولى المقرونة وتارةً أخرى تأتي بالصورة الثانية لدلالة أحد الصورتين على الأخرى.

(١) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ج١، ص٣١٤، ترجمة ٥٥، مصدر سابق.

(٢) ابن القيسـراني، ذخيرة الحفاظ، محمد بن طاهر المقدسـي الشـيباني، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، نشـر دار السلف،الرياض، ط١، ١٤١٦هـ، ج٤، ص٢٣٤٣، حديث رقم ٥٤٤٦.

(٣) ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمن بن الجوزي، الموضـوعات، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، نشـر محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، ١٣١٦هـ، ج٤، ص٨٣.

المبحث الثاني

الألفاظ الدالة على الوضع كناية

من خلال استقراء ودراسة الألفاظ التي تداولها ابن عدي في حكمه على الحديث بالوضع في كتابه الكامل،نجد أنه قد استعمل ألفاظاً غير صريحة في دلالتها على كذب الراوي، وهي من قبيل ألفاظ الكناية، ولا بد قبل الشروع في بيان هذه المصطلحات عند ابن عدي من الوقوف على معنى الكناية أولاً:

عرّف ابن فارس الكناية لغة كما في مجمل اللغة حيث قال:" كنى، كنيت عن الأمر إذا تكلمت بغيره مما يستدل عليه، ولذلك تسمى الكنية كأنها تورية عن الاسم"(١).

وأما الكناية في الاصطلاح عند أهل البلاغة فهي كما عرّفها عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز بقوله:" هي أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليهِ وردِفُه في الوجود فيومئ به إليه، ويجعله دليلاً عليه"(٢).

وبناء على ما سلف توضيحه من معنى الكناية عند أهل اللغة والبلاغة تبين أن علماء الجرح والتعديل قد استعملوه بكثرة في أطلاقهم الأحكام على الرواة، ولم تغب هذه الألفاظ عن ابن عدي في استخدامه لها في نقد الرواة اللذين يشملهم هذا الحكم،ومن جملة ذلك لفظ " يسرق الحديث، ويلزق الحديث، ولا أصل له، ونحو ذلك " وقد ورد ذلك عنده بأسلوب تعددت صوره كما سأوضحه في المطالب الآتية:

المطلب الأول: لفظ " يسرق الحديث ":

---

(١) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، مجمل اللغة، باب الكاف والنون، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، نشر مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ، ج١، ص٧٧١.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، باب الاستعارة والكناية، تحقيق محمود شاكر، نشر مطبعة دار المدني القاهرة، دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ، ج١، ص٦٦،نوع٥٧.

المطلب الثاني: لفظ " يلزق الحديث ":

المطلب الثالث: لفظ " لا أصل له، ليس له أصل":

المطلب الأول

لفظ "يسرق الحديث"

يُعتبر لفظ "يسرق الحديث" من الألفاظ التي استعملها النقاد من المحدثين في جرح الراوي بحيث يفهم من كلامهم أنه من ألفاظ الجرح والقدح الشديد الذي يمس عدالة الراوي حيث يسقط الاعتداد بجميع رواياته، لأن في ذلك تعبير عن كذبه وادعائه شيئاً ليس له، كسماعه حديث شيخ لم يسمع منه،هذا وإن كانت سرقة الحديث عند البعض غير صريحة في دلالتها على الكذب إلا أنها تحمل في مضمونها هذا المعنى على ما يأتِ توضيحه قريباً.

وقبل الشروع في بيان كيفية تناول ابن عدي لهذا المصطلح لا بد من كشف معناه عند العلماء وإن لم يتناوله الكثير منهم بالشرح والتفصيل أو بوضع حدٍ له ومن جملة من تعرض لهذا المصطلح ووضع تعريفٍ له الذهبي حيث قال:" وسرقة الحديث أن يكون محدث ينفرد بحديث، فيجيء السارق ويدّعي أنه سمعه أيضاً من شيخ ذاك المحدث"[1]، وكذلك السخاوي وتبعه السيوطي حيث ذكروا في أثناء حديثهم عن المقلوب قولهم: أن يكون مشهوراً براوٍ فيجعل مكانه آخر في طبقته، نحو حديث مشهور عن سالم، جُعل عن نافع؛ ليُرغب فيه .... ثم نقل السيوطي قول ابن دقيق العيد، قال: وهو الذي يطلق على راويه أنه يسرق الحديث[2].

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٥، ص٨١٢، ترجمة ١١٠،(أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، ١٩٣/٣).

(٢) انظر،السخاوي،فتح المغيث،ج١،ص٣٣٦/ السيوطي، تدريب الراوي،ج١،ص٣٤٢،مصادر سابقة،بتصرف.

وهذا ضرره كبير كون الأحاديث المسروقة غالباً ما تكون ضعيفة أو موضوعة فقد يظن من ليس الحديث صناعته أن الراوي الأول لم يتفرد بها وأنه توبع في روايته من قبل الراوي الثاني الذي شاركه[١].

أما بالنسبة إلى العلاقة بين السرقة وتركيب الإسناد فقد ذكر عمر فلاته أيضاً "أن تركيب الإسناد ما يطلقه العلماء على كل وضع وقع في الإسناد، وبينه وبين السرقة عموم وخصوص مطلق، فكل سرقة تركيب وليس العكس"[٢].

فلذلك قال العلماء في حكمهم على بعض الأحاديث: "سرقه فلان وركب له إسناداً"، أي وضع له إسناداً"، كما في حديث أورده ابن القيسراني في "ذخيرة الحفاظ" جاء فيه:" اطْلُبُوا الْعلم وَلَو بالصين؛ فَإِن طلب الْعلم فَرِيضَة على كل مُسلم"، ثم أعقب ذلك بقوله:" رَوَاهُ أَحْمد بن عبد الله الجوييارى: عَن الْفضل بن مُوسَى، عَن – مُحَمَّد بن عَمْرو، عَن أبي سَلمَة، عَن أبي هُرَيْرَة. وَهَذَا بَاطِل، والجوييارى **كَذَّاب**، وَإِنَّمَا يعرف هَذَا من رِوَايَة الْحسن بن عَطِيَّة، عَن أبي عَاتِكَة، عَن أنس، **سرقه** الجوييارى، **وركب له إسناداً** آخر"[٣]، وفي هذا دلالة واضحة على أن السرقة والسند المركب إنما يقصد منهما أن السند موضوع مختلق، ومن ثم يحكم على الحديث بالوضع وإن ورد من طريق أخرى صحيحة.

وذكر الذهبي أيضاً أن السرقة أهون من الوضع وهي دونه وأقل من درجة اختلاق الحديث لأن الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم ليس كالكذب على غيره[٤]، ولأن السرقة غالباً ما تكون في الإسناد وهذا ما يسميه بعضهم الكذب على الشيوخ على ما هو معروف ومشهور عند عامة أهل العلم.

---

(١) ينظر، عمر فلاته، الوضع في الحديث، أطروحة دكتوراه في الحديث الشريف قدمت لجامعة الأزهر، مطبوعة في مكتبة الغزالي . دمشق . ١٤٠١هـ،ج١، ص١٥٤.

(٢) ينظر، عمر فلاته، الوضع في الحديث، ج٢، ص٤٧، بتصرف، مصدر سابق.

(٣) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ، ج١، ص٤١٧، حديث٥٤٣، مصدر سابق.

(٤) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٥، ص٨١٢، ترجمة١١٠(بتصرف)، مصدر سابق.

والذي يبدو والله أعلم أنهما في درجة واحدة لكون السرقة والوضع يشتركان في علة واحدة وهي نسبة القول إلى غير قائله.

إلا أنه قد وردت عند بعض أهل الحديث ألفاظ ليست صريحة في اتهام بعض الرواة بالسرقة لكنها في مضمونها تحمل هذا المعنى بلا شكٍ ويؤكد ذلك الخبر الذي حكاه عبد الله بن أحمد بن حنبل في العلل حيث قال:" قلت لأبي بَلغني أَن ابن الْحِمَّانِيّ حَدَّثَ عَنْ شَرِيكٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم كَانَ يُعْجِبُهُ النّظر إِلَى الْحمام فأنكروه عَلَيْهِ فَرَجَعَ عَنْ رَفْعِهِ وَقَالَ عَنْ عَائِشَةَ مُرْسَلًا فَقَالَ أَبِي:"هَذَا **كَذِبٌ إِنَّمَا كُنَّا نَعْرِفُ بِهِ** حُسَيْنَ بْنَ عُلْوَانَ ويقولون إنما وضعه على هشام"(١).

وبالنظر إلى هذه الراوية فإن أحمد بن حنبل أعلّ هذا الإسناد الذي ذكره ابنه بيحيى الحماني لأنه سرقه من حسين بن علوان الذي بدوره وضعه على هشام بن عروة،إلا أن يحيى الحماني ركب له هذا الإسناد فجعله من حديث شريك وليس له أصل من حديث شريك.

ومما يدل على اعتبار سرقة الحديث من الكذب ما ورد عند الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" أنه ذكر عن الحسين بن إدريس أنه سأل عثمان بن أبي شيبة: عن هشام الرفاعي فقال:إنه يسرق حديث غيره فيرويه" قلت ـ يعني ابن إدريس ـ أعلى وجه التدليس ؟ أو على وجه الكذب؟ قال:"كيف يكون تدليساً وهو يقول حدثنا " (٢)، وهذا حدٌ فاصل بين سرقة الحديث والتدليس لأن فيه تصريح بالسماع من الشيخ، إلى جانب أن المدلس قد يكون ثقة أو حسن الحديث أو دون ذلك وأما السارق فلا يمكن أن يكون ثقة.

ومما يؤكد على ارتباط الكذب بالسرقة ما قرره الخطيب في أثناء ترجمته "لعلي بن الحسن بن الصقر الصائغ" حيث قال: "كان كذابًا يسرق الأحاديث ويركبها ويضعها عَلَى الشيوخ"(٣)، وبهذا يتبين في كلام الخطيب في عملية ربطه بين الكذب والسرقة وأن أحد اللفظين بالضرورة يدل على الأخر وهذا بالتالي يؤدي إلى سقوط رتبة الراوي وطرح روايته.

---

(١) ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج٢، ص٤٤، ترجمة ١٤٩٩،مصدر سابق.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٤، ص١٤٧، حديث ١٨١٦،مصدر سابق.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٨، ص١٧٨، ترجمة ٧٤٧،مصدر سابق.

وهذا ما أكدّه ابن الجوزي في العلل المتناهية عندما أعلّ حديثاً فيه "عمرو بن زياد بن عبد الرحمن بن ثوبان" حيث قال:" هَذَا حَدِيثٌ لا يَصِـــحُّ... قَالَ:" أَبُو زرعة عمرو ابن زياد كذاب وأحاديثه موضـوعة "[١]، هذا وإن لم يكن أبو زرعة قد رماه بالسـرقة، إلا أن ابن عدي يؤكد ذلك فقد ترجم له بقوله:" يســـرق الحديث ويحدث بالبواطيل "[٢]، ومن ثم جاء بعد الدارقطني في الضعفاء والمتروكون حيث حكم عليه بالوضع وقال:"عمرو بن زياد الثوباني، يضع الحديث"[٣]

وهذا بدوره يدل على التلازم والتوافق بين الأوصـــاف التي يطلقها المحدثون في إيراد الحكم الواحد، ومن هنا يظهر جلياً مرادهم حين يقول أحدهم فلان "يسرق الحديث" أنه ممن يتعمد الكذب وبالتالي دخول حديثه في دائرة الموضوعات.

ومما يلفت الانتباه هنا أنه لوحظ على ابن عدي في كتابه الكامل في تناوله لمجموعة الرواة الذين شملهم هذا اللفظ بأنه قد توسـع في جرحهم بهذه التهمة فقد يطلقها على الراوي المجهول والضـعيف ويدل على الأول ما ذكره في ترجمته "لإبراهيم بن عبد السـلام المخزومي المكي" حيث وصفه مباشرة بقوله "ليس بمعروف حدث بمناكير وعندي أنه يسرق الحديث" ثم ساق له أحاديث وقال بأثرها "وإبراهيم هذا مجهول ولجهله سرقها "[٤].

أما إقران الضعف مع السرقة عنده فإنه يظهر من خلال ما ذكره في ترجمة " الحارث بن سريج النقال" حيث قال:" ضعيف يسرق الحديث"[٥] وساق له حديثاً وزعم أنه سرقه من "محمد بن المنهال الضرير" وحُكم ابن عدي عليه بالضعف يؤكد على أن الضعف سبب من أسباب التهمة بالسرقة إنما كان هذا منه في بعض الضعفاء وليس على الإطلاق لسبب

---

(١) ابن الجوزي، العلل المتناهية، جمال الدين عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، نشر إدارة العلوم الأثرية،فيصل آباد،الباكستان، ط٢، ١٤٠١هـ، ج٢، ص٣٣٤، حديث ١٣٧٠.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٦، ص٢٥٩، ترجمة ١٣١٦، مصدر سابق.

(٣) الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، ج٢، ص١٦٥، ترجمة ٣٨٩، مصدر سابق.

(٤) ابن عدي، الكامل، ج٦، ص٢٥٩، ترجمة ١٣١٦، مصدر سابق.

(٥) ابن عدي، الكامل، ج٦، ص٢٥٩، ترجمة ١٣١٦، مصدر سابق.

تبين له من خلال دراسة رواياتهم، والضعيف أحياناً يسرق الحديث من الثقة ليجمل السند الذي ألزق نفسه فيه ومما يُستدل به على ذلك ما ذكره العجلي في الثقات في أثناء ترجمته " لمحمد بن المنهال الضرير" الذي سرق ابن سريج هذا حديثه حيث قال العجلي:" وكان ضرير البصر، بصري ثقة "[1].

من خلال النظر في استعمال ابن عدي لألفاظ "سرقة الحديث" نجده قد نوّع في طرق إيرادها بحيث قرنها مع ألفاظ "الكذب والوضع الباطل" علماً أنّ هذه الألفاظ صريحة في دلالتها على كذب الراوي ورغم ذلك قرنها مع السرقة ليكون في عمله هذا قد دلّ على دخول سرقة الحديث في هذا الباب وإن كانت مما يكنى به عن الكذب، بحيث تعامل مع هذه الألفاظ على النحو التالي:

أولاً: إقران لفظ "يسرق الحديث" مع ألفاظ الوضع:

أورد ابن عدي في كتابه الكامل مصطلح "يسرق الحديث" في أثناء حكمه على مجموعة من الرواة مقروناً بقوله في الراوي أنه "يضع الحديث"،وقد نجده أحياناً يجزم بهذا الحكم وإن خالف به غيره فيقول في الراوي بعد اتهامه بالسرقة "وهو **عندي** يضع الحديث" ويتضح هذا الأمر جلياً من خلال ترجمته "لمحمد بن المغيرة الشهرزوري" حيث قال في بداية ترجمته له:"يسرق الحديث، وهو عندي ممن يضع الحديث" وساق له مجموعة أحاديث من ضمنها حديث ركب له ابن المغيرة هذا إسناداً كاملاً مما جعل ابن عدي يحكم عليه بقوله:" ولم يقل أحد في هذا الحديث عن أيوب، عَن الأَوْزاعِيّ، عنِ الزُّهْرِيّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عائشة غير مُحَمد بْن المغيرة هذا"[2]،وفي هذا إشارة على سرقة ابن المغيرة لهذا الإسناد، ثم ساق له حديثاً وحكم عليه بالبطلان، علماً أن ابن عدي لم ينقل قول أحد من النقاد في ترجمة هذا الراوي، وعند

(١) العجلي، أحمد بن عبد الله العجلي، تاريخ الثقات، باب الميم، نشر دار الباز، ط١، ١٤٠٥هـ، ج١،ص ٤١٤، ترجمة ١٥٠٧.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٥٤١، ترجمة ١٧٧١،الحديث قول النبي ﷺ اللهم بارك لأمتي في بكورها، مصدر سابق.

الرجوع إلى كتبهم لم أجد من تكلم فيه إلا ما ذكره ابن حبان في الثقات فيه حيث قال:" ربما أخطأ يعتبر حديثه إذا روى عن ثقة"(١)، والغريب من ابن حبان ذكره لابن المغيرة في الثقات رغم ما له من الأحاديث التي أنكرت عليه، ومن النقاد اللذين واعتمدوا على قول ابن عدي في ترجمتهم له ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكون حيث قال: قال ابن عدي:" مُحَمَّد بن الْمُغيرَة الشهرزوري يروي عَن أَيُّوب بن سُوَيْد وَقَالَ **ابْن عدي** يسرق الحَدِيث قَالَ: وَهُوَ عِنْدِي مِمَّن يضع الحَدِيث"(٢)، وتبعه على ذلك الذهبي في ميزان الاعتدال(٣)، وهذا ما يتأكد منه في تصدر ابن عدي الحكم على الراوي، ورميه بأوصاف تتناسب مع حاله من خلال دراسة مروياته،وهذا بدوره يؤكد على دخول سرقة الحديث عنده في الكذب والوضع.

ومما يستدل به على استعمال ابن عدي للفظ السرقة مع الوضع أيضاً ما ذكره في ترجمة "محمد بن يزيد أبو بكر المستملي الطرسوسي" حيث قال عنه:" يسرق الحديث ويزيد فيه ويضع"(٤)، ثم ساق له مجموعة أحاديث وحكم عليها بالبطلان والسرقة، ويفهم ذلك من كلامه كما في تعليقه على حديث في سنده ابن المستملي هذا وقد سرقه من غيره فقال ابن عدي:"وهذا الحديث يرويه مُحَمد بن عيسى بْن الطباع عن شُعَيب ومبشر عن الأَوْزاعِيّ، فادعاه هذا المستملي عَلَى مبشر فرواه عنه عن الأَوْزاعِيّ"(٥)، وفي هذا الكلام دلالة واضحة على سرقة الحديث من قبل المستملي هذا، علماً أن الذهبي ذكره في المغني في الضعفاء وبين أنه قد وضع في فضل أبي حنيفة أحاديث(٦)، وفي هذا دلالة واضحة وجلية على وجود تلازم بين لفظي السرقة والوضع عند ابن عدي فإن الراوي وإن كذب في الإسناد فقد وضع أيضاً أحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

---

(١) ابن حبان، محمد بن أحمد بن حبان البستي، الثقات، تحقيق وزارة المعارف الهندية بإشراف محمد عبد المعيد خان، ج٩، ص١٠٧، ترجمة ١٥٤٤٦.

(٢) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ج٣، ص١٠١، ترجمة ٣٢٠٦، مصدر سابق.

(٣) انظر، الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص٤٦، ترجمة ٨١٩٥، مصدر سابق.

(٤) ابن عدي، الكامل، ج ٧، ص٥٣٩، ترجمة ١٧٦٨، مصدر سابق.

(٥)مصدر سابق، ج٧، ص٥٤٠.

(٦) انظر، الذهبي، المغني في الضعفاء، ج٢، ص٦٤٣، ترجمة ٦٠٨٠، مصدر سابق.

ويمكن أيضـــاً حمل هذا المعنى وتأكيده فيما قاله ابن عدي في ترجمته "للحســـن بن علي بن صـالح بن زكريا بن يَحْيى بن صـالح بن عاصـم بن زفر أبو سَـعِيد العدوي البصـري" عندما حكم عليه في بداية ترجمته له بقوله:" يضـع الحديث، وَيَسْـرِقُ الحديث ويلزقه على قوم آخرين ويحدث عن قوم لا يعرفون"(١)، فيلاحظ عليه أنه قد حكم على حديثه بأنه مســـروق وموضوع ثم أنهى الترجمة بقوله:"وَعَامَةُ مَا حَدَّثَ بِهِ الْعَدَوِيُّ إِلا الْقَلِيلَ مَوْضُوعَاتٌ وَكُنَّا نَتَّهِمُهُ بَلْ نَتَيَقَّنُهُ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَضَـــعَهَا على أهل البيت"، وقد ذكره ابن حبان في المجروحين ورماه بالوضـع وأنكر عليه الأحاديث التي وضـعها في فضـل علي وبين أنه وضـع في ذلك أحاديث كثيرة لا يحل ذكرها(٢).

ومن خلال هذا يتبين لنا كيف قرن ابن عدي ســـرقة الحديث من ألفاظ الوضـــع وادخلها فيها.

ثانياً: إقران لفظ "يسرق الحديث مع الباطل، أو يحدث بالبواطيل":

من صـور ألفاظ سـرقة الحديث التي ذكرها ابن عدي في أثناء ترجمته لبعض الرواة أنه قرنها مع مصـطلح الباطل والبواطيل في حكمه عليهم،وقد تقرر فيما سـبق أن البواطيل عنده وصـــف من الأوصـــاف التي يعبر من خلالها عن كذب الراوي، فلابد من بيان طريقته في التعامل مع هذه الفئة من الرواة والوقوف على كيفية تناوله لهذا المصـــطلح، ومما يزيد الأمر وضـوحاً ما ذكره ابن عدي في ترجمة " أحمد بن معاوية بن بكر الباهلي" حيث صـدر ترجمته بقوله:"حدثّ عن الثقات بالبواطيل، وكان يســرق الحديث" ثم ســاق له حديثاً بســنده... وأعقبه بقوله:" وَهَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا الإِسْـنَادِ بَاطِلٌ، وَهو حَانِثٌ فِي يَمِينِهِ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ"(٣)، وفي كلام ابن عدي دلالة واضـحة على كذب ابن معاوية هذا وقد دلّ على ذلك قوله (وهو حانث في يمينه الذي حلف عليه) وهذا يعني اتهامه صـــراحة بالكذب، وقد نقل ابن الجوزي

(١) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص١٩٥، ترجمة ٤٧٤، مصدر سابق.

(٢) انظر، ابن حبان، المجروحين، ج١، ص٢٤١، ترجمة ٢٢٠، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٢٨٣، ترجمة ١٢، مصدر سابق.

في الضـــعفاء والمتروكون كلام ابن عدي فيه ولم يلتفت إلى كلام ابن حبان حيث ذكره في الثقات وتبع ابن الجوزي في ذلك الذهبي في المغني في الضعفاء[١]، وهذا يؤكد صحة ما ذهب إليه ابن عدي في اتهامه بالكذب.

ثم ســـاق له ابن عدي حديثاً آخر وقد أطلق فيه حكمه فاتهمه صـــراحة بســـرقة الحديث فقال:" وَهَذَا الْحَدِيثُ يُعْرَفُ بِعَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ الضَّـــحَّاكِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَيَّاشٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ هَذَا سَـــرَقَهُ مِنْ عَبد الْوَهَّابِ"[٢]، ويتبين لنا من خلال هذا الكلام مدى التوافق بين الألفاظ التي استعملها ابن عدي للدلالة على كذب الراوي.

وقد تكررت هذه الصورة عند ابن عدي في مواضع عديدة حين تناول هذه الفئة من الرواة فهو عندما ترجم " لعلي بن جميل الرقي " عندما قال عنه "حدث عن ثقات الناس بالبواطيل، ويسـرق الحديث"[٣] ويتبين على هذا الراوي وغيره من الرواة الذين اتهموا بالسـرقة أنهم أرادوا أن يخفوا تهمة الوضع بسرقة أسانيد نظيفة بدليل الحديث الموضوع الذي ساقه له ابن عدي وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" قَال رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَا فِي الْجَنَّةِ وَرَقَةٌ أَوْ قَالَ شَـــجَرَةٌ إلاَّ مَكْتُوبٌ عَلَيْهَا لا إِلَهَ إلاَّ اللَّهُ مُحَمد رَسُـــولُ اللَّهِ صـــلى الله عليه وســـلم أَبُو بَكْرٍ الصِّـــدِّيقُ عُمَر الْفَارُوقُ عُثْمَانُ ذُو النُّورَيْنِ"، ثم أعقب ذلك بقوله:" وَهَذَا لَمْ يَأْتِ بِهِ عَنْ جَرِيرٍ بِهَذَا الإِسْـــنَادِ غَيْرُ عَلِيّ بْنِ جَمِيلٍ **وحلف** عليه أن جرير حَدَّثَهُ"، هكذا يتبين كذب ابن جميل هذا بحيث حلف كذباً أن جريراً حدثه به وقد بين ابن عدي غير ذلك،ومما يؤكد على رميه بالكذب والحكم على الحديث الذي ساقه له ابن عدي بالوضع ما ورد عن ابن حبان في المجروحين عندما ترجم له بقوله:" علي بن جميل بن يزيد الرقي يضع الحَدِيث وضعا لَا يحل كِتَابَة حَدِيثه وَلَا الرِّوَايَة عَنْهُ بِحَال" ثم ساق له حديثين من ضمنها الحديث الذي ذكره ابن

---

(١) ينظر،(ابن الجوزي، الضـــعفاء والمتروكون، ج١، ص٨٩، ترجمة ٢٦٠)،(ابن حبان، الثقات، ج٨، ص٤١، ترجمة ١٢١٥٧)،(الذهبي، المغني في الضعفاء، ج١، ص٦٠، ترجمة ٤٦٤)،مصادر سابقة.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٢٨٤، ترجمة ١٢، مصدر سابق.

(٣) مصدر سابق، ج٦، ص٣٦٨، ترجمة ١٣٦٩.

عدي ثم حكم عليهما بقوله:" وَهَذَانِ خبران باطلان موضوعان لَا شَكَّ فِيهِ"[1] وفي كلام ابن حبان ما يؤيد الذي ذهب إليه ابن عدي من وجود التلازم بين ألفاظ البواطيل والسرقة من حيث اعتبار البواطيل لفظاً صريحاً في دلالته على الوضع وثم قرن السرقة معها التي هي بمثابة عنوان دال على الكذب.

المطلب الثاني

لفظ "يلزق الحديث"

إن من أكبر موجبات عدم قبول حديث الراوي كذبه على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا ما يعرف بالموضوع أي المختلق المصنوع، إلا أن المتقدمين من المحدثين يطلقون هذا الحكم على من كانت هذه صفته بألفاظ وصور عديدة غير مقتصرة على لفظ الكذب ومن جملة ذلك ما عرف بمصطلح "الزاق الحديث".

ذكر ابن منظور في "لسان العرب" في معنى الالزاق لغةً قال:" لَزِقَ الشيءُ بالشيءِ يَلزَقُ لُزوقاً: كلصِقَ والتزَقَ التِزاقاً وقد لصِقَ ولزِقَ ولسِقَ، وألزقه كألصقه، وألزقَهُ به غيرهُ..." [2].

ومفهوم ذلك عندهم هو أن يقوم الراوي بالزاق أحاديث الرواة ببعضها، كمن يلزق أحاديث الضعفاء على الثقات وذلك بأن ينسب أحاديث لبعض الرواة كذباً بحيث يدعي عليهم ما لم يقولوا، أو التصريح بالسماع ممن لم يسمعوا منه شيء، وكذلك المتون، وقد حكموا على أحاديث هذه الفئة بالوضع.

وقد ذكر ابن حبان في المجروحين العلاقة بين كذب الراوي الناتج عن إلزاقه الأحاديث وبين الحكم على رواياته بالوضع من خلال إصدار الحكم النهائي فيه وهو عدم الاحتجاج به وبحديثه، وقد بين صراحة أن الالزاق هو صورة من صور الكذب ولا يبتعد عنه كثيرا،إلا أنه سُميّ بذلك من أجل بيان طريقة الكذب التي استعملها الراوي كما هو واضح عنده من

---

(١) ابن حبان، المجروحين، ج٢، ص١١٦، ترجمة ٦٩٧، مصدر سابق.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ج١٠، ص٢٢٩، مصدر سابق.

خلال ترجمته "ليوسف بن عطية الصفار السعّدي" فقد قال عنه:"كان ممن يقلب الأسانيد ويلزق المتون الموضوعة بالأسانيد الصحيحة، ويحدث بها لا يجوز الاحتجاج به بحال"(١).

وفي كلام ابن حبان هذا دلالة واضحة على مدى التلازم الواقع بين الكذب والالزاق الصادر من الراوي في حال قيامه بهذه العملية التي أدت به إلى أن ينسب للرواة شيئاً لم يصدر منهم.

وهذه العلاقة نفسها تظهر جليةً عنده من خلال ترجمته "لطاهر بن الفضل الحلبي " عندما قال فيه: "يضع الحديث على الثقات وضعاً ويقلب الأسانيد ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة، لا يحل كتابة حديثه"(٢)، أما السرقة فتكون في إدعاء السماع كذباً.

وهذا الحكم من ابن حبان يؤكد على التوافق بين قولهم في الراوي يضع الحديث ويلزق الحديث وهما بنفس الدرجة من حيث اشتراكهما في علة واحدة وهي الكذب،وإن لم يتعمد وضع الحديث إلا أنه كذب بنسبته الأحاديث الموضوعة لنفسه أو لغيره وترويجها بأسانيد نظيفة زوراً ليكون لها قبولاً عند الناس، والذي يستدل به على ذلك ما ذكره الخطيب في تاريخ بغداد مما ورد بسنده إلى مؤمل أبي عبد الرحمن قال:"سمعت أبا نعيم يقول: كان خالد المدائني يلزق أحاديث الليث، إذا كان عن الزهري عن ابن عمر أدخل سالماً (٣) إذا كان عن الزهري عن عائشة أدخل عروة بن الزبير، فقلت له: اتق الله ! فقال: ويجيء أحد يعرف هذا ؟ (٤)

يظهر من هذه الرواية التي ساقها الخطيب التوافق بين" لفظ الكذب ولفظ يلزق الحديث" في نقد الرواة، وذلك عندما قال أبو نعيم للمدائني هذا "اتقِ الله" ــ أي من الكذب على الرواة ونسبتك إليهم ما لم يقولوا ــ فقال: "ويجيء أحد يعرف هذا؟" فمن تعجبه وسؤاله هذا تتبين نيته بالكذب والتلفيق حيث أنه اعتقد بأن لا يكشف أحد ما قام به من الدس والالزاق على الرواة.

---

(١) ابن حبان، المجروحين، ج٣، ص١٣٤، ترجمة ١٢٣٤، مصدر سابق.

(٢)مصدر سابق، ج١، ص١٤٤، ترجمة ٥٢٠.

(٣) هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أنظر تهذيب التهذيب ج٣، ص٤٣٦، ترجمة ٨٠٧.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٨، ص٢٩٨، ترجمة ٤٤٠٣، مصدر سابق.

والمدائني هذا هو نفسه الذي سأل عبد الرحمن بن أبي حاتم أبا زرعة الرازي عنه فأجابه أبو زرعة بقوله:"هو كذاب كان يحدث عن الليث عن الزهري فكل ما كان الزهري عن أبي هريرة جعله عن أبي سلمة عن أبي هريرة،وكل ما كان عن الزهري عن عائشة جعله عن عروة عن عائشة متصلاً[1]، فقد جعل أبو زرعة كذب الراوي ناتج من الزاقه حديث الرواة بعضها ببعض وادعائه عليهم ما لم يقولوا، كحديث الزهري عن أبي هريرة جعله عن أبي سلمة عن أبي هريرة،وفي هذا دلالة واضحة لا شك فيها أن وصف الراوي بأنه "يلزق الحديث" دلالة على كذبه.

علماً أن ابن القيسراني في تذكرة الحفاظ أعلّ حديث أورده عن "رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قضى باليمين مع الشاهد " وآفة هذا الإسناد هو خالد بن عثمان العثماني، قال عنه ابن القيسراني:"وخالد يروي عن مالك الأشياء المقلوبات، ويلزق عليه ما ليس من حديثه" وحكم على الحديث بقوله:" إنما رواه مالك عن جعفر بن محمد، عن أبيه،مرسلاً"[2]، وليس عن جعفر بن محمد عن أبيه، عن خالد،عن جابر، وفي قول ابن القيسراني أن خالد العثماني يلزق على مالك ما ليس من حديثه أي أنه ينسب الكذب إليه بهذا الالزاق تلفيقاً وزوراً مما ليس عنده، وهذا ما جعل ابن معين يتركه لما بلغه أنه يحدث بهذا الخبر[3].

ومما يؤكد هذا المعنى ما نجده عند أصحاب الكتب الموضوعة حيث يظهر بوضوح أنهم جعلوا من جملة حكمهم على هذه الأحاديث اتهامهم لبعض الرواة أنهم ممن يلزقون الأحاديث على مقتضى قول أهل العلم فيهم ومثل هذا نجده كثيراً عند ابن الجوزي،حيث أطلق حكمه على بعض الأحاديث بأنها موضوعة وعزا سبب ذلك لما ذكرته،ومن أمثلة ذلك

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٣، ص٣٤٧، ترجمة ١٥٩٦،مصدر سابق، وأبو سلمة المذكور في الإسناد هو عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، ينظر تهذيب التهذيب،ج٧، ص٤٥٦، ترجمة ٧٥٩.

(٢) ابن القيسراني، تذكرة الحفاظ، ج١، ص٨٨، حديث ١٩٠، مصدر سابق.

(٣) مصدر سابق، ج١، ص٨٨، حديث ١٩٠، والحديث أخرجه أحمد في المسند من حديث جابر، ١٨١/٢٢، وكذلك أبو داود في السنن، ٤٥٣/٣، باب القضاء بالشاهد واليمين، وابن ماجه في السنن، ٧٩٣/٢.

الحديث المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم "من لم يكن له صدقة فليلعن اليهود "قال ـ ابن الجوزي ـ هذا حديث بجميع طرقه لا يصح " ثم أعقب كلامه بقوله:" وقد سرق هذا الحديث أبو الحسن محمد بن أحمد بن سهل الباهلي " اعتمد ابن الجوزي على قول ابن عدي في ترجمته له حيث قال:"محمد بن أحمد بن سهل الباهلي كان ممن يضع الحديث ويلزقه على قوم ثقات"(١).

وبهذا تكون دلالة قول المحدثين في الراوي أنه "يلزق الحديث" تعتبر باب من أبواب اتهامهم له بالكذب لوجود علة مشتركة بينهما كما أسلفنا وهي نسبة شيء للراوي لم يقله.

وعند دراسة هذا اللفظ من خلال استعمال ابن عدي له في كتابه الكامل نجد أنه استخدمه بنفس الطريقة التي سارّ عليها من سبقه من النقاد بحيث أنه كان يقرنه في حكمه على الراوي بالوضع والكذب ولإيضاح هذا فقد ذكر في ترجمته " للحسين بن علي أبي علي النخعي يلقب أبو الأشنان " قوله فيه " لم أكتب عنه لأنه كان يكذب كذباً فاحشاً ويحدث عن قوم لم يرهم ويلزق أحاديث قوم تفردوا به على قوم ليس عندهم"(٢).

نلاحظ كيف قرن ابن عدي لفظ الكذب مع الزاق الحديث مما يبين أنه لا فرق عنده بين هذه المصطلحات وهي عبارة عن أوصاف أريد منها التعبير عن معنى واحد وهو بيان كذب الراوي فيما ادعاه، وبيان ذلك في الحديث الذي ساقه ابن عدي لأبي الأشنان هذا حيث بين وجه علته وهي كذبه في الزاق الرواة في إسناد ليس لهم ذلك كما ساق بسنده "عنه عن عبد الله بن يزيد الدمشقي عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم "تجاوز الله عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه"، فقد بين علته بقوله:" وهذا إنما يروى عن بشر بن بكر عن الأوزاعي ورواه عن بشر ثلاثة أنفس البويطي والربيع والحسين "(٣).

---

(١) ابن الجوزي، الموضوعات، ج٢، ص١٥٨، كتاب الصدقة، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٢٠٩، ترجمة ٤٧٩ مصدر سابق.

(٣) مصدر سابق،ج٣، ص٢٠٩، أخرجه الحاكم في المستدرك، وقال صحيح على شرط الشيخين، ٢١٦/٢،من طريق الربيع بن سليمان وأيوب بن سويد عن الاوزاعي، في كتاب الطلاق، وأخرجه البيهقي قي السنن، ١٠٤/١٠، من طريق بشر بن بكر عن الاوزاعي.

وهذه علة واضـــحة في أن أبا الأشـــنان هذا قد ألزق الحديث بعبد الله بن يزيد الدمشقي عن الأوزاعي والأصل أنه من حديث بشر بن بكر عن الأوزاعي وهذا يدل ـ قطعاً ـ على أنه قد كذب بنسبته للراوي ما لم يقله.

ويؤكد ذلك ما قاله الذهبي في ديوان الضـــعفاء حينما ترجم له بقوله:" الحســـن بن علي النخعي أبو الأشنان فاحش الكذب"[١].

وهذا يدلل على ما ذهب إليه ابن عدي من التوافق والاشـــتراك بين ألفاظ الكذب والوضع عنده مع لفظ يلزق الحديث.

ومما يزيد الأمر وضـــوحاً وتأكيداً ما ذكره ابن عدي في ترجمة " محمد بن أحمد بن عيســى أبو الطيب الوراق المروروذي " حيث قال:" يضـع الحديث ويلزق أحاديث قوم لم يرهم يتفردون بها على قوم يحدث عنهم ليس عندهم"[٢]، ثم سـاق له مجموعة أحاديث وبين علة كل واحد منها بما ألزقه المروروذي هذا على غيره من الرواة ممن لم يره ولم يســـمعه من ذاك الشـــيخ الذي ألزق الحديث به، وقد سـاق له ابن عدي أيضـاً حديثاً رواه عن يوسـف القطان عن وكيع عن مُسـعّر،عن أبي الزبير عن جابر" نهى رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم أن يشـرب في فِيّ السِّـــقاء " فقال ابن عدي مبين وجه العلة فيه:"هذا حديث محمد بن أيوب أبي هريرة[٣] الجبلي عن وكيع ألزقه أحمد بن عيسى على يوسف.

وفي هذا الكلام بيان لمراد ابن عدي من اسـتعماله للفظ "يلزق الحديث" وهو كذب الراوي كما بينا من خلال إقرانه ودمجه في الحكم على الراوي بالوضع لوجود علة بينهما.

وكذلك الأمر نفسـه نجده في ترجمة ابن عدي " لمحمد بن أحمد بن سـهل أبي الحسـن الباهلي المؤدب" عندما قال عنه:"يضـع الحديث متناً وإسـناداً،وهو يسـرق أحاديث الضـعاف

---

(١) الذهبي، ديوان الضعفاء، ج١، ص٨٣، ترجمة ٩٣٤، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل،ج٧، ص٥٥٩، ترجمة ١٧٨٦،مصدر سابق.

(٣) في الأصـل أبو هريرة خطأ، الحديث أخرجه أبو داود في السـنن باب الشـرب من في السـقاء، ٥٥٢/٥، وابن خزيمة في الصحيح، ١٢١٨/٢، وابن ماجه في السنن، باب الشرب قائماً، ٤٨٩/٤.

يلزقها على قوم ثقات"[1]، وساق له أحاديث وحكم عليها بالبطلان الناتج عن كذب الراوي في الزاقه أحاديث قوم ليست لهم،كما في حديث "من كثرة صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار" فقال ابن عدي:" وابن سهيل هذا كذب على زحمويه حيث روى عنه عن شريك هذا الحديث إنما يروي هذا الحديث عن شريك قوم ضعفاء ".

ووجه إعلال الحديث هذا تتضح منه العلاقة المتينة والقوية بين قول النقاد ومن ضمنهم ابن عدي في الراوي "كذاب" وبين قولهم " يلزق الحديث" الذي هو مساوٍ لهذه الرتبة من حيث إدعاء ما ليس موجود في الحقيقة.

المطلب الثالث

لفظ "ليس له أصل، أو لا أصل له"

من المصطلحات التي استعملها النقاد من المحدثين في الحكم على الحديث قولهم "حديث ليس له أصل،أو حديث لا أصل له، ومرادهم من هذه الألفاظ عدم ثبوت صحة الحديث،ذلك لأنه ورد بإسناد غير محفوظ بل يروى بأسانيد موضوعة وواهية، بحيث يعتبر هذا الإسناد لا قيمة له لكونه جاء من طريق راوٍ وضاع أو كذاب أو سُرِق من بعض الرواة وألزق على غيرهم زوراً فيكون الإسناد بذلك لا أثر له من حيث الوجود، أو أنه حديث ورد بلا إسناد كما ذكر ذلك ابن تيمية فيما نقله عنه السيوطي في التدريب فقال:" قولهم هذا الحديث ليس له أصل، أو لا أصل له، قال ابن تيمية معناه: ليس له إسناد"[2]، ومما يدل على ذلك صراحة ما ذكره ابن أبي حاتم أن عبد الله بن أحمد كتب إليه فقال: سمعت يحيى بن معين يقول: رأيت عمر بن إسماعيل بن مجالد "ليس بشيء **كذاب** رجل سوء" ثم ساق له حديثاً بسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال:"أنا مدينة العلم وعلي بابها" فقال ابن معين حديث كذب **ليس له أصل**[3].

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٥٦٧، ترجمة ١٧٩٢، مصدر سابق.

(٢) السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص٣٥٠، مصدر سابق.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص٩٩، ترجمة ٥١٤، مصدر سابق.

هذا المثال يوضح ما ذكرته من أن لفظ "لا أصل له" إنما يكون عند النقاد معلقاً من جهة الإسناد ويبدو ذلك واضحاً من جواب ابن معين في رده على سؤال ابن أبي حاتم بقوله "حديث كذب ليس له أصل".

ومن الأمثلة التي تبين التلاحم والتوافق بين الحكم على الحديث بالوضـــع وقولهم فيه ليس له أصل أو لا أصل له ما ذكره عبد الله بن أحمد عندما قال سألته ـ يعني أباه ـ عن قول الناس:أوّل

ما خلق الله العقل قال له أقبل، فأقبل..... الحديث، فقال:"هذا موضـــوع،ليس له أصل"(١).

علماً أن هذا الحديث يروى بأســـانيد كلها واهية حتى أن الخطيب البغدادي حكم عليها بالجملة بالوضع تبعاً للدارقطني الذي نقل عنه في كتابه تاريخ بغداد قوله:" كتاب العقل وضعه أربعة أولهم ميسرة بن عبد ربه،ثم سرقه منه داود بن المحبر، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن رجاء، فركبه بأسانيد أخر، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتى بأسانيد أخر"(٢).

وفي هذا دلالة واضـــحة على أن الحديث الذي يحكم عليه الناقد بقوله:"ليس له أصل" يُعد ساقطاً ولا يعتد به وهو من قبيل الموضوعات.

وهذا ما فعله ابن حبان في المجروحين في أثناء ترجمته لمجموعة من الرواة نجد أنه قد قرن في حكمه على أحاديثهم بالوضع مع قوله والحديث لا أصل له كما في ترجمته "لإسماعيل بن زياد " قال: شيخ دجال، ثم ساق له حديثاً وحكم عليه بقوله:"وهذا موضوع لا أصل له من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم"(٣).

---

(١) ابن قدامة المقدسي، المنتخب في علل الخلال، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق طارق عوض الله، دار الراية للنشـــر، ج١، ص٥٧، حديث ٢٩، والصـــغاني في الموضـــوعات، ٣٥/١، وتذكرة الموضوعات للفتني، ٢٨/١.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٨، ص٣٥٦، مصدر سابق.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٢٩، ترجمة ٥٠، مصدر سابق.

يتبين من هذا الكلام الارتباط الوثيق بين الألفاظ التي استعملها النقاد في الحكم على الحديث بالوضع بحيث تؤدي عندهم معنى واحداً وهو بيان الاختلاق والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن تعددت صور إطلاقها.

وهذا ما أكدّ عليه ابن الجوزي في الموضوعات عند ذكره للحديث الذي أشار إليه عبد الله بن احمد وتكلم عليه الدارقطني فيما حكاه عنه الخطيب فنص على أن أسانيده واهية أنه حديث لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في قوله: "قد روي هذا الحديث من حديث علي وأبي هريرة وليس فيه شيء يثبت"(١).

ومما يستدل به على أن إسناد الحديث الذي حُكِم عليه بأنه لا أصل له أو ليس له أصل إسناد غير مقبول لوجود الوضاعين فيه ما ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة من قول الميموني:" سمعت أحمد بن حنبل يقول: "ثلاثة كتب ليس لها أصول المغازي والملاحم والتفسير"(٢).

ثم جاء الخطيب في جامعه وبين معنى ذلك أنه هذا ينصب على الإسناد الواهي الذي يكثر فيه الرواة الكذابون، فقد أورد كلام أحمد السابق وأعقبه بقوله:"وهذا الكلام محمول على وجه وهو أن المراد به كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها ولا موثوق بصحتها لسوء أحوال مصنفيها وعدم عدالة ناقليها وزيادات القصاص فيها"(٣).

وهذا مما لا شك فيه عند النقاد أنه لا فرق بين حكمهم على الحديث بقولهم موضوع أو لا أصل له بحيث أنهما عبارتان ذات دلالة واحده ومعنى واحد وهو الكذب وورود الحديث بسند لا يخلو ممن وصف بذلك.

---

(١) ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص١٧٥، كتاب المبتدأ، مصدر سابق.

(٢) السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المقاصد الحسنة، تحقيق محمد عثمان الخشت، نشر دار الكتاب العربي بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ج١، ٧٤٦.

(٣) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج٢، ص١٦٢، ترجمة ١٤٩٣، مصدر سابق.

ويعتبر ابن عدي في كتابه الكامل وحداً من هؤلاء النقاد الذين أطلقوا لفظ "ليس له أصل" أو "لا أصل له" على الحديث الموضوع المختلق كما في الحديث رواه في ترجمة "حبيب بن أبي حبيب" بسنده إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما اجتمع ثلاثة قط فدعوا الله عز وجل إلا كان على الله عز وجل أن لا يردهم" فقد حكم على الحديث بقوله:"ليس له أصل" ثم بين علة ذلك وهي الغرابة التي وردت في الإسناد وعدم مجيئه بوجه صحيح من هذه الطريق فقال: "إنما يروي زيد بن أسلم،عن أنس، وحبيب رواه عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه، عن أنس "، ومما يبين دخول هذا اللفظ في باب الموضـــوعات عند ابن عدي ما ذكره عقب هذا الحكم على الحديث بقوله:" وهذه الأحاديث مع غيرها مما روى حبيب عن هشام بن سعد كلها موضوعة وعامة حديث حبيب موضوع المتن مقلوب الإسناد"(١).

يلاحظ بوضـــوح كيف علق ابن عدي حكمه على متن هذه الأحاديث من جهة أسانيدها فذكر أن العلة فيها وجود حبيب بن أبي حبيب هذا حيث رواها بأسانيد على غير وجهها الصحيح فقلبها كما ذكر ابن عدي وأوضح كيف أنه أدخل بين زيد بن أسلم وأنس أســلم والد زيد على خلاف ما هو محفوظ، فيفهم من ذلك أن مثل هذه الأســانيد مما يعده العلماء وابن عدي من بينهم من باب ما لا أصل له أو ليس له أصل.

والذي يزيد الأمر وضـــوحاً الحديث الذي رواه ابن عدي في أثناء ترجمته "لعمرو بن زياد بن عبد الرحمن بن ثوبان"، وقد ورد في كلام ابن عدي على هذا الراوي ما يثبت أن عبارة لا أصل له عنده كما عند العلماء المتقدمين إنما هي تدور في فلك الأحاديث الموضوعة فقد ساق له حديثاً فيه قوله صلى الله عليه وسلم قوله:"من زار قبر والديه يوم الجمعة فقرأ يس غفر له" علماً انه حكم على الحديث بقوله: "هذا الحديث بهذا الإســناد باطل ليس له أصـــل " ثم قرن ذلك بحكمه على الراوي فقال:" ولعمرو بن زياد غير هذا من الحديث منها سرقات يسرقها من الثقات منها موضوعات "(٢).

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٣٢٩، ترجمة ٥٣١، مصدر سابق.

(٢)مصدر سابق، ج٦، ص٢٦٠، ترجمة ١٣١٦.

فقد أوضـــح ابن عدي عن مراده من الحكم على الحديث بأنه ليس له أصـــل، من حيث بطلان السند إما من جهة السرقة أو الالزاق أو التركيب وكلها في معنى الكذب بحيث أدخل الراوي في الإسناد وأخرج منه تلفيقاً وزوراً كما يشاء.

ومما لا يترك مجالاً للشـــك في ذلك ما أورده ابن عدي في ترجمة "جعفر بن أحمد بن علي بن ســـيابة" عندما ســـاق له مجموعة من الأحاديث وحمك عليها بقوله:"وبهذا الإســـناد بضع وعشرون حديثاً حدثناه بها جعفر بن علي هذا موضوعات وضعها هو لا أصل له بهذا الإسناد"[1].

وفي هذا الكلام تعبير واضح على التلازم والتوافق بين حكم ابن عدي على الحديث بالوضـــع وإقران ذلك مع لفظ "ليس له أصـــل، أو لا أصـــل له " مما يدل على عدم قبول الإسناد ويكون في ذلك الصنيع قد سلك طريق غيره ممن جاء قبله من النقاد في هذا المقام.

(١)مصدر سابق، ج٢، ص٤٠٤، ترجمة ٣٤٨، وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء، ٢٢٦/٣.

الفصل الثاني

منهج ابن عدي في الحكم على الرواة بالوضع

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الوضع بسبب الطعن في عدالة الراوي

المبحث الثاني: الوضع بسبب بدعة الراوي

المبحث الثالث: الحكم على الراوي بالضعف الشديد وعلى مروياته بالوضع

المبحث الأول

الوضع بسبب الطعن في عدالة الراوي

تعتبر العدالة شرطاً من شروط صحة الحديث، ولا يقبل إلا إذا كان رواته موصوفين بها، والراوي الذي تسقط عدالته يطرح حديثه، ويطلق عليه النقاد أوصافاً تدل على ذلك كقولهم فيه: "كذاب"، أو" يضع الحديث" إلى غير ذلك من هذه الألفاظ الدالّة على ذلك بحيث لا يفيد مَن وُصِف بذلك متابعة أو اعتبار في تقوية حديثه كما هو متعارف عليه عند أهل هذا الشأن، وهذا بخلاف اختلال شرط الضبط فإنه ينجبر بوجود متابع أو شاهد إذا ورد من طريق أخرى توافق رواية المطعون في ضبطه في الغالب، بينما فاقد العدالة لا نصيب له من ذلك.

وقبل البدء في بيان منهج ابن عدي في تعامله مع الرواة الذين أطلق عليهم أحكامه في سقوط عدالتهم، كان لابد من الوقوف على تعريف العدالة أولاً:

أما العدالة لغة: فقد قال صاحب القاموس المحيط:"العَدْلُ: ضِدُّ الجَوْرِ، وما قامَ في النُّفوسِ أنه مُسْـــتَقيمٌ، كالعَدالَةِ والعُدولَةِ والمِعْدِلَةِ والمِعْدَلَةِ. عَدَلَ يَعْدِلُ، فهو عادِلٌ من عُدولٍ وعَدْلٍ، بلَفْظ الواحِدِ، وهذا اســـمٌ للجَمع. رجُلٌ عَدْلٌ، وامرأةٌ عَدْلٌ وعَدْلَةٌ. وعَدَّلَ الحُكْمَ تَعديلاً: أقامَهُ"(١).

وأما العدالة من حيث الاصـطلاح فقد عرّفها أهل مصـطلح الحديث بعدَّة تعريفات تكاد تكون بمجموعها متقاربة من حيث الدلالة على هذا المصـطلح، إلا أنه لا يخلو بعضـها من قصـور في بعض جوانبه، ويعدُّ تعريف ابن حجر العسـقلاني لها جامعاً مانعاً كما ورد عنه في" شرح النخبة" حيث قال:"والمراد بالعدل: من له ملَكَة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة"(٢).

وأمّا الأسـباب التي تتحقق بها العدالة عند العلماء فهي: الإسـلام، والبلوغ، والعقل، والسلامة من خوارم المروءة (٣).

وبالنَّظر إلى العلاقة بين العدالة والضـــبط تتمثل في أنهما إما أن ينتفيا عن الراوي أو يوجد فيه العدالة وحدها، أو الضـــبط وحده، ويترتَّب على ذلك أمور، منها:أنه إن انتفيا من الراوي لم يقبل حديثه مطلقاً،وإن اجتُمعا قُبل حديثه وكان صـــحيحاً،وإن وجدت فيه العدالة دون الضـبط توقف فيه على شـاهد منفصـل يجبر ما فات من ضـبطه، وإن وجد فيه الضـبط دون العدالة لم يقبل حديثه وهذا يعني أنّ العدالة هي الركن الأكبر في الرواية(٤).

---

(١) الفيروز آبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق مكتب التراث في مؤســـســـة الرسالة، نشر مؤسسة الرسالة بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ، فصل العين، ج١، ص١٠٣٠.

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسـقلاني، نزهة النظر شـرح نخبة الفكر، تحقيق عبد الله بن ضـيف الله الرحيلي، نشر مطبعة سفير بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ، ج١، ص٢٠٥.

(٣) انظر، الأنباسـي، الشـذا الفياح في علوم ابن الصـلاح، أبو إسـحاق الأبناسـي إبراهيم بن موسـى بن أيوب، تحقيق صلاح فتحي هلل، نشر مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨، ج١، ص٢٣٥.

(٤)طاهر بن صالح الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ج١،ص١٠٠.

وبناء على هذا يتبن أن الراوي المطعون في عدالته الموصوف بالكذب الذي يؤدي به إلى وضع واختلاق أحاديث ينسبها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم زوراً وبهتاناً لم تكن بمعزل عن نَظَر أهل هذا الشـــأن من علماء الجرح والتعديل، الذين نذروا حياتهم في تتبع أحوالهم والوقوف عند أدق تفاصيل حياتهم بحيث أنهم تصدروا للرواية فكانوا في إحدى كفتي الميزان ــ أي الجرح والتعديل ــ الذي من خلاله يعرف حال الرواة ومن ثم يحكم عليهم وعلى مروياتهم بالقبول أو الرد.

وابن عدي في كتابه الكامل يعد واحداً من هؤلاء النقاد الحذاق الذين حكموا على هذه الفئة من الرواة بما يقدح بعدالتهم، حيث ســـلك في ذلك عدة طرق على ما ســـيأتي توضيحه إن شاء الله تعالى توصله إلى إصدار الحكم النهائي المناسب عليهم،خاصة فيما يتعلق بأوصـــاف الكذب المتنوعة التي ســـأتناولها في هذا المبحث الذي جعلته في مطلبين،موضحاً في كل مطلب ما سأقوم بدراسته:

المطلب الأول: جرح الراوي بصيغة الإنشاء:

المطلب الثاني: جرح الراوي بصيغة المبالغة في الكذب:

المطلب الأول

جرح الراوي بصيغة الإنشاء

لقد أجمع النقاد على استعمال بعض عبارات الجرح التي تعد قادحة في عدالة الراوي مما يستوجب عدم الاحتجاج به وبرواياته، منها ما ورد بصيغة الفعل المضارع كقولهم: "يضع الحديث" أو "يكذب" بحيث اعتبرت مثل هذه الألفاظ صريحة في دلالتها على ذلك.

ولقد كان ابن عدي في كتابه الكامل واحداً من الذين أكثروا اســـتعمال هاتين الصيغتين في أثناء ترجمته للرواة مقارنة بغيرهما من الألفاظ المسقطة لعدالة الراوي، ولتوضيح ذلك والدلالة عليه كان لابد من الرجوع إلى الرواة الذين ترجم لهم، ودراســـة كل ترجمة والوقوف عندها من أجل التعرُّف على المنهج الذي ســـلكه من أجل الوصـــول إلى إطلاق

حكمه على هذه الفئة من الرُّواة، ولقد تبين بعد ذلك أن أحكامه إنما كانت قائمة على عدّة أمور يمكن إجمالها بما يلي:

أولاً: اعتماده بصورة واضحة وجلية على أقوال من سبَقَه من أهل العلم في الجرح والتعديل الذين وردت لهم أحكام في بعض الرواة الذين ترجم لهم، ويتجلى ذلك بوضوح في ترجمته لبعض الرواة الذين صدّر ترجمتهم بإيراده جملة من أقوالهم ويدلُّ على ذلك أنه حينما ترجم لمعلّى بن هلال الطحان يُلاحظ بأن بدأ ترجمته بنقل كلام النقاد مباشرة وذلك قبل أن يصدر حكمه عليه، ثم ساق له بعض الروايات، وفي نهاية ترجمته له حكم عليه بقوله "يضع الحديث"،علماً أنه قد ساق بسنده إلى أحمد بن حنبل قوله فيه:" المعلى بْن هلال الَّذِي يروي عَنْهُ مَنْصُور ومغيرة كوفي طحان متروك الحديث، حديثه موضوع كذب "، وقد نقل كلام أحمد هذا ابنه عبد الله في العلل ومعرفة الرجال عندما سأله عن معلى بن هلال(١).

ثم ساق ابن عدي بسنده إلى يحيى بن معين قوله:"معلى بن هلال كذاب" وكلامُ ابن معين هذا ذكره في تاريخه رواية الدوري عنه (٢).

وذكر كذلك كلاماً للسعدي ـ الجوزجاني ـ حيث قال:" معلى بن هلال كذاب" ثم أعقب ذلك بكلام النسائي أيضاً فقال في ترجمته له:"معلى بن هلال ممّن يضع الحديث" وهذا الذي قاله النسائي أورده في" الضعفاء والمتروكون" (٣).

يتبن من هذا مدى اعتماد ابن عدي وحرصه على إيراد كلام أهل هذا الشأن في حال الراوي، للدلالة على أن ما سيصل إليه من حُكم إنما كان منسجماً ومتوافقاً لما أجمع عليه هؤلاء الجهابذة وكل ذلك إنما هو في سبيل توخي الصواب ومجانبة الزلل في الحكم على الرواة بما يمس عدالتهم، ولا يعني هذا بحال أن هذا كان يشمل جميع الرواة، لأنه كما سيأتي

---

(١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج١، ص٥١٠، ترجمة ١١٩٢، مصدر سابق.

(٢) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج٤، ص١٢٨، ترجمة ٣٥٢٥، مصدر سابق.

(٣) النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق محمود إبراهيم زايد، نشر دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ، ج١، ص٩٦، ترجمة ٥٦٠.

كانت له بعض الأحكام التي خالف فيها بعض من سبقه لما تبيَّن له أن حُكمه فيه هو المناسب لهذا الراوي.

وكذلك فعل ابن عدي في ترجمته:"لوهب بن وهب بن خير يكني أبا البختري" فقد ساق كلام النقاد في بيان حاله وأكثر من النقل عنهم، وكان ذلك في بداية ترجمته له بعد أن عرّف باسمه وكنيته ومهنته، علماً أنه قد يتبع التسلسل الزمني في نقله عن النقاد وأحياناً أخرى يتجاوز ذلك كما هو الحال مع هذا الراوي، فقد قدّم ما رُوي عن أحمد بن حنبل على ما رُوي في هذا عن يحيى بن معين قال:"حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عِصْمَةَ، حَدَّثَنَا أبو طالب، سمعت أحمد بن حنبل يَقُول كَانَ أَبُو البختري يضع الحديث وضعاً فيما يروى وأشياء لم يروها أحد، قلت: الَّذِي كَانَ قاضيا؟ قَال: نَعم،وكنت عند أَبِي عَبد الله وجاءه رجل فسلم عَلَيْهِ وَقَالَ: أَنَا من أهل المدينة وَقَالَ يَا أَبَا عَبد الله:كيف كَانَ حديث أبي البختري؟ فَقَالَ: كَانَ كذَّابًا يضع الحديث،فَقَالَ: أنا ابن عمه لحَّاً قَالَ:أَبُو عَبد الله المستعان، ولكن ليس في الحديث محاباة"(١).

ثم ذكر ابن عدي بسنده إلى عباس الدوري قوله:" سَمِعْتُ يَحْيى وَذَكَرَ أَبَا الْبَخْتَرِي الْقَاضِيَّ فَقَالَ:كَذَّابٌ خَبِيثٌ، كَانَ يَكْذِبُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ،وَعَنْ ثَوْرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ مُعَاذٍ، وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمد، عَنْ أَبِيهِ،عَنْ عَلِيٍّ قَالُوا: قَال رَسُول اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي الْخَمَائِرِ تُقْتَرض؟ قَال: لاَ بأس قُلْتُ لِيَحْيَى رَحِمَهُ اللَّهُ؟ قَال: لاَ رحم الله أَبَا البختري، كَانَ يضع الحديث"(٢).

فمن المتعارف عليه أن ابن معين عند النقل عنه يقدَّم على ابن حنبل لأن وفاة الأول كانت سنة (٢٣٣هـ) والثاني سنة (٢٤١هـ) فابن عدي مرة يراعي ذلك في بعض المواضع، ومرة أخرى لا يأخذ ذلك باعتباره، إنما يكون همه إيراد الأقوال لتكون دليلاً في حكمه على الراوي، وقد كرر ذلك في هذه الترجمة نفسها عندما قدَّم قول الجُوزجاني على قول البخاري، فالأول توفي سنة (٢٥٩هـ) والثاني توفي سنة (٢٥٦هـ) علماً أن الجوزجاني قال في ترجمة وهب

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص٣٣٣، ترجمة ١٩٩٠، مصدر سابق، ومعنى لحّاً (لاصق النسب).

(٢)مصدر سابق، ج٨، ص٣٣٣، ترجمة ١٩٩٠ وهذا الذي ذكره ابن عدي عن ابن معين في تاريخه من رواية الدوري عنه ج٣، ص٥٥٤، ترجمة ٢٧١٧.

بن وهب هذا: "كان يكذب ويختصـــر ويســـقط إذا مال"، ثم أتبع ابن عدي ذلك بقول البخاري:" وهب بن وهب أبو البختري،القاضي،سكتوا عَنْهُ قرشي، وَقَالَ عَمْرو بْن علي أَبُو البختري القاضي كَانَ يكذب ويحدث بما ليس لَهُ أصل"[١].

وما يهمُّنا في ذلك التأكيد على ما ذكرته ســابقاً أنه كان حريصــاً على إيراد أقوال أهل العلم في ترجمة الرّواة الذين هو بصدد إطلاق حكمه عليهم.

وممّن أورد ابن عدي أقوالهم في هذا الراوي النســـائيّ فنقل عنه قوله فيه:"وهب بن وهب، أبو البختري، متروك الحديث " وهذا جاء عنه في الضعفاء والمتروكون[٢].

وبعد أن ســـاق كلام النقاد في ترجمة هذا الراوي،جاء بروايات له وحكم عليها بالوضـــع، وثم ختم ترجمته بقوله:"وأبو البختري ممن يضـــع الحديث" فكان بذلك حكمه منســـجماً ومتوافقاً مع حُكم من ســبقه، وهذا شــأن العلماء في الأخذ عن المتقدم، فيما لا يعارض حقيقة توصل إليها الناقد من خلال الدراسة والسبر والنظر، وبدلالة حال الأحاديث التي ساقها فإنها تؤكد النتيجة التي توصل إليها في حكمه على هذا الراوي.

وما ذكرته وأوضـــحته في بيان منهج ابن عديّ في تعامله مع هذه الفئة من الرواة يلاحظ أنه تكرر في ترجمته:"لعمر بن موسى بن وجيه الوجيهي" حيث أورد كلام النقاد الوارد في الطعن به بعد ذكر اسمه مباشرة، ومن ذلك أنه ساق بسنده إلى يحيى بن معين قوله:"عمر بن موســـى الوجيهي ليس بثقة"[٣] ثم أعقب ذلك بقول البخاري:" عُمَر بْنُ مُوسَـــى بْنِ وَجِيهٍ الوجيهي، عَنِ الْقَاسِمِ، عَن أَبِي أُمَامَةَ منكر الحديث"[٤]، وقد نقل كذلك تضعيف النسائي له فقال عنه: "متروك الحديث"[٥]. ثم نراه بعد ذلك يســـوق له مجموعة أحاديث ثم درس

---

(١)مصدر سابق، ج٨، ص٣٣٣، ترجمة ١٩٩٠،(وعمرو بن علي هو الفلاّس الحافظ المشهور).

(٢) النسائي، الضعفاء والمتروكون، ج ١، ص ١٠٤، ترجمة ٦٠٥، مصدر سابق.

(٣) ذكره ابن معين في تاريخه رواية الدوري عنه، ج٤، ص٤٢٣، ترجمة ٥٠٩١، مصدر سابق.

(٤) أورده البخاري في التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد. تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، ج٢، ص١٧٩، ترجمة ٢١٥٧.

(٥) ابن عدي، الكامل، ج ٦، ص١٣، ترجمة ١١٨٧، مصـدر سـابق، وذكره النسـائي في الضـعفاء والمتروكون ج١، ص٨٢، ترجمة ٤٦٣.

حالها،فحكم على بعضها بالوضع،وعلى البعض الآخر بالنكارة،ثم أنهى ترجمته بقوله: "وهو في عداد من يضع الحديث متناً وإسناداً".

يتبين من خلال هذين النموذجين الذين اكتفيت بهما خشـــيت الإطالة والتكرار الطريقة الأولى التي سلكها ابن عدي في حكمه على الرواة بالوضع، والتي تمثلت بإيراده كلام وأحكام من سبقه من النقاد بحيث كانت دليلاً استرشادياً له في تعامله مع الرواة، مما أضفى على أحكامه قوة علمية تبيَّن أثرُها فيمن جاء بعده، وذلك من حيث اعتمادهم على أحكامه التي أطلقها على الرواة، فهو بذلك استحقَّ أن يكون صاحب سبق في هذا الباب.

ثانياً: أن بعض أحكام ابن عدي على بعض هذه الفئة من الرواة كانت تقوم على دراســـة مروياتهم دون الاعتماد على أقوال مَن ســـبقه من النقاد، وذلك إمّا لأنهم متأخرون عن زمن هؤلاء النقاد،وإما لأنه لم يرد فيهم ما يمكن أن يستفيد منه ابن عدي وعليه اكتفى بأن ســـاق لهم أحاديث وحكم عليهم بعد دراســـتها والنظر فيها، ويعتبر ابن عدي إزاء هذه الفئة من الرواة صـــاحب ســـبق في ذلك من حيث إنه لم يســـبقه في الحكم عليهم أحد،وبهذا لم يكن مجرد ناقلٍ لأقوال من ســـبقه، ويدل على ذلك أن من جاء بعده من أصحاب كتب الرجال يُلاحظ عليهم أنهم لم يوردوا في ترجمة هذه الفئة من الرواة إلا ما جاء من أحكام أطلقها ابن عدي فقط، وفي هذا دليل واضـــح على ما ذكرت من استحقاق تصدُّره في هذا الجانب،بحيث غدا ممَّن يُعتدُّ بأقواله وأحكامه، بدليل ما ذكرته بأن مَن جاء بعده إنما اعتمد على ما صـــدر عنه في جملة الرواة الذين ســـأكتفي بإيراد بعضهم، علماً أن أغلب هؤلاء الرواة ليسوا من شيوخه ولا من طبقتهم، ولا معاصرين له، بل جلّهم كانوا من المتقدمين عليه، ويتبين هذا بوضـــوح من خلال الوقوف على بعض تراجم الرواة عنده كما في ترجمته "لأحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب" فقد حكم عليه بعد ذكر اسمه بقوله: "كان بِسُـرَّ مَنْ رأى يضـع الحديث "[1]، ثم أورد له حديثاً واحداً وحكم عليه بالوضـــع،إلا أنه لم يأتِ كما ذكرت بكلام للنقاد مطلقاً في أثناء ترجمته له.

(١) ابن عدي، الكامل، ج١،ص٣١٦، ترجمة ٣٢، مصدر سابق.

وبعد البحث والدراسة فإنني لم أقف على كلام لأحدٍ ممّن سبق ابن عدي في هذا الراوي، إلا ما كان من ابن حبان في المجروحين (ت٣٥٤هـ) وهو يعتبر من المعاصرين لابن عدي، فقال في ترجمته له:" أَحْمَد بْن عَبْد اللَّهِ بْن يَزِيد الْمُؤَدب، يعرف بالهشيمي، يروي عَن عَبْد الرَّزَّاق والثقات الأوابد والطامات"(١).

وعند النظر في سنة وفاة هذا الراوي تبيَّن أنه من المعاصرين لبعض النقاد المتقدمين على ابن عدي وبالرغم من ذلك، فإنه لم يؤثر عن أحد أنه تكلّم فيه، وهذا ما أدى بابن عدي إلى الاجتهاد في الحكم عليه، ويظهر ذلك من خلال ترجمته في تاريخ بغداد، فلم ينقل الخطيب قول أحد من أهل العلم فيه إلا ما ورد عن ابن عديّ.

وقولاً آخر للدارقطني ـ وهو ممن جاء بعده ثم حدّد سنة وفاته فقال:" قرأت فِي كتاب مُحَمَّد بْن مَخْلَد بخطه: سنة إحدى وسبعين ومائتين، فيها مات أَبُو جعفر أَحْمَد بْن عَبْد اللَّه بْن يَزِيد المؤدب"(٢)، وهذا يدل على أنه قريب عهد بالبخاريّ ـــ ت٢٥٦هـــ والجوزجاني ـ ت٢٥٩هـ ـ ويعقوب بن سفيان الفسويّ ـ ت٢٧٧هـ ـ والعقيليّ ـ ت ٣٢٢هـ ـ والنسائي ـ ٣٠٣هـ وغيرهم ممن لهم عناية بالرجال، إلا أنه لم أجد لهم فيه كلاماً.

من الأدلة التي تبين أن ابن عدي هو أول من تكلم فيه ما وقع عند أصحاب كتب المتأخرين الذي اعتنوا بعلم الرجال فإنه يلاحظ بأنهم لم يوردوا إلا قول ابن عدي فيه كما مرّ معنا سابقاً عند الخطيب في تاريخ بغداد، وهذا ما نراه أيضاً عند ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكون" حيث لم يذكر سوى قول ابن عدي فيه فقال:" أَحْمد بن عبد الله بن يزِيد الْمُؤَدب أَبُو جَعْفَر يروي عَن عبد الرَّزَّاق قَالَ ابْن عدي كَانَ بسر من رأى يضع الحَدِيث"(٣).

وهذا ما فعله أيضاً الذهبي في كتابه المغني في الضعفاء عند ترجمته له فقد اقتصر في ذلك على ما قاله ابن عدي فقال:" أحْمَد بن عبد الله بن يزِيد الْمُؤَدب عَن عبد الرَّزَّاق كَذَّاب

(١) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٥٢، ترجمة ٨٥، مصدر سابق.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٢، ص٤٤٢، ترجمة ٢٢٣١، مصدر سابق.

(٣) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ج١، ص٧٩، ترجمة ٢١٤، مصدر سابق.

أيضا قَالَ ابْن عدي يضع الحَدِيث"[1]،وهذا يكشف لنا عن مدى اعتماد أهل العلم على أقوال الرجل، وأنها مما يُعتد بها، وعلى مكانته عندهم، ولهذا اكتفوا بما اقتبسوه من أحكامه على بعض الرجال، وقد سلك ابن عدي المنهج نفسه في ترجمته:" لأحمد بن محمد بن علي بن الحسن بن شقيق" فقد جاءت هذه الترجمة خالية تماماً من أقوال النقاد،ومع ذلك فقد صدّر ترجمته بإطلاق حكمه عليه بقوله "يضع الحديث" ثم ذكر له بعض الروايات وحكم عليها بالوضع أيضاً، ويعدّ بهذا أولّ من تكلم فيه،فلم أجد لمن سبقه فيه كلاماً، إلا ما كان ممن جاء بعده كابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكون" حيث اعتمد في ترجمته له على كلام ابن عدي فقال:" أَحْمد بن مُحَمَّد بن عَليّ بن الْحسن بن شَقِيق أَبُو بكر الْمروزِي، يروي عَن أَبِيه،عَن جده، قَالَ ابْن عدي:"كَانَ يضع الحَدِيث"[2]، وهذا ما صنعه الذهبي في كتبه، ميزان الاعتدال،والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء، فقد جاءت ترجمته عنده في هذه الكتب مقصورة على ما قاله ابن عدي فقط فيه،فقال في الميزان:" أحمد بن محمد بن علي بن الحسن بن شقيق المروزي. قال ابن عدي: "يضع الحديث"[3]، ومن المتعارف عليه أن الذهبي في ميزانه يورد أغلب أقوال النقاد المتوفرة في الراوي ـــ إن وجدت ـــ فيكون بذلك قد حصر القول فيه بما ورد عن ابن عدي فقط.

وهذا ما كان منه في المغني في الضعفاء فقال:" أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَليّ بن الْحسن بن شَقِيق قَالَ ابْن عدي: "كَانَ يضع الحَدِيث"[4].

ثم كرَّر هذا في ديوان الضعفاء بقوله:" أحمد بن محمد بن علي بن الحسن بن شقيق: قال ابن عدي:"كان يضع الحديث"[5]، وهذه النصوص الثلاثة عن الذهبي في نقله عن ابن

(١) الذهبي، المغني في الضعفاء، ج١، ص٤٣، ترجمة ٣٢٧، مصدر سابق.

(٢) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ج١، ص٨٧، ترجمة ٢٤٨، مصدر سابق.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص١٤٧، ترجمة ٣٥٧، مصدر سابق.

(٤) الذهبي، المغني في الضعفاء، ج١، ص٥٦، ترجمة ٣٤٣، مصدر سابق.

(٥) الذهبي، ديوان الضعفاء، ج١، ص٨، ترجمة ٩٠، مصدر سابق.

عدي مع ما عُرف عن الذهبي من سَعَة الاطلاع والتبحُّر في أحوال الرجال وما ورد فيهم من أقوال، وما تمتَّع به من حاسّة النقد لأقوال بعضهم،يدلُّ على صحّة ما ذهبت إليه في هذا الجانب من تفرُّد ابن عدي في كلامه على بعض الرواة وعلى ما يكشفه من رضي أهل العلم ممن جاء بعده وقبولهم لأقواله واعتدادهم بها.

ولا يمكن حملُ تنصيص ابن حجر في لسان الميزان عند ترجمته لأحمد بن محمد بن علي هذا بأنه "يضع الحديث"[1] نقلاً عن ابن عدي أيضاً إلا على تأكيد ما ذكرته من قيمة هذا الرجل وعلى أهمية أحكامه وقبولها عندهم.

بهذا يتبين بعض ملامح المنهج الذي بنى عليه ابن عدي الحكم على بعض الرواة بالوضع ممن لم يرد فيه كلام لأهل العلم ــ وأعني بذلك المتقدمين عليه ــ، حيث كان حكماً مستقلاً، اعتمد فيه على ما عُرف عنه من سبر ودراسة أحاديث الرواة، مما أعطى أحكامه هذه صبغة علمية تجلّت قيمتُها من خلال تلقُّف أهل هذا الشأن لها،ممّن جاء بعده،حيث استفادوا منها،فدوّنوها وحفظوها في مصنفاتهم مسلِّمين بأكثر ما ورد فيها.

ثالثاً: مما يلاحظ على ابن عدي في حكمه على الرواة بالوضع أنه كانت له اجتهادات خاصة تميّزه عمّا قاله الآخرون،ومن صور هذه الاجتهادات قوله في الراوي مثلاً:"هو عندي ممن يضع الحديث" وذلك بعد النظر في أحاديث من لم تثبت عدالته ليكون هذا تمهيداً ودليلاً على ما ذهب إليه، وهذا ما فعله في ترجمته " لبشر بن إبراهيم الأنصاري" فبعد أن ساق له مجموعة من الأحاديث وأطلق حكمه عليها بالبطلان والوضع قال عنه:"وهو عندي ممن يضع الحديث على الثقات"[2]، ثم أعقب ذلك بقوله:" لا أدري كيف غَفَل من تكلم في الرجال عنه فإني لم أجد لهم فيه كلاماً "، وكأنه يشير إلى كونه هو المتصدر في الحكم عليه وإن خالفه غيره، وفي هذا دلالة واضحة على مراده من

---

(١) ابن حجر، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق دائرة المعارف النظامية الهند، نشر مؤسسة الاعلمي لبنان بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ، ج١، ص٢٨٧، ترجمة ٨٥٠.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٢، ص١٦٧، ترجمة ٥٢٠، مصدر سابق.

حكمه على الرواة بقوله "هو عندي" أي أنه حُكم خاص به مقارنة مع قوله لم أجد للمتقدمين فيه كلاماً.

ومما يبدو على ابن عدي تعجله في إصدار هذا الحكم حيث نسبّ للمتقدمين عدم الكلام عن هذا الراوي والواقع بخلاف ذلك، لأنه بعد النظر والدراسة تبين لي أن النقاد من العلماء المتقدمين قد ترجموا له وذكروه في كتبهم، وطعنوا فيه بعبارات الجرح المختلفة، فقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولعلّ ابن عديّ إليه أشار بقوله:" لا أدري كيف غَفل مَن تكلم في الرجال عنه"، فلم يرد عنه سوى تضعيفه له، وذلك حينما سأله ابنه عنه فقال: شيخ كان يكون في البصرة، ضعيف الحديث "[1]، ويظهر وجه تعجُّل ابن عدي حينما نعلم أن العقيلي قد ذكره في الضعفاء الكبير وترجم له، فقال:" بشر بن إبراهيم الأنصاري عن الأوزاعي حدث بأحاديث موضوعة لا يتابع عليها"[2]، علماً أن العقيلي متقدم على ابن عدي (ت ٣٢٢هـ).

وهذا ما فعله ابن حبان البستي عندما ذكره في المجروحين فقال:" بشر بن إبراهيم الأنصاري، يروي عن الأوزاعي، يضع الحديث على الثقات، لا يحل ذكره إلا على سبيل القدح فيه "[3]، وابن حبان إن لم يعدّ من المتقدمين على ابن عدي فهو من المعاصرين له كانت وفاته سنة ــ ٣٥٤هـ، وهذا ما أكدّ عليه الذهبي في ميزان الاعتدال وتاريخ الإسلام، وتبعه ابن حجر في لسان الميزان[4] فقد نقلا كلام مَن سبق ابن عديّ في هذا الرَّجل ثم أردفا ذلك بقول ابن عدي، وهذا منهما بخلاف ما إذا كان ابن عديّ هو المتفرد في كلامه عن أحد الرواة فإنّا نجدهم لا يذكرون إلا قوله فيه فقط.

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٣٥١، ترجمة ١٣٣٣، مصدر سابق.

(٢) العقيلي، الضعفاء الكبير، ج١، ص١٤٢، ترجمة ١٧٤، مصدر سابق.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٨٩، ترجمة ١٣٢، مصدر سابق.

(٤) انظر الذهبي، ميزان الاعتدال،ج١، ص٣١١، ترجمة ١١٨١، والذهبي في تاريخ الإسلام،ج٤، ص١٠٧٩، ترجمة ٤٤، وانظر ابن حجر في لسان الميزان، ج٢، ص١٨، ترجمة ٦٦ مصدر سابق.

وبالرغم من هذا الاستدراك على ابن عدي إلا أن طريقة حكمه على هذا الراوي قد أظهرت وكشفت أن له شخصيتَهُ المستقلة، وقد تجلّى ذلك من خلال اعتماده على سَبر ودراسة مروياته، وإن غاب عنه قول من سبقه من النقاد دون أن يكون قد تقصَّد ذلك،بدليل أنه كان من عادته في كتابه هذا أنه غالباً ما يورد أقوالهم،فيوافق على بعضها ويخالف البعض الآخر، بل إنه يلاحظ أيضاً تقديمه في ترجمته للرواة لأقوالهم على حُكمه، فكانت آراؤهم تسبق قوله وتتقدم على الأحاديث التي يسوقها للراوي أيضاً.

وممّا يدل على أنه كانت لابن عديّ اجتهاداته الخاصة،وأحكامه المستقلة على هذه الفئة من الرُّواة،ما أطلقه من حكم يعكس ذلك قوله في ترجمة " الحسن بن عثمان بن زياد بن حكيم " حيث قال في بداية ترجمته بعد ذكر اسمه مباشرة:"كان **عندي** يضع، ويسرق حديث الناس"(١)، ثم ساق له أحاديث وحكم عليها بالوضع، فيكون بذلك قد سلك طريقاً أخرى غير التي اعتمد فيها على كلام النقاد في حكمه على الرواة، تمثلت في تصدّره الحكم فيمن لم يجد عند من سبقه فيه كلاماً ولقد بحثت طويلاً عن كلام في هذا الراوي عند المتقدمين على ابن عدي فلم أعثر على شيءٍ من ذلك، وليس الأمر غريباً إذا ما عرفنا أن الحسن بن عثمان هذا إنما هو أحد شيوخ ابن عديّ ولهذا فقد اكتفى ابن الجوزي حيث ذكره في الضعفاء والمتروكون بنقل كلام ابن عدي فقط فقال:" الْحسن بن عُثْمَان بن زِيَاد بن أبي حَكِيم أَبُو سعيد التستري يروي عَن مُحَمَّد بن حَمَّاد الطهراني،قَالَ ابْن عدي:" كَانَ يضع الحَدِيث ويسرقه"(٢)،وفي نقل ابن الجوزي عن ابن عدي وحده ما يدل على أنه يعتبر أول من تكلم فيه، وهذا ما أكدّ عليه الذهبي في ميزان الاعتدال عندما ذكره فقال:" الحسن بن عثمان أبو سعيد التستري، رَوَى عَن مُحَمد بن حماد الطهراني، كذبه ابن عَدِيّ، ثم قال في نهاية ترجمته:" وقال ابن عَدِي:" الحسن بن عثمان بن زياد بن أبي حكيم كان عندي يضع الحديث

(١) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٢٠٧، ترجمة ٤٧٨، مصدر سابق.

(٢) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ج١، ص٢٠٥، ترجمة ٨٣٥، مصدر سابق.

ويسرق حديث الناس"[1]، وساق الذهبي أيضاً قول ابن عدي في نقله عن شيخه في ترجمته لهذا الراوي عندما قال:"سألت عبدان الأهوازي عنه ـ يعني عن الحسن بن عثمان هذا ـ فقال هو "كذاب"، علماً بأن الحسن بن عثمان من الذين عاصرهم ابن عديّ،وإنما سأل شيخه عبدان للدلالة على صحة حكمه عليه.

وبمثل ما وقع عند الذهبي وقع عند ابن حجر،في لسان الميزان، فلم ينقل قولاً سابقاً في هذا الرجل على قول ابن عدي، قال:" الحسن بن عثمان بن زياد بن أبي حكيم كان عندي يضع الحديث ويسرق حديث الناس"[2]، ثم أتبع ذلك بما حكاه الدارقطني فيه حيث نقل عنه تضعيفه إياه في علله، مشفوعاً بقول آخر للحافظ الحسين بن علي بن يزيد أبي علي النيسابوري (ت ٣٤٩هـ) أنه قال فيه: كذّاب يسرق الحديث،ويعد النيسابوري من المعاصرين لابن عديّ.

وفي هذه الأحكام التي نقلها هؤلاء العلماء عن ابن عدي دون من سبَقه في ترجمتهم للراوي المذكور دلالة واضحة على أنه لم يتكلم فيه أحد من النقاد غيره ممن سبقه ويكون بذلك قد سارّ على منهجه المتعارف عليه من حكمه على الرواة من خلال دراسة أحاديثهم وليس مجرد ناقلٍ لأقوال غيره، وإن كان من منهجه الاستفادة من أقوالهم كما هو واضح في حكمه على بعض الرواة كما مرّ سابقاً.

ومما يزيد الأمر وضوحاً ما ذكره ابن عدي في " محمد بن المغيرة الشهرزوري" حيث قال عنه في بداية ترجمته له " يسرق الحديث، وهو **عندي** ممن يضع الحديث " [3]وبعد النظر والدراسة في كتب النقاد من المحدثين ممن هم أهل هذا الشأن، فإنني لم أجد أحداً سبق ابن عدي في الكلام على هذا الراوي،إلا ما كان ممن جاء بعده،بحيث اعتمدوا في ترجمته على كلام ابن عدي، هذا وقد ساق له حديثين وحكم عليهما بالبطلان.

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٣، ص٦٧، ترجمة ٢٣١٤، مصدر سابق.

(٢) ابن حجر، لسان الميزان، ج٢، ص٢٢٠، ترجمة ٩٦٨، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٥٤١، ترجمة ١٧٧٠، مصدر سابق.

وقد ترجم له ابن الجوزي بقوله:" مُحَمَّد بن الْمُغيرَة الشهرزوري يروي عَن أَيُّوب بن سُوَيْد وَقَالَ ابْن عدي: يسرق الحَدِيث قَالَ:وَهُوَ عِنْدِي مِمَّن يضع الحَدِيث"(١).

وهذا ما فعله الذهبي أيضاً في ميزانه فقال: "محمد بن المغيرة الشهرزورى،عن أيوب بن سويد الرملي، قال ابن عدي: كان يسرق الحديث، وهو عندي ممن يضع الحديث"(٢).

وتابعهما على ذلك ابن حجر في لسان الميزان، فقال: "محمد بن المغيرة الشهرزوري، عن أيوب بن سويد الرملي، قال ابن عَدِي: كان يسرق الحديث، وهو عندي ممن يضع الحديث"(٣).

وفي نقل هؤلاء العلماء عن ابن عدي دليل واضح على قيمة ما انفرد به ابن عدي من أحكام غير مسبوقة على هذه الفئة من الرُّواة عند أهل العلم ولذلك اكتفوا بها في الغالب، حتى صارت عمدة يعتمد عليها، وما كان ذلك ليكون لولا رسوخه في هذا العلم وامتداد باعه فيه وإمامته في الجرح والتعديل، وقد تمثل ذلك من خلال شدّة عنايته في سَبر الروايات، وبحثه عن أحوال الرواة والوقوف على صحيح الأخبار وسقيمها،لأجل الوصول إلى حكم ينسجم وحال كل راوٍ.

رابعاً: ومما تميز به ابن عدي قدرته على نفي الوضع والكذب عن الرواة ومخالفة بعض أهل العلم من النقاد في أحكامه التي أطلقها على بعضهم، ولبيان ذلك بوضوح لابد من الوقوف على ترجمته لبعض من صنع معهم ذلك، فقد ذكر في أثناء كلامه عن "بكر بن الأسود أبو عبيدة الناجي، بصري" كلام النقاد في تضعيفه ورميه بالكذب،إلا أنه لم يوافقهم على هذه الأحكام التي أطلقوها عليه، فبعد أن قام بدراسة مروياته توصل إلى نتيجة تخالف ما قاله النقاد الذين نقل هو عنهم، وكان اعتماده في ذلك منصبٌّ على النظر في أحاديثه.

---

(١) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ج٣، ص١٠١، ترجمة ٣١٠٦، مصدر سابق.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص٤٦، ترجمة ٨١٩٥، مصدر سابق.

(٣) ابن حجر، لسان الميزان، ج٧، ص٥١٥، ترجمة ٧٤٢٥، مصدر سابق.

ومن العلماء الذين نقل عنهم ابن عدي في جرحهم لبكر بن الأســـود هذا ما ذكره هو عن البخاري، قال:" سمعتُ ابن حماد يقول: قال البُخارِيّ: بَكْر بْن الأســـود، أَبُو عبيدة الناجي،قَالَ ابْن مَعِين: هو كذاب".

وهذا ما نقله بســـنده الآخر عن البخاري أيضـــاً قال: حَدَّثَنَا الجنيدي، حَدَّثَنا البُخارِيّ، بَكْر بْن الأسود أَبُو عبيدة الناجي البصري، سمّاه إِسْحَاق، قَالَ يَحْيى بْن مَعِين:"هُوَ كذاب سمع منه وكيع"[١]، علماً أن الذي عند البخاري يحيى بن كثير، بدل يحيى بن معين، ففي التاريخ الكبير:"بكر بْن الأســـود أَبُو عُبَيْدة الناجي الْبَصْـــرِيّ، قَالَ يحيى بْن كثير: هو كذاب، سَمِعَ منه وكيع.[٢].

وبعد النظر في أقوال ابن معين في ترجمة هذا الراوي لم أجد هذا الوصـــف عنده بل قال عنه "ضـــعيف" ومرة أخرى قال "لا بأس به "[٣]، ومما يؤكد ما ذهبت إليه ما ذكره ابن حبان في المجروحين عند ترجمته لبكر بن الأسـود هذا فقال:" كَانَ يَحْيَى بْن كثير الْعَنْبَرِي يَرْوِي عَنْهُ وَيَقُول: هُوَ كَذَّاب، وَضَعفه يَحْيَى بْن معِين"[٤]، وفي هذا تصريح واضح من ابن حبان أن يحيى المذكور عند البخاري هو ابن كثير، وقد أكدّ على ذلك أبوغدة في تحقيقه للســان الميزان لابن حجر فقال:" ويحيى الذي نقل المؤلف عنه تكذيبه هو ابن كثير لا ابن معين كما وقع في كتاب الدولابي، عن البخاري قال: قال ابن معين: كذاب،فإن الذي في التاريخ الكبير للبخاري قال: يحيى بن كثير: كذاب[٥]، والذي جعل أبو غدة يفســـر ذلك لكون ابن حجر ذكره بقوله "يحيى" فقط دون أن ينســـبه وهذا ما صـــنعه ابن الجوزي من قبله والذهبي[٦]، ولم أقف على سبب ذلك.

---

(١) ابن عدي، ج٢، ص١٩٤، ترجمة ٢٦٨، مصدر سابق.

(٢) البخاري، التاريخ الكبير، ج٢، ص٨٧، ترجمة ١٧٨١، مصدر سابق.

(٣) ابن معين، تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج٤، ص٨٠، ترجمة ٣٢٢٦، مصدر سابق.

(٤) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٩٦، ترجمة ١٤٧، مصدر سابق.

(٥) ابن حجر، لسان الميزان، ج٢، ص٣٣٧، ترجمة ١٥٦١، مصدر سابق.

(٦) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون،١/١٤٨/ ٥٦١، الذهبي،الميزان، ٣٤٢/١ مصدر سابق.

هذا وقد فسـرّ ابن حبان الجرح الواقع على هذا الراوي كما جاء عنه في المجروحين بقولـه:" كَـانَ أَبُو عُبَيْـدَة رجلا صَـالحـا وَهُوَ من الْجِنْس الَّـذِي ذكرت مِمَّن غلـب عَلَيْـهِ التقشف،حَتَّى غفل عَن تعاهد الْحَدِيث فَصَارَ الْغَالِب عَلَى حَدِيثه المعضلات"(١).

وقد ضعفه الدارقطني كذلك،وذكره في الضعفاء والمتروكون (٢)، وهذا ما فعله النسائي أيضـاً في الضـعفاء(٣)عند ترجمته له فقال عنه مرة:" ضـعيف"، وأخرى" ليس بثقة "، ولم يغب هذا عن الذهبي فقد ترجم له في ديوان الضعفاء فقال:" متروك"(٤).

وبعد ذكر أقوال النقاد في تكذيب وتضعيف بكر بن الأسود هذا وبالرغم من أن ابن عدي نقل أكثر هذه الآراء عند ترجمته له،إلا أنه وبعد أن سـاق له روايتين، فإنه نفى عنه صفة الكذب التي اتهمه بها بعضهم فقال:"وأَبُو عُبَيْدَةَ هَذَا مَعْرُوفٌ بِمَوَاعِظِ الْحَسَنِ، وَهو قَلِيلُ الْمُسْـنَدِ، مِقْدَارُ مَا يَرْوِيهِ مِنَ الْمُسْـنَدِ، لاَ يُتَابَعُ عَليه، وَمَا أَرَى فِي حَدِيثِهِ مِنَ الْمُنْكَرِ مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْكَذِبَ"(٥).

ويتبين من هذا الذي قاله ابن عدي أنه ـ وإن وافق بعض النقاد في تضعيف الراوي . إلا أنه رأى بأنه ليس من العدل أن يُقال فيه: كذاب كما صـنع يحي بن كثير، أو يحي بن معين على الاختلاف الوارد في تحديده،ومن هنا تتضـح لنا طريقة ابن عدي في مخالفة بعض النقـاد فيمـا يراه لا يتوافق مع حـال الراوي، وذلـك من خلال الأحـاديـث التي رواهـا عنـه ودراستها.

---

(١) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٩٦، ترجمة ١٤٧، مصدر سابق.

(٢) الدارقطني، الضـعفاء والمتروكون، أبو الحسـن بن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق عبد الرحيم القشـقري، نشـر مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ج١، ص٢٦٠، ترجمة ١٣١.

(٣) النسائي، الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، نشر دار الوعي . حلب . ط١، ١٣٩٦هـ، ج١، ص٢٤، ترجمة ٨٥.

(٤) الذهبي، ديوان الضعفاء، ج١، ص٥١، ترجمة ٦٣٤، مصدر سابق.

(٥) ابن عدي، الكامل، ج٢، ص١٩٦، ترجمة ١٤٧، مصدر سابق.

وهذا ما كان منه أيضاً في ترجمته "لإبراهيم بن محمد بن يحيى أبي إسحاق الأسلمي" فقد ساق أقولاً للنقاد الذين طعنوا في عدالته ورموه بالكذب، ثم أعقب ذلك بكلام لأهل العلم يخالف ما بدا به، حيث إنهم نفوا الكذب عنه، وهذا ما أيده ووافق عليه، فقد عارض قول من طعن فيه ولم يوافقهم على ذلك من خلال استعمال الدليل المتعارف عليه عنده والمتمثل في دراسة أحاديث الراوي والتي من خلالها يمكن إعطاء الحكم النهائي الذي يستحقه هذا الراوي. وهذه بعض الأقوال التي وردت عن الأئمة في هذا الراوي،ومنها ما ساقه ابن عدي بسنده إلى مالك بن أنس قوله:" إبراهيم بن أبي يحيى كذاب"(١)، ثم ساق له قولاً آخر بسند آخر قال فيه:" سَمعتُ يَحْيى بْنَ سَعِيد يقولُ: سَألتُ مالك بن أنس عن إبراهيم بن أبي يَحْيى: أكان ثقة في الحديث؟ قَال: لا، ولا ثقة في دينه"(٢).

ثم روى بسنده أيضاً إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل قوله: سَمِعْتُ أَبِي يَذْكُرُ عَنْ المعيطي، عن يَحْيى بن سَعِيد قَال: كُنا نتهمه بالكذب، يعني إبراهيم بن مُحَمد بن أبي يَحْيى.

وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، قال: سمعت أبي يقول:"إبراهيم بن أبي يحيى كذاب، متروك الحديث، ترك ابن المبارك حديثه "(٣).

وقال البخاري في ترجمته فيما نقله عنه ابن عدي:" إبْرَاهِيم بْن مُحَمَّد بْن أَبِي يحيى الأسلمي الْمَدَنِيّ، مولاهم،كَانَ يرى القدر وكلام جهم، عَنْ يحيى بْن سَعِيد، تركه ابْن المبارك والناس، حدثني مُحَمَّد بْن المثنى حَدَّثَنَا بشر بْن عُمَر، قَالَ: نهاني مالك عَنْ إِبْرَاهِيم بْن أَبِي يحيى، قلت: من أجل القدر تنهاني عَنْهُ؟ قَالَ: لَيْسَ فِي حديثه بذلك، قَالَ يحيى: كنا نتهمه بالكذب"(٤).

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٥٣، ترجمة ٦١، مصدر سابق.

(٢) ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ج٢، ص١٢٥، مصدر سابق.

(٣) مصدر سابق، ج٢، ص١٢٥.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير، ج١، ص٣٢٣، ترجمة ١٠١٣،مصدر سابق.

وذكره النسائي في "الضعفاء والمتروكون" وترجم له بقوله:" إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى متروك الحديث"(١).

وقد بيَّن ابن حبان أن إبراهيم بن محمد هذا لم يُترك من أجل بدعة القدر التي كان يقول بها وإنما تُرك من أجل الكذب، فقال في المجروحين:" أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْذِرِ ثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ: **لَمْ يُتْرَكْ** إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي يَحْيَى لِلْقَدَرِ إِنَّمَا تُرِكَ **لِلْكَذِبِ**"(٢).

وفي هذا الكلام الذي نقله ابن عدي عن هؤلاء النقاد وما قاله غيرهم كما في المصادر المذكورة ما يبين فيه اتهامهم للراوي بالكذب صراحة وترك حديثه،وهذا ما صرّح به ابن حبان فيما نقله عن يحيى بن سعيد القطان،إلا أن ابن عدي بعد هذا كله نجده قد تبنى رأياً مختلفاً وافق فيه الشافعيَّ مِن قبله،لأن الشافعيَّ روى عن إبراهيم بن أبي يحيى هذا،وحُكي عنه فيما قال الربيع:" سَمعتُ الشافعي يقول: كان إبراهيم بن أبي يَحْيى قدرياً، قلت للربيع: . والقائل هو يحيى بن زكريا بن حيوة ــ فما حمل الشافعي على أن روى عنه؟ قَال: كان يقول: لأن يَخِرَّ إبراهيم من بُعْد أحب إليه من أن يكذب، وكان ثقة فِي الْحَدِيثِ"(٣).

ثم أتبع ابن عديّ ذلك ببعض الروايات التي توافق ما ذهب إليه الشافعيَّ في هذا الرجل،فقد نقل عن شيخه أحمد بن مُحَمد بن سَعِيد ــ يعني ابن عقدة (٤)ــ قوله:" نظرت في حديث إبراهيم بن أبي يَحْيى كثيراً، وليس هو بمنكر الحديث.

ثم أعقب ذلك بقوله: "سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيد فقلت: تعلم أحداً أحسَنَ القول في إبراهيم بن أبي يَحْيى غير الشافعي؟ فقال لي: نعم، حَدَّثَنا أحمد بن يَحْيى الأودي، قالَ:

---

(١) النسائي، الضعفاء والمتروكون، ج١، ص١١، ترجمة ٥، مصدر سابق.

(٢) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٠٥، ترجمة ١٦، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي،الكامل، ج١، ص٣٥٣، ترجمة ٦١، مصدر سابق.

(٤) انظر، المزي،تهذيب الكمال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ، ج٢، ص١٨٨.

سَألتُ حمدان بن الأصبهاني، يعني مُحَمد بن سعيد، فقلت: أتدين بحديث إبراهيم بن أبي يَحْيى؟ فقال: نعم"[١].

وبعد هذه الأقوال المتضـــاربة التي ســـاقها ابن عدي في هذا الرجل،وإن كان الغالب منها يذهب باتجاه تضـــعيف الرجل، بل وإلى رميه بما هو أبعد من ذلك، وبعد أن نظر في أحاديثه وأخضـعها للبحث والدراسـة والتأمُّل، ثم المقارنة بينها وبين ما يرويه الثقات وغيرهم، ثم تتبع حال من روى عنه أطلق حكمه على هذا الرجل فقال في نهاية ترجمته له:" وقد نظرت أنا أَيضًا في حديثه الكثير فلم أجد فيه منكرا إلاَّ عن شيوخ يُحتملون، وقد حَّدث عنه ابن جُرَيج، والثوري، وعباد بن منصور، ومندل، وأَبُو أيوب، ويحيى بن أيوب المصري،وغيرهم من الكبار"[٢]، كاشـــفاً بذلك عن الميزان الذي كان يزن به الرجال، من أجل الوصـــول إلى أعدل الأقوال فيهم وإطلاق الأحكام عليهم جرحاً أو تعديلاً، ثم دللَّ على ذلك بأنْ ذكر هذه الأسماء من المحدثين الكبار ليدللَّ على أنه ما ينبغي أن تصـــل درجة الطعن به إلى رميه بالكذب حيث روى عنه كبار المحدثين أمثال هؤلاء،وهذا ما أميل إليه والله أعلم.

وقد تكرر الأمر نفســـه في ترجمته " لأحمد بن الفرات أبو مســـعود الرازي" فقد نقل عن شيخه أحمد بن محمد بن سعيد فيما روى عن ابن خراش ــ يعني عبد الرحمن بن يوسف . حينما طعن بابن الفرات هذا بقوله:" سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمد بْنِ سَـــعِيد يقول: سَمعتُ ابن خراش يحلف بالله: إن أبا مسعود أحمد بن الفرات يكذب متعّمداً"[٣].

لم يقبل ابن عدي هذا الوصف من ابن خراش ورد عليه في طعنه بهذا الراوي بقوله:" وهذا الذي قاله ابن خراش لأبي مسعود هو تحامل، . ربما لأنه متشيع علماً أن ابن خراش هذا متكلم فيه أيضاُ ــ ولاَ أعرف لأبي مسعود رواية منكرة، وَهو من أهل الصدق والحفظ"، وهو ردٌّ مشفوعٌ بما يدلُّ على صحَّته، وإن كان هذا يُعَدُّ قصوراً منه في اقتصاره على إيراد قول ابن خراش فيه فيما رأى الذهبيُّ.

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٥٣، ترجمة ٦١، مصدر سابق.

(٢)مصدر سابق، ج١، ص٣٥٣.

(٣)مصدر سابق، ج١، ص٣١٢، ترجمة ٢٨.

فقد عاب في ميزانه على ابن عدي ذكره لابن الفرات هذا في كتابه الكامل وذلك لأنه ثقة فقال:" أحمد بن الفرات: أبو مسعود الرازي، الحافظ الثقة" ذكره ابن عدي فأساء "، ثم بيَّن الذهبي أن ابن عدي لم يأتِ بشيء سوى قول أحمد بن سعيد بن عقدة عن ابن خراش في ترجمة الراوي المذكور فقال:" فإنه ــ أي ابن عدي ــ ما أبدى شيئاً غير أن ابن عقدة روى عن ابن خراش، وفيهما رفض وبدعة"(١).

وقد أفسد ابن عدي قول ابن خراش بنفي الكذب عن الراوي وذلك بالطريقة نفسها المتعارف عليها وهي الحكم عليه من خلال دراسة أحاديث الراوي، فقال في نهاية ترجمة له:" ولا أعرف لأبي مسعود رواية منكرة، وَهو من أهل الصدق والحفظ "(٢).

وبهذا يتبين المسلك الذي سلكه ابن عدي في حكمه على الرواة بالوضع بهذه الصور والأشكال المتنوعة الآنفة الذّكر،التي اعتمد فيها على ما جاء من أقوال للعلماء إن وُجدت، وثم دراسة الأحاديث روَوها،ثم بالنَّظر إلى الأسانيد من خلال تتبُّعه لمن روى عن هؤلاء،كما هو الحال في إبراهيم بن أبي يحيى وغيره،موظِّفاً كلَّ ذلك في سبيل الوصول إلى أعدل الأقوال وأقربها إلى الصواب، فكانت أحكامه في مجملها محلَّ قَبُول عند أهل العلم، ولهذا تواتر وجودها في مصنفاتهم وهي طريقته المثلى.

المطلب الثاني

جرح الراوي بصيغة المبالغة في الكذب

لقد حكم ابن عدي على بعض الرواة بما يقدح في عدالتهم مستعملاً في ذلك ألفاظ مشتقة من صيغ المبالغة، كقوله في الراوي "كذّاب "،وإن عدّها العلماء أدنى رتبة من رتب صيغ المبالغة التي وصفوا من خلالها الرواة كقولهم:(فلان أكذب الناس، أو ركن الكذب...)وهذا ما ذكره ابن حجر في كتابه "نزهة النظر" عندما تكلم على مراتب الجرح

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص١٢٧، ترجمة ٥١٤، مصدر سابق، (هو:عبد الرحمن بن يوسف بن خراش) انظر ابن عدي، ٥/ ٥١٥.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣١٢، ترجمة ٢٨، مصدر سابق.

فقال:" اسؤاها الوصف بما دل على المبالغة فيه، وأصرح ذلك التعبير بأفعل، كأكذب الناس، وكذا قولهم: إليه المنتهى في الوضـــع أو ركن الكذب، ونحو ذلك، ثم: دجال أو وضـــاع أو **كذاب**، لأنها وإن كان فيها نوع مبالغة **لكنها دون التي قبلها**"[1]، وتبعه على هذا السخاوي في "فتح المغيث"[2]، وكذلك اللكنوي في "الرفع والتكميل" حيث قال:" أما مراتب الجرح فست الأولى منها ما يدل على المبالغة كأكذب الناس أو إليه المنتهى في الكذب أو هو ركن الكذب أو منبعه أو معدنه ونحو ذلك، والثانية ما هو **دون ذلك** كالدجال و**الكذاب** والوضـاع فإنها وإن اشـتملت على المبالغة لكنها **دون الأولى**"[3]، علماً بأنه لم يسـتعمل في كتابه الكامل إلا ما ورد من أحكام تعد بالمرتبة الثانية من مراتب صـيغ المبالغة وهي وصـف الراوي بأنه **كذاب**.

ومن خلال الاسـتقراء والبحث نجد أنه لم يكثر من اسـتخدام هذا الحكم في ترجمته للرواة مقارنة بالصيغ الأخرى المشتقة من مادة الإنشاء، كقوله: (يضع الحديث، أو يكذب) كما مرّ سابقاً وقد سلك في سبيل حكمه على الرواة بهذا الوصف مسلكين لا ثالث لهما.

الأول: ما كان من اعتماده على كلام من ســبقه من النقاد فيما لا يخالفهم فيه من أحكام كما بدا ذلك واضـحاً في ترجمته " لوهب بن وهب بن خير بن عبد الله بن زهير،أبو البختري" فقد أكثر من إيراد كلام الأئمة كأحمد بن حنبل وابن معين والبخاري والنســائي وغيرهم،وقد كانت جميع أقوالهم متفقة في هذا الرجل على أنه ممن يكذب ويضع الحديث، وإن كانت هذه الأقوال لها أكثر من صيغة من حيث اللفظ إلا أنها جميعاً كانت تُحمل على معنى ما ذكرته أن هذا الرجل متهمٌ بالوضـــع والكذب، وهنا قد يتساءل البعض أنه إذا ما كان ابن عدي قد أورد لنا أكثر ما قاله أئمة هذا الشأن

---

(١) ابن حجر، نزهة النظر توضيح نخبة الفكر، ج١، ص٢٥٦، مراتب الجرح، مصدر سابق.

(٢) السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، ج٢، ص١٢٥، مراتب الجرح، مصدر سابق.

(٣) اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، محمد عبد الحي بن محمد اللكنوي الهندي، أبو الحسنات، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب ـ ط٣، ١٤٠٧هـ، ج١، ص١٦٧.

في هذا الراوي أو غيره،فماذا يمكن أن يُفيد حُكم ابن عدي أو قوله بعد أن أورد لنا أقوال هؤلاء الأئمة وهم جهابذة هذا العلم ؟

ولعلّ الإجابة على هذا السؤال تكون أكثر إقناعاً وفائدة بعد أن نورد جملة من أقوال الأئمة الذين روى عنهم ابن عدي ما قالوه في هذا الرجل،ليتبين بعدها مراده من ذلك،والفائدة منه،قال ابن عدي:" حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عِصْمَةَ، حَدَّثَنا أبو طالب، سمعت أحمد بن حنبل يَقُول: كَانَ أَبُو البختری يضع الحديث وضعا فيما يروى وأشياء لم يروها أحد، قلت: الَّذِي كَانَ قاضيا؟ قَال: نَعم،وكنت عند أَبِي عَبد الله وجاءه رجل فسلم عَلَيْهِ وَقَالَ: أَنَا من أهل المدينة، وَقَالَ: يَا أَبَا عَبد الله كيف كَانَ حديث أبي البختری؟ فَقَالَ: كَانَ كذَّابًا يضع الحديث،فَقَالَ:أنا بن عمه لحّاً قَالَ أَبُو عَبد الله: الله المستعان، ولكن ليس في الحديث محاباة"(١).

ومن ثم ذكر كلاماً ليحيى ابن معين طعن فيه بأبي البختري هذا،فساق بسنده إلى:"عباس الدوري، قال:"سَمِعْتُ يَحْيى وَذَكَرَ أَبَا الْبَخْتَرِيِّ الْقَاضِيَّ فَقَالَ: كَذَّابٌ خَبِيثٌ،كَانَ يَكْذِبُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ،وَعَنْ ثَوْرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ مُعَاذٍ، وَعَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ قَالُوا: قَال رَسُول اللهِ صلى الله عليه وسلم فِي الْخَمَائِرِ تقترض؟ قَال: لا بأس، قُلْتُ لِيَحْيَى: رَحِمَهُ اللَّهُ؟ قَال: لاَ رحم الله أَبَا البختری،كَانَ يضع الحديث"(٢).

وقد أعقب ابن عدي ذلك بما قاله البخاري في ترجمة الراوي المذكور هذا فقال:" حدثَنَا الجنيدي، حَدَّثَنا البُخارِيّ،قال:وهب بن وهب،أبو البختري القاضي،سكتوا عَنْهُ، قرشي، وَقَالَ عَمْرو بْن علي أَبُو البختري القاضي كَانَ يكذب ويحدث بما ليس لَهُ أصل"(٣).

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص٣٣٣، ترجمة ١٩٩٠، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص٣٣٣، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص٣٣٣، ترجمة ١٩٩٠، مصدر سابق.

ثم أورد كلام النسائي وفيه:" وهب بن وهب أبو البختري، متروك الحديث"[1].

وبعد جملة هذه الأقوال التي ساقها بإسناده عن هؤلاء الأئمة أتبع ذلك ببعض الأحاديث التي رواها وهب بن وهب هذا، وقال بإثر المجموعة الأولى منها:"وهذه الأحاديث عن هشام بن عروة،عن أبيه، عن عائشة بواطيل، وأبو البختري جسور من جملة الكذابين الذين يضعون الحديث،وكان يجمع في كل حديث يريد أن يرويه أسانيد من جسارته على الكذب ووضعه على الثقات "[2].

وقد تكرر مثل هذا منه بإثر كل مجموعة من الأحاديث التي رواها وهب بن وهب، أبو البختري هذا، حيث كان يُبيِّن ويكشف بعين الناقد البصير ببواطن وخفايا علل هذه الأحاديث من جهة متنها وإسنادها، وهو بصنيعه هذا إنما أراد أن يبيِّن لنا أن هذه الأقوال التي ساقها عن هؤلاء الأئمة إنما هي محطُّ اختبار وتدقيق وتمحيص عنده، بحيث يتمُّ بيان مدى صدقيَّتها من عدمه من خلال عرض روايات هذا الرَّجل ودراستها والنظر فيها بعين المتفحِّص لبيان مدى توافقها مع ما حكم عليه الأئمة بذلك من عدمه،وكأنه إنما يريد أن يظهر بأنه ليس مجرد ناقلٍ لأقوالهم،وإلا لاكتفى بسردها فحسب،وهذا الأمر ينسحب على كل التراجم الواردة في هذا الكتاب، ومن جملتها هذه الفئة من الرواة التي نحن بصدد الحديث عنها.

ولقد كان في تعامله مع هذه الفئة ما يشتمل على ما يُميزه ويتمثَّل بتحرِّيه في صياغة الألفاظ التي يحكم بها على الرواة،والتي يمكن للمرء من خلالها معرفة حال هذا الراوي وشكل الوضع الذي كان يتصف به، فهو بعد أن ذكر كلام النقاد المتقدم في وصف الراوي أعقب

(وقد ذكر البخاري هذا الكلام في الضعفاء الصغير، تحقيق أحمد بن إبراهيم أبي العينين، نشر مكتبة ابن عباس، ط١، ١٤٢٦هـ، ج١، ص١٣٦، ٤٠٥.

(١) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص٣٣٣مصدر سابق.

(ذكره النسائي في الضعفاء والمتروكون، ج١، ص١٠٤، ترجمة ٦٠٥، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص٣٣٣مصدر سابق.

(ذكره النسائي في الضعفاء والمتروكون، ج١، ص١٠٤، ترجمة ٦٠٥، مصدر سابق.

ذلك بحكمه المتميّز عليه ومن جملة ما قال:"وأبو البختري جســـور من جملة الكذابين الذين يضعون الحديث وكان يجمع في كل حديث يريد أن يرويه أسانيد من جسارته على الكذب ووضعه على الثقات"، ويلاحظ عليه كيف شدَّد القول فيه حينما وصفه بقوله:"من جملة الكذّابين " وكيف استعمل صيغة "كذّاب" لِمَا رآه وتبين له من حاله أنه ممن يستحق هذا الوصف،بما كان عنده من الجسارة على ذلك كما قال، وهذا الحكم الذي أطلقه فيه بما شمله من تفصـــيل لبيان حاله يظهر جانباً آخر من هذا التميز، ففي حين اكتفى النقاد بوصـــفه ببعض الألفاظ مثل:"يضع الحديث" و"كذاب" و"متروك الحديث" جاء حكمه بما اختار له من ألفاظ شارحاً لحال الراوي بما يغني عن البحث عنه.

وعلى مقتضى كل ما ذكرت يمكن تلخيص جواب ما ذكرته من تساؤل حول فائدة أحكام ابن عدي بعد أن يكون أورد أقوال من سبقه من أئمة هذا العلم، بما يلي:

١ــ بيان أن ما يورده من أحوال النقاد إنما هو ليس لمجرد النقل،وإنما لتأكيد مدى توافقه مع حال الراوي أو عَدَمه في بعض الأحيان،كلُّ ذلك بعين الناقد الماهر،وبالتالي إبراز شخصيته في هذا المجال من خلال قبول أقوالهم أو ردّها.

٢ـــــ أنه إنما أراد أن يبين مدى ما كان يتمتع به من قدرة فائقة على تحري الألفاظ ودقة اختيارها في حكمه على هذه الفئة من الرواة،والتي أحياناً يمكن الاختلاف بشأنها،فكان حكمه عليهم ــ بعد أن يكون قد عرض جملة من أقوال أهل العلم ــ يحمل خصوصية تميزه عن غيره تمثلت بما اختاره من الألفاظ التي أشرت إليها،وهي في غالبها ــ بالإضافة إلى ما بينته تتميز بالإحاطة والشـــمول لما هو عليه حال الراوي بعد أن يكون اســـتوفى دراسة مروياته.

ومن المفيد هنا ذكر مثال آخر يشـــتمل على تعزيز ما ذكرته في هذا الجانب: فمن الرواة الذين ســـلك ابن عدي في تعامله معهم هذا المســـلك المتمثل بإيراده لطائفة من كلام النقاد الوارد في ترجمته لهذه الفئة "حبيب بن أبي حبيب، وهو حبيب بن رزيق الحنفي، مصري، يكنى أبا محمد" فقد ساق بسنده إلى يحيى بن معين قوله:" أشرُّ السماعِ من مالك

عرضُ حبيب، كان يقرأ على مالك،فإذا انتهى إلى آخر القراءة صفَّح أوراقاً وكتب بلغ، وعامة سماع المصريين عرض حبيب".

و ذكر أيضاً قول عبد الله بن أحمد عندما سأل أباه عنه فقال:" سمعت أبي وذكر حبيب الذي قرأ على مالك بن أنس فقال: ليس بثقة،كان حبيب يحيل الحديث ويكذب، وأثنى عليه شرَّاً وسوءاً".

وذكر عن النسائي قوله: أخبرني مُحَمد بن العباس، قال: حبيب كاتب مالك متروك الحديث، وحبيب هذا أحاديثه كلها موضوعة عن مالك وعن غيره(١).

ثم ساق له مجموعة من الأحاديث التي حكم عليها بالوضع ومن بينها حديث نُسب زوراً إلى نبي اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قال فيه:" تَذْهَبُ زِينَةُ الدُّنْيَا سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ومِئَة"

وبقي ابن عدي على هذه الحال من ذكر الأحاديث الموضوعة لهذا الراوي إلى أن قال في نهاية ترجمته له:" وَعَامَّةُ حَدِيثِ حَبِيبٍ مَوْضُوعُ الْمَتْنِ، مَقْلُوبُ الإِسْنَادِ، ولاَ يَحْتَشِمُ حَبِيبٌ فِي وضع الحديث عَلَى الثِّقَاتِ وَأَمْرُهُ بَيِّنٌ فِي الْكَذَّابِينَ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ طَرَفًا مِنْهُ لِيُسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى مَا سِوَاهُ"(٢).

فقد سار ابن عدي في ترجمته لحبيب بن أبي حبيب هذا ما سار عليه في ترجمة وهب بن وهب السالف الذكر،فهو أولاً لم يغفل عن ذكر أقول الأئمة، ثم عرض روايات هذا الراوي والتعقيب عليها ببعض الأحكام الجزئية،ومن ثم الوصول إلى الحكم النهائي العام في هذا الراوي،وقد بدا واضحاً شمولية هذا الحكم،فذكر أن عامّة حديثه موضوع المتن مقلوب الإسناد ومثل هذا الوصف الدقيق قد خلت منه عبارات أهل العلم، ثم ذكر أنه "لا يحتشم في وضع الحديث على الثقات"، وهذا وصف آخر،إلى أن قال:"وأمره بين في الكذابين " فحالة هذا الراوي استوجبت عند ابن عدي أن يلجأ إلى استعمال صيغة المبالغة بحقه، وبأنه من الكذابين، وفي المقابل كانت عبارات غيره تفتقر إلى مثل هذا الوصف الدقيق الذي يمكن من

(١) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٣٢٤، ترجمة ٥٣١، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج٣، ص٤٢٣.

خلالها الوقوف على حال هذا المتهم بالوضع على الوجه الأكمل كما عبَّر عنها ابن عدي في حكمه.

ثانياً: أنه كان صاحب سبق فيما أطلقه من أحكام على هذه الفئة من الرواة، حيث لم يعتمد على كلام من سبقه من النقاد بل كان هو من تصدّر هذا الحكم،وبعد استقراء ودراسة أقوال هذه الطائفة من الرواة تبين أن بعضاً منهم كان من المتأخرين عن النقاد والمحدثين الذين تقدموا على ابن عدي، فمن أجل ذلك لم يجد لهم فيهم كلاماً ومن هؤلاء " أحمد بن محمد بن الصلت أبو العباس" فقد أطلق ابن عدي بعد ذكر اسمه مباشرة قوله فيه:"كان ينزل الشرقية ببغداد، رأيته في سنة سبع وتسعين ومِئَتَيْن يحدث عن ثابت الزاهد، وَعَبد الصمد بن النعمان وغيرهما من قدماء الشيوخ قوما قد ماتوا قبل أن يولد بدهر"(١).

وفي قوله "رأيته في سنة سبع وتسعين ومئتين" ما يدلُّ على أنه من المعاصرين له،وهذا يفسر خلوُّ ترجمته من أي قول من أقوال أهل العلم فيه وقد قيد ابن عساكر في تاريخ دمشق سنة وفاته فقال:"أخبرني أبو الحسن محمد بن عبد الواحد، أنا علي بن عمر الحربي قال: وجدت في كتاب أخي:مات ابن الصلت الذي كان في الشرقية في شوال سنة ثمان وثلاث مئة"(٢)، وفي هذا بيان واضح أنه لم يكن ممن أدرك النقاد المتقدمين على ابن عدي فمن الطبيعي أن لا يكون له ذكر عندهم، إلا ما كان من ابن حبان وهو من المعاصرين لابن عدي فقد عقد له ترجمة في كتابه "المجروحين" واتهمه بالوضع،قال:" احْمَد بْن مُحَمَّد بْن الصَّلْت أَبُو الْعَبَّاس من أهل بَغْدَاد يروي عَن الْعِرَاقِيّين كَانَ يضع الْحَدِيث عَلَيْهِم كَانَ فِي أيامنا بِبَغْدَاد بَاقٍ فراودني أَصْحَابنا عَلَى أَن أذهب إِلَيْهِ، فَأخذت جُزْءا لأسْمع مِنْهُ بَعْضهَا، فرأيته حَدَّثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ نَضْلَةَ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ،عَنِ نَافِع،عَن ابن عُمَر، قَالَ: قَالَ رَسُول

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٢٧، ترجمة ٤٤، مصدر سابق.

(٢) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تاريخ دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، نشر دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٥هـ، ج٥، ص٣٧٣، ترجمة ١٥٨.

الله صلى الله عليه وسلم لردُّ دانق مِنْ حَرَامٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ سَبْعِينَ حَجَّةً مَبْرُورَةً" وَرَأَيْتُهُ حَدَّثَ عَنْ هَنَّادِ بْنِ السَّرِيِّ عَنْ أَبِي أُسَامَةَ، عَن عبيد الله بن عمر، عَن نَافِع، عَن ابن عُمَر قَالَ: قَالَ رَسُول الله عَلَيْهِ السَّلَام لردُّ دانق مِنْ حَرَامٍ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ مِئة أَلْفٍ تُنْفَقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ"، فَعَلِمْتُ أَنَّهُ يَضَعُ الْحَدِيثَ"(١).

وهذا الذي قاله ابن حبان يؤكد على ما ذهب إليه ابن عدي في حكمه عليه بقوله:" وما رأيت في الكذابين أقل حياء منه، وكان ينزل عند أصحاب الكتب يحمل من عندهم رُزماً، فيحدث بها وباسم من كتب الكتاب باسمه، فيحدث عن الرجل الذي اسمه في الكتاب، ولا يبالي ذلك الرجل متى مات، ولعله قد مات قبل أن يولد"(٢).

وفي وصف ابن عدي للراوي بأنه من" الكذابين" وهي جمع كذَّاب، من صيغ المبالغة وبما أنه عرفه أيضاً وعاصره ودرس حديثه تصدّر الحكم عليه أولاً، ثم غلَّظ القول فيه ولقد تابعه على ذلك كلُّ من جاء بعده ومن هؤلاء ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكون، قال:" أَحْمد بن مُحَمَّد بن الصَّلْت بن الْمُغلس، أَبُو الْعَبَّاس الْحمانِي، قَالَ ابْن عدي: كَانَ ينزل الشرقية بِبَغْدَاد وَيحدث عَن ثَابت الزَّاهِد وَغَيره من أَقوام مَاتُوا قبل أَن يُولد بدهر وَمَا رَأَيْت فِي الْكَذَّابين أقل حَيَاء مِنْهُ"(٣)، فأول ما ذكر ابن الجوزي في ترجمته لهذا الراوي قول ابن عدي ثم أعقبه بكلام للخطيب البغدادي والدارقطني.

وكذلك فعل الذهبي في ميزان الاعتدال أولّ ما أورد فيه من أقوال أهل العلم قول ابن عدي: "ما رأيت في الكذابين أقل حياء منه"(٤)، ثم أورد بعده ما قاله ابن قانع "ليس بثقة" وابن قانع من المعاصرين لابن عدي وإن كانت وفاته سنة (٣٥١هـ) ومع ذلك قدّم قول ابن عدي عليه،وكأنه رآه أولى من قول ابن قانع، ولهذا اكتفى في كتابه الآخر المغني في الضعفاء

(١) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٥٣، ترجمة ٨٦، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٢٧، ترجمة ٤٤، مصدر سابق.

(٣) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ج١، ص٨٦، ترجمة ٢٤٤، مصدر سابق.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص١٤٠، ترجمة ٥٥٥، مصدر سابق.

بقوله فيه:"كان يضع الحديث"، وكذلك فعل ابن حجر في لسان الميزان فقد تبع من سبقه بذكر قول ابن عدي في بداية ترجمته لابن الصلت هذا ثم أردف ذلك بكلام النقاد ممن جاء بعده[١]، وكل هذا يدل على أنه كان لابن عدي شخصيته المستقلة في الحكم على بعض الرواة ممن لم يجد عند مَن تقدمه فيهم كلاماً وكان هذا منه من خلال منهجه المعهود القائم على سبر ودراسة مروياتهم.

ومما يُستدل به على تأييد ما ذهب إليه ابن عدي في اعتباره الراوي من الكذابين الذين يضعون أحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قاله الخطيب في تاريخ بغداد:" أَحْمَد بْن الصلت بْن المغَلِّس، أَبُو الْعَبَّاس الحماني وهو ابْن أخي جبارة بْن المغلس كَانَ ينزل الشرقية، وَحَدَّثَ عَنْ ثابت بْن مُحَمَّد الزاهد، وأبي نعيم الْفَضْل بْن دكين، ومسلم بْن إِبْرَاهِيم، وبشر بن الوليد، ومحمّد ابن عَبْد اللَّه بْن نمير، وجبارة بْن مغلس، وأبي بَكْر بْن أَبِي شيبة، وأبي عبيد القاسم ابن سلام، أحاديث أكثرها باطلة هو وضعها"[٢] ـــ يعني عليهم. وهذا تصريح من الخطيب بأن الراوي المذكور ممن يضع الحديث ويكون بذلك أيدّ ابن عدي فيما ذهب إليه، وبهذا تتوضح الطريقة التي سلكها ابن عدي في حكمه على بعض الرواة بالكذب والوضع.

ومن الرواة الذين ترجم لهم ابن عدي وطعن في عدالتهم ورماهم بالكذب ما ذكره في ترجمة أبو همدان حيث قال:" أبو همدان "كذاب" قال عباس كان من أهل هيت قدم بغداد، وسمعتُ ابن حماد يذكر ذلك عن عباس ــ يعني الدوري ــ "[٣]، هذا كل ما قاله في ترجمته ولم يذكر اسمه بل كناه فقط، ولم ينقل عن أحد غيرهما كلاماً فيه، بل ولا حتى ساق له شيئاً من الروايات، وإنما اكتفى بقوله فيه كذاب، فقط، علماً أن اسمه "القاسم بن بهرام" كما صرّح بذلك ابن حبان في المجروحين فقال: "الْقَاسِم بن بهْرَام أَبُو هَمدَان شيخ كَانَ على الْقَضَاء بهيت، يروي عَن أبي الزبير الْعَجَائِب لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال"[٤].

---

(١) انظر، ابن حجر، لسان الميزان، ج١، ص٢٦٩، مصدر سابق.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٤، ص٤٢٨، ترجمة ٢٢١٢، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٩، ص١٩٦، ترجمة ٢١٩٦، مصدر سابق.

(٤) ابن حبان، المجروحين، ج٢، ص٢١٤، ترجمة ٨٨٢، مصدر سابق.

لكنه مما يبدو على ابن عدي أنه لم يذكر كلام من تقدمه من النقاد في هذا الراوي رغم وجود هذه الأقوال فيه لكونه من المشـهورين بالكذب، ولكون رواياته قليلة، فلم أجد له في كتب الموضوعات وغيرها من كتب الضعفاء إلا القليل من الأحاديث، وممن تكلم فيه ابن معين،فقد نقل الدوري عنه قوله:" سَمِعت يحيى يَقُول: أَبُو هَمدَان كَذَّاب، منزله هيت"[1]، وقد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل أيضاً ونقل كلام ابن معين فيه نقلاً عن الدوري[2]، وكأن ابن عدي لم يسُق هذه التراجم لكونه ممن يشتهر عنه الكذب كما ذكرت.

وبهذا تتضح الطريق التي سلكها ابن عدي في حكمه على بعض الرواة بالوضع والكذب سواء كانت بصيغة الفعل التي تمثلت بقوله في الراوي: "يضع الحديث" أو "يكذب"،أو وردت عنده بصيغة المبالغة كقوله في الراوي "كذاب" بحيث تقارب عنده المنهج من خلال حكمه على الرواة بالصيغتين، وذلك في اعتماده أولاً على كلام من سبقه من النقاد فيما لا يخالفهم به من أحكام، ومن ثم دراسة أحاديث الرواة وإطلاق الحكم المناسب وهي الطريقة المشهورة عنه في كتابه الكامل، إلا أنه لوحظ عليه في بعض التراجم عدم إيراد كلام النقاد وكان لذلك سبباً كما بينا إما لكون الراوي ممن عاصر ابن عدي وهو متأخر عنهم، فتصدّر هو القول فيه،أو لكونه خالف النقاد فيما ذهبوا إليه من أحكام، أو لكون الراوي ممن يشتهر بالكذب فاكتفى بإطلاق الحكم عليه دون أن يكرر كلام من سبقه فيه.

(١) تاريخ ابن معين رواية الدوري، ج٤، ص٤٤٦، ترجمة ٥٢٢٦، مصدر سابق.

(٢) انظر، ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٩، ص٤٥٦، ترجمة ٢٣٣١، مصدر سابق.

المبحث الثاني

الوضع بسبب بدعة الراوي

من المتعارف عليه في قبول الحديث أو رده عند المحدثين اعتمادهم على معرفة أحوال الرجال جرحاً وتعديلاً، والوقوف على صفة من تُقبل روايته ومن ترد، ولهذا بحث العلماء في أسباب الطعن في الرواة من جهة عدالتهم باعتبارها مسقطة له، بخلاف الضبط الذي يجبر في بعض الحالات، فمن أجل ذلك عدّوا البدعة التي يعتقدها الراوي واحدة من الأسباب القادحة في عدالته [1] ضمن الشروط المنصوص عليها عندهم كما ـــ سأبينه ـــ بعد الوقوف على معنى البدعة من حيث اللغة واصطلاح العلماء:

أولاً البدعة في اللغة:

ذكر ابن منظور في لسان العرب أن من معنى البدعة في اللغة هو،الإنشاء،وعلى الشيء الذي يكون أولاً، قال:" بدَع الشيءَ يَبْدَعُه بَدْعاً وابْتَدَعَه: أَنشأَه وبدأَه... والبَدِيعُ والبِدْعُ: الشَّيْءُ الَّذِي يَكُونُ أَوّلًا وَفِي التَّنْزِيلِ: قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعاً مِنَ الرُّسُلِ؛ أَي مَا كُنْتُ أَوّلَ مَنْ أُرْسِلَ، قَدْ أُرسل قَبْلِي رُسُلٌ كَثِيرٌ. والبِدْعةُ: الحَدَث وَمَا ابْتُدِعَ مِنَ الدِّينِ بَعْدَ الإِكمال"[2].

---

(١) انظر، ابن حجر، فتح الباري، نشر دار المعرفة بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وصححه واشرف على طبعه محب الدين الخطيب، ج١، ص٣٨٤، الفصل التاسع في سياق أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، نشر دار صادر بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ،ج٨، ص٦، فصل الباء.

وورد عند صاحب القاموس المحيط في معنى البدعة قوله:" والبِدْعُ، بالكسر: الأَمْرُ الذي يكونُ أَوَّلاً"(١).

ثانياً البدعة اصطلاحاً:

عرّف الشاطبي البدعة بقوله:" هي طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه"(٢).

وقال ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم: البدعة "ما أُحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، فأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه، فليس ببدعة شرعاً وإن كان بدعة لغةً"(٣).

وتكلم ابن حجر في فتح الباري عن الشيء المحدث في الدين وأعتبره هو البدعة فقال: "والمحدثات بفتح الدال جمع محدثة، والمراد بها مَا أُحْدِثَ وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ، وَيُسَمَّى فِي عُرْفِ الشَّرْعِ بِدْعَةً، وَمَا كَانَ لَهُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ الشَّرْعُ فَلَيْسَ بِبِدْعَةٍ، فَالْبِدْعَةُ فِي عُرْفِ الشَّرْعِ مَذْمُومَةٌ بِخِلَافِ اللُّغَةِ، فَإِنَّ كُلَّ شَيْءٍ أُحْدِثَ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ يُسَمَّى بِدْعَةً سَوَاءٌ كَانَ مَحْمُودًا أَوْ مَذْمُومًا"(٤).

يتبين من خلال تعريف العلماء للبدعة من وجود توافق بين المعنى اللغوي والاصطلاحي فهي الطريقة المخترعة، أي وجودها من عدم، وتطلق أيضاً على الشيء الأول مما لا أصل، وهي الشيء المحدث الجديد حيث لم يكن يعرف سابقاً.

---

(١) الفيروز آبادى، القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، نشر مؤسسة الرسالة للطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط٨، ١٤٢٦هـ، ج١، ص٧٠٢، فصل الباء.

(٢) الشاطبي، الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد الشهير بالشاطبي، تحقيق سليم عبد الهلالي، نشر دار ابن عفان ـ السعودية ـ ط١، ١٤١٢هـ، ج١، ص٤٩، باب تعريف البدعة وبيان معناها.

(٣) ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الارناؤوط وإبراهيم باجس، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٧، ١٤٢٢هـ،ج٢، ص١٢٧،الحديث رقم ٢٨.

(٤) ابن حجر، فتح الباري، ج٤، ص٢٥٣، باب من قام رمضان، مصدر سابق.

وقد جعل المحدّثون من أسباب قبول الحديث أن لا يكون راويه من أصحاب البدع والأهواء، لأنها تقدح في عدالته، مما يؤدي إلى طرحه كما ورد ذلك في كثير من أقوالهم، ومن ذلك ما ذكره الخطيب البغدادي في الكفاية حكاية عن محمد بن سيرين، فقد ساق بسنده إليه قوله:" كَانَ فِي زَمَنِ الْأَوَّلِ النَّاسُ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ , حَتَّى وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ , فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ سَأَلُوا عَنِ الْإِسْنَادِ لِيُحَدَّثَ حَدِيثُ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَيُتْرَكَ حَدِيثُ أَهْلِ الْبِدْعَةِ "(١).

وقد ساق الخطيب بسنده أيضاً إلى عبد الله بن لهيعة،المصري قوله:" قَالَ: سَمِعْتُ شَيْخًا , مِنَ الْخَوَارِجِ وَهُوَ يَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ دِينٌ , فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ , فَإِنَّا كُنَّا إِذَا هَوِينَا أَمْرًا صَيَّرْنَاهُ حَدِيثًا"(٢).

قال ابن حجر في مقدمة فتح الباري: فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان موصوفاً بالتحرز من الكذب مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة والعبادة فقيل يقبل مطلقاً وقيل يرد مطلقاً والثالث التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية، فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية وهذا المذهب هو الأعدل وصارت إليه طوائف من الأئمة(٣)

ومما يفهم من كلام أهل العلم أن صاحب البدعة وخاصة المغالي فيها الداعي لها قد يؤدي به غُلُوُّه إلى سلوك الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، وقد قيل: "أن الاعتراف سيد الأدلة "فتصريح طائفة ممن وضع الأحاديث من أهل البدع خير دليل على ما ذكرته من أن البدع قد تؤدي بالراوي المؤمن بها إلى أن يفتعل أحاديث لنصرة ما يقول،وقد أكد على ذلك الحاكم في معرفة علوم الحديث،حيث قال:" فَلَوْلَا الْإِسْنَادُ وَطَلَبُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ لَهُ،وَكَثْرَةُ مُوَاظَبَتِهِمْ عَلَى حِفْظِهِ، لَدَرَسَ مَنَارُ الْإِسْلَامِ، وَلَتَمَكَّنَ أَهْلُ الْإِلْحَادِ وَالْبِدَعِ فِيهِ بِوَضْعِ الْأَحَادِيثِ، وَقَلْبِ الْأَسَانِيدِ، فَإِنَّ الْأَخْبَارَ إِذَا تَعَرَّتْ عَنْ وُجُودِ الْأَسَانِيدِ فِيهَا كَانَتْ بُتْرًا "(٤).

---

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ج١، ص١٢٢، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج١، ص١٢٣.

(٣) ينظر، ابن حجر، مقدمة فتح الباري، ج١،ص٣٥٣، ولسان الميزان، ج١،ص١٠، والقاسمي، قواعد التحديث،ج١،ص١٩٣، مصادر سابقة.

(٤) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه المعروف بان البيع، معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ١٣٩٧هـ،ج١، ص٦.

وهذا ما حصـــل مع بعض أهل هذه الطوائف المبتدعة، إلا أن علماء النقد من المحدثين قد تصدوا لهم ودرسوا أحاديثهم،وبينوا ما وضعوه كذباً وزوراً على رسول الله صلى الله عليه وسلم،مما أرادوا أن ينتصروا فيه لمذهبهم وبدعتهم.

ويتبين من خلال النظر في مذاهب العلماء في الرواية عن أصـحاب البدع: أنه ليس كل صاحب بدعة تُردُّ روايته، وليس كل صاحب بدعة من الضروري أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد فرق العلماء بين من كانت البدعة سبباً في استحلاله الكذب على النبي صـلى الله عليه وسـلم،وبين من كانت بدعته أقلَّ ضـرراً بحيث لم تؤدي به إلى أن يضـع أحاديث على رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم وفي هذا السـياق جاء قول الذهبي في ميزان الاعتدال في سبيل توضيح ذلك:" إن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى كغلوّ التشيع، أو كالتشـيع بلا غلوٍ ولا تحرف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصـدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيّنة.

ثم بدعة كبرى، كالرفض الكامل والغلوّ فيه، والحطِّ على أبي بكر وعمر رضـي الله عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يُحتجُّ بهم ولا كرامة،وأيضـاً فما أسـتحضـر الآن في هذا الضـرب رجلاً صـادقاً ولا مأموناً، بل الكذب شـعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يُقبل نَقلُ مَن هذا حالُه! حاشا وكلاّ، فالشيعي الغالي في زمان السلف وعُرفهم هو من تكلَّم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليّاً رضـي الله عنه، وتعرض لسـبِّهم، والغالي في زماننا وعُرفنا هو الذي يكفِّر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضال معثَّر "[1].

وقد ذكر ابن حجر في التهذيب نحو هذا الكلام فقال:" فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضـيل عليٍّ على عثمان, وأن عليًّا كان مصـيباً في حروبه وأن مخالفَهُ مخطئٌ مع تقديم الشيخين وتفضيلهما, وربما اعتقد بعضهم أن عليًّا أفضل الخلق بعد رسول الله – صلى الله عليه وسلم–, وإذا كان معتقد ذلك ورعاً ديّناً صادقاً مجتهداً،فلا تُرد روايته بهذا, لا سيما

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٦، ترجمة أبان بن خالد الحنفي، مصدر سابق.

إن كان غير داعية, وأما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرفض المحض، فلا تُقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة"[١].

وهذه الدقة والموضوعية التي تميزت بها مناهج المحدثين بحيث لم يحكم على الراوي المبتدع بالترك مطلقاً، بل ما رجحَّه العلماء هو الأخذ برواية المبتدع بشروط يجب أن تتوفر فيه منها ما قيل سابقاً وهو التفريق بين المغالي المفرِّط في بدعته،وبين من هو متأوِّل فقط، حيث لايدعوه ذلك إلى الكذب ووضع الأحاديث، ومن ذلك أيضاً عدم استحلال الكذب لنصرة مذهبه، وقالوا أن لا يكون داعياً إلى مذهبه، كما ذكر ابن عدي قول يحي بن معين في ترجمته لمهدي بن هلال البصري قال:" مهدي بْن هلال الكذاب عدو الله صاحب بدعة كَانَ يدعو الناس إلى بدعته"، ثم حكم عليه في نهاية الترجمة بقوله:"مهدي بن هلال ليس على حديثه ضوء، ولاَ نور **لأنه** كَانَ يدعو الناس إِلَى رأيه وبدعته"[٢] وقد ساق الخطيب بسنده إلى عبد الرحمن بن مهدي قوله:" «مَنْ رَأَى رَأْيًا وَلَمْ يَدْعُ إِلَيْهِ احْتُمِلَ , وَمَنْ رَأَى رَأْيًا وَدَعَا إِلَيْهِ فَقَدِ اسْتَحَقَّ التَّرْكَ"[٣].

وعند الرجوع إلى كلام النقاد نجدهم كثيراً ما يطلقون في ترجمتهم لبعض الرواة مصطلحات تبين مصداقية هذا الكلام ومن أمثلة ذلك قولهم في بعضهم: كان متشيعاً ولا أعلم فيه بالحديث بأساً، أو يقولون: كان ثقة صحيح الحديث وكان متشيعاً[٤]، إلى غير ذلك من الألفاظ التي تبين مدى تحريهم في إصدار الأحكام على الرواة، وقد ورد عن الشافعي قوله:" حَدَّثَنَا الثِّقَةُ فِي حَدِيثِهِ، الْمُتَّهَمُ فِي دِينِهِ" [٥]، وهذا كلام في أعلى درجات الدقة أتبعه النقاد في وصف الرواة، تمثل في دراسة أحوالهم ورواياتهم والوقوف عند صدقهم في ذلك،من

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١، ص٩٤، ترجمة ١٦٦، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص٢٢٨، ترجمة١٩٥٠، مصدر سابق.

(٣) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ج١، ص١٢٦، مصدر سابق.

(٤) انظر، ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١ ١٤١٠هـ، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ج٦، ص٣٥٣، ترجمة ٢٦٥٤.

(٥) السخاوي، الفتح المغيث، ج٢، ص٦٢، مصدر سابق.

غير محاباة وتمييز وقد سار ابن عدي في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال على هذه الطريق،من خلال حكمه على الرواة المبتدعة، حيث تعامل معهم في أثناء ترجمته لهم على صـــورتين .

تمثلت الأولى: بوصـــف بعض الرواة بأنواع البـدع المختلفـة، حيـث لم تكن مؤثرة على صـــدقهم،مما أدى به إلى عدم الحكم على حديثهم بالوضـــع، كما هو حال كثير من النقاد المحدثين ممن تقدم عليه أو تأخر عنه.

ويوضّح ذلك ما فعله ابن عدي في ترجمة ـــ فطر بن خليفة ـــ حيث قال في بداية ترجمته له:" فطر بن خليفة الكوفي الشيعي " ثم ساق كلام النقاد في توثيقه فروى بسنده إلى يحيى بن معين أنه قال عنه: فطر بن خليفة ثقة كان يتشيع، وكذلك نقل عن أحمد بن حنبل قوله: فطر بن خليفة كان يغالي في التشـيع وهو ثقة، والمقصـود بتوثيقهم له عدم الكذب،ثم حكم عليه ابن عدي بقوله: وفطر بن خليفة له أحاديث صـــالحة عند الكوفيين، يروونها عنه فِي فضـــائل علي وغيره، وَهو متماســـك،وأرجو أنه لا بأس به، وَهو ممن يكتب حديثه"[1]، فيحمل امتناع ابن عدي على عدم الحكم على الراوي بالطعن في عدالته المؤدي إلى القول بوضـــع الحديث والكذب بسبب بدعته، يبين مدى التزام النقاد بالشروط التي وضعوها للتمييز بين الرواة، في ذلك يبن من كان مبتدعاً غير مغالٍ، وبين مَن هو مغالٍ وداعٍ إلى بدعته بحيث تؤدي به إلى الكذب والاختلاق في سبيل الدفاع عن بدعته.

وقد سلك ابن عدي هذه الطريقة أيضاً كما هو واضح أثناء ترجمته " لسَالِمُ بْنُ أَبِي حَفْصَـــةَ الْعِجْلِيُّ، يُكَنَّى أبا يُونُس " حيث حكم عليه في نهاية الترجمة بقوله:" وســـالم له أحاديث، وقد روى عَنْهُ الثَّوْرِيّ، وابن فضيل وغيرهما، وعامة ما يرويه في فضائل أهل البيت، وَهو عندي من الغالين في متشـــيعي أهل الكوفة وإنما عيب عليه الغلو فيه فأما أحاديثه، فأرجو أنه لا بأس به "[2].

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص١٤٥، ترجمة ١٥٧٦، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٤، ص٣٧٤، ترجمة ٧٩٤، مصدر سابق.

ويتضح من هذا الكلام ما كان عليه ابن عدي في تعامله مع بعض الرواة ممن نسب إلى البدعة التي يمكن معها قبول روايتهم إذا توافرت فيهم الشروط المتعارف عليها عند النقاد.

وفي المقابل كان هناك صورة أخرى سلكها ابن عدي في حكمه على من رُمي بالبدعة، تمثلت في إصدار الحكم عليهم بالوضع والكذب، على ما سأبينه في المطالب الآتية:

المطلب الأول: جرح الراوي بسبب بدعة التشيع والرفض.

المطلب الثاني: جرح الراوي بسبب بدعة الكَرَّامية.

المطلب الثالث: جرح الراوي بسبب بدعة المشبهة.

المطلب الأول

جرح الراوي بسبب بدعة التشيع والرفض[1]

حكم ابن عدي على أحاديث بعض الرواة ممن نسب إلى بدعة التشيع والرفض بالكذب والوضع وقد بين أن الغلو من أعظم الأسباب التي أدت بهذه الطائفة إلى استحلال

---

(١) الشيعة: هم الذين شايعوا علياً رضي الله عنه على الخصوص. وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية، إما جليًّا، وإما خفيًّا. واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله، (ينظر، الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، نشر مؤسسة الحلبي، ج١، ص١٤٦، الفصل السادس ـ الشيعة.

والرافضة: إنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر وهم مجمعون على أن النبي ﷺ نص على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه وأظهر ذلك وأعلنه وأن أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي ﷺ وأن الإمامة لا تكون لا بنص وتوقيف وأنها قرابة وأنه جائز للإمام في حال التقية أن يقول أنه ليس بإمام، وأبطلوا جميعاً الاجتهاد في الأحكام، وزعموا أن الإمام لا يكون إلا أفضل الناس، وزعموا أن علياً رضوان الله عليه كان مصيباً في جميع أحواله وأنه لم يخطئ في شيء من أمور الدين، (ينظر، مقالات الإسلاميين، أبو الحسن بن إسماعيل الأشعري، أعتنى به هلموت ليتر، ط٣، ١٤٠٠هـ، نشر دار فرانز شتاير ألمانيا، ج١، ص١٦.

الكذب في الحديث والانتصار للمذهب الذي يدعو إليه، كما يتجلى ذلك بوضوح في ترجمته " لمحَمد بْن مُحَمد بْن الأشعث أَبُو الحسن الكوفي " حيث قال عنه ابن عدي:" مقيم بمصر، كتبت عنه بها، **حمله شدة ميله إِلَى التشيع** أن أخرج لنا نسخته قريباً من ألف حديث عن موسى بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمد، عَنْ أَبِيهِ، عَن جَدِّهِ إِلَى أن ينتهي إِلَى علي والنبي صلى الله عليه وسلم،كتاب كتاب يخرجه إلينا بخط طري عَلَى كاغد جديد فِيهَا مقاطيع وعامتها مسندة مناكير كلها أو عامتها، فذكرنا روايته هذه الأحاديث عن موسى هذا لأبي عَبد اللَّهِ الْحُسَيْنِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عُمَر بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْن أَبِي طالب، وَكَانَ شيخاً من أهل البيت بمصر، وَهو أخو الناصر، وكان أكبر مِنْهُ فقال لنا: كَانَ موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنة، ما ذكر قط أن عنده شيئا من الرواية لا عن أبيه، ولاَ عن غيره"(١).

وفي كلام ابن عدي هذا دلالة واضحة على كذب الراوي وإن لم يقله صراحة، فحينما قال عن الراوي: "حمله شدة ميله إلى التشيع أن أخرج لنا نسخته قريباً من ألف حديث" قصد بذلك أن سبب ميلِ الراوي هذا إلى نصرة مذهبه وغلوه فيه أوصله إلى أن يتجرأ ويكذب ويضع أحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد أيد ذلك بالحكاية التي ساقها حيث تثبت أن موسى بن إسماعيل الذي روى عنه محمد بن الأشعث هذا لم يروِ عن أبيه ولا عن غيره شيئاً.

وقد اعتمد ابن عدي في منهجه بالحكم على هذه الفئة من الرواة بالوضع من خلال الأحاديث التي ساقها في ترجمته لهم، فقد ذكر لابن الأشعث هذا بالسند المروي عنه مجموعة من الأحاديث تبين كذبه كما قال عنها: لا أصل له بها،وقد تتبعت الأحاديث التي ساقها له ابن عدي فلم أجدها حتى في كتب الموضوعات فهي حقًّا لا أصل لها.

(١) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٥٦٥، ترجمة ١٧٩١، مصدر سابق،(الكاغد: ورق كتابة، فارسي معّرب).

وقد بين الذهبي أن الأحاديث التي ساقها ابن عدي لابن الأشعث هذا من قبيل الموضوعات وقد نصَّ على ذلك في ميزان الاعتدال فقال:" محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي، أبو الحسن، نزيل مصر....، ساق له ابن عدي جملة موضوعات، قال السهمي: سألت الدارقطني عنه، فقال: آية من آيات الله، وضع ذاك الكتاب – يعنى العلويات"(١).

وبذلك يكون الدارقطني والذهبي قد ترجما كلام ابن عدي السابق ذكره في الراوي عندما قال عنه:" حمله شدة تشيُّعه أن أخرج إلينا نسخة قريباً من ألف حديث"، بأن هذه الأحاديث التي ساقها له موضوعة كما ورد ذلك عنهم.

ومن **الأمثلة** الصريحة الدالة على أن ابن عدي كان يطلق حكم الوضع على أحاديث بعض من نسب إلى بدعة الروافض ما نصَّ عليه هو بنفسه في ترجمة:"عيسى بن مهران المستعطف" حيث وصفه بقوله: كَانَ ببغداد، يُكَنَّى أبا مُوسَى، حدث بأحاديث **موضوعة** مناكير **محترق** فِي الرفض"(٢).

ثم ساق له أحاديث موضوعة،منها ما ذكره بسنده، قال:" كَانَتْ رَايَةُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَوْمَ أُحُدٍ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَتْ رَايَةُ الْمُشْرِكِينَ مَعَ طَلْحَةَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، فَذَكَرَهُ بِطُولِهِ،وَذَكَرَ فِيهِ كُلَّ مَنْ كَانَ يَحْمِلُ رَايَةَ الْمُشْرِكِينَ فَقَتَلَهُ عَلِيٌّ حَتَّى ذَكَرَ سَبْعَةَ أَنْفُسٍ حَمَلُوهَا وَقَتَلَهُمْ عَلِيٌّ وَقَتَلَ جَمَاعَةً مِنْ رُؤَسَائِهِمْ يَحْمِلُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ جِبْرِيلُ: يَا مُحَمد هَذِهِ الْمُوَاسَاةُ فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم:" أَنَا مِنْهُ، وَهو مِنِّي" ثُمَّ سَمِعْنَا صَائِحًا يَصِيحُ فِي السَّمَاءِ، وَهو يقول: لا سيفاً إلاَّ ذُو الْفِقَارِ، ولاَ فَتًى إلاَّ عَلِيٌّ".

وهذا الحديث ممّن حكم عليه أصحاب الكتب الموضوعة بالوضع،كما عند ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ حيث قال بعد أن ساق هذا الحديث:" وَعِيسَى هَذَا أَيْضاً يُقَال لَهُ المستعطف كَانَ بِبَغْدَاد يحدث بالموضوعات"(٣).

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص٢٧، ترجمة ٨١٣١، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٦، ص٤٥٧، ترجمة ١٤٠٥، مصدر سابق.

(٣) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ، ج٥، ص٢٦٥٦، حديث ٦٢٠٢، مصدر سابق.

وقد ذكر الحديث أيضاً ابن الجوزي في كتابه الموضوعات [1]، وبهذا يكون ابن عدي قد حكم على الراوي بعدما عرف حاله ودرس رواياته وتبين منها غُلوُّه الذي أدى به إلى أن يكذب ويضع أحاديث، ومما يؤيد ذلك ما ذكره الخطيب في تاريخ بغداد عندما قال:"كان عيسى بن مهران المستعطف من شياطين الرافضة ومردتهم، ووقع إلي كتاب من تصنيفه في الطعن على الصحابة وتضليلهم، وإكفارهم، وتفسيقهم، فو الله لقد قَفَّ شعري عند نظري فيه، وعظُم تعجبي مما أودع ذلك الكتاب من **الأحاديث الموضوعة**، والأقاصيص المختلقة، والأنباء المفتعلة، بالأسانيد المظلمة عن سقّاط الكوفيين، من المعروفين بالكذب، ومن المجهولين. ودلّني ذلك على عمى بصيرة واضِعِه، وخُبث سريرة جامِعِه، وخيبة سعي طالبِه"[2].

وفي كلام الخطيب دلالة واضحة على وقوع الكذب ممن نسب إلى البدع من بعض الرواة الذين حملهم التعصب والغلو إلى ذلك وقد وافق كلامه ما ذهب إليه ابن عدي، ولم يكن الذهبي بعيداً عمَّا ذهب إليه الخطيب البغدادي ومن قبله ابن عدي،حينما تناول سيرته في تاريخ الإسلام فقال:"عيسى بن مهران المستعطف من رؤوس الرافضة، حكى عَنْهُ: محمد بْن جرير الطبري، وغيره، وله كتاب فِي تكفير الصحابة وفسقهم، ملأه بالكذب والبهتان"[3].

وبهذا يتبين أن منهج ابن عدي في تعامله مع هذه الفئة من المبتدعة التي وصفت بالغلو لم يختلف كثيراً عن منهج المحدثين وأهل الجرح والتعديل، بل إنه سلك فيهم مسلكاً تمثل بإصدار الأحكام الواضحة والصريحة التي كانت في غالبها مشفوعة بالقرائن الدالة على صحة حكمه فيهم، وأغلب هذه القرائن مع ما رُميَّ به من البدع التي يمكن تسميتها بالاعتقادية، وهي المعيار الأساسي التي بنى ابن عدي أحكامه عليهم، وذلك من خلال إقامة البراهين الدالة على صدق حكمه والمتمثل بعرض مروياتهم التي امتلأت بهذه الانحرافات والمناكير،وعلى ذلك جاءت أحكامه منسجمة ومتوافقة وحال هذه الطائفة، ولهذا رأى كغيره

(١) ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص٣٨٢، كتاب الفضائل والمثالب، مصدر سابق.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١١، ص١٦٨، ترجمة ٥٨٦٧، مصدر سابق.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج١، ص٣٨٣، ترجمة ٣٥٨، مصدر سابق.

أن مَن كانت هذه حالُه أنَ أقلّ ما يمكن أن يستحقه هو أن يتهم بالكذب ووضع الأحاديث دون إغفال القرائن الدالة على ذلك،وقد أشـــرت إليها في الأمثلة الســـالفة، علماً أن هؤلاء الرواة ممن عرف عنهم الكذب والبدعة سبب فقط.

المطلب الثاني

جرح الراوي بسبب بدعة الكَرَّامية[1]

أطلق ابن عدي حكم الوضـــع على أحاديث بعض من نســـب إلى بدعة الكَرَّامية، وعللّ ذلك بكونه ممن وضـــع أحاديث لابن كَرَّام[2] مؤســـس هذه الطائفة يؤيد بها مذهبه

(١) الكَرَّامية: هم أصحاب محمد بن كِرَام يزعمون أن الإيمان هو الإقرار والتصديق باللسان دون القلب وأنكروا أن يكون معرفة القلب أو شيء غير التصديق باللسان إيماناً، وزعموا أن المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ كانوا مؤمنين على الحقيقة، وزعموا أن الكفر بالله هو الجحود والإنكار له باللســـان، (ينظر مقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، ج١، ص١٤١، باب ذكر اختلاف المرجئة، مصدر سابق).

* وذكر عبد القاهر البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق بعض أوصـــاف فرقة الكَرّامية وفقال: وزادت الكَرَّامية على الْمُعْتَزلَة البصـرية في تَشْـبِيه إرادة الله تَعَالَى بإرادات عباده وَزَعَمُوا أن إرادته من جنس إرادتنا وأنها حَادِثَة فِيهِ كَمَا تحدث إرادتنا فِينَا وَزَعَمُوا لأجل ذَلِك أن الله تَعَالَى مَحل للحوادث تَعَالَى الله عَن ذَلِك علواً كَبِيراً وَمِنْهُم الَّذين شـبهوا كَلَام الله عز وَجل بِكَلَام خلقه فزعموا أن كَلَام الله تَعَالَى أصـوات وحروف من جنس الأصـول والحروف المنســوبة إلى الْعباد وَقَالُوا بحدوث كَلَامه وأحال جمهورهم ســوى الجبائي بَقَّاء كَلَام الله تَعَالَى وَقَالَ النظام مِنْهُم لَيْسَ فِي نظم كَلَام الله سُـــبْحَانَهُ إعجاز كَمَا لَيْسَ في نظم كَلَام الْعباد إعجاز وَزعم أكثر الْمُعْتَزلَة أن الزنج وَالتّرْك والخزد قادرون على الإتيان بِمثل نظم الْقُرْآن وَبِمَا هُوَ أفصح مِنْهُ وإنما عدموا الْعلم بتأليف نظمه وَذَلِكَ الْعلم مِمَّا يَصـــح أن يكون مَقْدُورًا لَهُم، (ينظر، البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الأسفراييني، الفرق بين الفرق، نشر دار الآفاق الجديدة ــ بيروت ــ ط٢، ١٩٧٧م، ج١، ص٢١٧، الفصل الثامن في بيان مذاهب المشبهة).

(٢)محمد بن كرام بن عراق بن حزابة، أبو عبد الله، الســـجزيّ: إمام الكرامية، من فرق الابتداع في الإســـلام كان يقول بأن الله تعالى مستقر على العرش، وأنه جوهر. ولد ابن كرام في سجستان وجاور بمكة خمس سنين، وورد نيسابور، فحبسه طاهر بن عبد الله. ثم انصرف إلى الشام وعاد إلى نيسابور فحبسه محمد بن طاهر، وخرج منها

ومعتقده، وكان منهجه في ذلك متمثلاً بدراسة الروايات التي صدرت عنه، وهذا ما نص عليه بوضـــوح كما في ترجمته "لأحمد بن عَبد الله الهروي، يعرف بالجويباري" فقد وصـــفه بقوله:" حدث عن جرير والفضـل بن موسى وغيرهما بأحاديث وضعها عليهم، وكان **يضـع الحديث لابن كَرَّام** على ما يريده، وكان ابن كرام يضـــعها في كتبه عنه، ويســـميه أحمد بن عَبد الله الشيباني"(١).

وهذا الذي ذكره ابن عدي في ترجمته للراوي يبين عمق العلاقة بين الغلو في البدعة والوضع في الحديث، وقد أخرج له مجموعة من الأحاديث الموضوعة من جملتها ما رواه بسنده إليه،وفيه أن النبي صـــلى الله عليه وســـلم قال:" يَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ، يُقَال لَهُ: النُّعْمَانُ بْنُ ثَابِتٍ، يُكَنَّى أَبَا حَنِيفَةَ، يُجَدِّدُ اللَّهُ سُنَّتِي عَلَى يَدَيْهِ"، ثم وصل إلى آخر ترجمته، فوصَفَه بقوله:" ولأحمد بن عَبد الله الهروي مما وضـــعه أحاديث كثيرة"(٢)، وهذا الحديث قد أورده أصـــحاب الكتب الموضوعة، وحكموا عليه بالوضع،كما فعل صاحب ذخيرة الحفاظ عند ذكر الحديث ونسب الكذب فيه إلى الهروي هذا، فقال:". حديث . يكون فِي أمتِي رجل يُقَال لَهُ " النُّعْمَان " يكنى أَبَا حنيفَة، يجدد الله ســـنتي على يَدَيْهِ. رَوَاهُ أَحْمد بن عبد الله الجويباري الْهَرَوِيّ: عَن أبي يحيى الْمعلم، عَن حميد، عَن أنس. وَأَحْمَدْ هَذَا دجال يضع الحَدِيث"(٣).

وكذلك صنع ابن الجوزي فذكر الحديث في كتابه الموضوعات فقال:" روى الجويباري عَنْ أَبِي يَحْيَى الْمعلم،عَنْ حُمَيْد،عَنْ أَنَس، عَن النَّبِي صـــلى الله عليه وســـلم: " يَكُونُ فِي أُمَّتِي رَجُلٌ يُقَال لَهُ النُّعْمَان بْن ثَابِت، يكنى أَبَا حَنِيفَةَ، يجدد اللَّه سنتي على يَدَيْهِ ". والجويباري كَذَّاب وَضاع(٤).

(سنة ٢٥١ هـ إلى القدس، فمات فيها، والسجزيّ: نسبة إلى سجستان، (ينظر، الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي،الأعلام، نشر دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م، ج٧، ص١٤، ابن كَرامّ).

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٢٩١، ترجمة ١٧، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٢٩٢، ترجمة ١٧، مصدر سابق.

(٣) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ، ج٥، ٢٨٠٠، حديث ٦٥٦١، مصدر سابق.

(٤) ابن الجوزي، الموضوعات، ج٢، ص٤٩، كتاب الفضائل والمثالب، مصدر سابق.

فمن خلال هذا الحديث يبرز بوضـوح دور البدعة في التأثير على الراوي، من حيث اختلاق الروايات واستحلال الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم، وصورة هذا الكذب في نصـــرة مذهب هذا الراوي بيّن مما لا يترك مجالاً للشـــك في ذلك، وأغلب الأحاديث التي وضعها الجويباري هذا إنما كانت في تأييد مذهب ابن كَرّام، ومما يؤكد ذلك ما ذكره النقاد في ترجمة ـــــ محمد بن كَرام، حيث بينوا أنه أكثر الرواية عن، أحمد الجويباري، ليتضـح من ذلك مدى تأثره بهذه البدعة،وقد ذكر ابن الجوزي في الضـعفاء والمتروكون مثل ذلك فقال:" مُحَمَّد بن كَرّام أَبُو عبد الله السـجْزِي، قَالَ ابْن حبَان: كَأَنَّهُ خذل حَتَّى الْتقط من الْمذَاهب أردأها، وَمن الْأَحَادِيث أوهاها،ثمَّ جَالس الجويباري وَمُحَمّد بن تَمِيم السَّـعْدِيّ وَلَعَلَّهُمَا قد وضـعا على رَسُـول الله صـلى الله عليه وسـلم وعَلى الصَّـحَابَة وَالتَّابِعِينَ مئَة ألف حَدِيث"[1]، وكلام ابن حبان هذا يوضـــح العلاقة الوطيدة بين ابن كَرّام والجويباري، وعدد الأحاديث الكبير التي وضعها تؤكد على ذلك.

ثم تبعه الذهبي في ميزان الاعتدال،فقال:" محمد بن كرام السـجستاني العابد المتكلم، شـــيخ الكرامية، ســـاقط الحديث على بدعته، **أكثر** عن أحمد الجويبارى، ومحمد بن تميم السعدي، وكانا كذابين"[2].

وهذا ما أردت الإشـــارة إليه كون العلماء من النقاد في ترجمتهم لابن كَرام كلهم ذكر أنه أكثر من الراوية عن الجويباري، ليكون ابن عدي قد أصـاب عندما عرّف به بقوله: "كان يضـــع الحديث لابن كَرّام" وهذا ما أكدّ عليه الخليلي في الإرشـــاد بقوله:" أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرُوفُ بِالْجُوبَارِيِّ الْهَرَوِيِّ كَذَّابٌ، يَرْوِي عَنِ الْأَئِمَّةِ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً..... وَكَانَ يَضَعُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ كَرَّامٍ الزَّاهِدِ الْهَرَوِيِّ، أَحَادِيثَ مَصْنُوعَةً، وَكَانَ ابْنُ كَرَّامٍ يَسْمَعُهَا مِنْهُ"[3].

---

(١) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ج٣، ص٩٥، ترجمة ٣١٧٠، مصدر سابق.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص٢١، ترجمة ٨١٠٣، مصدر سابق.

(٣) الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن خليل القزويني، الإرشـاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سـعيد عمر إدريس، نشر مكتبة الرشد ـ الرياض ـ ط١، ١٤٠٦هـ، ج٣، ص٨٧٥.

ومما يذكر من كلام العلماء في وقوع الوضع في الحديث من الرواة الذين ينتسبون إلى البدعة ما قاله أبو عبد الرحمن الرازي في كلامه عن ابن كَرام حيث قال:"الكرامية تنسب إلى محمد بن كَرّام وهو من أئمة البدع، ثم إن بعض الكَرامية يجيز الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم "(١).

وبهذا يكون ابن عدي قد أطلق الحكم الذي يتناسب مع حال بعض من نسب إلى البدعة،وبيَّن أنه كيف أدت به إلى وضع أحاديث لنصرة ما ذهب إليه،كما بدا ذلك واضحاً في ترجمته "لأحمد بن عبد الله الهروي" فاتَّهمه بوضع الحديث، وساق بعضاً من أحاديثه، وأحجم عن ذكر أكثرها كما قال في نهاية الترجمة: "ولأحمد بن عبد الله الهروي مما وضعه أحاديث كثير لم أخرجها ها هنا "، فاشتهار أمره بين أهل العلم يُغني عن الاشتغال بأحاديثه والتعقيب عليها.

المطلب الثالث

جرح الراوي بسبب بدعة المشبهة(٢)

ترجم ابن عدي" لمحَمد بْن شجاع أَبي عَبد اللَّه الثلجي" بقوله:"كَانَ **يَضَعُ** أَحَادِيثَ فِي التَّشْبِيهِ يُنْسِبُهُ إِلَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ لِيَثْلِبَهُمْ بِهِ"(٣)، وفي كلامه هذا ما يكشف عن

---

(١) مقبل بن هادي الوادعي، رجال الحاكم في المستدرك، نشر مكتبة صنعاء الأثرية، ط٢، ١٤٢٥هـ، ج٢، ص٢١٢، ترجمة ١٣٤٨.

(٢) المشبهة: "صنفان:صنف شبهوا ذات الباري بذات غيره،وصنف آخر شبهوا صفاته بصفات غيره وكل صنف من هذين الصنفين مفترقون على أصناف شتى."(ينظر، عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق، ج١، ص٢١٤، باب بيان مذاهب المشبهة، مصدر سابق).

*وعرف الشريف الجرجاني المشبهة بقوله: "هم قوم شبهوا الله تعالى بالمخلوقات، ومثلوه بالمحدثات" (ينظر، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١، ١٤٠٣هـ، ج١، ص٢١٦، باب الميم).

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٥٥٠، ترجمة ١٧٧٦، مصدر سابق.

منهجه الذي من خلاله يطلق حكمه الصـــريح على مثل هذه الفئة من المبتدعة،الذين أدى بهم معتقدهم إلى اختلاق ووضع أحاديث مكذوبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم،بحيث كان اعتماده الأول والأخير على ما حدّث به الراوي،كما بين ذلك في بداية ترجمته للثلجي هذا، مع أنه لم يســق له ســوى حديث واحدٍ،إلا أنه نوَّه إلى أن للثلجي هذا أحاديث كثيرة وضعها من هذا النحو، ثم بين سبب عدم روايته لها بقوله:"فلا يجب أن يشتغل به لأنه ليس من أهل الرواية،حمله التعصب على أن يضع أحاديث يثلب أهل الأثر بذلك "، قال:" رَوَى الثلجي عَنْ حِبَّانَ بْنِ هِلالٍ وَحِبَّانُ ثقة عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَـلَمَةَ، عَن أَبِي الْمُهَزِّمِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صـلى الله عليه وسـلم قَال: إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْفَرَسَ فَأَجْرَاهَا فَعَرَقَتْ،ثُمَّ خَلَقَ نَفْسَـهُ مِنْهَا"(١).

وقد حكم مجموعة من العلماء على هذا الحديث بالوضع واتفقوا أن آفته ابن الثلجي هذا قال ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ:" وَمُحَمّد هَذَا ــ يعني ابن شجاع الثلجي ــ كَانَ من مبغضي أهل الرَّأْي، وَيَضَع الْأَحَادِيث فِي التَّشْبِيه، ليثلب بِهِ أهل الحَدِيث"(٢).

وهذا ما صنعه الجورقاني في الأباطيل،فقد ساق الحديث بسنده ثم أعقبه بقوله:" أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الثَّلْجِيُّ،كَانَ يَضَعُ أَحَادِيثَ التَّشْبِيهِ، يَنْسِبُهَا إِلَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ يُشَبِّهُهُمْ بِهَا،مَعَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ وَضَـعَهَا مِنْ هَذَا النَّحْوِ تَعَصُّـبًا لِيَثْلِبَ أَهْلَ الْأَثَرِ بِذَلِكَ"(٣)، ويلاحظ مدى تأثره بابن عدي.

وقد عللّ الذهبي في ميزان الاعتدال بأن هذا الحديث الذي ســاقه ابن عدي في ترجمته لأبي عبد الله الثلجي، يوافق ويؤيد ما ذهب إليه أنه يضـع الحديث لنصـرة مذهبه، فقال:"هذا مع كونه من أبين الكذب،هو من وضع الجهمية ليذكروه في معرض الاحتجاج به على أن نفسه اسم لشئ من مخلوقاته، فكذلك إضافة كلامه إليه من هذا القبيل إضافة ملك

(١)مصدر سابق، ج٧، ص٥٥٠، ترجمة ١٧٧٦.

(٢) محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ، ج١، ص٥٧٩، حديث ٩٤٧، مصدر سابق.

(٣) الجورقاني، الأباطيل والمناكير، ج١، ص١٨٨، باب في أن الله تعالى قديم، مصدر سابق.

وتشريف، كبيت الله وناقة الله، ثم يقولون: إذا كان نفسه تعالى إضافة ملك، فكلامه بالأولى، وبكل حال فما عدّ مسلمٌ هذا في أحاديث الصفات، تعالى الله عن ذلك، وإنما أثبتوا النفس بقوله: ولا أعلم ما في نفسك"(١).

وقد توّسع الخطيب البغدادي في ترجمته للثلجي هذا ونقل أغلب كلام العلماء فيه ومن ذلك ما ساقه بسنده إلى عَبْد الرَّحْمَن بْن يَحْيَى بْن خاقان: أنه سأل أحمد بن حنبل عن ابن الثلجي فقال:"مبتدع صاحب هوى"، وفي كلام أحمد ما يوافق ترجمة ابن عدي له عندما طعن في عدالته بسبب ما عرف من غُلوّهِ في بدعته التي كان يضع الحديث في نصرتها، ثم أعقب الخطيب ذلك بكلام زكريا بن يحيى الساجي فساق بسنده إليه قوله:"فأما محمد بن شجاع الثلجي فكان كذاباً، احتال في إبطال الحديث عَن رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وردّه نصرةً لأبي حنيفة ورأيه"، ثم ساق بعد ذلك قولاً يعّبر صراحةً عما ذهبنا إليه من أثر البدعة في وضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبل بعض الرواة المغالين في ذلك،وذلك فيما نقله عن أبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي الحافظ قَالَ: محمد بن شجاع الثلجي البغدادي كذاب، لا تحل الرواية عنه **لسوء مذهبه**، وزيغه عن الدين"(٢).

وهذا الذي حكاه الخطيب عنه يتفق مع ما قاله ابن عدي في سياق ترجمته له:" ليس من أهل الرواية، **حمله التعصُّبُ** عَلَى أن وضع أحاديث يثلب أهل الأثر بذلك"(٣)، وفي هذا الوصف دلالة واضحة على التلازم بين البدعة التي يدعو إليها صاحبها وهو من المغالين فيها،وبين الحكم على حديثه بالوضع خاصة إذا كان من المشهورين بالكذب والوضع فيما يدعو إليه، وبذلك يتضح منهج ابن عدي في تعامله مع هذه الطائفة التي عُرف عنها الغُلو في البدع والدعوة إليها من عدم الاحتجاج برواياتهم التي أدّت بهم إلى وضع الأحاديث،وبالتالي استحقوا الطعن في أنفسهم وترك مروياتهم،وهذا ما كان من ابن عدي على ضوء ما بينته.

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال،ج٣، ص٥٧٩، ترجمة ٧٦٦٩، مصدر سابق.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٢، ص٤٢٤، ترجمة ٩٤١، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٥٥٠، ترجمة ١٧٧٦، مصدر سابق.

المبحث الثالث

الحكم على الراوي بالضعف الشديد وعلى مروياته بالوضع

لقد اهتم المحدثون بدراسة أحوال الرواة حتى تبلور ذلك في صورة ما عرف بعلم الجرح والتعديل، وذلك كون الحكم على الرواية متوقف أولاً على معرفة عدالة وضـــبط ناقليها، من أجل ذلك ذكروا مراتب وأقسام للرواة، سواء كانت جرحاً أو تعديلاً، متفاوتة فيما بينها لفظاً وحكماً، والذي نحن بصـــدد الحديث عنه في هذا المقام ما صـــدّر عن هؤلاء العلماء في باب الجرح، وإن كان من المتعارف عليه أن ما يوصـف به الراوي من الوضع والكذب على رسـول الله صـــلى الله عليه ســـلم يعتبر من أعلى درجات الجرح المســـقط للإعتداد بالراوي، إلا أن هنالك ألفاظاً اســـتعملها المحدثون في نقد الرواة أقل جرحاً من الحكم بالوضـــع والكذب الصريح، وإن اعتبرت من ألفاظ الجرح والضعف الشديد،بحيث يلتقي بعضها مع الكذب من خلال الحكم على حديث الراوي الموصوف بالترك وعدم الاحتجاج به، على أنه لا يدخل في هذا الرواة الضـعفاء الذين لا يعتبر ضـعفهم شـديداً جداً،أعني بذلك الذين يعتبر بحديثهم في المتابعات والشـواهد وإنما الكلام هنا عن الضـعيف جداً ويدخل في ذلك مَن وُصـفَ بأنه: متروك الحديث، ومنكر الحديث.

فقد عدّ ابن أبي حاتم كما في الجرح والتعديل: أن من مراتب الجرح" قولهم ـــ متروك الحديث ـ وهي بمنزلة ذاهب الحديث أو كذاب، وحكم بعدم كتابة حديث مَن وُصف بذلك وهي المنزلة الرابعة "[1].

وقد قرن أبو حاتم الرازي في كلامه على بعض الرواة بين قوله ـــــ متروك الحديث وكذاب ـــــ كما في ترجمة "عمار بن زربي، أبو المعتمر الضـرير" قال ابن أبي حاتم: روى عن معتمر بن سليمان كتب عنه أبي...، ثم قال سألت أبي عنه فقال:"هو كذاب متروك الحديث

(١) عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، بتصرف، ج٢، ص٣٢، باب بيان درجة رواة الآثار، مصدر سابق.

وضـــرب على حديثه ولم يقرأه علينا"[1]، وفي كلام أبي حاتم ما يكشـــف اللثام عن مقصـــد المتقدمين من هذه الألفاظ،وبيان مدى علاقتها بالكذب والوضع.

أما لفظ المنكر، فقد ذكر مســـلم في مقدمة الصـــحيح ما يبين حكمه،حيث ألحقه بحديث من لا يحتج به ممن هو بدرجة المتهم بالوضـــع وتوليد الأخبار، فقال:" وَكَذَلِكَ، مَنِ الْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْمُنْكَرُ، أَوِ الْغَلَطُ أَمْسَكْنَا أَيْضًا عَنْ حَدِيثِهِمْ، وَعَلَامَةُ الْمُنْكَرِ فِي حَدِيثِ الْمُحَدِّثِ، إِذَا مَا عُرِضَـــتْ رِوَايَتُهُ لِلْحَدِيثِ عَلَى رِوَايَةِ غَيْرِهِ مَنْ أَهْلِ الْحِفْظِ وَالرِّضَـــا، خَالَفَتْ رِوَايَتُهُ رِوَايَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تَكَدْ تُوَافِقُهَـــا، فَإِذَا كَـــانَ الْأَغْلَبُ مِنْ حَـــدِيثِهِ كَـــذَلِكَ كَـــانَ مَهْجُورَ الْحَدِيثِ، غَيْرَ مَقْبُولِهِ، وَلَا مُسْتَعْمَلِهِ"[2].

ومما يلتفت إليه في هذا أن العلماء فرقوا بين قولهم في الراوي: منكر الحديث، وروى أحاديث منكرة،أو: يروي مناكير ـــ كما ورد عن الزركشي في نكته على مقدمة ابن الصلاح عندما ذكر قول ابن دقيق العيد في شـــرحه للإلمام، قال:" من يُقَال فِيهِ مُنكر الحَدِيث لَيْسَ كمن يُقَال فِيهِ: روى أَحَادِيث مُنكرَة لِأَن مُنكر الحَدِيث وصـــفٌ فِي الرجل يسْـــتَحق بِهِ التّرْك لحديثه والعبارة الْأُخْرَى تَقْتَضِـــي أَنه وَقع لَهُ فِي حِين لَا دَائِماً، وَقد قَالَ أَحْمد بن حَنْبَل فِي مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم التَّيْمِيّ: يروي أَحَادِيث مُنكرَة،وَقد اتّفق عَلَيْهِ الشَّـــيْخَانِ،وَإِلَيْهِ الْمرجع فِي حَدِيث: "إِنَّمَا الْأَعْمَال بِالنِّيَّاتِ"[3].

وهذا ما أشـــار إليه اللكنوي في الرفع والتكميل حيث أفرد باباً للحديث عن هذه القضية وسماه ـ الفرق بين قولهم:حديث منكر ومنكر الحديث ـ وساق قولاً للحاكم قال فيه:" قلت للدارقطني فســـليمان ابْن بنت شُـــرَحْبِيل ؟ قَالَ: ثِقَة، قلت: أليس عِنْده مَنَاكِير؟ قَالَ:

(١) مصدر سابق، ج٦، ص٣٩٢، ترجمة ٢١٨٣.

(٢) مسلم، صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث ـ بيروت ـ ج١، ص٦، مقدمة الإمام مسلم.

(٣) الزركشـي، النكت على مقدمة ابن الصـلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشـي، تحقيق زين العابدين بن محمد، نشر أضواء السلف ـ الرياض ـ ط١، ١٤١٩هـ، ج٣، ص٤٣٦.

يحدث بهَا عَن قوم ضـــعفاء،أما هُوَ فَثِقَة"[1]، وفي كلام الدارقطني ما يدل على وجود الفرق بين رواية المناكير التي تـــدخل أحياناً على بعض الثقات من روايتهم عن الضعفاء، وبين رواية من لا يروي إلا المناكير،أو غلب عليه ذلك لأن الثاني يعد وصفاً ملازماً للراوي نفسه.

ومن خلال الوقوف على كلام العلماء في بيان درجة بعض ألفاظ الضـعف سـالفة الذكر كقولهم: (متروك الحديث، منكر الحديث، ضـــعيف جداً) تبين أنها من ألفاظ الجرح الشديد الذي يصل إلى درجة ترك الراوي وعدم قبول روايته.

وقد أدخل ابن عدي هذه الألفاظ في دائرة الوضـــع، حيث نراه يقرن بين من هو منكر الحديث أو متروك الحديث، وبين الحكم على روايته بالوضع، ومن أجل توضيح منهجه في ذلك لا بد من دراسة هذه الأحكام عنده بالتفصيل كما هو متمثل في المطالب التالية:

المطلب الأول: جرح الراوي بلفظ "ضعيف جداً".

المطلب الثاني: جرح الراوي بلفظ "متروك الحديث".

المطلب الثالث: جرح الراوي بلفظ "منكر الحديث".

---

(١) اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، محمد عبد الحي بن محمد اللكنوي الهندي أبو الحسـنات، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب ـ ط٣، ١٤٠٧هـ، ج١، ص١٩٩، باب في الفرق بين قولهم حديث منكر ومنكر الحديث.

المطلب الأول

جرح الراوي بلفظ "ضعيف جداً"

ذكر الحافظ العراقي في "شرح التذكرة والتبصرة" أن لفظ ضعيف جداً وما يشبهه من ألفاظ الجرح الأخرى يُعد في المرتبة الثالثة من مراتب الجرح والتعديل، والتي تعتبر عيباً في الراوي، مما يترتب عليه ترك حديثه ولا يعتد به في باب المتابعات والشواهد فقال:" المرتبةُ الثالثةُ: فلانٌ رُدَّ حديثُهُ، أو رَدُّوا حديثَهُ، أو مردودُ الحديثِ، **وفلانٌ ضعيفٌ جِدًّا**، وفلانٌ واهٍ بمرّةٍ، وفلانٌ طرحوا حديثَهُ، أو مُطرَّحٌ، أو مطرَّحُ الحديث... ونحوُ ذلك. وكلُّ مَنْ قِيْلَ فيهِ ذلكَ من هذهِ المراتبِ الثلاثِ، لا يُحْتَجُّ بهِ، ولا يُسْتَشْهَدُ بِهِ، ولا يُعْتَبَرُ بِهِ"(١).

يفهم من هذا الكلام أن المرتبة الثالثة تدخل ضمناً في الأولى والثانية لوجود علّة بينها تتمثل في ترك حديثه وعدم الاحتجاج به،ويستوي في ذلك مَن قيل فيه: كذاب أو وضاع،وهما من ألفاظ المرتبة الأولى،أومَن قيل فيه: متهم بالكذب والوضع وهما من ألفاظ المرتبة الثانية،أو مَن قيل فيه: ضعيف جدًّا،وهو من ألفاظ المرتبة الثالثة، فكلهم يشتركون في الحكم المترتب عليه وهو عدم الاحتجاج بحديثهم أو الاستشهاد به.

ولقد قرن ابن عدي في حكمه على الراوي بين لفظ ضعيف جدًّا،ولفظ الوضع كما في ترجمته "لبشر بن إبراهيم الأنصاري" حيث قال عنه:"بِشْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ هَذَا لا أَدْرِي كَيْفَ غفل مَنْ تَكَلَّمَ فِي الرِّجَالِ عَنْهُ فَإِنِّي لَمْ أَجِدْ لَهُمْ فِيهِ كَلامًا، وَهو بَيِّنُ **الضَّعْفِ جِدًّا** وَرِوَايَاتُهُ الَّتِي يَرْوِيهَا عَمَّنْ يَرْوِي غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، وَهو عِنْدِي مِمَّنْ **يَضَعُ الْحَدِيثَ** عَلَى الثِّقَاتِ"(٢).

وقد كان دلَّل على ذلك بالأحاديث التي رواها بشر هذا عن الأوزاعي ووضعها عليه وعلى غيره من الثقات وحكم عليها ابن عدي في نهاية الترجمة بقوله:" وَفِي مِقْدَارِ مَا ذَكَرْتُهُ

---

(١) الحافظ العراقي، شرح التذكرة والتبصرة = ألفية العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق عبد اللطيف الهميم + ماهر الفحل، ط١، ١٤٢٣هـ، نشر دار الكتب العلمية ـــ بيروت ـــ ج١، ص٣٧٧، باب مراتب التعديل.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٢، ص١٦٧، ترجمة ٥٢٠، مصدر سابق.

يَتَبَيَّنُ **ضَعْفُهُ** وَمَا ذَكَرْتُهُ عَنْهُ عَنِ الأَوْزاعِيّ وَثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ وَمُبَارَكِ بْنِ فَضَالَةَ، وأَبُو حَرَة وَغَيْرُهُمْ كُلُّ ذَلِكَ بَوَاطِيلُ وَضَعَهَا عليهم"[١].

وكلام العقيلي في الضعفاء الكبير وابن حبان في المجروحين[٢]يوافق ما ذهب إليه ابن عدي من جهة الحكم على حديثه بالوضع، فيكون مراده هنا فيمن أطلق عليهم لفظ "ضعيف جداً" أنها تعني عنده بلا شكٍ أنه من أهل الوضع، وقد دلَّ على صحة منهجه في ذلك بالأحاديث الموضوعة التي ساقها في ترجمته له.

فمن مصائبه، عن الأوزاعي، عن مكحول، عن واثلة أن: النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد الحاجة أوثق في خاتمه خيطاً"، ولذلك ذكره ابن الجوزي في الموضوعات[٣] وعدّه الذهبي في ميزان الاعتدال من مصائب بشر بن إبراهيم هذا[٤].

وهذا يعطي قوة لِمَا ذهب إليه ابن عدي فيما نسبه للراوي من الحكم عليه وعلى حديثه بالوضع من خلال قَرَنِ ذلك بالضعف الشديد ليكشف لنا عن مراده بهذه اللفظة التي تساوي عنده الوضع، وهذا ما أكدّ عليه الدكتور زهير عثمان في أطروحته الموسومة "ابن عدي ومنهجه في كتابه الكامل" في أثناء كلامه على طريقة ابن عدي في الترجمة للرجال فقال في المبحث الأول أنواع الرواة المذكورين في الكامل ثم عدّ منهم "شديدو الضعف" وتوصل إلى نتيجة قال فيها:"وهم الذين ضعفوا بجرح في العدالة لا في الضبط"[٥]، إلا أنه لم يتوسع في بيان مدلول ابن عدي في تعامله مع هذه الطائفة من الرواة التي دخلت عنده في نطاق الوضع أعني ممن وصفوا بالضعف الشديد،ولم يبين الصلة بين هذا الوصف وعلاقته بالوضع.

---

(١)مصدر سابق، ج٢، ص١٦٧.

(٢) ينظر، العقيلي، الضعفاء الكبير، ج١، ص١٤٢، ترجمة ١٧٤، وابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٨٩، ترجمة ١٣٢، مصادر سابقة.

(٣) انظر، ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص٢٧٤، باب الأدب، مصدر سابق.

(٤) انظر، الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ٣١٢، ترجمة ١١٨١، مصدر سابق.

(٥) زهير عثمان علي نور، أطروحة علمية، ابن عدي ومنهجه في كتابه الكامل في ضعفاء الرجال، مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحديث من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، مطبوعة، نشر مكتبة الرشد ــ الرياض ــ، ط١، ١٤١٨هـ، ج١، ص١٧٥.

وقد انسحب هذا الحال على كثير من الرواة الذين يمكن أن يقال فيهم ما ذكره ابن عدي في ترجمته "لبشر بن إبراهيم الأنصاري" من إقتران الضعف الشديد بالوضع اذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر ما قاله في ترجمة:" إبراهيم بن البراء بن النضر بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الأَنْصَارِيُّ" فقد صدّر ترجمته بقوله:" **ضعيف جدّاً**، حدث عن شُعْبَة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد وغيرهم من الثقات بالبواطيل"[1]، ثم ساق له بعض الأحاديث وحكم عليه في نهايتها بقوله:" وإبراهيم بن البراء هذا أحاديثه التي ذكرتها وما لم أذكرها كلها مناكير **موضوعة**، ومَنِ اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جدّاً".

وهذا ما صنعه في أثناء كلامه على "أحمد بن طاهر بن حرملة، ابْنُ أَخِي حَرْمَلَةَ بْنِ يَحْيى" فقد ترجم له في بداية حديثه عنه بقوله "**ضعيف جدّاً، يكذب** في حديث رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إذا روى، ويكذب في حديث الناس إذا حدث عنهم"[2]، ثم ساق له بعض الأحاديث التي تدل على كذبه ووضعه، ليكون وافق بذلك ما رماه به ابن عدي،علماً أن ابن حبان ذكره في المجروحين وبين أنه لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه[3].

يتضح من كلِّ ذلك أن ابن عدي قد قرن في أحكامه بين الوضع والضعف الشديد فيمن ذكرهم من الرواة الذين تنوعت أقوال أهل العلم فيهم بالتجريح، ولا يعني هذا بحال تعميم ذلك في كل راوٍ أطلق عليه أن ضعفه شديد أنه يدخل لزاماً في دائرة الاتهام بالوضع، لأنه كثيراً ما أطلق على بعضهم بأنه بين الضعف جداً ولم يقرن ذلك بالوضع،وإنما يزيد على ذلك قوله:" يأتي بما لا يتابعه عليه الثقات "، أحياناً يكتفي بوصفه بذلك، بخلاف أولئك الذين جُرحوا في أنفسهم وعدالتهم،ولهذا أدخل ابن عدي من اتُّهم في عدالته إلى جانب ضعفه في دائرة الوضع.

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٤١١، ترجمة ٨٥، مصدر سابق،(وينظر أيضاً في ترجمة إبراهيم بن حيان بن حكيم بن علقمة، ج١، ص٤١١).

(٢) مصدر سابق، ج١، ص٣٢٣، ترجمة ٣٩.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٥١، ترجمة ٨٥، مصدر سابق.

المطلب الثاني

جرح الراوي بلفظ "متروك الحديث"

ذكر الرامهرمزي في المحدث الفاصل بسنده إلى عبد الرحمن بن مهدي قوله:"المحدثون ثلاثة"، رجل حافظ متقن، فهذا لا يُختلف فيه، وآخر يُوهم والغالب على حديثه الصحة، فهذا لا يترك حديثه، والآخر يُوهم والغالب على حديثه الوهم، فهذا يترك حديثه "[1].

وقد اعتبر الدارقطني أن متروك الحديث هو عبارة عن وصف قادح في عدالة الراوي بدليل قوله:" إذا قلت: فلان ليّن الحديث لا يكون ساقطاً متروك الحديث،ولكن مجروحاً بشيء لا يسقط عن العدالة"[2]، وعند تطبيق مفهوم المخالفة على كلام الدارقطني يفهم المراد، حيث جعل لفظ ساقط ومتروك مخالف للفظ ليّن، لأنهما يختصّان بالعدالة بينما اللفظ الآخر يتعلق بضبط الراوي.

ويؤكدّ على ذلك ما ورد عن عبد الرحمن بن مهدي حيث قال:"سئل شعبة:مَن الذي يُترك حديثه ؟ قال: من يُتَّهم بالكذب ويُكثر الغلط، ومن يخطئ في الحديث يُجمَعُ عليه، فلا يتَّهم نفسَه ويُقيم على غلطه، ورجل روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون ".

وقال صالح بن أحمد:" لا يُترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميعُ على ترك حديثه"[3].

---

(١) الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلال الرامهرمزي الفارسي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، نشر دار الفكر ــ بيروت ــ ط٣، ١٤٠٤هـ، ج١، ص٤٠٦، باب القول فيمن يستحق الأخذ عنه.

(٢) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، نشر دار طيبة، ج١، ص٤٠٤، ألفاظ الجرح والتعديل.

(٣) محمد بن علي بن آدم الأثيوبي، شرح ألفية السيوطي المسمى إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر بعلم الأثر، نشر مكتبة الغرباء الأثرية ــ المدينة المنورة ــ ط١، ١٤١٤هـ، ج١، ص٣٦١، مراتب التعديل والتجريح، والسيوطي في التدريب، ٣٦٣/١ باب هل يشترط العدد في الحديث.

وهذا الراوي الضعيف إذا وصف بالترك فإنه لا يصلح للاعتبار،ويدل على ذلك ما رواه الترمذي من طريق حماد بن سلمة،عن أيوب السَّختياني، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة . أُراه رفعه ـــ "أحبب حبيبك هوناً ما... الحديث" قال الترمذي: غريب لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه، فجاء السيوطي في التدريب وأوضح عبارة الترمذي بقوله: أي من وجهٍ يثبت، وإلا فقد رواه الحسن بن دينار، عن ابن سيرين، والحسن متروك الحديث، لا يصلح للمتابعات "[1].

بيَّن السيوطي أن الترمذي حكم على الحديث بالغرابة لأنه لم يحتجَّ برواية الحسن بن دينار فهو متروك.

وبالعودة إلى ابن عدي فإنه يُلاحظ أنه في حكمه على بعض الرواة قد يقرن بين لفظ متروك الحديث،وبين الحكم على رواياتهم بالوضع، وهذا ما فعله بوضوح في ترجمته "لإبراهيم بن هُدبة، أبي هُدبة الفارسي" فقد أخبر أنه يحدث بالبواطيل، وقد تقرر معنا من قبل كما في الفصل الأول أن مراد ابن عدي من لفظ البواطيل (الوضع)، ومن ثم ساق له عدة أحاديث حكم على بعضها بالنكارة، ثم ختم ترجمته بقوله:" وهذه الأحاديث مع غيرها مما رواه أبو هدبة كلها **بواطيل**، وَهو **متروك الحديث**".

ومما يدل على أن البواطيل التي أطلقها ابن عدي في الحكم على حديث الراوي تعني الوضع تلك الأحاديث التي ساقها له بسنده، وفيها:"أَن رسُول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَال: مَنْ فَارَقَ الدُّنْيَا وَهو سَكْرَانُ دَخَلَ الْقَبْرَ سكراناً، ويُبعث من قبره سكراناً، وأمر به إلى النار سكراناً إِلَى جَبَلٍ، يُقَال لَهُ: سَكْرَانُ، فِي عَيْنٍ يَجْرِي مِنْهَا الْقَيْحُ وَالدَّمُ، هُوَ طَعَامُهُمْ وَشَرَابُهُمْ، مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ"[2]،وهذا الحديث أورده ابن الجوزي في الموضوعات[3]، عنده ثم أعقبه بكلام ابن عدي السابق في ترجمة أبي هُدبة الفارسي.

---

(١) انظر، د. صبحي إبراهيم الصالح، علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة، نشر دار العلم للملايين ـ بيروت . ط١٥، ١٩٨٤م، ج١، ص٢٤٣، باب المتابع والشاهد.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٤٣، ترجمة ٥٦، مصدر سابق.

(٣) ابن الجوزي، الموضوعات، ج٣، ص٤٣، كتاب الأشربة، مصدر سابق.

وأبو هدبة هذا وقعت له ترجمة عند ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، قال:" سألت أبي عن أبي هدبة فقال: **كذاب**"[1]، وذكره أيضاً ابن حبان في المجروحين،فحكم عليه بوضع الحديث، قال:"إِبْرَاهِيم بْن هدبة،أَبُو هدبة، شيخ يروي عَن أنس بن مَالك دجال من الدجاجلة... لَمَّا كبر جعل يروي عَن أَنَس **وَيَضَع** عَلَيْهِ "[2]، وتبعهم في الحكم عليه الذهبي في ديوان الضعفاء فقال عنه:" إبراهيم بن هدبة، أبو هدبة: عن أنس، **كذاب**"[3].

يتضح لنا من خلال كلام العلماء السالف ذكره صحّة ما تم تقريرُه آنفاً من أن مراد ابن عدي بقوله في بعض الرواة متروك الحديث أنها تعني عنده الوضع خاصة حيث بدا ذلك واضحاً في قوله عن هُدبة هذا في آخر ترجمته بعد أن عرض له بعض الأحاديث، ثم عمّم حكمه على جميعها بقوله:"وهذه الأحاديث مع غيرها ممّا رواه أبو هدبة كلها بواطيل " ثم قال:" وهو متروك الحديث بين الأمر في الضعف جدًّا"، ولهذا حكم عليه أبو حاتم الرازي بالكذب، وتعمد الكذب إنما تعني عند أهل العلم الاتهام بوضع الحديث ولهذا لم يبتعد ابن حبان حينما قال في ترجمته:" يروي عن أنس ويضع عليه" ولأجل ذلك كله يُحمل كلام ابن عدي في صدر ترجمته له:"وحدّث عن أنس بالبواطيل" وفي آخر الترجمة "وهو متروك الحديث" على أن ذلك يعني عنده أنه متهم بالوضع.

وسلك في بيان ذلك منهجه الذي اعتمد فيه على دراسة مرويات الرواة ومن ثم صار إلى إصدار الحكم الذي يتوافق مع حالهم.

ولابن عدي سلف في ذلك، فكثيرٌ ما نجد في كلام الأئمة المتقدمين عليه أنهم جمعوا في إطلاق أحكام على بعض الرواة بين لفظي:متروك الحديث،مثلاً والحكم عليه بالوضع، فها هو ابن أبي حاتم يروي بإسناده إلى أبي طالب (أحمد بن حميد) قوله:"قال أحمد بن

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص١٤٣، ترجمة ٤٧١، مصدر سابق.

(٢) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١١٤، ترجمة٢٩، مصدر سابق.

(٣) الذهبي، ديوان الضعفاء، ج١، ص٢٢، ترجمة ٢٦٧، مصدر سابق.

حنبل:معلى بن هلال متروك الحديث، حديثه موضـــوع كذب "[1] ومســـألة مدلول لفظ الحديث على الاتهام بالوضع بينة وواضحة في ثنايا كلام الأمام أحمد.

كما انه لا يمكن حمل كلام النسـائي في يحيى بن سـعيد، قاضـي شـيراز:"يروي عن الزهري أحاديث موضـوعة، متروك الحديث"[2]، إلا على ذات المعنى الذي أشـرت إليه عند ابن عدي.

إن كان لا يذكر ذلك صراحة في أبي هدبة السالف الذكر فإنه صرّح بذلك مع غيره، وتصـريحه في هذا خير دليل، وهذا ما كان منه في ترجمة "إبراهيم بن البراء بن النضـر بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الأَنْصَـارِيُّ" فقد وصـفه في بداية ترجمته بأنه يحدث عن الثقات بالبواطيل،وهو وإن كان اكتفى بهذا القول في بداية ترجمته له، إلا أنه سـاق له جملة من الأحاديث الدالة على حاله،أطلق حكمه فيه بقوله:" وإبراهيم بن البراء هذا أحاديثه التي ذكرتها وما لم أذكرها كلها مناكير **موضوعة**، ومَنِ اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جدّاً، وَهو **متروك الحديث**"[3] وفي كلام ابن عدي هذا دلالة واضـحة تبين أن من أطلق فيه لفظ متروك الحديث فإنما هو في حكم أو في درجة من يضـع الحديث،لأن مدلول اللفظين واحد، وكلاهما مسـقط لعدالة الراوي التي لا يصلح معها متابعة أو اعتبار، وعلى هذا سار ابن عدي في إطلاق أحكامه مع هذه الطائفة من الرواة، فتارة يقرن بين هذين اللفظين،وتارة يكتفي بأحدهما لغلبة مدلوله على الآخر، كلُّ ذلك بعد أن يكون قد اسـتوفى دراسـة وتحرير مرويات هذه الفئة، سـالكاً في ذلك ما ألزم به نفسـه من سـلوك المنهج التطبيقي في نقد الرواة لأجل الوصـول إلى أعدل الأقوال والأحكام وهو منهج جدير لأن يُحتذى به لكل من أراد الوصول إلى المنهج القويم في هذا الشأن.

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٨، ص٣٢٢، ترجمة ١٥٢٩، مصدر سابق.

(٢) الضعفاء والمتروكون، النسائي، ج١، ص١٠٨، ترجمة ٦٣٤، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٤١١، ترجمة ٨٥، مصدر سابق.

المطلب الثالث

جرح الراوي بلفظ "منكر الحديث"

أطلق ابن عدي في حكمه على بعض الرواة مصطلح منكر الحديث، أو يروي مناكير، إلا أنه مما يلاحظ عليه أحياناً عملية المزاوجة بين هذا اللفظ وبين الحكم على أحاديثهم بالوضع، حيث إن مدلول لفظ:منكر الحديث عند أهل العلم أن حديثه مردود وهو من صيغ الطعن الشديد في الراوي وهو في الأصل ناشيء عن مخالفته بما يرويه عمّا يرويه الثقات، وقد انسحب هذا الامر عنده على جملة من الرواة، ومن هؤلاء:"يحيى بن عنبسة بصري" فقد وصفه في بداية الترجمة بقوله " منكر الحديث" ثم ساق له مجموعة من الأحاديث وحكم عليها بالنكارة ثم ساق له مجموعة من الروايات الدّالة على ما سيصدره في نهاية ترجمته له،فقال:" وَيَحْيَى بْنُ عَنْبَسَةَ هَذَا مَكْشُوفُ الأَمْرِ فِي ضَعْفِهِ لِرِوَايَاتِهِ عَنِ الثِّقَاتِ **الْمَوْضُوعَاتِ**"(١).

وحكم ابن عدي هذا يلتقي مع كلام ابن حبان حيث ترجم لهذا الراوي في المجروحين فقال عنه:" يحيى بن عَنْبَسَة شيخ دجال **يضع الحَدِيث** على بن عُيَيْنَة وَدَاوُد بن أبي هِنْد وَأبي حنيفَة وَغَيرهم من الثِّقَات لَا تحل الرِّوَايَة عَنهُ بِحَال وَلَا كِتَابَة حَدِيثه إِلَّا للاعتبار"(٢).

ويتفق أيضاً مع ما قاله، الدارقطني بعده كما في تعليقاته على المجروحين لابن حبان حيث ساق له حديثاً في سنده ابن عنبسة هذا فقال:" وَقد روى هَذَا الحَدِيث شيخ **يضع الحَدِيث**، يقَالَ لَهُ يَحْيَى بْن عَنْبَسَة"(٣).

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٩،ص١٢٦، ترجمة ٢١٥٥، مصدر سابق.

(٢) ابن حبان، المجروحين، ج٣، ص١٢٤، ترجمة ١٢١٨، مصدر سابق.

(٣) الدارقطني،تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان،أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق خليل بن محمد العربي، ط١، ١٤١٤هـ، نشر دار الفاروق الحديثة للطباعة ـ القاهرة ـ ج١،ص١٦٢،ترجمة ١٩.

وتابعهم على ذلك الذهبي في ميزانه حيث عقد له ترجمة مطوّلة اشتملت على بعض الأحاديث التي رواها عنبسة هذا ثم انتهى إلى القول:" وهذا كله من **وضع** هذا المدبر"[١].

ومن هنا ذكر بعض الأحاديث التي ساقها ابن عدي في ترجمة ابن عنبسة هذا وحكم عليها بالوضع،فقد روى بسنده إلى أَنَس، قَال: قَال رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حُسْنُ الْوَجْهِ مَالٌ وَحُسْنُ الشَّعْرِ مَالٌ وَحُسْنُ اللِّسَانِ مَالٌ والمال مال".

وهذا الحديث أورده أصحاب كتب الموضوعات كما عند صاحب تنزيه الشريعة فقد أعله بوجود يحيى بن عنبسة فيه[٢]، بهذا ينكشف لنا مراد ابن عدي من قرن لفظ النكارة بالوضع،وأن لهما مدلولاً واحداً يدفع باتجاه إسقاط وطرح كل ما يرويه مَن وُصف بذلك.

ولقد توارد هذا الأمر عند ابن عدي في كتابه هذا، ومثال ذلك أنه حينما عقد ترجمة "لمحمد بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمد بْنِ عُكَاشَةَ بْنِ مُحَصَّنٍ الأسدي"ذكر في بداية ترجمته أنه:"روى عنه الأَوْزاعِيّ وإبراهيم بْن أَبِي عبلة وجعفر بْن برقان والأعمش **أحاديث مناكير** بالأسانيد التي يرويها" ثم ساق له بعض الروايات الدالة على ما سيلخص فيه القول العدل في هذا الراوي، فقال:" هَذِهِ الأَحَادِيثُ بِأَسَانِيدِهَا مَعَ غَيْرِ هَذَا مِمَّا لَمْ أَذْكُرْهُ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْعُكَّاشِيّ كُلُّهَا مَنَاكِيرُ مَوْضُوعَةٌ[٣].

وهذا ما أكدّ عليه ابن عدي أيضاً في حديثه عن "يَحْيى بن هاشم السمسار الغساني، يُكَنَّى أبا زكريا" فبعد أن أورد له مجموعة من الأحاديث حكم عليه بقوله:" وَلِيَحْيَى بْنِ هَاشِمٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَالأَعْمَشِ وَالثَّوْرِيّ، وشُعبة غَيْرُ مَا ذَكَرَ، وَهو يَرْوِي أَيضًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِد وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرِهِمْ **بِالْمَنَاكِيرِ** يَضَعُهَا عَلَيْهِمْ، وَيَسْرِقُ حَدِيثَ الثِّقَاتِ، وَهو مُتَّهَمٌ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ لَمْ يَلْقَ هَؤُلاءِ وَعَامَّةُ حَدِيثِهِ عَنْ هَؤُلاءِ وَغَيْرِهِمْ إِنَّمَا هُوَ **مَنَاكِيرُ وَمَوْضُوعَاتٌ** وَمَسْرُوقَاتٌ، وَهو فِي عِدَادِ مَنْ **يَضَعُ الْحَدِيثَ**"[٤].

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص٤٠٠، ترجمة ٩٥٩٩، مصدر سابق.

(٢) ابن عراق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة والموضوعة، ج٢،ص١٩٨، حديث

(٣) مصدر سابق، ج٧، ص٣٦٥، ترجمة ١٩٥٣.

(٤) مصدر سابق، ج٩، ص١٢١، ترجمة ٢١٥٣.

ولقد حفل كتابه بمثل هذه النماذج التي اكتفي بما أوردته منها،مع العلم كما هو متعارف عليه أنه قد سبقه بهذا المنهج كثير ممن تقدمه من المحدثين من حيث إقران الوضع مع النكارة ونجد ذلك جليلاً عند أحمد في العلل ومعرفة الرجال مثلاً عندما قال ابنه عبد الله:" سَمِعت أبي يَقُول أَحَادِيث بن ميسور كلهَا مَوْضُوعَة مَنَاكِير اضْرِب عَلَيْهَا"(١).

(١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، ج١، ص٣٠٤، ترجمة ٥١٠،مصدر سابق.

الفصل الثالث

قرائن الحكم على الحديث بالوضع عند ابن عدي

استطاع المحدثون من خلال دراستهم وإمعان النظر في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقفوا على الأحاديث الموضوعة ويستخرجوها واحداً تلو الآخر، مما أدى بهم إلى وضع قرائن وقواعد يمكن من خلالها التَّمييز بين الحديث الموضوع وغيره، سواء كانت هذه القرائن تتعلق بالسند أو بالمتن، إلا أن معرفة الوضع من طريق المتن أكبر وعلاماته أكثر، وقد عبَّر عن هذا طائفة من أهل العلم ممنّ اعتنى بعلوم الحديث، وفي هذا السِّياق جاء قول ابن دقيق العيد:" وَأهل الحَدِيث كثيرا مَا يحكمون بذلك بِاعْتِبَار أُمُور ترجع إِلَى الْمَرْوِيّ وألفاظ الحَدِيث، وحاصله يرجع إلى أنه حصلت لهم بكثرة محاولة ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم هيئة نفسانية وملكة يعرفون بها ما يجوز أن يكون من ألفاظه وما لا يجوز، كما سئل بعضهم: كيف يعرف أن الشيخ كذاب؟ قال:" إذا روى لا تأكلوا القرعة حتى تذبحوها؛ علمت أنه كذاب"(١).

وأما فيما يتعلَّق بالقرائن التي تعُود إلى معرفة الحديث الموضوع من خلال المرويّ، فإنه يمكن أن يقال: إنه شكلَّ أو أخذ حيّزاً واسعاً من كلام العلماء المختصّين بهذا الشأن، ولهذا قال ابن حجر معلّقاً على كلام ابن دقيق العيد السالف نقلُه قريباً:" وهذا أولى من التسوية بينهما، فإن معرفة الوضع من قرينة حال المروي **أكبر** من قرينة حال الراوي"(٢).

---

(١) ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد، نشر دار الكتب العلمية. بيروت. ط ١٤٠٦هـ، ج١، ص٢٥، باب القول في الأسانيد الواهية.

(٢) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادى المدخلي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ، ج٢، ص٨٤٣.

إلا أن كلام ابن حجر هذا لا يمنع من الحكم على الحديث بالوضع من خلال علامات ظهرت في الراوي دلت على كذبه، وهذا ما أكدّ عليه كثير من المحدثين في كتبهم عند كلامهم على معرفة الموضوع، فمن القرائن التي يعرف بها الموضوع من جهة الراوي ما نصَّ عليه السيوطي في تدريب الراوي بقوله:" وَمِنَ الْقَرَائِنِ كَوْنُ الرَّاوِي رَافِضِيًّا، وَالْحَدِيثُ فِي فَضَائِلِ أَهْلِ الْبَيْتِ"(١).

وقد جمع بعض المعاصرين(٢) في مؤلفاتهم كلام المحدثين في هذا الباب، وذكروا جملةً من العناصر التي يمكن من خلالها معرفة الحديث الموضوع من خلال السند، تحت عنوان ـــ علامات الوضع في الراوي. أو. علامات الوضع في السند. والأمر نفسُه ينطبق على المتن أيضاً.

وقد ذكر ابن القيم فيما ورد عنه في "المنار المنيف" علامة يعرف بها الحديث الموضوع من غيره، حيث زاد على ابن الصلاح في ذلك بما ذكَرهُ من الشروط الواجب توفُّرها فيمن يمكن له التمييز بين ما صحَّ عنه صلى الله عليه وسلم وبين ما لا يمكن أن يكون صحيحاً، فقال:" وَسُئِلْتُ: هَلْ يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ بِضَابِطٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْظَرَ فِي سَنَدِهِ؟ فأجاب رحمه الله:"فَهَذَا سُؤَالٌ عَظِيمُ الْقَدْرِ وَإِنَّمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ تَضَلَّعَ فِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ الصَّحِيحَةِ وَاخْتَلَطَتْ بِلَحْمِهِ وَدَمِّهِ، وَصَارَ لَهُ فِيهَا مَلَكَةٌ، وَصَارَ لَهُ اخْتِصَاصٌ شَدِيدٌ بِمَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالآثَارِ وَمَعْرِفَةِ سِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهَدْيِهِ فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ وَيُخْبِرُ عَنْهُ وَيَدْعُو إِلَيْهِ، وَيُحِبُّهُ وَيَكْرَهُهُ وَيُشْرِعُهُ لِلأُمَّةِ، بحيث كَأَنَّهُ مُخَالِطٌ لِلرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم كَوَاحِدٍ مِنَ أَصْحَابِهِ.

فَمِثْلُ هَذَا يَعْرِفُ مِنْ أَحْوَالِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم وَهَدْيِهِ وَكَلامِهِ وَمَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَ بِهِ وَمَا لا يَجُوزُ مَا لا يَعْرِفُهُ غَيْرُهُ، وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ مُتَّبِعٍ مَعَ مَتْبُوعِهِ، فَإِنَّ لِلأَخَصِّ بِهِ

---

(١) السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص٣٢٦، باب معرفة الموضوع، مصدر سابق.

(٢) انظر، مصطفى السباعي، السنة ومكانتها في التشريع، ج١، ص٩٧، باب علامات الوضع في السند/، وانظر، نور الدين محمد عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ج١، ص٣١٠، باب أنواع الحديث المردود/، وقد فصل في ذلك ـــ عمر فلاته ـــ في كتابه الوضع في الحديث، عبارة عن أطروحة دكتواره أجيزت من الأزهر،١٣٩٧هـ، مطبوعة، مؤسسة دار المناهل بيروت، ١٤٠١هـ، ينظر ج١، ص٢٨٥ وما بعدها.

الْحَرِيصَ عَلَى تَتَبُّعِ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ مِنَ الْعِلْمِ بِهَا وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ وَمَا لا يَصِحُّ مَا لَيْسَ لِمَنْ لا يَكُونُ كَذَلِكَ، وَهَذَا شَأْنُ الْمُقَلِّدِينَ مَعَ أَئِمَّتِهِمْ يَعْرِفُونَ أَقْوَالَهُمْ وَنُصُوصَهُمْ وَمَذَاهِبَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"(١).

فإنه يمكن أن يُفهم من كلام ابن القيم هذا أنه لا يمكن أن تتأتى معرفة الحديث الذي وضع كذباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا لمن تبحَّر فيه قراءة وحفظاً وعملاً وهذا سبيل الحفّاظ المتبحرين في هذا الشأن.

روى الخطيب البغدادي بسنده إلى الربيع بن خُثَيم قوله:" إِنَّ مِنَ الْحَدِيثِ حَدِيثًا لَهُ ضَوْءٌ كَضَوءِ النَّهَارِ نَعْرِفُهُ، وَإِنَّ مِنَ الْحَدِيثِ حَدِيثًا لَهُ ظُلْمَةٌ كَظُلْمَةِ اللَّيْلِ نُنْكِرُه"(٢)، وهذا ما أكدّه ابن الجوزي بقوله:" الْحَدِيثُ الْمُنْكَرُ يَقْشَعِرُّ لَهُ جَلْدُ الطَّالِبِ لِلْعِلْمِ، وَيَنْفِرُ مِنْهُ قَلْبُهُ فِي الْغَالِبِ"(٣).

ولقد كان ابن عدي أحد هؤلاء العلماء الجهابذة الذين توافرت فيهم تلك الشروط التي أشار إليها ابن القِيم وغيره، بما اختصَّ به من التبحر في بحور هذا العلم، ومن التوسُّع في معرفة علل الحديث وحال رجاله، حتى غدا إماماً يُشهد له بالعلم في ذلك، والفضل، لِمَا انتهى إليه من عِلم مَن سبقُوه فحفظه ووعاه، بل زاد عليه بما أطلقه من جملة الأحكام على الرواة ومروياتهم، ومن جملة ذلك ما وصلنا في كتابه هذا من أحكامه على أحاديث بعض الرواة بالوضع من خلال اعتماده على القرائن التي توفرت لديه، سواء في سند الحديث أو متنه، كما سأبين ذلك بوضوح عند الحديث على مَن شَمِلَهم حكمه من هذه الفئة من الرُّواة الذين رماهم بهذه التهمة، وبناء على هذا سأقسم الفصل إلى مبحثين اثنين:

المبحث الأول: قرائن الوضع التي تتعلق بالراوي:

المبحث الثاني: قرائن الوضع التي تتعلق بالمروي:

---

(١) ابن القيم، المنار المنيف، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية. حلب. ط١، ١٣٩٠هـ، ج١، ص٤٣.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ج١، ص٤٣١، باب في وجوب إطراح المنكر من الأحاديث.

(٣) ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص١٠٣، مصدر سابق.

المبحث الأول

قرائن الوضع التي تتعلق بالراوي

حكم المحدثون على أحاديث بعض الرواة بالوضـــع من خلال علامات وأمارات توفرت لديهم، أدت بدورها إلى كشف كذبهم وتزويرهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن جملتها ـــ ما أجمع النقاد عليه بقولهم: فلان يضع الحديث، أو التصريح بنفي اللقاء بين التلميذ والشيخ، أو إقرار الراوي على نفسه بأنه وضع أحاديث كمن أقرّ بوضع أحاديث في فضائل سور القران، أو ما يتنزل منزلة الإقرار كالقرائن التاريخية والمكانية إلى غير ذلك مما سار عليه نقاد الحديث.

وبالرجوع إلى كتاب الكامل لابن عدي نجده قد سـلك طريق من كان قبله من نقاد الحـديث، ويتبيَّن ذلـك من خلال مـا أطلقـه من أحكـام على أحـاديث بعض الرواة بأنها موضـوعة، أو مكذوبة على رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم؛ سـالكاً في ذلك مسـلك جَمع الروايات التي تخصُّ صـاحب الترجمة من هذه الفئة، ومن ثمّ النظر فيها ودراسـتها على الوجه الذي يمكن من خلاله إطلاق حكمه الذي يصـــلُح له، من خلال الدلائل والقرائن التي وجدت فيما أطلقه من أحكام، وقد أخذ هذا المنهج عنده أكثر من شـــكل وأســـلوب تمثل فيما يلي:

أولاً: أن يحدث الراوي عن شيخ ثبت أنه مات قبل أن يولد:

يُعتبر تصريح الراوي في السماع من الشيخ من أقوى طرق التحمُّل، ولكن إن أثبت النقاد من المحدثين عكس ذلك أصـبحت هذه قرينة من أشـد القرائن التي يحكم من خلالها عليه بالوضـع لأنها تنزَّل منزلة إقراره واعترافه بالكذب، وهذا ما نجده ظاهراً عند ابن عدي في تعامله مع بعض الرواة، ولتوضـيح ذلك لابد من الوقوف على بعض من ترجم لهم، وصـنع مثل هذا، كما هو الحال في ترجمته " لأحمد بن عبد الرحيم بن عبد الرزاق ـــ جرجاني" حيث حكم عليه بقوله:" رأيته في جامع بآمُل، بيده عصـاً يسـأل الناس، حَّدث عن جرير ونُظرائه

بأحاديث كثيرة، بعضُها مرفوع، وكان قليل الحياء، لأنه كان يحدث عن **قوم قد ماتوا قبل أن يولد** بدهر"[١].

ثم ساق له حديثاً موضوعاً وحكم عليه بالبطلان وكنت قد أوضحت فيما سلف أن الباطل والموضوع عنده سيان، ويؤكد ذلك أن أصحاب كتب الموضوعات أخرجوا الحديث وحكموا عليه بالوضع أيضاً كما سيأتي، قال ابن عدي:"سمعت أحمد بن عبد الرحيم يَقُولُ: حَدَّثَنا زُرَيْقُ بْنُ مُحَمد الْكُوفِيُّ، حَدَّثَنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكرمَة، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: إِنَّ اللَّهَ طَهَّرَ قَوْمًا مِنَ الذُّنُوبِ بِالصَّلْعَةِ مِنْ رُؤُوسِهِمْ، وَإِنَّ عَلِيًّا لَمِنْهُمْ".

والذي يبّين مدى اعتماده في حكمه على الراوي بأنه ممن يكذب أو يروي أحاديث موضوعة: ما نصَّ عليه بما توفر عنده من قرينة **عدم اللقاء** مع مَن صرح هذا الراوي بالسماع منهم في كثير من الأحيان، وهذا الراوي يعد ممن عاصره ابن عدي، فهو أعرف به، وقد نص على ذلك عندما قال في بداية ترجمته "سمعت أحمد..."وهذا ما أكده أيضاً النقاد بعده، فإنهم قد اقتصروا في أثناء ترجمتهم لهذا الراوي على ما نصَّ عليه ابن عديّ فيه على نحو ما نراه عند الجرجاني في" تاريخ جرجان"[٢]، وابن الجوزي في "الموضوعات"[٣]، والذهبي في "المغني في الضعفاء" [٤] الذي قال:"أدركه ابن عدي، حديثه موضوع، وقال: كان قليل الحياء، يحدث عمن لم يدركهم".

وقد سلك ابن عدي المنهج نفسه في ترجمته "لأحمد بن مُحَمد بن الصلت أبي العباس"، حيث صرّح بكذبه، معتمداً في ذلك على ما توفر عنده من قرائن دالَّةٍ على ذلك،

---

(١) انظر، ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٣٥، ترجمة ٥٠، مصدر سابق.

(٢) الجرجاني، تاريخ جرجان، أبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي الجرجاني، نشر عالم الكتب ــ بيروت ــ ط٤، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٨٦، ترجمة٣٦.

(٣) ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص٧٦، مصدر سابق.

(٤) الذهبي، المغني في الضعفاء، ج١، ص٥٤، ترجمة٢٤٨، مصدر سابق.

وهذا ما نص عليه في بداية كلامه عنه، فقال:"كان ينزل الشرقية ببغداد، **رأيته** في سنة سبع وتسعين ومِئَتَيْن يحدث عن ثابت الزاهد، وَعَبد الصمد بن النعمان وغيرهما من قدماء الشيوخ قوماً قد ماتوا قبل أن يولد بدهر"(١).

ومما يلاحظ عليه أنه لم يسق للراوي أحاديث غير أنه حكم عليه بالكذب متأثراً بالقرينة والعلامة التي توفَّرت عنده من خلال معرفته ومعاصرته له، وهذا ما بينه في نهاية الترجمة عندما قال:"وما رأيت في الكذابين أقلَّ حياءً منه، وكان ينزل عند أصحاب الكتب يحمل من عندهم رُزَماً فيحِّدث بما فيها، وباسم من كتب الكتاب باسمه، فيحدث عن الرجل الذي اسمه في الكتاب، ولاَ يبالي ذلك الرجل متى مات، ولعلّه **قد مات قبل أن يُولد**، منهم من ذكرت: ثابت الزاهد، وَعَبدُ الصمد بن النعمان ونظراؤهما، وكان تقديري في سِنِّهِ لما رأيته سبعين سنة، أو نحوه، وأظن ثابتاً الزاهد قد مات قبل العشرين بيسير، أو بعده بيسير، وَعَبد الصمد قريب منه، وكانوا قد **ماتوا قبل أن يولد بدهر**"(٢).

وقد أصاب ابن عدي فيما ذهب إليه من الطعن بعدالة الراوي من خلال اعتماده على قرينة عدم اللقاء بالشيخ، وهذا الذي قرره يلتقي مع ما ذهب إليه ابن حبان في المجروحين في أثناء ترجمته له، حيث قال في آخر هذه الترجمته:" فعلمت أنه يضع الحديث، ورَأَيْتُهُ يَرْوِي عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ وَعَنْ مُسَدَّدٍ **وَمَا أحَسِبه رآهم**"(٣).

وتابَعَهُما على ذلك أبو نعيم الأصبهاني في الضعفاء عندما ترجم له بقوله:" أَحْمد بن مُحَمَّد بن الصَّلْت أَبُو الْعَبَّاس الْحمانِي، يروي عَن ابن أبي أويس والقعنبي، وَعَن شُيُوخ **لم يلقهم** بالمشاهير والمناكير لَا شَيْء"(٤)، ومما يؤكد ما ذهب إليه ابن عدي بأن أحمد بن محمد بن

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٢٧، ترجمة ٤٤، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج١، ص٣٢٧، ترجمة ٤٤.

(٣) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٥٣، ترجمة ٨٦.

(٤) الأصبهاني، الضعفاء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق فاروق حمادة، ط١، ١٤٠٥هـ، نشر دار الثقافة ـ الدار البيضاء، ج١،ص٦٥، ترجمة ٣١.

الصلت هذا، من عدم صحّة روايته عن عبد الصمد بن النعمان وغيره للقرينة التي ذكرها، ما قاله الخطيب البغدادي في تاريخه، في سياق ترجمته لعبد الصمد بن النعمان ــ أحد الذين زعم أحمد بن محمد بن الصلت أنه روى عنهم فإنه نصَّ في آخر ترجمته لعبد الصمد بن النعمان بأنه مات سنة ست عشرة ومئتين[1]، وهذا يتفق مع قول ابن عدي الذي ذكرته آنفاً من أنه يحدث عن قدماء الشيوخ الذين ماتوا قبل أن يولد بدهر.

ثانياً: أن يحدث الراوي عن قوم ثبت أنه لم يرهم:

ولزيادة الأمر وضوحاً في بيان مدى اعتماد ابن عدي على القرائن في الحكم على الراوي بالكذب والوضع، فإنه من المفيد أن نقف على ما ذكره في ترجمة "محمد بن أحمد بن الحسين الأهوازي، يعرف بالجريجي" قال:" كتبت عنه بتُستَرَ، كَانَ يقيم بها، ضعيف **يحدث عمّن لم يرهم**"، ثم وافق شيخه عَبدان فيما ذهب إليه من الطعن في عدالة الراوي ورميه بالكذب عندما قال:" سألت عنه عبدان فقال: **كذاب** كتب عني حديث ابن جُرَيج وادعاها عن شيوخي" [2]، وقد صرَّح ابن عدي بموافقة شيخه فيما رمى به الجريجيُّ هذا فقال:" وأخرج إليَّ الجريجيُّ حديث ابْن جُرَيج مجموعاً فوجدته **كما قال** عَبدانُ عن شيوخه".

وفي كلامه هذا دلالة واضحة على تكذيبه للراوي فيما ادعاه من السماع واللقاء لمن روى عنه، ثم إنه كعادته في الغالب ساق له مجموعة من الأحاديث وحكم على بعضها بالنكارة التي تعبر عن الوضع عنده كما بيَّنتُ ذلك فيما سلف في عدة مباحث، وحكم على أسانيدها بأنها غير محفوظة، وعللَّ ذلك بأنه لا يحفظ عن العلماء أن الجُريجيَّ هذا حدّث عمّن ذُكِروا في هذه الأسانيد، فهو كما قال فيه ابن عدي:"يحدث عمّن لم يرهم"، وهو أعرف به، لأنه من شيوخه وقد روى عنه، وهذا ما أكده الذهبي في "تاريخ الإسلام" حيث قال:" **رَوَى عَنْهُ** ابن عدي، وقال: لقيته بِتِنِّيسَ، وكان مقيمًا بها يُحَدِّثُ عمّن لم يَرَهُمْ" [3].

---

(١) انظر، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١١، ص٤١، ترجمة٥٧١٤، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٥٦٢، ترجمة١٧٨٧، مصدر سابق.

(٣) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٧، ص١٩١، ترجمة٦٠٧، مصدر سابق.

ثم ختم ترجمته بعد أن أطلق حكمه على مجموعة أحاديثه التي ساقها له بالنكارة بناءً على كذبه في ادِّعائه سماع ولقاء مَن روى عنهم تلفيقاً وزوراً، وخَلُص إلى القول:" ولمحمد بْن أحمد بْن الحسين أحاديث غير ما ذكرت مما يُنكر عليه، وادعّى وحدَّث **عن قوم لم يرهم**"، ثم بين سبب تسميته بالجُريجي، بأن ذلك كان بسبب ما ادعاه على عبدان فيما روى عنه أحاديث ابن جريج ثم نسبها لشيوخه، فقال في بيان ذلك:"وتسمى بالجريجي لِما كتبه عن عبدان جمعُه لابن جُرَيج فادّعاها لشيوخه"(١).

وعلى هذا المسار سار ابن عدي أثناء ترجمته" للحسن بن علي، أبي علي النخعي" حيث أطلق حكمه عليه في صدر ترجمته دون أية مقدمات فقال:" لم أكتب عنه، لأنه كان **يكذب** كذباً فاحشاً، ويحدث عن **قوم لم يرهم**، ويلزق أحاديث قوم تفرَّدوا به على قوم ليس عندهم"(٢).

ثم توسَّع نوعاً ما في إيراد الأحاديث الدالَّة على ما قرَّره في صدر الترجمة على غير عادته مع غيره ممن وصفهم بذلك، ثم خرج من كل ذلك ممّا ظهر له من حاله، فوصفه في نهاية الترجمة بأنه يكثر من رواية المناكير، كاشفاً بإثر كلِّ حديث ساقه العلة الواردة فيه والتي تمثلت بالقرينة التي اعتمدها من التصريح بكذبه، كونه ممن يحدث عن قوم لم يرهم، وهو أعرف به وقد عاصره، حيث نصّ على ذلك بقوله:" الحسن بن علي أبو علي النخعي، يلقب أبو الأشنان **رأيته** ببغداد"، ومما يؤكد ذلك أن أغلب النقاد الذين جاؤوا بعده كان جُلُّ اعتمادهم في الحكم عليه على ما قرره هو فيه.

ولم يبتعد ابن عدي عن هذا النهج أثناء ترجمته "للنضر بن طاهر أبو الحجاج" حيث يقول:" ضعيف جداً، يسرق الحديث، **ويحدث عمن لم يرهم**، ولا يحمل سِنُّه أن يراهم"(٣).

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٥٦٢، ترجمة١٧٨٧، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٢٠٩، ترجمة٤٧٩، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص٢٨٦، ترجمة١٩٦٧، مصدر سابق.

وفي كلامه هذا دلالة بينة على مدى اعتماده على هذه القرينة التي بدورها تكشف عن كذب الراوي فيما ادعاه من التصريح بالسماع ممن لم يرهم ولم يثبت لقاؤه بهم.

ثالثاً: إقرار الراوي بالوضع:

اعتبر العلماء اعتراف الراوي بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم قرينة واضحة الدلالة في الحكم على حديثه بالوضع، فورد عن ابن الصلاح في "معرفة أنواع علوم الحديث" قوله:"وإنما يعرف كون الحديث موضوعاً بإقرار واضعه، أو ما يتنزَّل منزلةَ إقرارِه، وقد يفهمون الوضع من قرينة حال الراوي أو المروي"(١).

وهذا ما نجده بوضوح عند ابن عدي في كتابه "الكامل" من خلال ما استشهد به من كلام أهل العلم من شيوخه وغيرهم فيما نقله عنهم ووافقهم عليه، ويتبيَّن ذلك في أثناء ترجمته لبعض الرواة الذين حكم على أحاديثهم بالوضع، كما هو الحال في ترجمته" لـ أحمد بن محمد بن غالب بن مرداس، يُعرف بغلام الخليل" حيث قال:"سمعت أبا عَبد اللَّه النهاوندي بحَرّانَ في مجلس أبي عَرُوبة يقول: قلت لغلام الخليل: ماهذه الأحاديث الرقائق التي تحدِّث بها؟ قال: **وضعناها لِنُرقِّقَ** بها قلوبَ العامَّة"(٢).

وقد ساق له ابن عدي حديثاً موضوعاً واحداً فقط، ثم حكم عليه بأنه يحدث بالمناكير التي تعني عنده الوضع على ما أوضحته سابقاً، ومما يدلُّ على صحّة ما ذهب إليه في هذا الحكم، ما روي عن أبي حاتم الر ازي فيما نقله عنه ابنه عبد الرحمن؛ قال:" سئل أبي عنه ــ يعني غلام الخليل هذا ــ فقال: روى أحاديث مناكير عن شيوخ مجهولين"(٣)، وما وقع عند الخطيب البغدادي حيث عقد له ترجمة في تاريخ بغداد، فروى بإسناده لأبي بَكْر مُحَمَّد بْن وهب البصري، المعروف بابن التمار الوراق قَالَ: ما أظهر أَبُو داود السَّجستانيُّ تكذيبَ

(١) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ويعرف بمقدمة ابن الصلاح، ج١، ص٩٩، باب معرفة الموضوع، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٢٢، ترجمة٣٨، مصدر سابق.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٧٣، ترجمة١٤٢، مصدر سابق.

أحدٍ إلا فِي رجلين، الكُديميّ وغلام خليل، فذكر أحاديث ذكرها فِي الكُدَيميّ أنها كذب، وذكر غلام خليل فَقَالَ: ذاك- يَعْنِي صاحب الزُّنج- كَانَ دجّال البصرة، وأخشى أن يكون هذا- يَعْنِي غلام خليل- دجال بغداد، ثم قَالَ: قد عُرض عَلِيّ من حديثه فنظرت في أربع مئة حَدِيث أسانيدها **ومتونها كذبٌ كلُّها!**، ثم أعقب ذلك بسند آخر قال فيه: أَخْبَرَنَا مُحَمَّد بْن أَحْمَد بْن يعقوب، أخبرنا محمد بن نُعيم الضَّبي

قال: سمعت أبا بكر بْن إِسْحَاق- يَعْنِي الصبغي النِّيسَابُورِيّ- يقول: أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن غالب المعروف بغلام خليل ممن لا أشك فِي **كذبه**(١).

وفي تصريح العلماء بكذب الراوي من خلال إقراره بوضع الحديث ما يثبت صحَّة ما ذهب إليه ابن عديّ في موافقته لأبي عبد الله النَّهاوندي عندما صرّح بأن غلام الخليل هذا قد أقرّ بوضع أحاديث ليُرِّقق بها القلوب، ومن ثم حكمه على مروياته بعد دراستها بالنكارة، فإنه يكون بذلك قد أخذ بعين اعتباره القرينة المتوفِّرة في الراوي والتي تمثلت بإقراره واعترافه بالوضع.

ويتأكد ذلك ما قرره أيضاً أثناء ترجمته" لـ سعد بن طريف الإسكاف، كوفي" حيث ساق له حديثاً موضوعاً يتبين من خلاله ما قام به الراوي من الاعتراف بالكذب والوضع المختَلَقِ على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال:"حَدَّثَنَا مُصَبِّحُ بْنُ عَلِيّ بْنِ مصبح البلدي، حَدَّثَنا ميمون بن الأصبغ، حَدَّثَنا عُبَيد بْنِ إِسْحَاقَ الْعَطَّارُ، حَدَّثَنا سَيْفُ بْنُ عُمَر التَّمِيمِيُّ، قَال: كنتُ جَالِسًا عِنْدَ سَعْدِ بْنِ طريف الإسكاف إذ جاء ابنٌ لَهُ يَبْكِي، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ مَا لَكَ؟ قَالَ: ضَرَبَنِي الْمُعَلِّمُ، فَقَالَ: **وَاللَّهِ لأَخْزِيَنَّهُمْ الْيَوْمَ**، حَدَّثني عِكرمَة، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَال: قَال رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: شِرارُكُم من معلّميكم أَقَلُّهُمَ رَحْمَةً عَلَى الْيَتِيمِ، وَأَغْلَظُهُمْ عَلَى الْمِسْكِينَ"(٢).

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبد القادر، ج٥، ص٢٨٣، ترجمة ٢٧٨١، مصدر سابق.
(٢) ابن عدي، الكامل، ج٤، ص٣٨٣، ترجمة٧٩٦، مصدر سابق.

وهذا الحديث مما أدرجه ابن الجوزي في الموضوعات وحكم عليه بالوضع، وبيَّن أن سعداً هذا هو المتَّهم فيه، فقال بإثر هذا الحديث:"هَذَا حَدِيث مَوْضُوع بِلَا شكّ، وَفِيهِ جمَاعَة مجروحون، وأشدُّهم فِي ذَلِك سيف ـ يعني سيف بن عمر الضَّبيَّ ـ وَسعدٌ، فكلاهما مُتَّهم بِوَضْع الحَدِيث، **وَسعدٌ** هُوَ فِي هَذَا الحَدِيث **أقوى تُهْمَة**"(١).

وقد تابع ابن الجوزي على ذلك صاحبُ كتاب "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة" فقال بعد أن ذكرهذا الحديث:" وَفِيهِ سيف بن عَمْر، وَسعد بن طريف، وَسعدٌ **هُنَا أقوى تُهْمَة** لِأَن سَيْفا قَالَ. "كنت جَالِساً عِنْد سعد بن طريف إِذْ جَاءَ ابْنٌ لَهُ يبكي فَقَالَ مَا لك؟ قَالَ: ضَرَبَنِي الْمعلم، فَقَالَ: وَالله لأخزينَّهم الْيَوْم، " حَدثنِي عِكْرِمَة عَن ابْن عَبَّاس، فَذكره"(٢).

و لم يغفل علماء النقد من المحّدثين عن هذا الراوي، فقد ترجموا له وذكروه بما يقدح بعدالته، ليكون كلامهم فيه مؤيِّداً لما ذهب إليه ابن عدي، فقد قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي:" قرئ على العباس بن محمد الدُّوري، عن يحيى بن معين أنه قال:" **لا يحلُّ لأحدٍ** أن يرويَ عن سعد بن طريف"، ثم أردف ذلك بقوله:" سمعت أبي يقول: سعد بن طريف – منكر الحديث، ضعيف الحديث، متروك الحديث"(٣).

وقد ذكره أيضاً البخاري في التاريخ الكبير ونقل اتِّفاق العلماء على تضعيفه، فقال:" سَعد بْن طَرِيف، الإسكاف، الكُوفِيّ، عَنِ الأَصبغ بْن نُباتةَ، لَيْسَ بالقوي عِنْدهم"(٤).

وكذلك جرّحه الجُوزجانيُّ في "أحوال الرجال" فقال عنه:"مذموم"(٥).

---

(١) ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص٢٢٢، كتاب العلم، مصدر سابق.

(٢) ابن عراق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، ج١، ص٢٥٣، مصدر سابق.

(٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٤، ص٨٧، ترجمة٣٧٩، مصدر سابق.

(٤) البخاري، التاريخ الكبير، ج٤، ص٥٩، ترجمة١٩٥٦، مصدر سابق.

(٥) الجوزجاني، إبراهيم بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أحوال الرجال، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوى، دار النشر، حديث أكادمي ـ فيصل آباد ـ باكستان، ج١، ص٣٥٧، ترجمة٤٦٧.

و ترجم له النسائي في "الضعفاء والمتروكون" ونعته بقوله:" سعد بن طريف، يروي عن عمير بن مأمون، متروك الحديث"[1].

ويمكن أن يُستدلَّ من كلام ابن حبان في "المجروحين" على القرينة التي توفَّرت في الراوي من حيث إقراره بالكذب والوضع، عندما قال عنه:" سعد بْن طريف الإسكاف، من أهل الْكُوفَة، يروي عَن الإصبع بْن نُباتة وَعِكْرِمَة، روى عَنْهُ أهل الْكُوفَة، كَانَ **يضع الْحَدِيث عَلَى الْفَوْر**"[2]، والذي نحن بصدد الحديث عنه هنا يتَّضح من خلال قوله:"يضع الحديث على **الفور**" فقولُه:" الفور" يمكن أن يُستنبط منها مراد ابن حبان: وهو أنّ هذا الراوي كان جريئاً في وضع الحديث، وهذا إن لم يكن إقراراً منه بالوضع، فإنه يتنزَّل منزلة الإقرار.

وبهذا القدر من كلام أهل العلم في بيان حال الراوي يتبَّين مدى قوة القرينة التي حكم ابن عدي من خلالها عليه، عندما ساق له رواية اشتملت على تصريحه فيها بوضعه الحديث، حيث قال بإثرها:" **ولو لم يرو سعدٌ غيرَ هذا الحديث** لحُكم عليه بالضعف...، وهو ضعيف جّداً"[3]، فهو بإقراره على نفسه بأنه ممّن يضع الحديث قد أخرج نفسه من مرتبة الضَّعيف أو الضعيف جداً إلى ما هو دونها، وهي الجرأة على الكذب والتزوير على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهذا النموذج من الرواة يعطي صورة كافية على موافقة ابن عديّ لِمَا تقررَّ عند أهل العلم في هذه المسألة، والتي من خلالها يمكن إلقاء الضوء على منهج ابن عدي في عملية الحكم على حديث بعض الرواة بالوضع من خلال ما يتوفر له من قرائن تتعلق بذات الراوي، كونه ممن اعترف على نفسه بذلك، أو توفر فيه ما يتنزَّل منزلة إقراره، علماً بأن لفظ ضعيف جّداً عنده تساوي الوضع كما أوضحت ذلك سابقاً.

---

(١) النسائي، الضعفاء والمتروكون، ج١، ص٥٣، ترجمة٢٨١، مصدر سابق.

(٢) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص٣٥٧، ترجمة٤٦٧، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٤، ص٣٨٣، ترجمة٧٩٦، مصدر سابق.

رابعاً: قرائن عدم السفر إلى بلد ما:

لقد تتبَّع النقاد من علماء الجرح والتعديل أحوال الرواة، ثم أطلقوا فيهم أحكامهم بما يتناسب مع حالهم، سواء كان ذلك جرحاً أو تعديلاً بمنهج علمي دقيق، يقوم على دراسة مسيرة حياتهم العلمية كاملة، من حيث التحملُ والأداءُ والرحلةُ في طلب العلم، ومعرفةُ الشيوخ الذين تلقَّوا عنهم العلم والبلدانُ التي دخلوها، فمن أجل ذلك استطاعوا أن يحكموا على بعضهم بالكذب والوضع، من خلال تصريح الراوي بالسماع من الشيخ بالبلد الذي لا يعرف عنه أنه دخلها قطُّ، فاعتُبر ذلك قرينةً من القرائن التي تتعلَّق بحال الراوي من حيث الطعن بعدالته وبيانُ كذبه وفضح أمره.

وبالرجوع إلى كتاب الكامل لابن عدي نجد أنه أعمل القرائنَ المكانيةَ في حكمه على بعض الرواة بالكذب، خاصةً فيمن سمع منهم وروى عنهم من شيوخه، كونه في ذلك أعلم بحالهم بما توفَّر له من معاصرته إيّاهم، ويتجلّى ذلك بوضوح في ترجمته"لـ أحمد بن محمد بن حرب، أبي الحسن الملحمي" حيث وصفه في بداية كلامه بقوله:" يتعمَّد الكذب، ويُلقَّن فيتلقَّن" ثم دلَّ على ذلك بما ساق له من الأحاديث الموضوعة والباطلة، حتى قال في أثناء سياقه لأحد أسانيدها:" حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمد بْنِ حَرْبٍ، حَدَّثَنا إبراهيم بن الحكم بن أَبَان، وزعم أنه كتب عنه بجرجان، **وكذب لأن إبراهيم ما دخل جرجان** قطُّ، ومات قبل أن يُولد أحمدُ بن مُحَمد بن حرب"(١).

وقد نصّ كثيرٌ من أهل العلم بأن إبراهيم بن الحكم الوارد ذكره في الإسناد أنه "عدني، يمني" كما عند ابن حبان في "المجروحين"(٢)، وابن عدي في الكامل أيضاً(٣)، ليكون هذا دليلاً من أدلة ما ذهب إليه بعدم دخوله جُرجان.

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٣٢، ترجمة٤٦، مصدر سابق.

(٢) انظر، ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١١٤، مصدر سابق.

(٣) انظر، ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٩٢، ترجمة٧٢، مصدر سابق.

ولقد أصاب ابن عدي فيما استدل به على كذب الملحميّ هذا من خلال ما أتبعه بقرينة أخرى تتمثَّل بنفي اللقاء بينهما حيث قال:"ومات ــ يعني إبراهيم بن الحكم ــ قبل أن يُولد أحمدُ بن محمدبن حرب" ويتَّضح صوابُ ذلك إذا ما عرفنا أن إبراهيم بن الحكم هذا كان قد توفِّيَ سنة (٢٠١هـ)، وأبو الحسن الملحمي توفي سنة (٣٠٠هـ)، وهذا يعني أنه لا يمكن أن يثبت له لقاؤه أو سماعه منه، فهو كما قال ابن عدي "مات قبل أن يولد"،وبهذا يتبيَّن لنا كيف تعامل ابن عدي في حكمه بالكذب على بعض الرواة من خلال ما توافر فيهم من قرائن كانت بمثابة الدليل والبرهان على صدق ما قاله فيهم.

المبحث الثاني

قرائن الوضع التي تتعلق بالمروي

بما أن السُّنة النبوية تُعتبر المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، فقد خصَّ الله تعالى رسوله صلى الله عليه وسلم بأن جعل حديثه وحيٌ منه، فقال سبحانه" وما ينِطقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى"(١)، ويترتَّب على هذا أنه لا فرق بين القرآن الكريم وبين ما صحَّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كون مصدرهما واحداً، ويشعّان من مشكاة واحدة أيضاً، فإذا عرفنا ذلك أدركنا أنه لا اختلاف حقيقيَّاً بينها.

وقد أعطى الله تعالى النبيَّ صلى الله عليه وسلم جوامعَ الكَلِم، وجعله خير مَن نطق بالضاد، بل كان من أفصح العرب لساناً، وأحسَنِهم منطقاً كما عُرِفَ عنه، وهذا يقتضي عدم روايته ما يخالف أصولَ اللغة فلم يثبُت عنه صلى الله عليه وسلم أنه تكلَّم بالفاظٍ ركيكة، أو تحدَّث بما يخالف العقل الذي حثَّ الله تعالى على الاهتمام به كونه مناطَ التَّكليف.

وبناء على هذا، فقد وضع أهل العلم من المحدثين قواعد يعرف من خلالها كون الحديث موضوعاً على رسول صلى الله عليه وسلم، وهذا ما يُعرف عندهم بقرائن أو علامات الوضع في المتن.

قال ابن القيم في "المنار المنيف":"ونحنُ ننبّه على أمور كليّةٍ يُعرف بها كون الحديث موضوعاً"(٢) وذكر قواعد وأمثلةً كثيرة لمعرفة الوضع في الحديث.

ولقد كان ابنُ عدي في كتابه "الكامل"ممن سار على هذا المنهج كغيره من العلماء، فقد اعتمد في حكمه على الحديث بالوضع على أكثر من قرينةٍ نبه عليها في أكثر من موضع في كتابه هذا، وقد تنوَّعت بصورٍ وأشكالٍ عدة، كانت على النحو التالي:

---

(١) (النجم، ٤).

(٢) ابن القيم، المنار المنيف، ج١، ص٥٠، مصدر سابق.

أولاً: كون الحديث لا يشبه كلام النبيّ صلى الله عليه وسلم:

قال ابن أبي حاتم الرازي، فيما حكاه عن أبيه:" ويُقاس صحةُ الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصـــلُح أن يكون **من كلام النُّبوة**"(١)، فهذا بعض ما قررَّه علماء الحديث وأهل الجرح والتعديل في سبيل كشف ما إذا كان الحديث معلولاً من جهة متنه، حيث عدُّوا قول أحدهم من أهل هذا الشأن: إن الحديث لا يشبه كلام النبي صلى الله عليه وسلم نوع من أنواع الكشف عن علّةٍ في متنه، ويترتب على هذا القول أن في هذه الأحاديث مشكلة أدت فيما بعد إلى الحكم على كثير منها بالوضع، حتى قال بعضهم:"والأحاديث الموضوعة عليها ظلمةٌ وركاكةٌ ومجازفاتٌ باردةٌ تنادي على وضعها واختلاقها... منها أن يكون الحديث لا يشبه كلام الأنبياء"(٢).

ومن أمثلة الأحاديث الداخلة في هذا النوع، ما قرره ابن عديّ في ترجمته "لجَعْفَرَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْن بيان بْن زيد بْن سيابة؛ أنه يحدث بأحاديث موضوعة، ثم ساق له مجموعة من الروايات الدالَّة على أنها موضوعة ومكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم، ومن جملة ذلك قوله:" وهذه الألفاظ التي ذكرها في هذا الحديث لا تشبه ألفاظ النبيّ صلى الله عليه وسلم" وكان قد ساق له حديثاً بإسناده، قال فيه:" حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ، حَدَّثَنَا نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادٍ الْمَرْوَزِيُّ، حَدَّثَنا سُلَيْمَانُ بْنُ حِبَّانَ عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، عَن أَنَس بْنِ مَالِكٍ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ أَبْصَرَ سَارِقًا يَسْرِقُ سَرِقَةً صَغُرَتْ أَمْ كَبُرَتْ فَكَتَمَ عَلَيْهِ مَا يَسْرِقُ وَلَمْ يُنْذِرْ بِهِ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْوِزْرِ مِثْلُ الَّذِي عَلَى السَّارِقِ، ولاَ يَسْرِقُ السَّارِقُ حَتَّى يَخْرُجَ الإِيمَانُ مِنْ قَلْبِهِ، ولاَ يَكْتُمُ عَلَيْهِ مَنْ يَرَاهُ حَتَّى يَخْرُجَ الإِيمَانُ مِنْ قَلْبِهِ وَيَبْرَأُ اللَّهُ مِنْهُمَا وَكِلاهُمَا فِي النَّارِ

---

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج١، ص٣٥١، مصدر سابق، (وينظر، ابن رجب الحنبلي، زين الدين بن عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق همام سعيد، نشر مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ، ج١، ص١٦٣).

(٢) انظر، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، المعروف بالموضوعات الكبرى، تحقيق محمد الصباغ، نشر دار الأمانة ــ مؤسسة الرسالة ــ بيروت، ج١، ص٤٣٥.

إِلا أَنَّ الَّذِي نَظَرَ إِلَيْهِ وَكَتَمَ عَلَيْهِ يُدْعَكَانِ بِالْعَذَابِ دَعْكًا"، ثم حكم على الحديث بقوله:" وهذه الألفاظ الَّتِي ذكرها فِي هَذَا الْحَدِيث **لا تشبه ألفاظ رَسُول اللَّهِ** صلى الله عليه وسلم"(١).

ولعلَّ هذا المثال يبرز دور وأهمية هذه القرينة في الكشف عن الوضاعين وأحاديثهم التي وضعوها كذباً وتلفيقاً على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكان ابن عدي بذلك واحداً من العلماء الحُذّاق الذين خبروا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستطاع أن يميزه عن غيره من الكلام، ولا يتأتّى ذلك إلا لمن كان الحديث شغله وهمَّه وخالط دمه ولحمه، فصار له فيه ملكة واختصاص(٢).

ومما يدلُّ على صحّة ما قرّره ابن عديّ من جهة إطلاق حكمه على هذا الحديث بأنه موضوع إدراج ابن الجوزيّ له في كتاب "الموضوعات" ثم عقّب عليه بقوله:"وَجَعْفَر كُنَّا نتهمه بِوَضْعِ الْحَدِيث بَل يتَبَيَّن ذَلِكَ مِنْهُ، وَقَدْ رَوَى جَعْفَر حَدِيثين آخَرين فِي السّرقَة يشابه هَذَا الْمَعْنى لَا نشك أَنَّهَا **من وَضعه**"(٣)، وقد حذا حذوهُ السيوطيُّ في"اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة"(٤) فقد ذكر الحديث واعتمد في حكمه على قول ابن عديّ السالف ذكرُه.

ومن الأحاديث التي وضعها جعفر بن أحمد بن علي هذا، ما أورده ابن عديٍّ بإسناده عنه، قال:" حَدَّثَنَا جعفر، حَدَّثَنا عَبد اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عنِ ابْنِ عُمَر، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: يُؤْتَى بِالسَّارِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالْمُطَّلِعِ عَلَيْهِ، ولاَ يُنْذِرُ بِهِ فَيُجْعَلُ لَهُمَا فِي الْعَرْصَةِ السَّابِعَةِ السَّرِقَةُ الَّتِي كَانَتْ فِي دَارِ الدُّنْيَا فَيُقَالُ لَهُمَا تَعْرِفَانِ هَذِهِ السَّرِقَةَ فَيَقُولانِ نَعَمْ يَا رَبِّ فَيُقَالُ لَهُمَا اذْهَبَا فَخُذَاهَا وَرُدَّاهَا عَلَى

(١) ابن عدي، الكامل، ج٢، ص٤٠٣، ترجمة٣٤٨، مصدر سابق.

(٢) ينظر، ابن القيم، المنار المنيف، ج١، ص٤٣، بتصرف، مصدر سابق.

(٣) ابن الجوزي، الموضوعات، ج٣، ص١٢٨، كتاب الحدود والعقوبات، مصدر سابق.

(٤) السيوطي، اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ج٢، ص١٧٠، مصدر سابق.

صَـاحِبِهَا فَيَذْهَبَانِ إِلَيْهَا فَيَأْخُذَانِهَا لِيَرُدَّاهَا فَإِذَا بَلَغَاهَا وَأَخَذَاهَا سَـاخَتْ بِهِمُ النَّارُ إِلَى الدَّرْكِ الأَسْـفَلِ ثُمَّ دُعِكَا بِالْعَذَابِ دَعْكًا"، ثم عقَّب على ذلك بقوله:" وألفاظه **لا تشـبه ألفاظ** رَسُول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَهو وضعٌ بارد، وَهو يُشَبَه بما تقدم"، ثم كشف عن علة إسناده، وما كان حال جعفر بن أحمد هذا، فقال:" روى في نفسه كلاماً، ثم اركَبَ على عبد الله بن يوسف، عن الليث، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم" ثم ختم ترجمته بقوله:" وَلَمْ يرض أن يضع فِي السرقة حديثاً واحداً حتى وضع هذه الأحاديث وصيرها باباً"(١).

وفي هذين المثالين ما يكشف لنا أن ابن عديّ كان واحداً من الجهابذة النقاد، والحفاظ الجياد الذين كرَّسوا حياتهم لخدمة الحديث النبوي الشريف وصيانته من التزييف والتحريف، وقد تجلّى ذلك من خلال تنبيهه على العلّة القادحة في إسنادين يبدو ظاهرهما صحيحاً لمن لم يتمرسّ في هذا العلم مع ما ضمَّه من بيان قرينة نكارة هذه الألفاظ وركاكتها وأنها ليست من كلام النبيّ صلى الله عليه وسلم.

وذكر له أحاديث موضوعة في الطين منها قوله:"حَدَّثَنَا جعفر، حَدَّثَنا عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى الطَّبَّاعُ، قَال: حَدَّثَنا طَلْحَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَعْيَنَ، عَنْ جَابِرٍ الْجُعْفِيِّ، عَنْ مُحَمد بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبد اللَّهِ الأَنْصَارِيِّ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: أَكْلُ الطين يورث النفاق".

وكذلك قوله:" حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ، حَدَّثَنا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ الأَحْمَرُ، حَدَّثَنا هشام بن الحكم وَحَدَّثنا جَعْفَرٌ قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَمِّي الْحَسَنُ بْنِ عَلِيِّ بْنِ بَيَّانٍ، حَدَّثَنا هِشَامُ بْنُ سَالِمٍ قَالا جَمِيعًا: حَدَّثَنا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمد، حَدَّثني أَبِي مُحَمدٌ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِيهِ الْحُسَيْنِ، عَنْ أَبِيهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبد اللَّهِ الأَنْصَارِيِّ قَالا جَمِيعًا: قَال رَسُول اللهِ صلى الله عليه وسلم: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ آدَمَ مِنْ طِينٍ، فَحَرَّمَ أَكْلَ الطِّينِ عَلَى ذُرِّيَّتِهِ"(٢).

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٢، ص٤٠٠، ترجمة٣٤٨، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٢، ص٤٠٠، مصدر سابق.

ثم قال بإثر هذين الحديثين:"وَهَذَانِ الْحَدِيثَانِ بَاطِلانِ بإسناديهما فِي ذكر الطين ما أتى بهما غير جَعْفَر هَذَا، وَكَانَ بيّنَ الأمر فِي **وضع الْحَدِيث** أن يضع فِي الإسناد، عَن النَّبِيّ وأراد جَعْفَر هَذَا أن يجعل **باباً فِي الطين** كما جعل فِي السرقة، وَكَانَ يضع الْحَدِيث".

وهذه الأحاديث أوردها كذلك أصحاب كتب الموضوعات[1] ونصُّوا على وضعها الناتج من قبل جعفر بن علي هذا، علماً بأنه شيخ ابن عدي، وقد سمع منه، وهذا يفضي على حكمه قوة لكونه أعلم به من غيره.

وقال ابن عدي في أثناء حكمه على "عبد الله بن حفص الوكيل" بأنه يسرق الحديث، ويحدث بأحاديث موضوعة، وقد صرّح بسماع هذه الأحاديث منه، فساق في ترجمته مجموعة من الروايات، منها قوله:"حَدَّثَنَا عَبد اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنا بشر بن الوليد القاضي، حَدَّثَنا حزم بْن أبي حزم القطعي، عَنْ ثَابِتٍ، عَن أَنَس، قَال: قَال النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: من أحبَّني فليُحِبَّ عليَّاً، ومَنْ أحب عليَّاً فَلْيُحِبَّ ابْنَتِي فَاطِمَةَ، ومَنْ أَحَبَّ ابْنَتِي فَاطِمَةَ فَلْيُحِبَّ وَلَدَيْهِمَا الْحَسَنَ وَالحُسَين، وَإِنَّهُمَا لَفَرَطَيْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَيُبَاشِرُونَ وَيُسَارِعُونَ إِلَى رُؤْيَتِهِمْ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِمْ، فَحُبُّهُمْ إِيمَانٌ، وَبُغْضُهُمْ نِفَاقٌ، ومَنْ أَبْغَضَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي فَقَدْ حُرِمَ شَفَاعَتِي بِأَنِّي نَبِيٌّ مُكَرَّمٌ بَعَثَنِي اللَّهُ بِالصِّدْقِ، فَحِبُّوا أَهْلَ بيتي وحبوا علي"[2].

وبعد أن ذكر الحديث حكم عليه بالوضع الناتج من قبل ابن حفص هذا، وذلك كون ألفاظ الحديث لا تشبه ألفاظ النبي صلى الله عليه وسلم فقال:" وَهَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ بهذا الإسناد، وضَعَه شيخُنا هذا، وهذه الألفاظ التي في هذا الحديث لا **تشبه ألفاظ الأنبياء**".

---

(١) انظر، (ابن الجوزي، الموضوعات، ج٣، ص٣١، كتاب الأطعمة)، (السيوطي، اللآلىء المصنوعة، ج٢، ص٢٠٩، كتاب الأطعمة)، (ابن عراق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة والموضوعة، ج٢، ص٢٤١)، (الفتني، تذكرة الموضوعات، ج١، ص١٥٥، باب ما يضر أكله من الطين) مصادر سابقة.

(٢) مصدر سابق، ج٥، ص٤٣٣، ترجمة١١٠٠.

وقد عاب الذهبيُّ في "ميزان الاعتدال" على ابن عديٍّ أخذَهُ عن هذا الراوي فقال:" ما كان ينبغي لابن عدي أن يتشاغل بالأخذ عن هذا الدَّجّال الأعمى البصر والبصيرة"(١).

والإنصاف يقتضي أن ابن عدي يُعذر في ذلك، لأنه إنما أراد أن يترجم لكل من رُميَ بالضعف في كتابه الكامل، فلولا أنه بيَّن حال مثل هؤلاء الرواة وساق لنا هذه الأحاديث التي أُنكرت عليهم لغاب عنّا الكثير من هذه التراجم ولاختلط على كثير من الناس صحيح بعض الأحاديث من سقيمها، ثم إنه قد أفادنا كذلك بسرعة الوصول إلى المعلومة المتعلقة بهم، والذهبي نفسه في معظم كتبه التي في الرجال نجده يُكثر من النقل من ابن عدي، بل إنه قد اكتفى واقتصر على ما قاله في بعضهم، وارتضى حكمه عليهم فيكون بذلك حقق الفائدة المرجوَّة من ترجمته لمثل هؤلاء الرواة وغيرهم.

ثم ختم ترجمته لابن حفص الوكيل هذا بقوله:"وقد كتبنا عن عَبد اللَّهِ بْنِ حَفْصٍ هَذَا، غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الأَحَادِيثِ الموضوعة التي لا أشك أنه هو الذي تولّى وَضعَها"(٢).

وبهذا تتوضح طريقة ابن عدي في عملية إطلاقه الحكم على بعض الأحاديث بالوضع من خلال إعمال قرينة كون الحديث لا يشبه كلام الأنبياء، ناهيك عن كلام النبي صلى الله عليه وسلم، فيكون بذلك قد سلك طريق الحكم على متن الحديث، وإن كان الخلل في الأصل من قِبل سند الحديث، لأن المتن الموضوع ورد من طريق راوٍ وضَّاع أو متَّهمٍ بالوضع.

ثانياً: نكارة المتن وبطلانه:

إن في أحكام النقاد من المحدثين على بعض الأحاديث بالنكارة دلالة واضحة على سعة معايشتهم وملازمتهم لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، بحيث يتبَّين كيف مَّيزوا كلامه من كلام غيره، لكون نُور النبوة يَشِعُّ منه، فلم تصدر هذه الأحكام عن هوىً بل عن علم له قواعده وضوابطه التي تحكمه، فأصبح كلامهم يعد قرينة يعتمد عليها بالحكم على مثل هذه الروايات بالوضع والاختلاق.

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٢، ص٤١٠، ترجمة٤٢٧٥، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٥، ص٤٣٣، مصدر سابق.

وابن عدي في كتابه "الكامل" واحدٌ من هؤلاء النقاد الحذَّاق الذين سلكوا طريق الحكم على بعض الأحاديث بالوضع من خلال نكارة متونها، فنجده في ترجمته" لإبراهيم بن البراء بن النضر بن أنس بن مالك الأنصاري" بعد أن ساق له مجموعة من الأحاديث التي من خلال سبره لما اشتملت عليه أطلق حكمه عليه بقوله:" وإبراهيم بن البراء هذا أحاديثه التي ذكرتها وما لم أذكرها، كلها مناكير موضوعة، ومَنِ اعتبر حديثه عَلِمَ أنه ضعيف جّداً، وَهو متروك الحديث"(١).

والنكارة في متن الأحاديث التي أشار إليها ابن عدي بينةٌ وواضحةٌ، ومن ذلك ما ورد في هذا الحديث الذي رواه بإسناده قال:" حَدَّثَنَا يَحْيى بْنُ عَبد الرَّحْمَنِ بْنُ نَاجِيَةَ الْحَرَّانِيُّ بِحَرَّانَ، حَدَّثَنا سَلَمُ بْنُ عَبد الصَّمَدِ، حَدَّثَنا إبراهيم بن البراء بن النضر بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، حَدَّثَنا شُعْبَة، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَن أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: رَآنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَأَنَا نَائِمٌ مُضْطَجِعٌ عَلَى بَطْنِي، فَضَرَبَنِي بِرِجْلِهِ فَقَالَ: أَشْكَمْبَ دَرْدَ؛ يَعْنِي: تَشْتَكِي بَطْنَكَ؟ قلتُ: نَعَم، قَالَ: قُمْ فَصَلِّ، فَإِنَّ فِي الصلاة شفاءَ كُلِّ دَاءٍ"(٢)، ثم ساق له حديثاً آخر قال:" حَدَّثَنَا يَحْيى بْنُ عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ نَاجِيَةَ، قَال: حَدَّثَنا سَالِمُ بْنُ عَبد الصَّمَدِ، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ البراء بن النضر بن أنس بْنِ مَالِكٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَن عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، عَنْ زَرِّ بْنِ حُبَيْشٍ، عَنْ عُمَر بْنِ الْخَطَّابِ، قَال: قَال رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ نَوَّرَ فِي مَسَاجِدِنَا نُورًا، نَوَّرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَهُ بِذَلِكَ النُّورِ نُورًا فِي قَبْرِهِ، يُوَدِّيهِ إِلَى الْجَنَّةِ، ومَنْ أَرَاحَ فِيهِ رَائِحَةً طَيِّبَةً أَدْخَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَيْهِ فِي قَبْرِهِ مِنْ رَوْحِ الْجَنَّةِ"(٣).

وبهذا القدر من الأحاديث التي ساقها في ترجمة هذا الراوي، تتبَّين قوة القرينة التي اعتمدها في دراسته لمروياته وحكمه عليها بالوضع من خلال نكارتها.

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٤٠٩، ترجمة٨٣، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج١، ص٤١١، ترجمة٨٥.

(٣) مصدر سابق، ج١، ص٤١١، ترجمة٨٥.

ومن هذه الفئة من الرواة التي نبَّه على نكارة متون ما يروونه " إبراهيم بن حيان بن حكيم بن علقمة بن سعد بن معاذ الأنصاري"، ولقد وصَفَهُ بعد ذكر اسمه مباشرة بأنه:"ضعيف الحديث"، ثم ساق له حديثين، ثم أطلق حكمه عليه بعد أن ساقهما بقوله:" وهذان الحديثان مع أحاديث غيرها بالأسانيد التي ذكرها إبراهيم بن حيان، عامَّتُها **موضوعة مناكير**، وهكذا سائر أحاديثه"(١).

ولبيان النكارة التي وقعت في متن هذه الأحاديث لابد من إيرادها أولاً كما جاءت عنده، قال:"حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمد بْنِ سَعِيد الدِّسْتِوَائِيُّ التُّسْتُرِيُّ، حَدَّثَنا عَبد الْمُؤْمِنِ بْنُ أَحْمَدَ السَّقْطِيُّ الْجُنْدَ يَسَابُورِيُّ، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَيَّانَ الأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَن عَاصِمٍ، عَنْ زَرٍّ، عَنْ عُمَر، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: خَيْرُ شَبَابِكُمْ مَنْ تَشَبَّهَ بِكُهُولِكُمُ الصَّالِحِينَ، وَشَرُّ كُهُولِكُمْ مَنْ تَشَبَّهَ بِشَبَابِكُمُ الْفَاسِقِينَ"(٢)

أما الحديث الآخر الذي ساقه في ترجمته لهذا الراوي بحيث حكم عليه بالوضع بسبب نكارته، فيما رواه بإسناده، قال:" حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْمَنْبَجِيُّ، حَدَّثَنا يَحْيى بْنُ مُحَمد بْنِ حُرَيْشٍ الْعَسْكَرِيُّ، حَدَّثَنا إِبْرَاهِيمُ بن حيان بن حكيم بن علقمة بن سعد بن معاذ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ بُرْدِ بْنِ سَنَانٍ، عَنْ مَكْحُولٍ، عَن أَبِي أُمَامَةَ، قَال: قَال رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: مَنْ بَاعَ عُقْدَةً مِنْ حَلالٍ، ثُمَّ لَمْ يَضَعْ ثَمَنَهَا فِي مِثْلِهَا، لَمْ يُبارك لَهُ فِيهَا".

فإذا دققنا النظر في ألفاظ هذين المتنين، وما اشتملت عليه من النكارة عرفنا كيف جاز لابن عدي أن يعرف حديث النبي صلى الله عليه وسلم من غيره، كونه واحداً من النقاد الذين مارسوا حديثه صلى الله عليه وسلم واستطاع أن يفّرقه عن غيره من الكلام.

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٤١٠، ترجمة٨٤، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج١، ص٤١٠، ترجمة٨٤، أورده ابن الجوزي في "العلل المتناهية" وقال: قال ابن عدي:"إبراهيم يروي أحاديث موضوعة" ج٢، ص٢٢١، كتاب الأدب.

وهذا ما نجده في ترجمته "لـــمُحَمد بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحمد بْنِ عُكَاشَةَ بْنِ مُحَصَّنٍ الأسدي" حيث أورد له طائفة من الأحاديث وقام بدراستها إلى أن توصل للحكم النهائي فيها المتمثّل بقوله:" هَذِهِ الأَحَادِيثُ بِأَسَانِيدِهَا مَعَ غَيْرِ هَذَا مِمَّا لَمْ أَذْكُرْهُ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْعُكَّاشِيِّ كُلُّهَا **مَنَاكِيرُ مَوْضُوعَةٌ**"(١).

ومن الروايات المنكرة التي ذكرها في ترجمته لمحمد بن إسحاق الأسدي هذا ما رواه بإسناده، قال:" حَدَّثَنَا قاسم، حَدَّثَنا مُحَمد، حَدَّثَنا ابْنُ إِسْحَاقَ حَدِيثُ الأَوْزاعِيّ، حَدَّثني مَكْحُولٌ وَالْقَاسِمُ أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِنَّ أَخِي عِيسَى بْنَ مَرْيَمَ قَالَ لِلْحَوَارِيِّينَ يَوْمًا: يَا مَعْشَرَ الْحَوَارِيِّينَ، كُونُوا فِي الشَّرِّ بُلْهًا كَالْحَمَامِ وَكُونُوا فِي الْحَذَرِ وَالاجْتِهَادِ كَالْوَحْشِ إِذَا طَلَبَهَا الْقَنَّاصُ"، ولا يخفى ما اشتملت عليه ألفاظ هذا الحديث من سِمَات النَّكارة والغرابة التي أدت بابن عدي لأن يصف مروياته بقوله: كلها مناكير موضوعة.

وهذا ما يمكن أن يقال في ترجمته "لحمزة بن أبي حمزة النصيبي" فنجده بعد أن حكم عليه بأنه ممّن يضع الحديث، ساق له بعض الروايات المنكرة التي أدَّت نكارتها إلى الحكم عليها بالوضع، ومن ذلك ما رواه بإسناده، قال:" حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ بُهْلُولٍ، حَدَّثَنا أبي، حَدَّثَنا سمرة بن حجر، حَدَّثَنا حمزة بن أبي حمزة النَّصيبي عَنْ نَافِعٍ، عنِ ابْنِ عُمَر أَنَّهُ قَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: لقد أحسنتَ الثناءَ على ابن مَسْعُودٍ فَقَالَ: كَيْفَ لا أُحْسِنُ عَلَيْهِ الثَّنَاءَ وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ أُبَيٍّ، وَمُعَاذ بْن جَبَلٍ وَسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ، وَابْن مَسْعُودٍ وَلَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَبْعَثَهُمْ إِلَى الأمم كما بعثَ عيسىَ بن مريم الحواريين، فقال عَلِيٌّ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ بَعَثْتَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ قَالَ: إِنَّهُ لا غِنَى بِي عَنْهُمَا، إِنَّهُمَا مِنَ الدِّينِ بِمَنْزِلَةِ السَّمْعِ والبصر"(٢).

---

(١) مصدر سابق، ج٧، ص٣٦٥، ترجمة١٦٥٣.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٢٦٢، ترجمة٥٠٢، أخرجه ابن أبي عاصو في السنة، ٢٧٥/٢، باب ما ذكر في فضائل أبي بكر، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، ٣٣٣/١٣، مسند عبد الله بن عمر.

وقال:"حدثنا عبد الله بن محمد بن يزيد المروزي، حَدَّثَنا إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَلَفٍ، حَدَّثني جَدِّي ــ يَعْنِي مُحَمد بن أبي السري ــ، حَدَّثَنا عِيسَى ــ يَعْنِي الْغُنْجَارَ ــ عَنْ مُحَمد بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ وَحَمْزَةَ الْجَزَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عن ابْنِ عُمَر، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَال: مَنْ أَذَّنَ سَبْعَ سِنِينَ احْتِسَابًا، كُتِبَ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ"، وهذان الحديثان ليسا بالمحفوظين من رواية الثقات، وملامح النكارة ظاهرة في ألفاظهما(١).

ثالثاً: كون الحديث يخالف المشهور أو المتعارف عليه من حقائق الأمور:

تواترت بعض الأحاديث الصحيحة على نقل أخبار عدّها العلماء فيما بعد من الأمور المسلَّم بها، بحيث إذا ورد حديث يخالفها اعتبروه قرينةً دالةً على أنه موضوع مختلقٌ جاء من قِبَل راوٍ كذاب، وهذا المسلك بدا واضحاً عند ابن عدي في تعامله مع بعض الرواة، فنراه في ترجمته "لسهيل بن ذكوان واسطي" قد نقل كلام النقاد الوارد فيه، بحيث وُجِه الطعن به إلى متن حديثه الذي كان حُجة عليه في بيان كذبه، وقد وافق النُّقاد فيما ذهبوا إليه دون أن يُبدي أيَّ اعتراض عليه، وسهيل بن ذكوان هذا روى خبراً مفاده أنّ عائشة رضي الله عنها كانت سوداء اللون، وأن إبراهيم النخعي كان كبير العينين، وقد روى ابن عدي بإسناده إلى عباس الدوري أنه قال: سَمِعْتُ يَحْيى ابن معين يَقُولُ:" قَالَ عبّاد: قلنا لسهيل بْن ذكوان: رأيت عائشة؟ قَال: نَعم قَالَ: صفها لنا، قَالَ: كانت سوداء".

وذكر بنفس السند أيضاً عن ابن معين قوله:" قَالَ علي بْن ثابت: رأينا رجلا ــ يعني سهيل بْن ذكوان هذا ــ يقول: كان النخعي كبير العينين"(٢)، حكاه تعجُّباً من كذبه لأنّ إبراهيم النخعي كان أعور، ثم حكى عن ابن معين قوله في سهيل بن ذكوان هذا:"ليس بشيءٍ".

---

(١) أخرجه البزار في المسند، ١٩١/١١، مسند ابن عباس، والبيهقي في شعب الإيمان، ٢٣٣/٤.

(٢) مصدر سابق، ج٤، ص٥٢١، ترجمة٨٦٥.

وكذلك ساق بسنده إلى عبد الله بن أحمد نقلاً عن أبيه أنه قَالَ:" سهيل بْن ذكوان، روى عنه هُشيم وعباد قَالَ عبّاد: كنّا نتَّهمه بالكذب؛ يعني سهيل بْن ذكوان، قلت له: صف لي عائشة؟ قَالَ: كانت أدماء، قَالَ أبي: ويقال: كانت عائشة شقراء بيضاء"(١).

وفي كلام ابن حنبل هذا ما يدل على أهمية القرينة في بيان وكشف كذب الرواة فيما يدَّعونه حيث عرض حديث ابن ذكوان هذا على ما صح من الروايات التي تبين أوصاف السيدة عائشة رضي الله عنها، فكانت المخالفة واضحة فيما هو متعارف عليه، وهذا ما جعل ابن عدي يؤيد ويوافق النقاد فيما استدلُّوا به على كذب الراوي، فقال في نهاية ترجمته له:"وسهيل بْن ذكوان هذا مع ما يُنسب إلى الكذب، ليس له كثير حديث، وإنما لم يعتبر الناسُ بكذبه في كثرة رواياته، لأنه قليل الرواية، **وإنما تبينوا كذبه** بمثل ما بينا أن عائشة كانت **سوداء** وإن إِبْرَاهِيم النخعي كان **كبير العينين** وعائشة كانت **بيضاء**، وإِبْرَاهِيم النخعي **أعور**، وَهو في مقدار ما يرويه ضعيف"(٢).

ولعله في تأييد النقاد فيما ذهبوا إليه يكون قد كشف عن منهجه في الحكم على الراوي بالاحتكام إلى هذه القرينة التي خالف بها الراوي ما استقر عليه العلم، بل وعارض ما تعارف عليه الكثيرُ من أهل العلم أيضاً.

وفي ترجمة ابن عدي "لإسحاق بن نجيح أبو صالح الملطي" نراه بعد أن ذكر كلام النقاد الوارد في الطعن بعدالته وتوسُّعه في ذلك، وقد ساق له مجموعة أحاديث حكم عليها بالنكارة والوضع، وقد كشف في نهاية ترجمته له وجهَ الطعن الوارد من قِبَل النقاد في مروياته وذلك أنه قد تفرد بأحاديث تخالف المشهور والمعروف، ومن ذلك ما رواه من أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم أوصى لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وصية بالجماع، وكيف يجامع، ثم طعن في هذه الرواية مع مجموع ما رواه بقوله:" وَهَذِهِ الأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْتُهَا مَعَ سَائِرِ الرِّوَايَاتِ عِنْدَ إِسْحَاقَ بْنِ نَجِيحٍ عَمَّن رَوَى عَنْهُ، فَكُلُّهَا **مَوْضُوعَاتٌ**، وَضَعَهَا هُوَ، وَعَامَّةُ مَا أَتَى عنِ

(١) ابن عدي، الكامل، ج٤، ص٥٢١، ترجمة٨٦٥، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج٤، ص٥٢١، ترجمة٨٦٥.

ابْنِ جُرَيج، فَكُلٌّ مُنْكَرٌ هُوَ **وَضَعَهُ** عَلَيْهِ، وَرَوَى ابْنُ جُرَيج، عَن عَطَاءٍ، عَن أَبِي سَعِيد الْخُدْرِيّ وَصِيَّةً أَوْصَى بِهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لِعَلِيّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كُلَّهَا فِي **الْجِمَاعِ**، وَكَيْفَ يُجَامِعُ إِذَا جَامَعَ، وَذَلِكَ **مِنْ وَضْعِهِ، وَكَأَنَّ** النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لَمْ يُوصِ لِعَلِيّ إِلا فِي الْجِمَاعِ وَحْدَهُ!"[1].

وبهذه القرينة التي اتكأ عليها ابن عدي نجده قد أصاب في الكشف عن كذب الراوي، حيث إن فقه الجماع لم يرد عن عليٍّ وحده كما هو متعارف عليه، وقد كان نقده للمتن واضح من خلال ما اعتمده من قرائن احتفَّت به، لكونه يخالف المتواتر من الأمور المتعارف عليها، وفي هذه الأمثلة والنماذج ما يعطي صورة واضحة عن المنهج والمسلك الذي سار عليه ابن عدي في عملية الحكم على بعض الأحاديث من جهة كون متنها يخالف المشهور والمتعارف من الأمور في هذا الباب.

رابعاً: كون الحديث لا يشبه حديث أهل الصدق:

أطلق النقاد على الرواة أوصافاً تتناسب مع حالهم، سواء كانت جرحاً أو تعديلاً، وذلك من خلال دراسة رواياتهم ومقارنتها بما صحَّ من روايات أخرى، فوصفوا مَن عُرف عنه التلفيق والتزوير بأنه كّذاب، وحكموا على حديثه بالوضع والاختلاق، وهذا ما جعلهم في المقابل يعرفون أحاديث الثقات ممن اشتهر بالصدق والأمانة في النقل، لذلك نجدهم يُعلِّلون الحديث باستعمال قرينة كونه لا يُشبه حديثه حديث أهل الصِّدق، ولقد تواجد مثل هذا التعليل للأحاديث من هذه الجهة عند ابن عدي من خلال حكمه على أحاديث بعض الرواة، مسترشداً بهذه القرينة، ومثال ذلك ما أطلقه في أثناء ترجمته "لإبراهيم بْنُ مُحَمد بْنِ عَبد الْعَزِيزِ بْنِ عُمَر بْنِ عبد الرَّحْمَنِ بن عوف" فقد ساق له حديثين، ثم أعقب ذلك بقوله:" وإبراهيم بن مُحَمد هذا ليس بكثير الحديث، وعامَّةُ ما **يرويه مناكير**، كما قاله البُخارِيّ، ولاَ يُشبه حديثه **حديثَ أهلِ الصدق**"[2].

---

(١) مصدر سابق، ج١، ص٥٤٠، ترجمة١٥٦.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٤٠٦، ترجمة٨٠، مصدر سابق.

وفي حكمه على هذا الراوي بأنه يروي المناكير، وإن حديثه لا يشـــبه حديث أهل الصـــدق ما يكشـــف لنا عن مراده بهذه القرينة التي تعني عنده الوضـــع، كما بيَّنا ذلك في مباحث ســابقة، ومما يدلُّ على هذا أيضــاً: أن أغلب النقاد ضــعفوا هذا الراوي بما يقتضــي ســقوط عدالته كما هو واضــح عند البخاري في "التاريخ الكبير" فقد ذكره بقوله:"فيه نظر، وقال مرة: ســـكتوا عنه، ومعلوم أن مراد البخاري بقوله:"فيه نظر" أنها تعني بأنه متهم، أو: ليس بثقة، وكذا إذا قال:" ستكوا عنه" فهي تعني عنده بأنه متروك[1].

وذكره كذلك ابن حبان في "المجروحين" وقال:" تفرد بأَشْـــيَاء لَا تعرف حَتَّى خرج من **حدِّ الِاحْتِجَاج بِهِ** عَلَى قلَّة تيقظه فِي الْحِفْظ والإتقان"[2]، وقال عنه الذهبي في "ميزان الاعتدال": "واهٍ"[3].

وبهذا يتبين مراده بهذه القرينة التي تكشف عن تلبُّس حال الراوي بالكذب والوضع، وهذا ما بينه ابن حبان من حيث عدم الاحتجاج به وبرواياته.

وهذا الحكم نفسـه قد كرره في أثناء حديثه عن "الحسـن بن عَبد الرحمن بن عباد بن الهيثم بن الحسـن بن عَبد الرحمن الفزاري، يعرف بالاحتياطي" حيث أقر بأنه يسـرق الحديث ويحدث بالمناكير عن الثقات، ثم ســـاق في ترجمته بعض الأحاديث الدالة على ذلك إلى أن قال:" وَلِلْحَسَنِ بْنِ عَبد الرَّحْمَنِ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُهُ، ولاَ يشبه حديثه **حديث أهل الصدق**"[4].

وهذا ما كان منه أيضاً في ترجمة "الحسن بن أبي الحسن المؤذن بغدادي" حيث حكم عليه بقوله:" منكر الحديث عن الثقات ويقلب الأســانيد" ثم أورد له أحاديث وقال بإثرها:" وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ الْمُؤَذِّنُ لَمْ أَرَ لَهُ كَثِيرَ حَدِيثٍ، وَمِقْدَارُ مَا رَأَيْتُهُ لا يُشْبِهُ **حَدِيثُهُ حَدِيثَ أَهْلِ الصِّدْقِ**"[5].

---

(١) ينظر، الذهبي، الموقظة في علو مصطلح الحديث، ص٩٣، مصدر سابق.

(٢) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١١٤، ترجمة٢٧، مصدر سابق.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٥٦، ترجمة١٨٨، مصدر سابق.

(٤) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص١٩٠، ترجمة٤٧١، مصدر سابق.

(٥) مصدر سابق، ج٣، ص١٨٤، ترجمة٤٦٨.

وبهذه الأمثلة والنماذج يتبين بعض ملامح المنهج الذي ســـلكه ابن عدي كغيره من أهل العلم من حيث اعتمادهم في عملية الحكم على بعض الأحاديث ببعض القرائن الدالَّة على انحطاط بعض الروايات إلى درجة الوضــع، وهذه جل القرائن التي اســتطعت جمعها من خلال استقراء تراجم ابن عدي، وقد يكون فآتني منها الشيء القليل، والكمال لله وحده.

الفصل الرابع
مصادر ابن عدي في كتابه "الكامل"
وأثره في كتب الموضوعات والرجال

ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: مصادره في كتاب "الكامل".

المبحث الثاني: أثره في كتب الموضوعات وكتب الرجال.

المبحث الأول
مصادر ابن عدي في كتابه "الكامل"

وفيه مطلبان:

المطلب الأول
مصادره في الحكم على الرواة بالوضع

استفاد ابن عدي في كتابه الكامل أثناء حكمه على بعض الرواة بالوضع بما أورده مِن كلام مَن سبقه من أهل العلم المتقدمين، كيحيى بن معين وأحمد بن حنبل والبخاري والنسائيِّ وأمثالهم ممن سيأتي ذكرهم بالتفصيل، وهؤلاء هم أئمة هذا الشأن ورواده؛ لذا تعتبر مصادره أصيلة وذات قيمة عالية، فهم جهابذة هذا العلم، وهو بهذا الصنيع يكون قد سلك طريق كثير من العلماء ممن كتب في هذا الفن، بحيث يأخذ المتأخر عن المتقدم، وينقل منه، ويعتمد في حكمه على الرجال بما صدر عمَّن سَلَفهُ من أقوالٍ فيه، فمصادره تُعد جزءاً من منهجه في كتابه الكامل وهي بمثابة الدليل على ما أقره من أحكام، وإن خالفهم في بعض ما ذهبوا إليه،

فهذه قيمة أخرى تظهر ما له من منزلة علمية في هذا الباب، فلم يكن مجرد ناقلٍ فقط، بل موضحاً وشارحاً حيناً، ومنتقداً ومعارضاً في بعض الأحيان، ولا نستطيع الجزم أنه اعتمد على واحدٍ من العلماء دون غيره، بل تعددت مصادره وتنَّوعت بحسب حاجته في الاستدلال على ما أراد، ويمكن تصنيف وترتيب مصادره على النحو التالي:

أولاً: مَن أكثر النقل عنهم من النقاد المتقدمين.

حيث تعتبر أقوالهم من مصادره الرئيسة التي يرجع إليها بين الحين والأخر، والكلام هنا يختص بمصادره في مسألة الحديث الموضوع، مع أنه يمكن القول بأنّ ما سأذكره قد انسحب على أغلب الكتاب، وسأفرد الحديث عن كل واحد من هؤلاء النقاد على حدىً للوقوف على طريقته فيما أخذه عنهم:

١ــ يحيى بن معين[(١)]: يُعَدُّ من أكثر النُّقاد الذين استفاد من أقوالهم وآرائهم، ويظهر ذلك بما ساقه من أحكام بأسانيده عنه، ومن المعروف أن ابن معين ليس له كتاب خاص بالرجال إلا ما جُمع من سؤلات تلامذته له (كعباس الدوري، وعبد الله بن أحمد بن حبل، وأحمد بن محمد بن محرز، وعثمان الدارمي...وغيرهم) وابن معين يُعد واحداً من النقاد العلماء المعروفين والمشهورين في هذا الفن بحيث لا تكاد تخلو تراجم الرواة من أقواله فيهم، وهذا ما ذكره ابن عدي نفسه عند ترجمته "لعبد الرحمن بن آدم" فساق بسنده إلى ابن معين تجهيله للراوي المذكور وعدم معرفته له، فأيده على ذلك وقال:" وَإذا قال مثل ابن مَعِين

---

(١) هو: يَحْيَى بْنُ مَعِينِ بْنِ عَوْنِ بْنِ زِيَادٍ بن بسطام بن عبد الرحمن، سمع عبد الله بن المبارك، وهشاما، وعيسى بن يونس، وسفيان بن عيينة، وغندرًا ومعاذ بن معاذ، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيعًا، وأبا معاوية، في أمثالِهم.

روى عنه أَحْمَد بْن حنبل، وأبو خيثمة زهير بن حرب، ومحمّد ابن سعد الكاتب، ويعقوب وأحمد الدورقيان، ومحمد بْن إِسْحَاق الصاغاني وعباس الدوري، ويعقوب بن شيبة، ومحمد بْن إِسْمَاعِيل البخاري، وأحمد بْن أَبِي خيثمة، وحنبل بن إِسْحَاق، وأبو داود السجستاني، وجعفر الطيالسي، والحُسَيْن بن فهم، وعبد اللَّه بن أَحْمَد بن حنبل، وإبراهيم بن الجنيد، وغيرهم. وكان إمامًا ربَّانيًا، عالِمًا حافظًا، ثبتا متقنًا، ت٢٣٣هـ، (ينظر، الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١٤، ص١٨١، ترجمة ٧٤٨٤)، مصدر سابق.

لا أعرفه، فهو مجهول غير معروف، وَإذا عرفه غيره، لا يعتمد على معرفة غيره **لأَن الرجال** بابن مَعِين تُسبر أحوالُهم"[١].

لهذا نجده أكثر من نَقل الأحكام التي صـــدرت عن ابن معين في أثناء كلامه على جملة من الرواة ممن طعن في عدالتهم ورماهم بالوضـع أو الكذب، وأمثلة ذلك عديدة وكثيرة، ومن ذلك ما نجده في ترجمة "إسحاق بن نجيح أبو صالح الملطي" فقد ساق بسنده إلى أَحْمَدُ بْنُ سَـــعْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيى بْنَ مَعِين يقُول: مَن المعروفين بالكذب ووضـــع الحديث إســحاق بن نجيح الملطي"[٢]، علماً أنه جعل كلام ابن معين هذا في صـــدر ترجمته للراوي، ليكون ذلك دليلاً على قيمته بالنســـبة لغيره من النقاد من حيث الرتبة العلمية وقوة هذه الأحكام التي أصدرها.

وقد لوحظ أنَّ ابن عدي قد يذكر أكثر من قول لابن معين في ترجمة الراوي الواحد كما صـنع في ترجمة الراوي السـالف الذكر، فجاء بسـند آخر قال فيه:" حَدَّثَنَا ابن حماد، حَدَّثَنا عَبَّاسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيى بْنَ مَعِين يقول: وذكر إسحاق بن نجيح الملطي فضعفه"[٣]،

وكذلك روى عن ابن حماد أيضـــاً قوله: "حَدَّثَنا عباس، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيى بْنَ مَعِين يقول: لا رحمه الله"[٤] . يعني ابن نجيح هذا.

ومما يظهر مدى اعتماد ابن عدي على الأحكام التي صدرت عن ابن معين ما ذكره في ترجمة "حماد بن عمرو، أبو إسماعيل النصيبي" فقال بعد أن ذكر اسمه مباشرة:" حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ ســليمان، حَدَّثَنا أحمد بن ســعد، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيى بْنَ مَعِين يَقُولُ: حَمَّادُ بْنُ عَمْرو النَّصِيبِيُّ يَعْنِي مِمَّنْ يَكْذِبُ، وَيَضَعُ الْحَدِيثَ"[٥].

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٥، ص٤٨٥، ترجمة١١٢٥، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج١، ص٥٣٥، ترجمة١٥٥.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٥٣٥، ترجمة١٥٥، مصدر سابق.

(٤) مصدر سابق، ج١، ص٥٣٥، ترجمة١٥٥.

(٥) مصدر سابق، ج٣، ص١٠، ترجمة٤١٥.

وأورد بسند آخر قوله عنه أيضاً:" حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنا عثمان بن سَعِيد، قلت ليحيى بن معين: فَحَمَّادُ بْنُ عَمْرو النَّصِيبِيُّ؟ فَقَالَ: لَيْسَ بشَيْءٍ".

وهذا ما كان منه في ترجمة "الحسين بن علوان أبو علي الكوفي الكلبي" حيث رماه بوضع الحديث وأيد ما أطلقه من حكمه فيه بما جاء به عن ابن معين، حيث قال:" حَدَّثَنَا عَلانٌ، حَدَّثَنا ابْنُ أَبِي مريم، سألت يَحْيى بْن مَعِين عن الحسين بن علوان الكوفي؟ فقال: كذاب"(١)، ثم ساق له قولاً آخر، وفيه:"حَدَّثَنَا ابن حماد، حَدَّثَنا عباس: سمعت يَحْيى يقول: حسين بن علوان كذاب"، ثم جاء بعد ذلك بأقوال غيره من النقاد إلا أنه غالباً ما يصدر الترجمة أولاً بما قاله ابن معين.

وفي ترجمة "حمزة بن أبي حمزة النصيبي" نجده أطلق حكمه عليه بالوضع مؤيداً ذلك بما أورده عن ابن معين، فساق بسنده إليه ما حكاه فيه، فقال:" حَدَّثَنَا ابن حماد، حَدَّثَنا العباس، عَن يَحْيى، قال: حمزة بن أبي حمزة النصيبي ليس بشَيْءٍ، ذكر عَبد الرحمن بن أَبِي بَكْرٍ، عَن عَبَّاسٍ، عَن يَحْيى، قال: حمزة الجزري، وَهو حمزة بن أبي حمزة النصيبي ليس يساوي فلساً"(٢)

وهذا الأمر تكرّر في ترجمة "حبيب بن أبي حبيب، وهو حبيب بن زريق الحنفي مصري" فقد قال عنه:"يضع الحديث" ثم أعقب ذلك بما أخذه عن يحيى بن معين فيما ساقه بإسناده عنه، قال:" حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ بَحْرٍ، حَدَّثَنا عَبد اللَّهِ بْن الدورقي قَالَ يَحْيى بن مَعِين: أشرُّ السماع من مالك عرض حبيب، كان يقرأ على مالك، فإذا انتهى إلى آخر القراءة صفح أوراقاً وكتب بلغ، وعامة سماع المصريين عرض حبيب".

وكذلك نقل عن عباس الدوري فيما حكاه عن يحيى أيضاً قال:" كان حبيب الذي بمصر كان يقرأ على مالك بن أنس، وكان يخطرف بالناس يصفح ورقتين"(٣).

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٢٣١، ترجمة٤٨٩، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٢٦٢، ترجمة٥٠٢، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٣٢٤، ترجمة ٥٣١، مصدر سابق.

وعنه أيضاً قال:" وكان ابن بُكَير قد سمع من مالك بعرض حبيب، هو شر العرض".

اكتفي بذكر هذه النماذج التي اعتمد فيها ابن عدي على أقوال ابن معين في الرجال، الذي يصنَّف فيمن أكثر النقل عنهم، فيما ذهب إليه من الحكم والطعن بعدالة بعض الرواة، وقد تكرّر ذلك منه في عددٍ كبير من الرواة غيرهم ممن أطلق عليهم هذه الأحكام حيث لا يسمح المقام هنا حصرهم وذكرهم، إلا أني آثرت الاقتصار على ما أوردته من نماذج لِمَا فيه غُنيةٍ عن ذلك حتى لا يطول الكلام فيما قد توضح أمره وتبين حاله.

٢. أحمد بن حنبل(١):

يُعد من العلماء النقاد الذين أكثر ابن عدي النقل عنهم، ويعتبر أحد مصادره في الحكم على الرواة بالوضع، وحاله في ذلك كحال ابن معين من حيث أنه لا يُعرف عنه أنه صنَّف كتاباً في الرجال إلا ما كان من سؤالات تلامذته وابنيه عبد الله وصالح، الذين دوَّنوا أقواله في كتاب "العلل ومعرفة الرجال" رواية ابنه عبد الله وكذلك رواية المروزي، وهما عبارة عن إجابات لأسئلة وجهت إليه أجاب عنها بورع كما ذكره الذهبي في كتابه "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" حيث قال:" وكذلك أحمد بن حنبل سأله جماعة من تلامذته عن الرجال وجوابه بإنصاف واعتدال وورع في المقال"(٢).

وقد استفاد ابن عدي بما نُقل عنه من آرائه في الحكم على الرجال كما يظهر ذلك في ترجمته لمجموعة كبيرة أيضاً من الرجال، ومن ذلك ما ورد في ترجمة "سليمان بن عمرو بن عبد الله بن وهب أبو داود النخعي كوفي" فقد ذكر في ترجمته أكثر من قول لابن حنبل منها ما أورده بسنده إلى إِبْرَاهِيم بْن يعقوب، قَال: قَال لي أَحْمَد بْن حنبل: أبو داود سليمان بْن

---

(١) أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ أَبُو عَبْدِ اللهِ، هُوَ: الإِمَامُ حَقّاً، وَشَيْخُ الإِسْلاَمِ صِدْقاً، أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ حَنْبَلِ بنِ هِلاَلِ الشَّيْبَانِيُّ، المَرْوَزِيُّ، ثُمَّ البَغْدَادِيُّ، أَحَدُ الأَئِمَّةِ الأَعْلاَمِ، ت٢٤١هـ، له المسند وغيره،(ينظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج١١، ص٣٣٤، ترجمة٧٨)، مصدر سابق.

(٢) الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، نشر دار البشائر ـ بيروت ـ ط٤، ١٤١٠هـ، ج١، ص١٨٥، (وينظر، زهير عثمان، منهج ابن عدي في كتابه الكامل، ج١، ٣١٠، مصدر سابق).

عَمْرو النخعي **كذاب**، تقدمت إليه فقال، حَدَّثَنا يزيد عن مكحول، وقال: حَدَّثَنا يزيد بن أبي حبيب فقلت له: أين سمعت من يزيد بْن أبي حبيب؟ فقال: يا أحمق لم أقل لك حتى أعددت له جواباً لقيته بالباب، والأبواب تراني قلته حتى أعددت له جواباً".

ثم ساق له قولاً آخر عن شيخه ابن حماد عن السعدي، قال: سمعت أَحْمَد بْن حنبل يقول: أبوه ــ يعني أبا داود النخعي ــ فقال: فلان عن إِبْرَاهِيم، وفلان عن الشعبي، ويزيد بْن أبي حبيب عن مكحول، فقالوا له: يا أبا داود، يزيد بْن أبي حبيب أين كنت رأيته؟ فقال: يا حمقى تراني قلته فلم أُعِدَّ له جواباً؟ رأيته بالباب والأبواب[1] ثم يقول أَحْمَد: يزيد ما كان يصنع بالباب والأبواب؟ فانظر إلى جسارته وجرأته وتهاونه بدينه".

ثمّ إنه أورد له قولاً عن شـــيخه ابن حماد، عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه، قال أبو داود مرة: حَدَّثَنا يزيد بْن أبي حبيب، فقال له رجل: أين سمعت منه؟ فقال: يا مائق[2]، أتراني قلت إلاَّ وقد أعددت له جواباً لقيته بالباب والأبواب، قال أبي: وإنما كان يزيد بْن أبي حبيب بمصر" وبهذا يؤكد ابن حنبل أنه ما خرج من مصر ليكون بذلك قرينة على كذب الراوي فيما ادعاه.

ومما يبرهن على هذا ما قاله أحمد بن حميد فيما نقله عنه ابن عدي أيضـاً في سـنده إليه قال:" حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عِصْـــمَةَ، حَدَّثَنا أَبُو طَالِبٍ أَحْمَدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قلت لأحمد بن حنبل: يضع أحد الحديث؟ فقال: نعم، أبو داود النخعي، كان يضع الأحاديث الكاذبة، كان يرفع عن عثمان بْن الأسود أحاديث يسندها ما سمعت بها من أحد، وكان يروي عن يزيد بْن أبي حبيب، فقال له رجل: أين سمعت من يزيد بْن أبي حبيب؟ فقال له: يا مائق تراني أقول: حَدَّثني، ولاَ أكون أعددتُ له جواباً رأيته بالباب والأبواب"، قال أبو عَبد اللَّه:" ويزيد إيش

---

(١) الباب والأبواب: قال السمعاني في الأنساب: موضع بالثُّغور، وهي مدينة دربند المعروفة، وذكر أن المنتسب إليها يقال له: البابيّ، وسمّي عدداً ممن اشتهروا بذلك، مصدر سابق.

(٢) المائق: هو الأحمق والموق: حُمق في غباوة، (انظر) الفارابي، الصـــحاح تاج اللغة، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور، نشر دار العلم للملايين . بيروت . ط٤، ج٤، ص١٥٥٧، مادة موق.

كان يصنع بالباب والأبواب؟"، وقال ابن عديّ وحَدَّثَنَا ابن حماد، حَدَّثَنا عَبد الله بن أحمد، عن أبيه قال: أبو داود النخعي اسمه سليمان بْن عَمْرو **وكان كذَّابًا**"(١).

وهذه الأحكام التي وردت عن أحمد بن حنبل فيما نقله عنه تلامذته ساقها ابن عدي كلها في ترجمة سليمان بن عمرو هذا، وإنما جئت بها هنا للتدليل على مدى اهتمام ابن عديّ على ما كان صدر عن الأئمة في هذا الشأن، ومن بينهم أحمد بن حنبل الذي كان في مقدمة من اعتمد على أقوالهم التي بنى عليها أحكامه فيما بعد على هذه الفئة من الرجال، ولتأكيد ما ذكرته آنفاً من أنه قد يورد أكثر من قول أو رواية عن هؤلاء الأئمة في سياق الترجمة الواحدة ما كان ذلك منه إلا لزيادة التأكيد على صحة حُكمه على هذا الراوي أو ذاك، وأن ذلك لم يكن منه إلا عن دليل، وحسبك بهذه الروايات قوَّة في صحة ما ذهب إليه، من الاعتماد على أقوال العلماء من هؤلاء النقاد من أئمة هذا الشأن، وكذلك لبيان إيراده أكثر من قول للناقد في الراوي الواحد.

وهذا ما صنعه في ترجمة "عبد الله بن مسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب مدائني" فقد ساق بسنده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل أنه قال:" حَدَّثني أبي، حَدَّثَنا أبو الجواب، حَدَّثَنا عمار بن رزيق، عن خالد بن أبي كريمة، عَن أبي جعفر المدائني، قال أبي: واسمه عَبد الله بن مسور بن عون بن جعفر بن أبي طالب، قال **أبي**: اضرب على حديثه، أحاديثه **موضوعة**، وأبى أن يحدثنا عنه".

وذكر بسنده إليه أيضاً من قوله:" سألت **أبي** عن عَبد الله بن مسور، فقال: هذا عَبد الله بن مسور من ولد جعفر بن أبي طالب، روى عنه عَمْرو بن مرة وخالد بن أبي كريمة، وَعَبد الملك بن أبي بشير قال: وَحَدَّثنا جَرير الضبيّ، عَن رقبة ـ ابن مَصقلة ـ: كان عَبد الله بن مسور يضع الحديث ويكذب، قال **أبي**: وقد تركت أنا حديثه، وكان عَبد الرحمن بن مهدي لا يحدثنا عنه، وَهو أبو جعفر المدائني عَبد الله بن مسور"(٢).

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٤، ص٢١٩، ترجمة٧٣٣، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج٥، ص٢٧٤، ترجمة٩٨٥.

ومن التراجم التي اعتمد فيها على ما صدر عن أحمد بن حنبل "وهب بن وهب بن خير بن عبد الله بن زهير" حيث قال:"حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عِصْمَةَ، حَدَّثَنا أبو طالب، سمعت أحمد بن حنبل يَقُول: كَانَ أَبُو البختری يضع الحديث وضعاً فيما يروى، وأشياء لم يروها أحد، قلت: الَّذِي كَانَ قاضياً؟ قَال: نَعم، وكنت عند أَبِي عَبد اللَّه وجاءه رجل فسلم عَلَيْهِ وَقَالَ: أَنَا من أهل المدينة وَقَالَ: يَا أَبَا عَبد اللَّه، كيف كَانَ حديث أبي البختری؟ فَقَالَ: كَانَ كذَّابًا يضع الحديث، فَقَالَ: أنا بن عمه لحاً[1] قَالَ أَبُو عَبد اللَّه: اللَّه المستعان، ولكن ليس في الحديث محاباة"[2].

أما في ترجمة "أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة" فنراه بعد أن ذكر قول ابن معين فيه ساق بسنده إلى عَبد اللَّهِ بن أحمد، عَنْ أَبِيهِ، قَال: أَبُو بَكْر بْن أَبِي سبرة كان يضع الحديث، قَال: قَال حجاج: قال أبو بكر السبري: عندي سبعون ألف حديث بالحلال والحرام، قال **أبي**: ليس بشَيْءٍ، كان يضع الحديث ويكذب"[3].

هذه بعض التراجم التي تبين حال ابن عدي ومدى اعتماده على أقوال ابن حنبل في الحكم على بعض الرواة ممن وصفهم بالكذب والوضع كونه يُعَدُّ واحداً من مصادره الأصلية في ذلك.

---

(١) لحّاً: أي لاصق النَّسب به، (انظر) الصحاح، للفاربي، مادة لحح، ج١، ص٤٠٠.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص٣٣٣، ترجمة١٩٩٠، مصدر سابق.

(٣) مصدر سابق، ج٩، ص١٩٧، ترجمة٢٢٠٠.

٣. محمد بن إسماعيل البخاري[١]:

من النقاد الذين يعتد بأقوالهم في الرجال، ممن أكثر ابن عدي الأخذ عنهم: ويتبَّين ذلك من مجموع الروايات التي ساقها بسنده إليه، دون أن يحيل أو يذكر اسم الكتاب الذي وردت فيه الترجمة عنده، لكون البخاري يختلف عن سابقيه من جهة أنه صنف في هذا الفن كما في تواريخه المعروفة: الكبير، والأوسط، والصغير، والضعفاء وغيرها، وهو إمام مشهود له في هذا الباب.

وقد ذكرت فيما سلف قول مَن صرّح مِن العلماء في أن مراد البخاري من قوله في الراوي: "منكر الحديث" يعني اتهامه بالكذب كما قاله الذهبي في "ميزان الاعتدال":"فيما نقله عن ابن القطان أن البخاري قال: كل من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه"[٢]، ومن البديهي القول أن أولى مَن لا تحِلُّ الرواية عنه مَن رُمي بالكذب ووضع الحديث.

وكذلك قال السيوطي في تدريب الراوي:"ويطلق ـ البخاري ـ منكر الحديث على من لا تحل الرواية عنه"[٣]، لهذا نجده أطلق هذا الحكم على جملة من الرواة ممن وصفهم ابن عدي وغيره بالكذب والوضع، ولمكانة البخاري المرموقة في هذا العلم، ودقة أحكامه، وعنايته باختيار ألفاظه في الحكم على الرجال، فقد أكثر ابن عدي من الاستشهاد بها في معرض كلامه عن الرواة، ولبيان ذلك بوضوح لا بدَّ من الوقوف عند بعض التراجم التي استفاد ابن عدي من أحكام البخاري على هذه الفئة وغيرها من الرجال، مثال ذلك ما نراه في ترجمة "عمر

---

(١) هو: البخاري شيخ الإسلام وإمام الحفاظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي مولاهم البخاري صاحب الصحيح والتصانيف:

مولده في شوال سنة (١٩٤هـ) وأول سماعه للحديث سنة (٢٠٥هـ) وحفظ تصانيف ابن المبارك وهو صبي ونشأ يتيما ورحل مع أمه وأخيه سنة (٢١٠هـ) بعد أن سمع مرويات بلده من محمد بن سلام والمسندي ومحمد بن يوسف البيكندي، توفي سنة(٢٥٦ه)، ينظر، الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص١٠٤، مصدر سابق.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٦، ترجمة٣، مصدر سابق.

(٣) السيوطي، تدريب الراوي، ج١، ص٤١٠، مصدر سابق.

بن موسى بن وجيه الوجيهي" قال:" حَدَّثَنَا الجنيدي، حَدَّثَنا البُخارِيّ قال: عُمَر بْنُ مُوسَى بْنِ وَجِيهٍ الوجيهي، عَنِ الْقَاسِمِ، عَن أَبِي أُمَامَةَ **منكر** الحديث"(١)، فما كان من ابن عدي بعد أن ساق له بعض الروايات الدالة على ذلك إلا أن ختم ترجمته بأنه من جملة من يضع الحديث متناً وإسناداً ليؤكد على مراد البخاري بقوله في الراوي: منكر الحديث؛ ليتبين أنه إنما قَصَدَ من ذلك الطعن بعدالته ورميه بالكذب.

والأمر نفسه تكرر منه في ترجمة "محمد بن عبد الملك الأنصاري مديني" حيث نقل عن الجنيدي قوله:" حَدَّثَنا البُخارِيّ، قَالَ: مُحَمد بن عَبد الملك، أبو عَبد الله **منكر** الحديث، عنِ ابن المنكدر"(٢).

ثم ساق بسند آخر إلى ابن حماد قوله: قال البُخارِيّ:" مُحَمد بن عَبد الملك، عنِ ابن المنكدر، هُوَ الذي روى:" من قاد أعمى أربعين خُطوةً..... **منكر** الحديث".

وهذا ما نجده أيضاً في ترجمة "معلى بن هلال الطحان كوفي" فبعد أن نقل بعض كلام النقاد في رميه بالوضع استدل بما قاله البخاري في ذلك فقال:" حَدَّثَنَا الجنيدي، حَدَّثَنا البُخارِيّ قال: معلى بْن هلال الطحان الكوفي، قَال: قَال ابْن المبارك لوكيع: عندنا شيخ أَبُو عصمة، وَهو نوح بْن أَبِي مريم يضع كما يضع معلّى"(٣).

وحكم ابن عدي على "حمزة بن أبي حمزة النصيبي هذا" بوضع الحديث معتمداً في ذلك على بعض مصادره ومنها ما رواه بسنده عن البخاري من طريق شيخه الجنيدي أنه قال: حدثنا البخاري، قال:" حمزة بن أبي حمزة النصيبي، منكر الحديث"(٤).

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٦، ص١٣، ترجمة١١٨٧، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج٧، ص٣٤٦، ترجمة١٦٤٩، (وابن المنكدر: هو محمد بن عبد الله القرشي التيمي، أحد التابعين الثقات، ينظر تهذيب الكمال، ج٢٦، ص٥٠٣، ترجمة٥٠٤)، مصدر سابق.

(٣) مصدر سابق، ج٨، ص٩٩، ترجمة١٨٤٥.

(٤) مصدر سابق، ج٣، ص٢٦٢، ترجمة٥٠٢.

وقد تكرر هذا منه فيما ساقه بسند آخر عن شيخه ابن حماد، قال: سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: حمزة النصيبي منكر الحديث".

وبهذا القدر من الأمثلة التي ذكر فيها أقوال البخاري في هؤلاء الرواة يتبيَّن مدى سعة اطلاع ابن عدي على أقوال الجهابذة في هذا الشأن، وهذا يكشف أيضاً عن مدى تحرِّيه في البحث عن كلِّ ما مِن شأنه أن يكشف عن حال الرواة قبل إصدار الحكم الذي يتناسب مع أحدهم، وأمثلة ذلك عديدة ومتنوِّعة، قد سلك فيها هذا المسلك، ولعلَّ فيما ذكرته يعطي صورة عن مجموع الرواة الذين تناولهم ابن عدي في هذا الكتاب، إلا أني أكتفي بهذا الجزء لأوضح منهجه في الأخذ من هذا المصدر الأصيل في هذا المقام.

٤. أحمد بن شعيب النسائي(١):

أحد المصادر التي أكثر ابن عدي من النقل عنه، واعتمد على ما صدر عنه من أقوال فهو من النقاد المعتبرين في هذا الشأن، حيث يُعد واحداً من علماء الجرح والتعديل المعتبرين، قال ابن الصلاح:" النَّسَائِيُّ إِمَامٌ حُجَّةٌ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ"(٢).

إلا أنه يلاحظ عليه كما ذكر عمر حسن فلاته في كتابه "الوضع في الحديث" لم يُعهد عنه التصريح بتكذيب الرواة بل إنه استعاض عنه بلفظ "متروك الحديث" للدلالة على الكذب والوضع.

وقد استدل الباحث عمر حسن فلاته على ذلك بما صدر عن النسائي في "الضعفاء والمتروكون" من قوله:" الكذابون المعروفون بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة: إبراهيم بن أبي يحيى بالمدينة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد بالشام، يعرف بالمصلوب"(٣)، ثم أطلق حكمه على كل واحد منهم بأنه "متروك

---

(١) هو: النسائي الحافظ الإمام شيخ الإسلام أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخراساني القاضي صاحب السنن، ولد سنة (٢١٥هـ)، وتوفي سنة(٣٠٣هـ)، ينظر، الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج٢، ص١٩٤، مصدر سابق.

(٢) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح ـ معرفة أنواع علوم الحديث، ج١، ص٣٩١، مصدر سابق.

(٣) النسائي، الضعفاء والمتروكون، ج١، ص٨٦، مصدر سابق.

الحديث"[1]، وهذا يعني أنه يقصد بذلك رميُهم بالوضع، ومما يدلّ على ذلك ما ذكره في ترجمة يحيى بن سعيد قَاضِي شيراز، حيث قال:" يروي عَن الزُّهْرِيّ أَحَادِيث مَوْضُوعَة، مَتْرُوك الحَدِيث"[2]، ويلاحظ كيف أنه قرن بين الأحاديث الموضوعة وبين قوله: متروك الحديث، ومدى دلالة لفظ أحدهما على الآخر عنده، وقد بدا ذلك كله واضحاً وجليّاً عند ابن عدي، وأعني بذلك ما كان منه في أغلب أحكامه على الرواة الذين اتهمهم بالوضع فذكر حكم النسائي فيهم بقوله "متروك الحديث" لأجل ذلك عُد واحداً من مصادره الأصيلة في الحكم على هؤلاء الرواة، علماً بأنه لم يصرح باسم الكتاب الذي أخذ عنه هذه الأقوال لكنها في الغالب وردت في كتابه "الضعفاء والمتروكون"، وقد عدّ العلماء النسائي من شيوخ ابن عدي؛ لهذا نجده أخذ عنه دون واسطة وقد ذكرته هنا ولم أدرجه في جملة ما سمعه ابن عدي من شيوخه ذاك لكونه ممن أكثر النقل عنه فمن المناسب أن يذكر هنا كما سيتبين ذلك من خلال الأمثلة إن شاء الله.

ومن جملة الرواة الذين استرشد ابن عدي في إطلاقه حكم الوضع عليهم بما قاله النسائي "يحيى بن هاشم السمسار الغساني" حيث قال: قال النسائي:" يَحْيى بن هاشم أبو زَكريا متروك الحديث"[3]، ثم ساق له مجموعة من الأحاديث الدالة على ذلك، ثم حكم عليها بالوضع، ليكون بهذا الفعل قد دلل على ما ذكرناه سابقاً من معنى مصطلح "متروك الحديث" عنده، وبما ذكرته قريباً من أنه يروي عنه بلا واسطة.

ويظهر ذلك أيضاً في ترجمة "مهدي بن هلال بصري" فبعد أن ساق بأسانيده إلى ابن معين ورميه بالكذب ووضع الحديث، أردفه بقول النسائي فيه:" مهدي بن هلال بصري، متروك الحديث"[4]، ثم أتى بقرينة تدل على كذبه ووضعه، فقال: ليس على حديثه نور، كان يدعو الناس إلى رأيه وبدعته.

---

(١) ينظر،النسائي، الضعفاء والمتروكون، (إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، ج١، ص١١، ترجمة٥)، (محمد بن عمر الواقدي، ج١، ص٩٢، ترجمة٥٣١)، (محمد بن سعيد الشامي، ج١، ص٩١، ترجمة٥١٧)، مصدر سابق.

(٢) ينظر، عمر فلاته، الوضع في الحديث، ج١، ص١٣١، بتصرف، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص١٢١، ترجمة٢١٥٣، مصدر سابق.

(٤) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص٢٢٩، ترجمة١٩٥٠، مصدر سابق.

وهذا ما نجده بوضوح أيضاً في ترجمة "عبد الله بن مسور بن عون" فقد كان للنسائيّ نصيبٌ من ما ساقه من أقوال بعض الأئمة فيه فقال: قال النسائي:" عبد الله بن مسور المدائني، متروك الحديث"(١).

ومن ذلك أيضاً ما حكاه عنه مباشرة في ترجمة "أيوب بن سيّار الزهري، قال: وقال النسائي:" متروك الحديث"(٢)، وبهذا يتبين كيف أضفى على أحكامه قوة بما اعتمده من أقوال أئمة هذا الشأن، والنسائي من بينهم بلا شك.

٥. السَّعدي الجوزجاني ت ٢٥٦هـ (٣):

واحداً من علماء هذا الشأن الذين أخذ عنهم ابن عدي وأكثر فقد استفاد من أحكامه في الرجال، وكان يذكره باسم السَّعدي، وأقواله عنه أوردها من طريق شيخه ابن حماد، كما في ترجمة "محمد بن زياد الطحان اليشكري" حيث قال:" سمعتُ ابْن حَمَّاد يقول: قال السعدي:" مُحَمد بن زياد الطحان كَانَ كذَّابًا خبيثاً، يحمل عَلَى ميمون بن مهران"(٤).

ومن أمثلة ذلك أيضاً ما ذكره في كلامه على "سُلَيْمَانُ بْنُ عِيسَى بْنُ نُجَيْحٍ السِّجْزِيُّ، يُكَنَّى أَبَا يَحْيى" فبعد أن حكم عليه بالوضع أيد ذلك بما جاء به عن السعدي حيث قال:" سمعتُ ابن حماد يقول: قال السعدي: سُلَيْمَان بْن عيسى الذي روى آداب سفيان الثَّوْريّ كذاب مصرح"(٥)، علماً بأنه لم يأتِ في ترجمة هذا إلا بما ورد عن السعدي فقط، ثم ساق له بعض الأحاديث الدالة على ذلك وحكم عليها بالوضع.

وكذلك صنع في ترجمته "لوهب بن وهب بن خير بن عبد الله" حيث كان قول السعدي في هذا الرجل من جملة الأقوال المعتبرة التي استفاد منها في حكمه عليه، فقال:"

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٥، ص٢٧٤، ترجمة٩٨٥، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج١، ص٣٤٦، ترجمة١٧٩.

(٣) هو: إِبْرَاهِيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، أبو إسحاق الجوزجاني، سكن دمشق، (ينظر، المزي، تهذيب الكمال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، تحقيق بشار عواد، نشر مؤسسة الرسالة ــ بيروت ــ ط١، ١٤٠٠هـ، ج٢، ص٢٤٤).

(٤) مصدر سابق، ج٧، ص٢٩٩، ترجمة١٦٣٢.

(٥) مصدر سابق، ج٤، ص٢٩٠، ترجمة٧٥٨.

سمعتُ ابن حماد يقول: قال السعدي أَبُو البختري وَهْب بْن وَهْب كَانَ يكذب ويختصر، ويسقط إذ مال"[1].

ومن الرواة الذين استفاد ابن عدي من قول السَّعدي فيهم "معلى بن هلال الطحان" بأنه كان ممن يضع الحديث، قال: سمعتُ ابْن حَمَّاد يَقُول:" قَالَ السعدي معلى بْن هلال كذاب"[2].

هذه طائفة من النقاد المعتبرين في علم الجرح والتعديل، ممن جعلهم ابن عدي من جملة مصادره التي استفاد منها في الحكم على الرواة بالوضع والكذب، بحيث أكثر النقل عنهم دون غيرهم ممن أخذ منهم بين الحين والآخر.

ثانياً: شيوخه الذين أكثر النقل عنهم دون غيرهم ممن تعتبر أقوالهم في الجرح عنده:

سمع ابن عدي من بعض شيوخه أحكام اشتملت على اتهام بعض الرواة بالوضع مشافهةً دون واسطة، فاعتبرت من مصادره التي اعتمدها واستفاد منها فيما أطلقه من أحكام على هؤلاء الرواة، ومن هؤلاء الشيوخ:

١ . الحسين بن أبي معشر[3].

وقد روى عنه كثيراً جملةً من الأحاديث، واستفاد من أحكامه على الرجال، ومن ذلك ما حكاه عنه في ترجمة "محمد بن الوليد بن أبان القلانسي البغدادي" فبعد أن حكم عليه بالوضع قال:" سمعت الحسين بْن أَبِي معشر يقول: مُحَمد بْن الوليد بْن أَبَان كذاب"[4]، ثم ذكر له طائفة من الأحاديث التي حكم عليها بالسرقة والوضع.

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص٣٣٣، ترجمة١٩٩٠، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج٨، ص٩٩، ترجمة١٨٥٤.

(٣) هو أبو عروبة، الحسين بن أبي معشر محمد بن مودود السُّلمي الحراني الحافظ، محدث حران، ت ٢٧٥هـ، (ينظر، الذهبي، العبر في خبر من غبر، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني، نشر دار الكتب العلمية . بيروت . ج١، ص٤٧٧.

(٤) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٥٤٢، ترجمة١٧٧١، مصدر سابق.

وهذا ما صنعه أيضاً في ترجمة "محمد بن المهلب غندر الحراني" عندما قال:" سمعت الحسين بْن أَبِي معشر يقول: كَانَ يضع الحديث"[1]، رغم أنه لم يأتِ بأحاديث لهذا الراوي إنما أيد ما قاله ابن أبي معشر هذا، حيث لم يعترض عليه فيما ذهب إليه من حكم على الراوي المذكور.

وكذلك استأنس بقوله في ترجمة "وهب بْن حفص بْن عَمْرو يعرف بأبي الْوَلِيد بْن المحتسب الْحَرَّانِيّ" حيث قال:" سمعت أَبَا عَرُوبة يَقُول: أَبُو الْوَلِيد بْن المحتسب كذاب يضع الحديث".

ثم أعقب ذلك بقوله أيضاً:" سألته مرة أخرى عنه فَقَالَ: يكذب كذباً فاحشاً، وَهو ابن أخي عَبد الرَّحْمَن بْن عَمْرو.

وأما في كلامه على" مُحَمد بْن أحمد بْن عيسى أَبُو الطيب الوراق المروروذي" فنراه حكم عليه بقوله:" يقيم برأس العين كتبت عنه بها يضع الحديث ويلزق أحاديث قوم لم يرهم يتفردون بها عَلَى قوم يحدث عنهم ليس عندهم"، ثم أتبع هذا الحكم بما سمعه من شيخه أبا عروبة عندما قال:" وسمعت أبا عَرُوبة يقول: لم أر فِي الكذابين أسفق وجهاً مِنْهُ أو كلاماً هذا معناه، فما ألزقه عَلَى قوم آخرين"[2].

ومن الأمثلة ما ذكره في ترجمة "إبراهيم بن أحمد بن عَبد الكريم الحراني الضرير، وهو ابن أبي حميد" حيث قال:" سمعت يَحْيى بن عَبد الرحمن بن ناجية يقول: حَدَّثَنا إبراهيم بن أحمد بن عَبد الكريم يخضب، وسمعت أبا عَرُوبة يقول: إبراهيم بن أبي حميد كان يضع الحديث"[3]، ثم ساق له مجموعة أحاديث وحكم عليها بالنكارة التي تعني الوضع عنده كما عرفنا.

---

(١) مصدر سابق، ج٧، ص٧٧٥، ترجمة١٧٨٣.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٥٥٩، ترجمة١٧٨٦، مصدر سابق.

(٣) مصدر سابق، ج١، ص٤٣٦، ترجمة١١٠.

٢ . محمد بن أحمد بن حماد الدولابي[١].

يُعد من شيوخ ابن عدي الذين روى عنهم واستفاد من أحكامهم ففي ترجمة "أحمد بن عَبد اللَّه الهروي يعرف بالجوبياري" ثم ذكر أنه يروي أحاديث موضوعة وقال بعد ذلك:" سمعت مُحَمد بن أحمد بْنِ حَمَّادٍ يَقُولُ: أَحْمَدُ بْنُ عَبد اللَّه الهروي سَتُّوق، كان يضع الحديث، ما أدري حبست ماله بماله"[٢]، وفي تصريحه بالسماع من شيوخه ما يؤكد على دقة الأحكام التي ذهب إليها.

اكتفي بما ذكرت من نماذج تبين أحد مصادر ابن عدي فيما ذهب إليه من أحكام على بعض الرواة بالوضع، من خلال ما سمعه من شيوخه فيما أطلقوه من مصطلحات على هؤلاء الرواة كانت بمثابة الدليل الذي يستأنس به في أحكامه عليهم.

ثالثاً: من أقل النقل عنهم من الأئمة المتقدمين:

من مصادره ما استفاده من بعض النقاد ممن أقل الأخذ عنهم وكان يستأنس بأقوالهم بين فترة وأخرى لندرة ما حفظ عنهم من أقوال لكونها مبعثرة ولم يعرف لهم مصنفات أو لم يعرف لهم تلاميذ نقلوا عنهم هذه الأقوال وحفظوها كما هو الحال مع يحيى بن معين أو أحمد بن حنبل أو البخاري ومن هؤلاء النقاد:

١. أبو بكر بن أبي شيبة[٣]:

على نحو ما نراه في ترجمته "لإسحاق بن بشر، أبي يعقوب الكاهلي" حيث ساق بسنده عن شيخه أحمد بْنَ مُحَمد بْنِ سَعِيد قال: سَمعتُ الحضرمي يقول: ما سمعت أَبَا بَكْرِ

---

(١) أبو بشر الدولابي، وهو محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري الرازي الحافظ، صاحب التصانيف، قال أبو سعيد بن يونس: كان من أهل الصنعة، وكان يضعف، ت٣١٠هـ (ينظر، الذهبي، العبر في خبر من غبر، ج١، ص٤٥٩، مصدر سابق).

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٢٩١، ترجمة١٧، مصدر سابق.

(٣) هو: **عبد الله بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْن عُثْمَان، أَبُو بكر العبسي المعروف بابن أَبِي شيبة، من أهل الكوفة، ولد سنة تسع وخمسين ومائة، كان متقنًا** حافظًا مكثرًا، صنف المسند والأحكام والتفسير، وقدم بغداد وحدث بها، انظر، الخطيب، تاريخ بغداد، ج١٠، ص٦٦، ترجمة ٥١٨٥، مصدر سابق.

بْنِ أَبِي شَيْبَةَ كذَّب أحداً إلا إسحاق بن بشر الكاهلي، فإنه جاز به فقال لي: أبو يعقوب هذا كذاب"[1]، ثم أورد في ترجمته عدداً من الأحاديث، التي أطلق بعدها حكمه عليه في نهاية المطاف بقوله:" وإسحاق بن بشر الكاهلي، في عداد من يضع الحديث".

وابن بشر هذا اتَّهمه أبو زرعة الرازي بالوضع، وكذبه أبو حاتم الرازي فيما نقل عنهما ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"[2]، ولا يُعرف سبب اختيار ابن عدي لقول ابن أبي شيبة فيه دون قولهما مع جلالة مكانهما في هذا الشأن، إلا أن يكون بسبب أن حال إسحاق بن بشر هذا معروفاً حاله عند أهل العلم، فهو كما قال الذهبي في ترجمته في "ميزان الاعتدال"[3] بيِّن الأمر لا يخفى حاله على العميان"؛ وبما أن أبا بكر بن أبي شيبة كان قريب العهد به أكثر من غيره، فاكتفى ابن عدي بإيراد قوله فيه دون من ذكرت من أهل العلم، والله تعالى أعلم.

٢٢. موسى بن هارون الحمَّال"[4]:

استفاد ابن عدي من أقواله ولم يكثر النقل عنه، فقد أخذ قوله في نفس الراوي السابق الذكر "إسحاق بن بشر الكاهلي" فقال:" سمعت إبراهيم بن مُحمد بن عيسى الجهني يقول: سَمعتُ موسى بن هارون الحمّال يقول: مات إسحاق بن بشر الكاهلي بالكوفة سنة ثمان وعشرين ومِئَتَيْن كذاب، وكان يخضب"[5].

وأبو بكر بن أبي شيبة وموسى بن هارون الحمال محدثان كبيران معروفان، ولكن ليست معرفتهما بالرجال بمثل معرفة أبي زرعة وأبي حاتم، ولعلّ كون أبي بكر بن أبي شيبة

---

(١) مصدر سابق، ج١، ص٥٥٥، ترجمة١٧٢.

(٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٢، ص٢١٤، ترجمة ٧٣٤، مصدر سابق.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص١٨٥، ترجمة٧٣٩، مصدر سابق.

(٤) هو(موسى بن هارون الحمَّال، حافظ، بارع، ثقة، ارتحل إلى قتيبة بخرسان، وكتب علم الحجاز والعراق مات ٢٩٠هـ)، ينظر خليل بن عبد الله القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد إدريس، نشر مكتبة الرشد. الرياض. ط١، ١٤٠٩هـ، ج٢، ص٦٠٠.

(٥) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٥٥٥، ترجمة١٧٢، مصدر سابق.

وموسى ابن هارون الحمال كوفيان، وإسحاق بن بشر هذا كوفي، وهما أعرف به من غيره، اختار قولهما ابن عدي، وقدمه على غيره، هذا ما اعتمده في الأخذ عن هذين الناقدين بحيث لم يكثر من آرائهم في الرجال فيما طعنوا به في عدالة بعض الرواة، والله تعالى أعلم.

٣. صالح جزرة: (١)

من النقاد الذين أقل ابن عدي النقل عنهم أيضاً، فنلحظ عند ترجمته "لزكريا بن يحيى أبي يحيى الوقار مصري" حكم عليه بقوله:"يضع الحديث" ثم أعقب ذلك بقول صالح جزرة، فقال:" وأخبرني بعض أصحابنا عن صالح جزرة أنه، قَال: حَدَّثَنا أبو يَحْيى الوقار، وكان من الكذابين الكبار"(٢).

وهذا قد تكرر منه عند نقده لحديث ورد في ترجمة "خالد بن عبد الدائم المصري" قال:" وَهَذَا الْحَدِيثُ لا أَعْرِفُهُ إلاَّ من هذا الوجه، والراوي عن خالد بن عَبد الدائم هو أبو يَحْيى الوقار، وبلغني عن صالح جزرة أنه قال: خبرنا أبو يَحْيى الوقار كان من الكذابين الكبار"(٣).

وقد اكتفى بقوله، حيث لم يورد قولاً آخر لأهل العلم في هذا الشأن، وصالح جزرة من الأئمة الحفّاظ المشهود لهم بهذا العلم.

---

(١) هو صالح بن محمد ابن عمرو بن حبيب بن حَسَّانِ بنِ المُنْذِرِ بنِ أَبِي الأَشْرَسِ، وَاسْمُ أبي الأَشْرَسِ: عَمَّارٌ، مَوْلَىً لبني أَسَدِ بنِ خُزَيْمَةَ. الإِمَامُ الحَافِظُ الكَبِيْرُ الحُجَّةُ، مُحَدِّثُ المشْرِقِ، أَبُو عَلِيٍّ الأَسَدِيُّ البَغْدَادِيُّ، المُلَقَّبُ جَزَرَة -بِجِيْمٍ وَزَايٍ- نَزِيْلَ بُخَارَى، مَوْلِدُهُ (٢٠٥هـ) بِبَغْدَادَ وتوفي (٢٩٣هـ)، ينظر سير أعلام النبلاء، الذهبي، ج١١، ص٢٠، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٤، ص١٧٤، ترجمة٧١٣، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٤٨٠، ترجمة٦٠١، مصدر سابق.

٤. سفيان بن عيينة بن أبي عمران أبو محمد الهلالي الكوفي[١]:

يعتبر أحد مصادر ابن عدي التي استفاد منها بين الحين والآخر وهو من الأئمة الذين تناثرت أقوالهم هنا وهناك دون أن تحفظ في مصنَّف مستقل، ففي ترجمة "معلى بن هلال الطحان" قال ابن عدي:" حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ الْعَبَّاسِ، حَدَّثَنا أبُو زُرْعَةَ، سَمِعت أَبَا نعيم يقول: كنت مع ابن عُيَينة فسمع معلّى بْن هلال يحدث فقال: لي ابن عُيَينة: يَا أَبَا نعيم يكذب"[٢]، ثم أتبع ذلك بكلام غيره من النقاد، وساق في ترجمته بعض الأحاديث وحكم عليه فيما بعد أنه ممن يضع الحديث.

وإيراد ابن عدي لأقوال هؤلاء الأئمة كسفيان بن عيينة ومَن هو في طبقته إنما لأجل مكانتهم وجلالتهم، وهي أقوالٌ عزيزة وغير مستفيضة كباقي أقوال النُّقاد المشهورين ممن هم بعدهم الذين حفظت أقوالهم ودوِّنت في مصنفات مستقلة، وذكرُ أقوال هؤلاء من شأنه أن يقوي صحة ما يمكن أن يذهب إليه ابن عدي من أحكام تجاه بعض الرواة ممّا يُكسبها قيمة إضافية إلى جانب قيمة أقوال من جاء بعدهم من النقاد.

---

(١) هو: سفيان بن عيينة بن أبي عمران، أبو محمد مولى بني عبد الله بن رويبة من بني هلال بن عامر بن صعصعة، وقيل: إنه مولى محمد بن مزاحم الهلالي، وعيينة أبوه هو المكنى أبا عمران، ولد بالكوفة وسكن مكة، وقدم بغداد، واجتمع مع أبي بكر الهذلي بها، ت١٩٨هـ، (ينظر، الخطيب، تاريخ بغداد، ج٩، ص١٧٣، ترجمة٤٧٦٧)، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص١٠٠، ترجمة١٨٥٤، مصدر سابق.

٥. سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري[١]:

حيث تفاوت حجم الاستفادة من أحكامه في الرجال في هذا الكتاب، أما ما يخص الوضع فلم ينقل عنه كثيراً إلا ما وجدته في ترجمة "معلى بن هلال أيضاً" حيث قال:" حَدَّثَنَا زكريا الســـاجي، حَدَّثني أحمد بْن الْعَبَّاس الجنديســـابوري، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نُعَيْمٍ يَقُولُ: كَانَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيّ لا يرمي بالكذب إلاَّ معلى بن هلال".

وقال أيضاً:" حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمد بْنِ سَعِيد، حَدَّثَنا مُحَمد بْن عَبد الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمد بْنِ رَبِيعَةَ، حَدَّثَنا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ عَبد الْعَزِيز بْن أَبَان يَقُول: بلغ سُـــفْيَانَ أن معلى بْن هلال يَقُول: الناس كلهم فِي حلٍّ غير سُفْيَان الثَّوْرِيّ، فَقَالَ سُفْيَان: والله ما تقولت عليه باطلا"[٢].

ومما يُلاحظ على ابن عدي هنا أنه إلى جانب إيراده لقول يحيى ابن معين في معلى بن هلال هذا:" من المعروفين بالكذب ووضـــع الحديث"، وبقول أحمد بن حنبل:" كوفي، متروك الحديث، حديثه موضوع كذب"، وبقول غيرهما من أهل العلم ممّن طعن في هلال هذا، قد شفع أقوالهم بما حكاه عن سفيان الثوري الذي لم يبتعد في حُكمه عليه حيث يقول:" لا يُرمى بالكذب إلا معلى بن هلال" عن بقية أقوال أهل العلم فيه؛ مما أضـــفى قيمة أخرى لأقوال هؤلاء الأئمة من جهتين:

الأولى: أن ســـفيان الثوري ومَن هو في طبقته كســـفيان بن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي وغيرهما ممّن حُفظت بعض أقوالهم في الرجال يُعدُّون من الطبقة المتقدمة على طبقة أحمد بن حنبل وابن معين وأبي حاتم الرازي وغيرهم ممّن عُرفوا بهذا العلم وعرف بهم،

---

(١) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الإمام شيخ الإسلام سيد الحفاظ أبو عبد الله الثوري ثور مضر لا ثور همدان الكوفي الفقيه، قال شعبة ويحيى بن معين وجماعة: سفيان أمير المؤمنين في الحديث، وقال ابن المبارك: كتبت عن ألف ومائة شيخ ما فيهم أفضل من سفيان، وكان شعبة يقول: سفيان أحفظ مني، وقال ورقاء: لم ير الثوري مثل نفسه، وقال أحمد: لم يتقدمه في قلبي أحد، وقال القطان: ما رأيت أحفظ منه كنت إذا سألته عن مسألة أو عن حديث ليس عنده اشتد عليه، ت١٦١هـ، (ينظر، الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج١، ص١٥١)، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص٩٩، ترجمة١٤٥٨، مصدر سابق.

لهذا اعتُبرت أقوال أولئك الأئمة السابقين تعطي هذه الأقوال قوّة إضافية تُعزز من مصداقية هذه الأحكام.

الثانية: أن سفيان الثوري من أهل الكوفة وهو أعرف بالكوفيين من غيرهم، وإيراد قوله في معلّى بن هلال الطحان هذا وهو كوفي أيضاً له منزلة لا بدَّ وأنها تختلف عن بقية الأقوال الأخرى من جهة أنه ابن بلدته ومعاصر له.

٦. عبد الله بن المبارك بن واضح المروزي[١]:

فقد أورد له من أقوال على نحو ما هو موجود في ترجمة "معلى بن هلال الطحان" حيث قال:" حَدَّثَنَا الجنيدي، حَدَّثَنا البُخارِيّ قال: معلى بْن هلال الطحان الكوفي، قَال: قَال **ابْن المبارك** لوكيع: عندنا شيخ أَبُو عصمة، وَهو نوح بْن أَبِي مريم يضع كما يضع معلى"[٢].

يُلاحظ حِرصُ ابن عدي على إيراد أقوال هذه الطبقة من الأئمة في تراجم كتابه هذا، بالرغم من أنه قد حَشَد طائفة من الأقوال الأخرى التي صدرت عن أولئك النقاد والأئمة ممّن جاؤوا بعد عبد الله بن المبارك وسفيان الثوري وأبي بكر بن أبي شيبة وسفيان بن عيينة، لِمَا لهذه الأقوال من القيمة التي تزيد في صحة حكمه وحكم مَن هم في طبقة أحمد بن حنبل وابن معين وأبي حاتم الرازي وغيرهم، فهي أقوال عزيزة كما ذكرت، قد حَرَصَ ابن عدي على تلقُّفها والاحتجاج بها لمكانة أصحابها وجلالتهم وتقدُّمهم، وهذا من شأنه أن يعزز ما يمكن أن يذهب إليه في حكمه على الرجال الذين هو بصدد الكلام عليهم لبيان درجتهم والتعريف بحالهم على الوجه الذي يراه عادلاً وصحيحاً، والله تعالى أعلم.

---

(١) هو، عَبْدُ اللهِ بنُ المبَارَكِ بنِ وَاضِحٍ الحَنْظَلِيُّ، الإِمَامُ، شَيْخُ الإِسْلاَمِ، عَالِمُ زَمَانِهِ، وَأَمِيْرُ الأَتْقِيَاءِ فِي وَقْتِهِ،أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الحَنْظَلِيُّ مَوْلاَهُم، التُّرْكِيُّ، ثُمَّ المرْوَزِيُّ، الحَافِظُ، الغَازِي، أَحَدُ الأَعْلاَمِ، وَكَانَتْ أُمُّهُ خُوَارِزْمِيَّةٌ.

مَوْلِدُهُ: فِي سَنَةِ ١١٨هـ، فَطَلَبَ العِلْمَ وَهُوَ ابْنُ عِشْرِيْنَ سَنَةً، توفي سنة ١٨١هـ، (ينظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج٨، ص٣٧٨)، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج٨، ص١٠١، ترجمة١٨٥٤.

هذا ما أمكنني الوقوف عليه من الموارد التي استقى ابن عدي منها أحكامه على بعض الرواة بالوضع والكذب ممن توسط أو أقلَّ في الأخذ عنهم، حيث انسحب ذلك على مجموع الكتاب إلا أن الذي يخصُّنا هنا ما يتعلق بالوضع لأجل ذلك جاءت الأمثلة والنماذج غير مستوعبة لِمَا اشتمل عليه مجموع الكتاب، ولهذا لا بدَّ وأن يكون الكتاب بمجموعه قد وُجد فيه بعض الأقوال التي لم أوردها هنا، إلا أنه فيما ذكرته يُعطي صورة عن المنهج الذي سلكه ابن عدي في استدلاله من أقوال أهل العلم بالرجال، والله أعلم.

رابعاً: ما تفرد به ابن عدي من أحكام على بعض الرواة:

يعتبر ابن عدي واحداً من النقاد الذين تمتعوا بشخصية مستقلة في النقد وليس مجرد حاملٍ لأقوال غيره، وظهر ذلك بما خالف به النقاد فيما قرروه من أحكام على الرواة، أو بما أطلقه من أحكام على بعضهم دون أن يعتمد على غيره، إما لكون الراوي ممن عاصره، فهو أعرف به أو لسبب آخر بدا له، فهو يُعدُّ واحداً من أهم مصادر كتابه الكامل فيما ذهب إليه من أحكام مسَّت عدالة بعضهم، كقوله في الراوي:(هو عندي ممن يضع الحديث...) وهذا ما نراه واضحاً في الأمثلة التالية:

١. ذكر في بداية ترجمة "بشر بن إبراهيم الأنصاري" أنه منكر الحديث عن الثقات من الأئمة، ثم ساق له مجموعة أحاديث، ولم يأتِ بكلام للنقاد في ترجمته له، وقد ختم ترجمته بقوله:" هو بَيِّنُ الضَّعْفِ جِدًّا وَرِوَايَاتُهُ الَّتِي يَرْوِيهَا عَمَّنْ يَرْوِي غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ، **وَهو عِنْدِي** مِمَّنْ يَضَعُ الْحَدِيثَ عَلَى الثِّقَاتِ... وَفِي مِقْدَارِ مَا ذَكَرْتُهُ يَتَبَيَّنُ ضَعْفُهُ وَمَا ذَكَرْتُهُ عَنْهُ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ وَثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ وَمُبَارَكِ بْنِ فَضَالَةَ، وأَبُو حُرَّة وَغَيْرُهُمْ كُلُّ ذَلِكَ بَوَاطِيلُ وَضَعَهَا عَلَيْهِمْ وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَحَادِيثِهِ الَّتِي لَمْ أَذْكُرْهَا مَوْضُوعَاتٌ عَنْ كُلِّ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ"(١).

ويتبين من قوله في الراوي (هو عندي) أن هذا وصف خاص به تبناه من خلال دراسة وسَبر أحاديثه كما أشار إلى ذلك بقوله:"كذلك سائر أحاديثه التي لم أذكرها موضوعات..." فهو بذلك يكون قد أفصح عن طريقته في التعامل مع بعض الرواة بما يقتضي إبراز دوره في الحكم عليهم بما يتناسب مع حالهم.

---

(١) ابن عدي، الكامل، ح٢، ص١٦٧، ترجمة٢٥٠، مصدر سابق.

وبشـر بن إبراهيم الأنصـاري هذا، قد تبين لي بعد بحث طويل أنه لم يتكلم فيه أحد قبل ابن عدي ــ مع أنه ممّن يروي عن الأوزاعي ــ إلا ما كان من العقيليّ حيث ترجم له في ضـعفائه فقال:" بشـر بن إبراهيم الأنصـاري، عن الأوزاعي بأحاديث موضـوعة لا يتابع عليها"(١)، ثم سـاق له حديثين عن الأوزاعي، دون أن يذكر قولاً واحداً من أقوال أهل العلم فيه كعادته في أغلب التراجم.

وهذا ما كان من ابن حبان، حيث عقد له ترجمةً في كتابه "المجروحين"، فقال:" يضع الحديث على الثقات، لا يحلُّ ذكره في الكتب إلا على سـبيل القدح"(٢)، وما سـوى هذين الإمـامين لم أقف على من تعّرض لـه، وممّـا يـدلُّ على ذلـك اقتصـار الـذهبي في "ميزان الاعتدال"(٣) على إيراد أقوال العقيلي وابن حبان وابن عـدي في هـذا الرجل، فلو أنه وقف على قول لسواهم لذكره كعادته، ومع أن الثلاثة قد اتفقوا على ما رموه به من وضع الحديث، إلا أنه لا يبدو ـ فيما ظهر لي ـ أن أحدهم قد اطلع على قول غيره في هذا الرجل، وهذا يُبرز قيمة كلٍّ منهم ولو بتفاوت على ما هو معروف خصـوصـاً عند ابن حبان المعروف بتسـاهله أحياناً، وبغُلوّه أحياناً أخرى في أحكامه على الرجال.

وقد تميز ابن عدي عن غيره من جهة سـلوكه المنهج القائم على سَـبر الروايات ودراسـتها، على ما هو واضـح في مجموع كتابه هذا، ومن جملة ذلك إيراده لمجموعةٍ من المرويات التي رواها بشر بن إبراهيم الأنصاري هذا، والتي دلت على قدرته في إطلاق الأحكام المبنية على دراسـة مرويات الرجال، التي بدورها تقود إلى نتيجة قد ارتضـاها غالب أهل العلم ممن جاء بعده.

٢ــ وهذا ما سار عليه أيضاً أثناء حديثه عن "محمد بن المغيرة الشهرزوري"، فقد حكم عليه في بداية ترجمته بقوله:" هو **عندي** ممن يضـع الحديث" ثم سـاق له بإسـناده له حديثين، ولعل هذا الحكم خاص به وحده توصل إليه من خلال دراسـة أحاديثه، لأني بعد البحث

(١) العقيلي، الضعفاء، ج١، ص١٤٢، ترجمة ١٧٤، مصدر سابق.

(٢) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٨٩، ترجمة١٣٢، مصدر سابق.

(٣) انظر، الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٣١١، ترجمة١١٨١، مصدر سابق.

لم أجد أحداً من النقاد الذين جمعوا كلام العلماء في جرح الرواة قد نقل كلاماً في هذا الراوي إلا ما وَرَدَ عن ابن عدي فقط، ويدلُّ على ذلك صنيع ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكون" الذي اقتصر في ترجمته له على ما ذكره ابن عدي قال:" مُحَمَّد بن الْمُغيرَة الشهرزوري يروي عَن أَيُّوب بن سُوَيْد وَقَالَ ابْن عدي يسرق الحَدِيث، قَالَ: وَهُوَ عِنْدِي مِمَّن يضع الحَدِيث"(١).

وهذا ما نجده أيضاً عند الذهبي في "ميزان الاعتدال" في ترجمته له، قال:" محمد بن المغيرة الشهرزورى، عن أيوب بن سويد الرملي، قال ابن عدي: كان يسرق الحديث، وهو عندي ممن يضع الحديث"(٢).

فلو أنهما وقفا على قول غيره من أهل العلم لذكراه كعادتهما، وقد تابعهما على ذلك ابن حجر في "لسان الميزان"(٣)، وقد ارتضى جميعاً حكمه فيه، وفي ذلك من الدلالة على ما قررته آنفاً من منزلة ابن عدي في هذا الشأن وعلو كعبه فيه، وأنه ممّن يعتبر بأقواله وأحكامه.

وتبعهم على ذلك برهان الدين الحلبي في كتابه " الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث" فقال:" مُحَمَّد بن الْمُغيرَة الشهرزوري قَال بن عدي: كَانَ يسرق الحَدِيث وَهُوَ عِنْدِي مِمَّن يضع الحَدِيث"(٤).

فهؤلاء أربعة ممن عرفوا بهذا العلم قد اقتصرت تراجمهم في هذا الرجل على ما قرره ابن عدي فيه، دون أن يصدر عن أيٍّ تعقيب على هذا الحكم، ما يعني تسليمهم وارتضائهم لِمَا أطلقه فيه، وإن كان بيان مدى استفادة العلماء من أقوال ابن عدي يذكر في مكان آخر

---

(١) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ج٣، ص١٠١، ترجمة٣٢٠٦، مصدر سابق.

(٢) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج٤، ص٤٦، ترجمة٨١٩٩، مصدر سابق.

(٣) ابن حجر، لسان الميزان، ج٧، ص٥١٥، ترجمة٧٤٢٥، مصدر سابق.

(٤) الحلبي، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي إبراهيم بن محمد الطرابلسي، تحقيق صبحي السامرائي، نشر عالم الكتب ـ مكتبة النهضة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٢٤٩، ترجمة٧٣٨.

من الرسالة في المبحث الثاني من هذا الفصل، إلا أن ضرورة التعرض لشيء من ذلك ملحة هنا لكي تظهر قيمة أحكامه في الرجال، وأنه من طبقة أولئك الجهابذة من النُّقاد الذين لهم القدرة على تمييز صحيح الحديث من سقيمه، وتعديل الرجال وتجريحهم، بما توفر له من الحفظ والخبرة، والفهم الثاقب، ويدل على ذلك وُلوجُه في بيان الأحاديث الموضوعة وكشف عللها، وما هذا بالأمر الهين، فلا يتصدى لهذا الأمر الشائك إلا مَن ملك ناصية هذا العلم بكافة جوانبه وتمَّرس فيه، وقد رُويَ عن عبد الله بن المبارك أنه قيل له: هذه الأحاديث الموضوعة أو المصنوعة؟ فقال: تعيش لها الجهابذة[1].

٣ـــ أورد في ترجمة "الحسن بن عثمان بن زياد بن حكيم، أبو سَعِيد التستري" قوله:" كان **عندي** يضع، وَيَسْرِقُ حديث الناس" وقد بين أن سبب هذا الحكم هو الأحاديث الموضوعة التي جاءت من طريق هذا الراوي، ومن ذلك الحديث الذي ساقه له فقال:" حَدَّثَنَا الحسن، حَدَّثَنا مُحَمد بْنُ حَمَّادٍ أَبُو عَبد الله الطهراني الرازي بالري، حَدَّثَنا عَبد الرَّزَّاق، عَن مَعْمَر، عنِ الزُّهْرِيّ، عَنْ عِكرمَة، عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَنَعَ قَطْرَ الْمَطَرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِسُوءِ أَدَبِهِمْ فِي أَنْبِيَائِهِمْ، وَإِنَّهُ يَمْنَعُ قَطْرَ مَطَرِ هَذِهِ الأُمَّةِ بِبُغْضِهِمْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ".

قَالَ ابن عدي بعد إيراده لهذا الحديث:" وَهَذَا عِنْدِي **وَضَعَهُ** الْحَسَنُ بْنُ عُثْمَانَ عَلَى الطِّهْرَانِيّ لأَنَّ الطِّهْرَانِيَّ صَدُوقٌ"[2].

وبهذا التعليل يتبين كيف أصدر حكم الوضع على الراوي من خلال ما قام به من سبر حديثه ودراسته ليتوصل به إلى ما يتناسب معه من حكم،مما يظهر قيمة أحكامه واعتبارها مصدراً له.

٤. ومما يدل على ما ذكرته آنفاً من كون ابن عدي قد تحصّل على شخصيته المستقلة، وأنه لم يكن مجرد ناقلٍ لأقوال مَن سبقه، ما كان منه في ترجمة "إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، أبو

---

(١) السخاوي، فتح المغيث، ج١، ص٣١٩، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٢٠٧، ترجمة٤٧٨، مصدر سابق.

إسحاق الأسلمي" فذكر قول النقاد في رميه بالكذب والوضع ومن ذلك ما ساقه بسنده إلى مالك ابن أنس قال:" إبراهيم بن أبي يحيى كذاب"، ومثل ذلك ما نقله عن يحيى بن معين وقوله فيه:" إبراهيم بن أبي يحيى كذاب"، وهذا ما ذكره أيضاً عن يحيى بن سعيد القطان حيث قال:"إبراهيم ابن أبي يحيى كذاب"[1]، وأحمد بن حنبل وغيرهم، حيث اتفقوا جميعاً على تجريحه ورميه بالكذب والرفض، ثم أورد أحاديث له وقام بدراستها والنظر فيها، فهو بعد أن نقل اتفاق جميع الأئمة على ترك حديثه واتهامه بأشد عبارات القدح إلا ما كان من انفراد الشافعي في قبول الرواية عنه وتوثيقه وقد عاب عليه ذلك بعضهم، وإن كان ابن عدي لم يُعول في تحسين القول في إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى هذا على ما كان توثيق الشافعي له، كما لم يُسلِّم لأقوال جهابذة الجرح والتعديل الذين سبقوه وقد اتفقوا على تجريحه، وإنما سلك مسلكاً آخر لطالما أشرت إليه، وهو دراسة مروياته والنظر فيها وسبرها، وقد أخذ منه ذلك ما يزيد على عشرين صفحة، وقد عبَّر هو عن ذلك بقوله:" وقد نظرت أنا في أحاديثه وتبحرتها، وفتشت الكل منها، فليس فيها حديث منكر، وإنما يروي المنكر إذا كان العهدة من قِبل الراوي عنه، أو من قبل من يروي إبراهيم عنه، وكأنه أُتي من قبل شيخه لا من قِبله، وهو في جملة من يكتب حديثه، وقد وثقه الشافعي والأصبهاني وغيرهما "[2].

وهذا دليل واضح تظهر فيه شخصيته المستقلة فيما أورد من أحكام على بعض الرواة، فقد تبين لنا كيف خالف النقاد من أئمة هذا الشأن فيما يراه يتناسب مع حال الراوي، ثم أيد ذلك بقول من توافق معه من العلماء أيضاً ليكون بذلك قد كشف عن كونه أحد موارد كتابه الكامل فيما أطلقه من أحكام، قد تفرد بها عمّن سبقه إلا ما كان من بعض مَن ذكرت كالشافعي وابن الأصبهاني، وبالرغم من ذلك خالفه الذهبي في "ميزان الاعتدال" فقال بعد أن ساق كلام الأئمة فيه، وأعقبه بكلام ابن عدي فقال:" والجرح مقدم"[3].

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٥٣، ترجمة٦١، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج١، ص٣٥٣، ترجمة٦١.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٥٩، ترجمة ١٨٩، مصدر سابق.

٥ـــ ومما يبين منهجه في الرد على النقاد واعتراضه على بعض ما قالوا فيما يراه لا يتوافق مع حال الراوي، مما يظهر من خلاله نقده الخاص به الذي استعمله من خلال الوقوف على أحاديث الرواة، ما من شأنه أن يؤكد على اعتباره أحد مصادر "الكامل" في الحكم على الرواة ما كرره في ترجمة "أحمد بن الفرات، أبي مسعود الرازي" حيث قال:" سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمد بْنِ سَعِيد يقول: سَمعتُ ابن خراش يحلف بالله: أن أبا مسعود أحمد بن الفرات يكذب متعّمداً، وهذا الذي قاله ابن خراش لأبي مسعود هو **تحامل**، ولاَ أعرف لأبي مسعود رواية منكرة، وَهو من أهل الصدق والحفظ"[١].

وهذه الأمثلة وغيرها تبرز طريقته في تبني الحكم على الراوي، وإن خالف غيره من النقاد، وحُجّتُه في ذلك بينة واضحة، العهدة فيها على ما ورد من أحاديث للراوي التي قام بدراستها واستنباط ما يتناسب مع حاله، وهذا بدوره يظهر ما تمتع به من حفظ وعلم ونقد خَّوله أن يقوم بإصدار مثل هذه الأحكام، وهذا يؤكد ما ذكرته مراراً أنه ليس مجرد ناقل بل ناقد وعالم له مكانته الخاصة به.

المطلب الثاني

مصادره في الحكم على الروايات بالوضع

لقد حكم ابن عدي بالوضع على أحاديثِ جملة من الرواة ممن اتهموا بالوضع والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد كانت أحكامه مبنية على دراسة مروياتهم وسبرها واستقرائها ودون الإحالة على أحدٍ ممن سبقه مِن العلماء أو مَن عاصره منهم، وهذا ما نجده بكثرة في كتابه "الكامل" قياساً بالأحكام التي استفادها من بعض النقاد فيما صرحوا به من الحكم بالوضع على أحاديث بعضهم.

وأما إذا كان الراوي من المقلّين في الرواية، فنراه يأتي بكلام بعض الأئمة الذين سبقوه وطعنوا بهذه الأحاديث وحكموا عليها بالوضع دون أن يقابل ذلك بأي اعتراض منه، وإنما

(١) مصدر سابق، ج١، ص٢١٣، ترجمة٢٨.

يحكم عليه بأنه قليل الرواية وليس له كبير حديث، وهذا ما يبين منهجه في الحكم على أحاديث هؤلاء الرواة بالوضع من خلال ما عُرف عنه من دراستها والبحث فيها، وقد تمثل أسلوبه في ذلك بما يلي:

أولاً: ما أنشأه من حكم خاص به على أحاديث بعض الرواة بالوضع:

وذلك من خلال دراسة ما ورد عنهم من روايات، حيث صرّح بأن هذه الأحاديث الموضوعة جاءت من طريق فلان، كما هو الحال في ترجمة "إبراهيم بن حيان بن حكيم بن علقمة بن سعد بن معاذ الأنصاري" فبعد أن عرّف به بقوله:" مدني، ضعيف الحديث"، ساق له حديثين، قال في الأول منهما:" حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمد بْنِ سَعِيد الدِّسْتِوَائِيُّ التُّسْتُرِيُّ، حَدَّثَنا عَبد الْمُؤْمِنِ بْنُ أَحْمَدَ السَّقْطِيُّ الْجُنْدَيسَابُورِيُّ، حَدَّثَنا **إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَيَّانَ الأَنْصَارِيُّ**، حَدَّثَنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَن عَاصِمٍ، عَنْ زَرٍّ، عَنْ عُمَر، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: خَيْرُ شَبَابِكُمْ مَنْ تَشَبَّهَ بِكُهُولِكُمُ الصَّالِحِينَ، وَشَرُّ كُهُولِكُمْ مَنْ تَشَبَّهَ بِشَبَابِكُمُ الْفَاسِقِينَ"، ثم ساق الثاني.

ثم أعقب ذلك بالحكم على حديثه فقال:" وهذان الحديثان مع أحاديث غيرها بالأسانيد التي ذكرها إبراهيم بن حيان عامتها موضوعة مناكير، وهكذا سائر أحاديثه"[1]، ليكون بهذا الكلام قد أوضح عن طريقته في الحكم على الحديث بأسلوبه الذي تميز به كما هو بيّن في سبر أحاديث الرواة واستنباط الحكم المناسب لها، علماً بأني لم أقف على من حكم على الحديث بالوضع قبله إلا ما كان ممن جاء بعده كابن الجوزي مثلاً في كتابه الموضوعات[2]، أخرجه عن ابن عدي.

ولم يكن ذلك منه يسير على نسقٍ واحد، وإنما أخذ هذا منه أشكالاً مختلفة، ففي ترجمته " لإبراهيم بن البراء بن النضر بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ الأَنْصَارِيُّ" نراه قد حكم عليه في بداية الترجمة بقوله فيه:" ضعيف جداً، حدث عن شُعْبَة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٤١٠، ترجمة٨٤، مصدر سابق.

(٢) ابن الجوزي، الموضوعات، ج٢، ص٢٢٠، كتاب الأدب، مصدر سابق.

وغيرهم من الثقات بالبواطيل"[1]، ثم ذكر في ترجمته ثلاثة أحاديث من طريقه، جاء في أحدها قوله:" حَدَّثَنَا يَحْيى بْنُ عَبد الرَّحْمَنِ بْنُ نَاجِيَةَ الْحَرَّانِيُّ بِحَرَّانَ، حَدَّثَنا سَلَمُ بْنُ عَبد الصَّمَدِ، حَدَّثَنا **إبراهيم بن البراء بن النضر** بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، حَدَّثَنا شُعْبَة، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ عَبد الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَن أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: رَآنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَأَنَا نَائِمٌ مُضْطَجِعٌ عَلَى بَطْنِي فَضَرَبَنِي بِرِجْلِهِ فَقَالَ: أَشْكَمْبَ دَرْدَ، يَعْنِي تَشْتَكِي بَطْنَكَ؟ قلتُ: نَعَم، قَالَ: قُمْ فَصَلِّ فَإِنَّ فِي الصلاة شفاء كُلِّ **دَاءٍ**"، ثم حكم على حديثه في نهاية الترجمة بقوله:" وإبراهيم بن البراء هذا أحاديثه التي ذكرتها وما لم أذكرها كلها مناكير موضوعة، ومَنِ اعتبر حديثه علم أنه ضعيف جداً، وَهو متروك الحديث"[2].

وكل هذا وغيره يظهر مدى اعتماد ابن عدي على ما انفرد به من أحكام بحق بعض الرجال دون الرجوع إلى أقوال غيره من أهل العلم، وهذا ما فعله ابن الجوزي أيضاً عندما أورد الحديث من كلام ابن عدي[3]، وهو ممن جاء بعده ليؤكد بهذا الفعل على تفرد ابن عدي بالحكم على الحديث، وأمثلة ذلك عديدة وكثيرة، ومن ذلك قوله في ترجمة "أحمد بن مُحَمد بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بن شقيق" فبعد أن رماه بوضع الحديث، أورد له مجموعة من الروايات التي حكم عليها بالوضع ومنها قوله:" حَدَّثَنَا عَبد اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنا **أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ** بْنَ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، حَدَّثَنا الْحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى، أَنْبَأَنَا عَبد اللَّهِ بْنُ نُمَير، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يقُول: مَن سَقَى مُسْلِمًا شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ فِي مَوْضِعٍ يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ، فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَ رَقَبَةً، فَإِنْ سَقَاهُ فِي مَوْضِعٍ لا يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءَ، فَكَأَنَّمَا أَحْيَا نَسَمَةٍ مُؤْمِنَةٍ"، ثم قال في عقبه:" وَهَذَا الْحَدِيثُ كَذِبٌ مَوْضُوعٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، مَعَ أَحَادِيثَ أُخَرَ له"[4].

---

(١) مصدر سابق، ج١، ٤١١، ترجمة٥٨.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ٤١١، ترجمة٨٥، مصدر سابق.

(٣) ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص١٧٢، كتاب الفضائل، مصدر سابق.

(٤) مصدر سابق، ج١، ص٣٣٧، ترجمة٥٢.

ومما يبين ما تمتع به من اســـتقلالية في الحكم على أحاديث هذه الفئة من الرواة ما ذكره في ترجمة "خالد بن عَمْرو القرشـي السـعيدي كوفي، يُكَنَّى أبا سَـعِيد" حيث نقل كلام النقاد الوارد في الطعن به بأنواع التجريح المختلفة، ثم ســـاق له بعض الروايات وأطلق فيها حكمه الخاص به الذي اعتمد فيه على دراسـتها والنظر فيها دون أن يورد ما قاله غيره، ومن جملة هذه الأحاديث قوله:" حَدَّثَنَا عُمَر بْنُ سِـــنَانٍ، حَدَّثَنا أبو نعيم الحلبي، **حَدَّثَنا خَالِدُ بْنُ عَمْرو** عَنِ اللَّيْثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَن أَبِي الْخَيْرِ مَرْثَدِ بْنِ يَزِيدَ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ كَانَتْ رَايَةُ النَّبِيِّ صـلى الله عليه وسـلم قِطْعَةٌ قَطِيفَةٌ سَـوْدَاءُ كَانَتْ لِعَائِشَـةَ وَكَانَ لِوَاؤُهُ أَبْيَضُ وَكَانَ يَحْمِلُهَا سَـعْدُ بْنُ عُبَادَةَ ثُمَّ يَرْكِزُهَا فِي الأَنْصَـارِ فِي بَنِي عَبد الأَشْـهَلِ وَهِيَ الرَّايَةُ الَّتِي دَخَلَ بِهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ثَنِيَّةَ دِمَشْقَ وَكَانَ اسْمُ الرَّايَةِ الْعُقَابُ فَسُـمَّتْ ثَنِيَّةُ الْعُقَابِ"، ثم حكم على حديثه بعد ذلك بقوله:" وهذه الأحاديث التي رواها خالد عن الليث عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ كلها باطلة وعندي أن خالد بن عَمْرو وضعها على الليث"[١]، والحديث أورده ابن القيسراني في ذخيرة الحفاظ[٢] وهو ممن جاء بعد ابن عدي.

ونجده أحياناً يحكم بالوضـــع على أحاديث من لقيّهم وسمع منهم، مما يعطي هذه الأحكام قوة ومصـداقية، لأنه أعرف بحديثهم وأخبر به من غيره، كما هو بيّن في كلامه على "عبد الله بن حفص الوكيل" عندما قال:" شيخ ضرير كتبت عنه بسُرَّ مَن رأى، كان يسرق الحديث وأملى عليَّ من حفظه أحاديث موضـوعة، ولاَ أشـك أنه هو الذي وضـعها"[٣]، ثم ساق له طائفة من الأحاديث الموضوعة، ومن جملتها ما رواه بإسناده، قال:" حَدَّثَنَا **عَبد اللَّهِ بْنُ حَفْصٍ الوكيل**، حَدَّثَنا سُـرَيْجُ بْنُ يُونُس، حَدَّثَنا هُشَـيْمٌ عَنْ سَـيَّارٍ عَنْ ثَابِتٍ، عَن أَنَس، قَال: قَال رَسُـولُ اللَّهِ صـلى الله عليه وسـلم: لاَ أَفْتَقِدُ أَحَدًا مِنْ أَصْـحَابِي غَيْرَ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُـفْيَانَ، لا أَرَاهُ ثَمَانِينَ عَامًا أَوْ سَـبْعِينَ عَامًا، فَإِذَا كَانَ بَعْدَ ثَمَانِينَ عَامًا أَوْ سَـبْعِينَ عَامًا يُقْبِلُ

(١) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٤٥٥، ترجمة٥٩٣، مصدر سابق.

(٢) ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ، ج٣، ص١٨٢٦، مصدر سابق.

(٣) مصدر سابق، ج٥، ص٤٣٣، ترجمة١١٠٠.

إِلَيَّ عَلَى نَاقَةٍ مِنَ الْمِسْكِ الأَذْفَرِ حَشْوُهَا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ قَوَائِمُهَا مِنَ الزَّبَرْجَدِ، فَأَقُولَ: مُعَاوِيَةُ فَيَقُولُ: لَبَّيْكَ يَا مُحَمد، فَأَقُولُ: أَيْنَ كُنْتَ مِنَ ثَمَانِينَ عَامًا؟ فَيَقُولُ: فِي رَوْضَةٍ تَحْتَ عَرْشِ رَبِّيِّ يُنَاجِينِي وَأُنَاجِيهِ، وَيُحَيِّينِي وَأُحَيِّيهِ، وَيَقُولُ: هَذَا عِوَضًا لِمَا كُنْتَ تُشْتَمُ فِي دَارِ الدُّنْيَا".

ثم حكم على هذا الحديث بقوله:" وهذا حديث موضوع، وضعه عَبد الله بن حفص هَذَا" ثم أورد له أحاديث أخرى وحكم عليها بالوضع أيضاً، وختم ترجمته بقوله:" وهذه الأحاديث التي أمليتها موضوعة الإسناد والمتن، وقد كتبنا عن عَبد اللَّهِ بْنِ حَفْصٍ هَذَا غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ مِنَ الأَحَادِيثِ الموضوعة التي لا أشك أنه هو الذي تولى وضعها"(١).

اكتفي بهذا القدر من ذكر هذه النماذج التي تبين طريقة ابن عدي في الحكم على أحاديث بعض الرواة بالوضع، من خلال ما عُرف عنه من القيام بسبرها ودراستها، وإصدار الحكم الذي يتناسب معها كما بيّنا ذلك(٢).

ثانياً: ما كان يأخذه من أحكام نقلها عن النقاد من شيوخه وغيرهم في الحكم على أحاديث بعض الرواة بالوضع:

ومن ذلك ما ورد في ترجمة " أحمد بن هارون بن موسى بن هارون" حيث قال:" كان يُقرئ في جامع حّران، كان يخرج لنا نسخاً لشيوخ الجزيرة المتقدمين مثل عَبد الكريم، وخصيف، وسالم الأفطس، وَعَبد الوهاب بن بَختٍ، وغيرهم، عن شيوخ له، نسخاً موضوعة مناكير ليس عند أحد منها شيء، كنا نتهمه بوضعها"، ثم أعقب هذا الكلام بما جاء به عن شيخه أبي عروبة الحسين بن معشر الحّراني، فقال:"وسمعت **أبا عَرُوبة** يقول: يُتهم هذا الرجل بوضع هذه النسخ وكان يضعفه"(٣)، ثم ذكر له أحاديث وقال:" وَهَذِهِ الأَحَادِيثُ الَّتِي ذَكَرْتُهَا

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٥، ص٤٣٣، ترجمة١١٠٠، مصدر سابق.

(٢) ومن الرواة الذين حكم على أحاديثهم بالوضع من أحكامه الخاصة به (الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي، الكامل، ٣٨٦/٤٧٨/٢)، (إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب، الكامل، ١٧٨/٥٦١/١)، (إبراهيم بن مالك الأنصاري، الكامل، ٨٣/٤٠٩/١)، (عمرو بن خالد الكوفي، الكامل، ١٢٨٩/٢١٧/٦)، (حمزة بن أبي حمزة النصيبي، الكامل، ٥٠٢/٢٦٢/٣)، (سليمان بن عمرو بن عبد الله بن وهب، الكامل، ٧٣٣/٢١٩/٤) وغيرهم.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٣٣، ترجمة٤٨، مصدر سابق.

مَعَ أَحَادِيثَ أُخْرَى لَهُ وَنُسَخٍ مَوْضُوعَةٌ لَمْ أَذْكُرْهَا لِكَثْرَتِهَا عِنْدِي، وَهو بَيِّنُ الأَمْرِ فِي الضَّعْفِ"، وبتصريحه السماع من أبي عروبة شيخِه فيما حكم به على أحاديث ابن هارون هذا بالوضع ما يدل على طريقته الأخرى التي اعتمدها في الحكم على أحاديث هذه الفئة من الرواة الذين طُعِن في عدالتهم، والتي تمثلت بما كان يستشهد به من أحكام صدرت عن بعض النقاد المعاصرين له من أهل هذا الشأن.

ولبيان المزيد من إيضاح ذلك نجده في ترجمته" لعَبد العزيز بْن عَبد الرَّحْمَنِ البالسي القرشي" قد نقل حكم أحمد بن حنبل على حديثه بالكذب والوضع فقال:" حَدَّثَنَا ابن حماد، حَدَّثني عَبد اللَّه بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَالَ: عرضت عَلَى أبي أحاديث سمعتها من إِسْمَاعِيل بْن عَبد اللَّهِ بْن زرارة السكوني الرقي، عَن عَبد العزيز بن عَبد الرحمن القرشي، عَن خصيف، عَن أبي صالح، عَن أسماء بنت يَزِيد الأنصارية، عَن خزيمة بْن ثابت الأنصاري، قَالَ: إِنِّي لقائم تحت جران ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم فَقَالَ لِي: عَبد العزيز هَذَا، اضرب عَلَى حديثه، هي كذب، أو قَالَ: هي موضوعة فضربت عَلَى أحاديثه"[1].

أورد ابن عدي حكم أحمد بن حنبل على حديث عبد العزيز البالسي هذا في بداية ترجمته له وقد اكتفى به، مما يؤكد على قيمة هذه الأحكام عنده ومدى استفادته منها، ثم قال بعد ذلك:" وعبد العزيز هَذَا يروي عَن خصيف أحاديث بواطيل يرويها عَنْهُ إِسْمَاعِيل بْن زرارة وإسحاق بْن خلدون البالسي، وفيها غير حديث خصيف، عَن أَنَس وسائر ذاك كله ليس لها أصول"[2].

وأما في ترجمته "لمبشر بن عبيد، وأصله كوفي" فقد نقل كلام بعض الأئمة في الحكم على حديثه بالوضع، فقد روى بسنده إلى أحمد بن حنبل أيضاً قوله:" سمعت إِبْرَاهِيم بْن دحيم يَقُول: سَمعتُ مُحَمد بْن عوف يَقُول: سَمعتُ أَحْمَد بْن حنبل يَقُول: مبشر بْن عُبَيد كَانَ بحمص وأصله كوفي، أرى روى عَنْهُ بَقِيَّة، وأَبُو المغيرة، وأحاديثه أحاديث موضوعة كذب"، ثم ذكر بسند آخر قوله:" سمعتُ ابْن حَمَّاد قَالَ السعدي: مبشر بْن عُبَيد كَانَ فيما سَمِعت من

(١) مصدر سابق، ج٦، ص٥٠٤، ترجمة١٤٢٦.

(٢) مصدر سابق، ج٦، ص٥٠٤، ترجمة١٤٢٦.

قراء القرآن فسمعت مَن حَدَّثني عن أَحْمَد بْن حنبل قَالَ: مبشر بْن عُبَيد شغله القرآن عن الحديث، أحاديثه بواطيل"[1]، وبعد أن جاء بهذا الكلام ذكر له مجموعة أحاديث وحكم عليها بالنكارة والبطلان التي تعني عنده الوضع.

والأمر نفسه يقال في "عاصم بْن سليمان العبدي، بصري، يُعرف بالكوزي قبيلة بالبصرة"، ذكره في بداية الترجمة بقوله:" يُعَدُّ فيمن يضع الحديث، ويكنى أبا عُمَر من بني كوز قَالَ عَمْرو بْن علي: ــ يعني الفلّاس ــ: وعاصم بْن سليمان الكوزي كَانَ يضع الحديث، ما رأيت مثله قطُّ يحدث بأحايث ليس لها أصول، سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنْ هِشَامُ بْنُ حَسَّانٍ، عَنْ مُحَمد، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ، قَال: قَال رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: شُرْبُ الْمَاءِ عَلَى الرِّيقِ يُفْقِدُ الشَّحْمَ".

ثم أورد له بعض الأحاديث وقال بإثرها:" ولعاصم هَذَا غير مَا ذَكَرْتُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَعَامَّةُ أحاديثه وما يروي مناكير، إما متناً أو إسناداً، والضعف بيِّنٌ عَلَى أخباره"[2].

ثالثاً: ما أقر عليه النقاد في الحكم بالوضع على أحاديث الرواة المقلين دون اعتراض:

من مصادره في الحكم على حديث بعض الرواة بالوضع: ما ساقه من كلام النقاد فيما أطلقوه من أحكام على أحاديث هذه الفئة دون أن يعترض عليهم، وذلك في أثناء ترجمته للرواة المقلّين الغير مكثرين من الرواية، ويفهم من هذا موافقته لهم ضمناً، بخلاف ما كان يكون منه في مواضع أخرى ينفي الكذب والوضع عن بعضهم إن تبين له ذلك بقرائن عديدة يذكرها في الغالب، فقد قال في ترجمة "عبد الواحد بن سليم، بصري": حَدَّثَنَا ابْن حَمَّاد، قَال: حَدَّثني عَبد اللَّهِ بْن أَحْمَدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: عَبد الواحد بْن سليم منكر، أحاديثه موضوعة"، علماً بأنه لم يذكر في ترجمته أحاديث، ذاك لأنه عبَّر عن كونه من المقلّين فقال:" وَعَبد الواحد بْن سليم هُوَ قليل الحديث"[3]، وهذا دليل واضح يؤكد على ما قلناه في

(١) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص١٦١، ترجمة١١٠٠، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج٦، ص٤١٢، ترجمة١٣٨٦.

(٣) مصدر سابق، ج٦، ص٥٢٢، ترجمة١٤٤٣.

بداية المطلب أنه يحكم على أحاديث الراوي من خلال دراستها والنظر فيها، وهذا ما تجلى بيانه في كلامه عندما قال عن ابن سليم هذا: وهو قليل الرواية.

وهذا ما فعله في أثناء كلامه عن "سُلَيْمُ بْنُ عُثْمَانَ الْفَوْزِيُّ الْحِمْصِيُّ، يُكَنَّى أَبَا عُثْمَانَ" حيث أطلق حكمه عليه في بداية الترجمة بقوله:" روى عَنْ مُحَمد بْنِ زِيَادٍ الأَلْهَانِيّ مناكير"(١)، ثم قال:" سمعتُ ابن جَوْصَا ـــ وهو أبو الحسن أحمد بن عمير بن يوسف بن جوصا ـ يقولُ: سَألتُ أبا زُرْعَة بْن عَمْرو عن أحاديث سليم بْن عثمان الفوزي، عن مُحَمد بْن زياد وعرضتها عليه فأنكرها وقال: لا تشبه حديث الثقات عن مُحَمد بْن زياد، وقال مرة: مُسَوَّاة موضوعة، وقال لنا ابْن جَوْصَا: قال ابْن عوف: وسألت عن أحاديث سليم، عن مُحَمد بْن زياد فقال: قد كان شيخاً صالحاً يحدث بها من حفظه فكتبها الناس عنه، قلت: فتتهمه فيها؟ قال: لم نكن نتهمه وقد تحدث الناس بها عنه".

ومن جملة الأحاديث التي ذكرها في ترجمته قوله:" حدثنا ابن عنبسة، حَدَّثَنا سُلَيْمَانُ بْنُ سَلَمَةَ وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمد بن المغيرة، وَحَدَّثنا زيد بن عَبد اللَّه بن زيد، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمد بْنِ سَيَّارٍ قَالُوا: أَنْبَأَنَا سُلَيْمُ بْنُ عثمان، حَدَّثَنا مُحَمد بْنُ زِيَادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَقُولُ: قَال رَسُول اللهِ صلى الله عليه وسلم: مَن قَال الله أكبر مِئَة مرة، كانت مثل عتق مِئَة رَقَبَةٍ".

وقد حكم بإثره، فقال:" وسليم معروف بهذه الأحاديث، وما أظن أن له غيرها إلاَّ اليسير من الحديث"(٢)، فهو بهذا الحكم الذي يبين فيه قلَّة ونُدرة ما ورد عن هذا الراوي من أحاديث يجعله يأتي بكلام أهل النقد فيما عرف عنهم من أحكام في ذلك دون أن يعترض، وهذا ليس على إطلاقه فقد يحكم على حديث المقِّلين بالوضع إن تبيَّن له، ما يجعله يجزم بذلك خاصة ممن سمع منهم، كما في ترجمته "لإسحاق بن إبراهيم بن يعقوب بن عباد بن العوام" حيث قال:" كان بواسط، أتيته إلى مكتبه فسمعته يحدث عن عفان بأحاديث مشاهير، وَيُحَدِّثُ عَنْ عَمْرو بْنِ عَوْنٍ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ يُونُس بْنِ عُبَيد، عَنِ الْحَسَنِ، عَن

(١) ابن عدي، الكامل، ج٤، ص٣٣٤، ترجمة٧٧٦، مصدر سابق.

(٢) مصدر سابق، ج٤، ص٣٣٤، ترجمة٧٧٦.

أَنَس، عَنِ النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم، بِهَذَا الإِسْنَادِ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةً، وَضَعَهَا هُوَ، أَحَادِيثُ عداداً، مِنْهَا بِهَذَا الإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيّ صلى الله عليه وسلم قَال: محاش النساء حرام، فقمت وتركته"[1]، وفي قوله:" أحاديث عِداداً ما يدل على قلة ونُدرة ما ورد عنه من أحاديث.

هذا ما توصلت إليه في إيراد ما استعمله ابن عدي مما يُعد من مصادره في الحكم على الرواة بالوضع أو ما رُوي عنهم من أحاديث موضوعة، سواء كان ذلك مما نقله عن العلماء المتقدمين ممن أكثر الأخذ عنهم، أو من نقل عنهم بين الحين والآخر بدرجة تعد أقل من درجة أصحاب المرتبة الأولى من المكثرين، أو ما كان من أحكامه الخاصة به والتي تفرد بها في الحكم على بعض الرواة، والله تعالى أعلم وأحكم.

(١) مصدر سابق، ج١، ص٥٦١، ترجمة١٧٨.

المبحث الثاني

أثر كتاب "الكامل" في كتب الموضوعات وكتب الرجال

يُعد كتاب "الكامل في ضعفاء الرجال" واحداً من الكتب ذات الأهمية في علم الجرح والتعديل ودراسة الرواة، والحكم على أحاديثهم أيضاً، ولهذا تلقاه العلماء بالقبول والثناء، واستفادوا من أحكامه التي أطلقها سواء كانت في الراوي أو المروي، مما أدى به إلى هذا الانتشار الواسع قديماً وحديثاً، فنقل عنه العلماء وطلابهم بنسب متفاوته، فمنهم من أكثر الأخذ عنه، وآخر توَّسط بين الحين والحين بحسب الحاجة، وبعضهم دون ذلك على قدر حاجته منه، لأجل ذلك اعتبر مصدراً رئيسياً ذا أهمية كبيرة لكثير من أصحاب الكتب التي جاءت بعده، خاصة الكتب التي تكلمت عن الأحاديث الموضوعة، والأحاديث المشتهرة على الألسنة، وكذلك كتب الرجال الضعفاء والمتكلَّم فيهم، وسأكتفي بذكر أهم هذه الكتب في هذا المبحث ممن كان اعتماده فيما اعتمده من مصادر على كتاب "الكامل" بشكل واضح ذلك لكون حصرها فيه مشقة، وسأكتفي بذكر بعض النماذج التوضيحية حتى لا أُخرج موضوع الدراسة عن مساره، وذلك لكون إحصاء واستقراء هذه النماذج ليس من صلب الدراسة، ومن ثم أُتبع ذلك بإيراد عدد من الأمثلة، وقد جاء هذا المبحث في مطلبين اثنين:

المطلب الأول: أثره في كتب الموضوعات:

المطلب الثاني: أثره في كتب الرجال المتكلم فيهم:

المطلب الأول

أثره في كتب الموضوعات

جمع كثير من العلماء الأحاديث الموضوعة كذباً على رسول الله صلى الله عليه وسلم في مؤلفات مختصة ومستقلة بهذا الباب، وقد بيَّن الكثير منهم طرق تلك الأحاديث وحالَ الرواة فيها، وبما أن ابن عدي في كتابه "الكامل" أكثر من الحكم على أحاديث مجموعة من الرواة بالوضع والنكارة حتى غدا مورداً أصيلاً ذا أهمية كبيرة في هذا الباب، حيث استفاد منه أصحاب المصنفات المهتمة في هذا الجانب، ويتضح ذلك من خلال إكثارهم من الاعتماد عليه فيما نقلوه عنه من هذه الأحاديث، وسأذكر أهم هذه الكتب ـ إن شاء الله تعالى ـ مقدماً الأقدم وفاة في الأول ثم من جاء بعده، مراعياً ترتيب سنة الوفاة في كتب الموضوعات أولاً، ثم أبدأ من جديد في كتب الأحاديث المشتهرة على الألسنة كونها تعد من جملة المصنفات التي اشتملت على جمع الأحاديث الموضوعة وكشفها، على النحو التالي:

١. كتاب "الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير":

للحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبي عبد الله الهمذاني الجورقاني،(المتوفى ٥٤٣هـ)، يُعد هذا الكتاب من أقدم الكتب التي صنفت في الموضوعات، أما بالنسبة لاسم الكتاب وما وَسَمَهُ به، بحيث قرن فيه بين الباطل والمنكر وبين الصحيح؛ فلأنه ألزم نفسه بأن يأتي بالأحاديث الموضوعة ويجمعها في الباب الذي يريد، ثم ينقدها ويبين علتها، وبعد ذلك يأتي بما يقابلها من الأحاديث الصحيحة.

وقد استفاد الجورقاني من كتاب "الكامل" لابن عدي، ويتضح ذلك فيما نقله عنه من أحاديث حكم عليها بالوضع، أو في حكمه على رجال هذه الأحاديث بالوضع والكذب، ومن ذلك:

ما أورده الجورقاني في كتاب الحدود ـ باب ـ حد المماليك وأهل الذمة، قال:" أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا حَمْزَةُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّهْمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا **أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ** الْقَطَّانُ الْحَافِظُ، قَالَ: حَدَّثَنَا

مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْبَزَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي حَيَّةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم:" إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ أَخَّرَ حَدَّ الْمَمَالِيكِ وَأَهْلِ الذِّمَّةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"(١).

فواضح أن هذا الحديث أخذه الجورقاني من كامل ابن عدي حيث رواه من طريقه، ثم نقل حكمه فيه أيضاً فقال:" قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْحَافِظُ(٢): هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي حَيَّةَ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَفِي عِدَادِ مَنْ يَضَعُ الْحَدِيثَ، وَلَمْ يَرْوِهِ عَنْ هِشَامٍ غَيْرُهُ(٣).

علماً بأني بعد البحث في الكامل لم أقف على كلام لابن عدي قال فيه: إن إبراهيم بن حيَّة في عِداد من يضع الحديث، بل ساق له مجموعة من الأحاديث التي حكم عليها بالنكارة من طريق هشام بن عروة فقط.

وأورد كذلك حديثاً آخر في كتاب النكاح ـ باب ـ الوصية، قال:" أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُظَفَّرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، قَالَ: قَالَ لَنَا سَعِيدُ بْنُ سَلَمٍ الْبَاهِلِيُّ، عَنِ الْمُسَيَّبِ بْنِ زُهَيْرِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ الْمَنْصُورِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ:" الْعَبَّاسُ وَصِيِّي وَوَارِثِي"(٤).

ثم حكم على الحديث بقوله:" هَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ، وَجَعْفَرُ هَذَا هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ"، ثم استدل على ذلك بكلام ابن عدي في الكامل فقال:" قَالَ: **عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ الْحَافِظُ**: جَعْفَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْهَاشِمِيُّ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ عَنِ الثِّقَاتِ، وَكَانَ يُتَّهَمُ بِوَضْعِ الْحَدِيثِ"(٥).

---

(١) الجورقاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، ج٢، ص٢٢٢، كتاب الحدود، باب حد المماليك، مصدر سابق.

(٢) انظر، ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٨٦، ترجمة٧٠، مصدر سابق.

(٣) الجورقاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، ج٢، ص٢٢٢، مصدر سابق.

(٤) الجورقاني، الأباطيل والمناكير، كتاب النكاح، باب الوصية، ج٢، ص١٩٢، مصدر سابق.

(٥) انظر، ابن عدي، الكامل، ج٢، ص٣٩٦، ترجمة٣٤٧، مصدر سابق.

وقال في كتاب الإيمان ـ باب ـ زيادة الإيمان ونقصانه ـ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْوَاعِظُ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْبُنْدَارِيُّ الْقُوْمَسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ الزَّرْجَاهِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا **أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ** الْحَافِظُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كِرَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ:" الْإِيمَانُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ"(١).

مَوْضُوعَاتِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُوَيْبَارِيِّ، وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هَذَا كَانَ خَبِيثًا دَجَّالًا مِنَ الدَّجَاجِلَةِ، كَذَّابًا، يَرْوِي عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَوَكِيعٍ، وَأَبِي ضَمْرَةَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ ثِقَاتِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ، وَيَضَعُ عَلَيْهِمْ مَا لَمْ يُحَدِّثُوا، وَقَدْ رَوَى عَنْ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ أُلُوفَ حَدِيثٍ مَا حَدَّثُوا بِشَيْءٍ مِنْهَا، كَانَ يَضَعُهَا عَلَيْهِمْ، لَا يَحِلُّ ذِكْرُهُ فِي الْكُتُبِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْجَرْحِ فِيهِ"(٢).

وقد استشهد واستدل بقول ابن عدي فيه فقال:" أَخْبَرَنَا أَبُو الْفَضْلِ الْمَقْدِسِيُّ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعِدَةَ بِجُرْجَانَ، أَخْبَرَنَا حَمْزَةُ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا **أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ** الْحَافِظُ(٣)، قَالَ: "أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْهَرَوِيُّ يُعْرَفُ بِالْجُوَيْبَارِيِّ، كَانَ يَضَعُ الْأَحَادِيثَ لِابْنِ كَرّام عَلَى مَا يُرِيدُهُ، وَكَانَ ابْنُ كَرّامٍ يَضَعُهَا فِي كُتُبِهِ عَنْهُ، وَيُسَمِّيهِ أَحْمَدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الشَّيْبَانِيَّ"(٤)

وذكر في كتاب الإيمان أيضاً ـ باب ـ في أن الله تعالى قديم ـ حديثاً ساقه من الكامل نقلاً عن ابن عدي قال فيه:" أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْبَيْهَقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَدِّي أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَيْهَقِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَالِينِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا **أَبُو أَحْمَدَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيٍّ** الْحَافِظُ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ شُجَاعٍ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الثَّلْجِيُّ كَانَ يَضَعُ

---

(١) الجورقاني، الأباطيل والمناكير، ج١، ص١٤٢، كتاب الإيمان، باب الوصية، مصدر سابق.

(٢) الجورقاني، الأباطيل والمناكير، ج١، ص١٤٢، كتاب الإيمان، باب الوصية، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٢٩١، ترجمة١٧، مصدر سابق.

(٤) الجورقاني، الأباطيل والمناكير، ج١، ص١٤٣، مصدر سابق.

أَحَادِيثَ التَّشْبِيهِ، يَنْسِبُهَا إِلَى أَصْحَابِ الْحَدِيثِ يُشَبِّهُهُمْ بِهَا رُوِيَ عَنْ حِبَّانَ بْنِ هِلَالٍ، وَحِبَّانُ ثِقَةٌ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَزِّمِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْفَرَسَ فَأَجْرَاهَا، ثُمَّ عَرَقَتْ، فَخَلَقَ نَفْسَهُ مِنْهَا»، مَعَ أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ وَضَعَهَا مِنْ هَذَا النَّحْوِ تَعَصُّبًا لِيَثْلِبَ أَهْلَ الْأَثَرِ بِذَلِكَ"(١)،(٢).

وفيما ذكرته من هذه النماذج التي أوردها الجورقاني في كتابه "الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير" والتي أكتفي بها عن غيرها مما هو موجود عنده بكثرة، ما يدلُّ على مدى استفادة أهل العلم الذين خَلَفوا ابن عدي من آرائه وأحكامه التي أغنت مصنفاتهم، وأعطاها قيمة إضافية يتكشف من خلالها منزلة ابن عدي وقيمة آرائه وأحكامه حيث ذكر مجموعة من الأحاديث الموضوعة استفادها من كتاب "الكامل" لابن عدي أو من خلال الحكم على رواتها بالوضع، مما يظهر قيمة هذا الكتاب بقدر ما أخذ عنه العلماء.

٢. كتاب "الموضوعات":

لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (المتوفى: ٥٩٧هـ).

وهو كسلفه من أقدم المؤلفين في هذا الموضوع، وقد ذكر أحاديث موضوعة كثيرة في كتابه هذا وإن خالفه البعض فيها، من جهة أن بعضها لا يدخل في مسمّى الموضوع، وليس هنا موضع بحثه، لأن ما يهُمنا هنا الإشارة إلى ما استفاده ابن الجوزي من الاستفادة من كتاب "الكامل" لابن عدي في الحكم على هذه الأحاديث سنداً ومتناً، لا مجال لحصرها هنا، ولهذا سأكتفي بإيراد بعض الأمثلة الدالة على ذلك:

ومن ذلك ما أورده في كتاب التوحيد حديثاً قال فيه:" أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ السمرقندى قَالَ أَنبأَنَا إِسْمَاعِيل ابْنُ مَسْعَدَةَ قَالَ: أَنْبَأَنَا حَمْزَةُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا **أَبُو أَحْمَدَ بْنِ عَدِيٍّ** الْحَافِظُ قَالَ: حَدثنَا أَحْمد بن مُحَمَّد بن حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ حُمَيْدٍ، عَن جرير عن

(١) الجورقاني، الأباطيل والمناكير، ج١، ص١٨٧، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٧، ٥٥١، ترجمة١٧٧٨، مصدر سابق.

الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أبي هُرَيْرَة، عَن النَّبِي صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ:" الْقُرْآن كَلَام الله لَا خَالِقَ وَلا مَخْلُوقَ، وَمَنْ قَالَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ"(١).

ثم حكم على الحديث بالوضع فقال:" هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ عَلَى رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم"، ودلّل على ذلك بما ساقه من كلام ابن عدي فقال:" قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ(٢): أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَرْبٍ مَشْهُورٌ بِالْكَذِبِ وَوَضْعِ الْحَدِيثِ(٣).

وأورد في كتاب المبتدأ من الموضوعات حديثاً ساقه بإسناده، قال:" أَنْبَأَنَا أَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيُّ قَالَ: أَنبأَنَا أَبُو الْقَاسِم عبد الله بْنُ الْحَسَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْمُقْرِئُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيّ بْنِ زُفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الصَّبَّاحُ بن عبد الله أَبُو بِشْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ تَوْبَةَ الْعَنْبَرِيّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُول الله صلى الله عليه وسلم: " عَلَيْكُمْ بِالْحَدَقِ السُّودِ فَإِنَّ اللَّهَ يَسْتَحِي أَنْ يُعَذِّبَ الْوَجْهَ الْحَسَنَ بِالنَّارِ".

ثم حكم عليه بقوله:" هَذَا حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ، وَالْمُتَّهَمُ بِهِ أَبُو سَعِيدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيّ بْنِ زَكَرِيَّا بن صَالح بن عَاصِمِ بْنِ زُفَرَ الْعَدَوِيُّ، وَإِنَّمَا يُدَلِّسُهُ الرُّوَاةُ لِئَلا يُعْرَفَ، وَهَذِهِ جِنَايَةٌ قَبِيحَةٌ مِنْهُمْ عَلَى الإِسْلامِ... ثمَّ كَيْفَ يَسْتَقِيمُ لَهُ هَذَا الْوَضْعُ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّ أَكْثَرَ التَّرْكِ الْمُسْتَحْسِنَةُ وُجُوهُهُمْ يَمُوتُونَ كُفَّارًا وَيَدْخُلُونَ النَّارَ"(٤).

ثم نقل كلام ابن عدي في الحكم على أبي سعيد العدوي الوارد ذكره في هذا الإسناد فقال:" قَالَ **ابْنُ عَدِيٍّ**(٥): أَبُو سَعِيدٍ الْعَدَوِيُّ يَضَعُ الْحَدِيثَ، كُنَّا نَتَّهِمُهُ بَلْ فَتَيَقَّنَهُ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي وَضَعَ".

---

(١) ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص١٠٨، كتاب التوحيد، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٣٢، ترجمة٤٦، مصدر سابق.

(٣) ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص١٠٨، مصدر سابق.

(٤) ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص١٦١، كتاب المبتدأ، مصدر سابق.

(٥) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص١٩٥، ترجمة٤٧٤، مصدر سابق.

ومن ذلك أيضاً ما ساقه بسنده إلى ابن عدي، قال:" أَنْبَأَنَا أَبُو مَنْصُورٍ مُحَمَّدُ بْنُ عبد الملك قَالَ: أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعَدَةَ قَالَ: أَنبأَنَا حَمْزَة بن يُوسُف السَّهْمِي، قَالَ: **حدثنا أَبُو أَحْمد بْنُ عَدِيٍّ** قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ مُصَفَّى وَوَهْبُ بْنُ يَمَانٍ قَالا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ قَالَ: " سَأَلْتُ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم عَنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، فَقَالَ: إِنَّهُ كل أمة أَرْبَعمِائَة أَلْفِ أُمَّةٍ لَا يَمُوتُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ حَتَّى يَنْظُرُ إِلَى أَلْفِ ذَكَرٍ بَيْنَ يَدَيْهِ وَمِنْ صُلْبِهِ، كُلٌّ قَدْ حَمَلَ السِّلاحَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ صِفْهُمْ لَنَا؟ قَالَ: لَهُمْ ثَلاثَةُ أَصْنَافٍ: صِنْفٌ مِنْهُمْ أَمْثَالُ الأرْزِ، قُلْتُ: وَمَا الأرْزُ؟ قَالَ: الصُّنُوبَرُ مِثَالُ شَجَرَةِ الشَّام، طول الشَّجَرَة عشْرين وَمِائَةُ ذِرَاعٍ فِي السَّمَاءِ، وَصِنْفٌ مِنْهُم عرضه وَطوله سَوَاء، عشْرين وَمِائَةُ ذِرَاعٍ فِي السَّمَاءِ وَهُمُ الَّذِينَ لَا يَقُومُ لَهُمْ جَبَلٌ وَلا حَدِيدٌ، وَصِنْفٌ مِنْهُمْ يَفْتَرِشُ أَحَدُهُمْ أُذُنَهُ وَيَلْتَحِفُ بِالأُخْرَى، لَا يَمُرُّونَ بِقَلِيلٍ وَلا كَثِيرٍ، وَلا جَمَلٍ وَلا خِنْزِيرٍ إلا أَكَلُوهُ، وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَكَلُوهُ، مُقَدِّمَتُهُمْ بِالشَّامِ، وَسَاقَتُهُمْ بِخُرَاسَانَ، يَشْرَبُونَ أَنْهَارَ الْمَشْرِقِ وَبُحَيْرَةَ طَبَرِيَّةَ "(١).

ثم أعقب ذلك الحديث بحكم ابن عدي عليه فقال:" قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: هَذَا حَدِيث مُنكر مَوْضُوع وَمُحَمّد بن إِسْحَاق هُوَ الْعُكَّاشِي".

إلا أني بعد البحث في كامل ابن عدي وجدته يقول في حكمه على أحاديث العكاشي هذا عبارة تختلف قليلاً عمّا نقله عنه ابن الجوزي حيث قال:"هَذِهِ الأَحَادِيثُ بِأَسَانِيدِهَا مَعَ غَيْرِ هَذَا مِمَّا لَمْ أَذْكُرْهُ لِمُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْعُكَّاشِيِّ كُلُّهَا مَنَاكِيرُ مَوْضُوعَةٌ"(٢).

وورد عنه أيضاً في كتاب العلم حديثاً قال فيه:" أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مَسْعَدَةَ، قَالَ: أَنْبَأَنَا حَمْزَةُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو أَحْمد ابْنُ عَدِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْمُحَارِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ يَعْقُوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ النَّخَعِيُّ، عَنْ

(١) ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص٢٠٦، كتاب ذكر جماعة من الأنبياء القدماء، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٣٩٦، ترجمة١٦٥٤، مصدر سابق.

أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُول الله صلى الله عليه وسلم: " مَنْ كَتَبَ عَنِّي عِلْمًا فَكَتَبَ مَعَهُ صَلاةٌ عَلَيَّ لَمْ يَزَلْ فِي أَجْرٍ مَا قُرِئَ ذَلِكَ الْكِتَابُ"(١).

ثم حكم عليه بما أخذه عن ابن عدي فقال:" قَالَ ابْن عدي(٢): وَضعه أَبُو دَاوُد النَّخعِيّ، وَكَانَ وضّاعاً بِإِجْمَاع الْعلمَاء".

٣.كتاب "اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة":

لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ).

وهو مختصر لكتاب الموضوعات لابن الجوزي، انتقده وزاد عليه، يورد الحديث حاذفاً إسناد ابن الجوزي إليه، وإذا تعقبه يقول: (قلت)(٣)، ومن أمثلة ما نقله عن ابن عدي واستفاده من كامله ما يلي:

أورد حديثاً في كتاب التوحيد قال:" (ابْن عدي)(٤) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيم بْن عَليّ الْعمريّ، حَدَّثَنَا عَبْد الْغفار بْن عَبْد الله بْن الزبير، حَدَّثَنَا الْعَبَّاس بْن الْفضل، حَدَّثَنَا جَعْفَر بْن الزبير، عَن الْقَاسِم، عَن أَبِي أُمَامَةَ مَرْفُوعًا: أَنَّ كَلامَ الَّذِينَ حَوْلَ الْعَرْشِ بِالْفَارِسِيَّةِ، وَأَنَّ اللَّهَ إِذَا أَوْحَى أَمْرًا فِيهِ يُسْرٌ أَوْحَاهُ بِالْفَارِسِيَّةِ؛ وإِذَا أَوْحَى أَمْرًا فِيهِ شِدَّةٌ أَوْحَاهُ بِالْعَرَبِيَّةِ".

ثم حكم عليه بقوله:" مَوْضُوع: جَعْفَر بْن الزبير مَتْرُوك كذبه شُعْبَة"(٥).

وذكر حديثاً آخر في كتاب الإيمان حيث قال:" (ابْن عدي) حَدَّثَنَا أَحْمَد بْن عَليّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن كرام، حَدَّثَنَا أَحْمَد بْن عَبْد الله الشَّيْبَانِيّ، حَدَّثَنَا سُفْيَان بْن عُيَيْنَة، عَن الزُّهْرِيّ، عَن سَالِمٍ، عَن أَبِيهِ مَرْفُوعًا: الإِيمَانُ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ".

وحكم عليه فقال:" مَوْضُوع: وَضعه أَحْمَد بْن عَبْد الله الشَّيْبَانِيّ الجويباري، وضع أُلُوف أَحَادِيث للكرامية".

---

(١) ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص٢٢٨، كتاب العلم، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٤، ص٢٢٧، ترجمة٧٣٣، مصدر سابق.

(٣) انظر، زهير عثمان، منهج ابن عدي في كتابه الكامل، ج١، ص١٥٧، مصدر سابق.

(٤) ابن عدي، ج٢، ص٣٦٥، ترجمة٣٣٥، مصدر سابق.

(٥) السيوطي، اللالئ المصنوعة، ج١، ص١٧، كتاب التوحيد، مصدر سابق.

ثم ذكر حكم ابن عدي أيضـــاً فقال:" قَالَ ابْن عدي: الجويباري كَانَ يضـــعُ الْأَحَادِيث لِابْنِ كرام عَلَى مَا يُريدهُ، وَكَانَ أَبُو كرام يَضَعهَا فِي كتبه عَنْهُ ويسميه أَحْمَد بْن عَبْد الله الشَّيْبَانِيّ"(١).

ونقل عنه حديثاً أيضاً قال فيه ابْن عدي: حَدَّثَنَا روح بْن عَبْد الْمجِيد، حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن يَحْيَى بْن رزين، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيل بْن يَحْيَى، عَن زَكَرِيَّا بْن حَكِيم، عَن الشِّعْبِيّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعاً:" إِنَّ مِنْ بَرَكَةِ الطَّعَامِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْمُهُ اسْمُ نَبِيٍّ".

قَالَ **ابْن عدي**(٢):" بَاطِلٌ، وَإِسْمَاعِيل يُحدث بالأباطيل وزَكَرِيا هَالك وَمُحَمَّد بْن يَحْيَى بْن رزين المصِّيصِي دَجَّالٌ يضع".

ثم جاء بحديث آخر فقال: (قلتُ) قَالَ ابْن عدي: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْن عَبْد الرَّحْمَن بْن نَاجِية، حَدَّثَنَا أَحْمَد بْن عَبْد الرَّحْمَن بْن الْمُنْكَدر، عَن جَابِر قَالَ: قَالَ رَسُـــول الله:" مَا أطْعم طَعَام عَلَى مائدة وَلَا جلسَ عَلَيْهَا وفيهَا اسْمِي، إِلَّا قدسوا كل يَوْم مرَّتَيْنِ".

وأعقبه بما نقله عن ابن عدي فقال:" قَالَ ابْن عدي(٣):هَذَا الحَدِيث غير محظوظ، وَأَحْمَد الشَّامي هُوَ عِنْدِي ابْن كنَانَة مُنكر الحَدِيث"(٤).

وهذا ما قاله فيما أورده عنه في كتاب العلم فقال: قال:"ابْن عدي: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بْن الْحَسَن الْمحَاربي (ح) المرهبي حَدَّثَنَا جَعْفَر بْن مُحَمَّد بْن عُبَيْد قَالَا: حَدَّثَنَا عباد بْن يَعْقُوب، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُد النَّخعِيّ، عَن أَيُّوب، بْن مُوسَى، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّد، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، مَرْفُوعا: مَنْ كَتَبَ عَنِّي عِلْمًا فَكَتَبَ مَعَهُ صَـــلاةً عَلَيَّ لَمْ يَزَلْ فِي أَجْرٍ مَا قُرِئَ ذَلِكَ الْكتاب أَوْ عُمِلَ بِذَلِكَ الْعِلْمِ"(٥).

---

(١) السيوطي، اللالئ المصنوعة، ج١، ص٤٢، كتاب الإيمان، وابن عدي،الكمال، ج١،ص٢٩٢،ترجمة١٧.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٤٨٩، ترجمة١٢٩، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٢٧٥، ترجمة٤، مصدر سابق.

(٤) السيوطي، اللالئ المصنوعة، ج١، ص٩٢، كتاب المبتدأ، مصدر سابق.

(٥) السيوطي، اللالئ المصنوعة، ج١، ص١٨٥، كتاب العلم، مصدر سابق.

ثم ذكر حكم ابن عدي على أبي داود النخعي فقال: قَالَ ابْن عدي:" النَّخَعِيُّ كَذَّابٌ"، علماً بأن ابن عدي قال في ترجمة النخعي هذا:" سليمان بن عمرو اجتمعوا على أنه يضع الحديث"[١].

هذه بعض النماذج التي اكتفي بإيرادها في بيان مدى استفادة السيوطي في كتابه "اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" بما صدر من أحكام أخذها عن ابن عدي في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال".

٤.كتاب "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة":

لنور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ).

استفاد من كتب كثيرة في هذا الباب، ومن جملتها كتاب "الكامل" لابن عدي، وذلك بينٌ فيما نقل عنه من أحاكم على بعض الأحاديث بالوضع، وكذلك في أحكامه على الرواة بالوضع أيضاً ولقد رتب أسماء الوضاعين على حروف المعجم في بداية الكتاب، ورمز بما أخذه عن ابن عدي بالرمز: (عد) ومن أمثلة ما نقل عنه ما يلي:

قال في حديث:" مَا أَفْلَحَ صَاحِبُ عِيَالٍ قَطُّ " (عد)[٢] من حَدِيث عَائِشَة، وَفِيه أَحْمد بن جَعْفَر السَّعْدِيّ وَأحمد بن سَلمَة الْكسَائي، وَإِنَّمَا يُرْوى هَذَا من قَول سُفْيَان بن عُيَيْنَة" ثم حكم عليه بما نقله عن ابن عدي فقال[٣]:" قَالَ ابْن عدي مُنكر".

وكذلك فعل فيما نقله عنه عند حديثه على تراجم الرواة الوضاعين فذكر في ترجمة إِبْرَاهِيم بن مَالك الْأَنْصَارِيّ الْبَصْرِيّ، ما قاله ابن عدي فيه" أَحَادِيثه مَوْضُوعَة"[٤].

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٤، ص٢١٩، ترجمة٧٣٣، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣١٢، ترجمة٢٨، مصدر سابق.

(٣) ابن عراق، تنزيه الشريعة، ج٢، ص٢٠٣، الفصل الأول حديث٢٨، مصدر سابق.

(٤) ابن عدي،الكامل،ج١،ص٤٠٩،ترجمة٨٣،وابن عراق،تنزيه الشريعة،ج١،ص٢٣،مصادر سابقة.

وقال في ترجمة:" أَحْمد بن سَـــلمَة الْكسَـــائي الْكُوفِي: قَالَ ابْن عدي: حدث عَن الثِّقَات بالأباطيل"(١).

هذه بعض الأمثلة التي تكشف عن بعض ما استفاده ابن عراق الكناني من أحكام ابن عدي في كتابه "تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة" حيث أخذت من كتابه حيزاً لا بأس به، كما غيره من العلماء الذين سبقوه أو ممن جاء بعده.

٥. كتاب "تذكرة الموضوعات":

لمحمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي (المتوفى: ٩٨٦هـ).

أورد في كتابه أحاديث موضـــوعة، ونقل كلام أهل العلم في الحكم عليها، ومن جملة ما اســـتفاده منهم، ما نقله عن ابن عدي فيما نصَّ عليه من أحكام في الكامل، ومن جملة ذلك ما سأذكره في الأمثلة التالية:

جاء في باب الأئمة الأربعة قوله:" حَدثنِي عبد الله بن أَحْمد الشـــعيثي، ثَنَا إِسْمَاعِيل بن مُحَمَّد حَدثنَا أَحْمد بن الصَّـلْت الْحمانِي، حَدثنَا مُحَمَّد بن سَمَّاعَة، عَن أبي يُوسُـف، عَن أبي حنيفَة قَالَ: حججْت مَعَ أبي ولي سِتّ عشرَة سنة، فمررنا بِحَلقَة فَإِذا رجل، فَقلت: من هَذَا؟ قَالُوا: عبد الله بن الْحَارِث بن جَزْء فتقدمت إِلَيْهِ فَسَـمعته يَقُول: سَمِعْتُ رَسُـولَ اللَّهِ صـلى الله عليه وسلم يَقُول:" مَنْ تَفَقَّهَ فِي دِينِ اللَّهِ كَفَاهُ اللَّهُ تَعَالَى هَمَّهُ وَرَزَقَهُ من حَيْثُ لَا يحْتَسب"(٢).

ثم بيَّن علة الحديث بما حكاه عن ابن عدي، فقال:"الآفة من الْحمّانِي، قَالَ ابْن عدي: مَا رَأَيْت فِي الْكَذَّابين أقل حَيَاء مِنْهُ"(٣).

---

(١) ابن عدي،الكامل، ج١،ص٣١١،ترجمة٢٧،وابن عراق،تنزيه الشريعة، ج١،ص٢٨،مصادر سابقة.

(٢) الفتني، تذكرة الموضوعات، ج١، ص١١١، باب الأئمة الأربعة، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٢٨، ترجمة٤٥، مصدر سابق.

ثم ذكر حديثاً آخر في باب شرب الماء على الرّيق وفيه:" مَنْ سَقَى مُسْلِمًا شَرْبَةً مِنْ مَاءٍ فِي مَوْضِعٍ يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ، فَكَأَنَّمَا أَعْتَقَ رَقَبَةً، فَإِنْ سَقَاهُ فِي مَوْضِعٍ لَا يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ، فَكَأَنَّمَا أَحْيَا نَسَمَةً مُؤمنَة"(١).

وهذا الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل، ثم علق الفتّني على هذا الحديث بعد أن أورده في الباب المذكور بما نقله عن ابن عدي فقال:" قَالَ ابْن عدي: مَوْضُوع"(٢).

وكذلك فعل في باب حدود الردة والزنا، فجاء بحديث مفاده:" لَا تُجَالِسُوا أَوْلادَ الأَغْنِيَاءِ، فَإِنَّ فِتْنَتَهُمْ أَشَدُّ مِنْ فِتْنَةِ الْعَذَارَى"، وَرُوِيَ:"لَا تَمْلَئُوا أَعْيُنَكُمْ مِنْ أَبْنَاءِ الْمُلُوكِ، فَإِنَّ لَهُمْ فِتْنَةً أَشَدَّ.....إِلَخ"(٣).

وحكم عليه أيضاً بما نقله عن ابن عدي فقال:" مَوْضُوع، كَذَا قَالَ: ابْن عدي"(٤).

وفي باب طلب الحلال وعقوده قال:" حَدثنَا عَليّ بن معبد، حَدثنَا مُحَمَّد بن الْحسن، عَن أبي حنيفَة، عَن الْهَيْثَم الصَّيْرَفِي، عَن عِكْرِمَة، عَن ابْن عَبَّاس: رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي ثَمَنِ كَلْبِ الصَّيْد".

ثم أطلق حكمه عليه بما نصَّ عليه ابن عدي فقال:"قَالَ ابْن عدي: الْكِنْدِيّ لَهُ مَنَاكِير بواطيل"(٥).

وبهذا القدر، تظهر قيمة أحكام ابن عدي عنده وما لها من أهمية عظيمة، وقد أخذت أيضاً حيزاً لا بأس به من كتابه هذا.

٦.كتاب "المصنوع في معرفة الحديث الموضوع":

لعلي بن سلطان محمد، أبي الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ).

---

(١) الفتني، تذكرة الموضوعات، ج١، ص١٤٧، باب إذا شرب الماء على الرّيق، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٣٨، ترجمة٥٣، مصدر سابق.

(٣) الفتني، تذكرة الموضوعات، ١،ص١٨١، باب حدود الردة والزنا، مصدر سابق.

(٤) ابن عدي، الكامل، ج٦، ص١٢٩، ترجمة١٢٤٣، مصدر سابق.

(٥) ابن عدي،الكامل،ج١،ص٣٢٠،ترجمة٣٥، والفتني،تذكرة الموضوعات،ج١،ص١٣٦،مصادر سابقة.

يذكر الحكم على الحديث بالوضع بما استفاده من كتب العلماء الذين سبقوه من المتقدمين أو المتأخرين ومن بينهم ابن عدي في كتابه الكامل ويتضح ذلك بما سأورده من بعض الأمثلة، ومن ذلك:

قوله:" وَمِنَ الأَحَادِيثِ الْمَوْضُوعَةِ مَا ذَكَرَهُ **ابْنُ عَدِيٍّ**[١] فِي تَرْجَمَةِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ زَكَرِيَّا بْنِ صَالِحٍ الْعَدَوِيِّ الْبَصْرِيِّ، الْمُلَقَّبِ بِالذِّئْبِ، عَنِ الْحُسَيْنِ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ:" لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي إِلَى السَّمَاءِ سَقَطَ إِلَى الأَرْضِ مِنْ عَرَقِي، فَنَبَتَ مِنْهُ الْوَرْدُ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَشُمَّ رَائِحَتِي فَلْيَشُمَّ الْوَرْدَ"[٢].

وكذلك حكى عن ابن عدي حكماً آخر فقال:" قَالَ **ابْنُ عَدِيٍّ**[٣]: كُتِبَتْ جُمْلَةٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الأَشْعَثِ، عَنْ مُوسَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُوسَى بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ آبَائِهِ إِلَى عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَفَعَهَا، إِذْ أَخْرَجَ إِلَيْنَا نُسْخَةً قَرِيبًا مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ عَنْ مُوسَى الْمَذْكُورِ عَنْ آبَائِهِ بِخَطٍّ طَرِيٍّ عَامَّتُهَا مَنَاكِيرُ"[٤].

وفي كتابه العديد من الأمثلة التي سار فيها على هذا المنوال من خلال ما نقله عن ابن عدي في هذا الجانب، وفيما ذكرته غُنية عن سرد المزيد من ذلك.

٧.كتاب "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة":

لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ).

لخص فيه كثير من كتب الموضوعات وغيرها، فقال في مقدمته لهذا الكتاب:" ها أنا بمعونة الله وتيسيره، أجمع في هذا الكتاب جميع ما تضمنته هذه المصنفات من الأحاديث الموضوعةُ"[٥]، ومن جملة ما لخّصه في ذلك ما نقله عن ابن عدي، وهذه بعض الأمثلة التي تدلُّ على ذلك:

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٢٠٢، ترجمة٤٧٤، مصدر سابق.

(٢) نور الدين الهروي، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، ج١، ص٢٧٢، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٥٦٥، ترجمة١٧٩١، مصدر سابق.

(٤) نور الدين الهروي، المصنوع في معرفة الموضوع، ج١، ص٢٤٩، مصدر سابق.

(٥) الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن أحمد الشوكاني، تحقيق المعلمي اليماني، نشر دار الكتب العلمية . بيروت . ج١، ص٤، المقدمة.

ذكر الشـــوكاني في كتاب الحج حديثاً جاء فيه: "مَثَلُ الَّذِي يَحُجُّ مِنْ أُمَّتِي عن أُمَّتِي، كَمَثَلِ أُمِّ مُوسَى كَانَتْ تُرْضِعُهُ وَتَأْخُذُ الْكِرَاءَ مِنْ فِرْعَوْنَ".

والحديث أورده ابن عدي في الكامل[١] ونصّ الشـــوكاني على ذلك فقال:"رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ عَنْ مُعَاذٍ مرفوعا، ثم حكم عليه بقوله:" وهو موضوع"[٢].

وكذلك فعل في كتاب النكاح فذكر ـــــ حديث:" رَكْعَتَانِ مِنَ الْمُتَزَوِّجِ أَفْضَـلُ مِنْ سَـبْعِينَ رَكْعَةً مِنَ الأَعْزَبِ"، ثم قال في إثره: قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ[٣]:" مَوْضُـوعٌ آفَتُهُ مِنْ يُوسُـفَ بن السفر"[٤].

وساق حديثاً آخر أيضاً فقال: ـ حديث: "عَلَيْكُمْ بِالْمُرَازَمَةِ قِيلَ: وَمَا الْمُرَازَمَةُ؟ قَالَ: أَكْلُ الْخُبْزِ مَعَ الْعِنَبِ، فَإِنَّ خَيْرَ الْفَاكِهَةِ الْعِنَبُ، وَخَيْرَ الطَّعَامِ الْخُبْزُ"[٥].

ثم استفاد من حكم ابن عدي عليه فقال:"رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ عَنْ عَائِشَـةَ مَرْفُوعًا وَقَالَ: مَوْضُوعٌ"[٦].

ثم ساق رواية أخرى فقال: ـــ حَدِيثِ: "عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ قَاعِدًا عِنْدَ النَّبِيِّ صـــلى الله عليه وســـلم في الْبَقِيعِ فِي يَوْمِ دَجْنٍ وَمَطَرٍ، فَمَرَّتِ امْرَأَةٌ عَلَى حِمَارٍ وَمَعَهَا مُكَارِي، فَأَهْوَتْ يَدُ الْحِمَارِ فِي وَهْدَةٍ مِنَ الأَرْضِ فَسَـقَطَتِ الْمَرْأَةُ، فَأَعْرَضَ النَّبِيُّ صـــلى الله عليه وسلم عَنْهَا بِوَجْهِهِ فَقَالُوا: يَا رَسُـولَ اللَّهِ، إِنَّهَا مُتَسَـرْوِلَةٌ فَقَالَ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُتَسَـرْوِلاتِ مِنْ أُمَّتِي، يَا أَيُّهَا النَّاسُ، اتَّخِذُوا السَّرَاوِيلاتِ، فَإِنَّهَا مِنَ أَسْـتَرِ ثِيَابِكُمْ، وَخُصُّـوا بِهَا نِسَاءَكُمْ إِذَا خَرَجْنَ"[٧].

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٤٧٦، ترجمة١٢٧، مصدر سابق.

(٢) الشوكاني، الفوائد المجموعة، ج١، ص١٠٨، كتاب الحج، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٨، ص٤٩٨، ترجمة٢٠٦٧، مصدر سابق.

(٤) انظر، الشوكاني، الفوائد المجموعة، ج١، ص١٢٠، كتاب النكاح، مصدر سابق.

(٥) الشوكاني، الفوائد المجموعة، ج١،ص١٦٠، كتاب الأطعمة والأشربة، مصدر سابق.

(٦) ابن عدي، ٦، ص٢٢٤، ترجمة١٢٩٠، مصدر سابق.

(٧) الشوكاني، الفوائد المجموعة، ج١، ص١٨٩، كتاب اللباس والتختم، مصدر سابق.

ثم قال بعد أن ســـاق هذه الرواية: الْمُتَّهَمُ بِهِ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ زَكَرِيَّا، قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ:" حَدَّثَ عَنِ الثِّقَاتِ بِالْبَوَاطِيلِ"(١).

اكتفي بهذا القدر من النماذج التي تبين اعتماد الشوكاني فيما استفاده من أهل العلم على كلام ابن عدي فيما أصدره من أحكام على بعض الأحاديث بالوضع، علماً بأنه أكثر من الاستفادة منه والأخذ عنه، مما يؤكد على قيمة هذه الأحكام الصادرة عن ابن عدي حتى غَدَت من أهم المصـــادر التي أعتنى بها العلماء قديماً وحديثاً، بدا ذلك واضـــحاً كما عند الشوكاني في كتابه هذا.

٨.كتاب "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة":

لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشـــي الشـــافعي (المتوفى: ٧٩٤هـــ). اعتبر الزركشي أن من الضروري جمع وبيان حكم الأحاديث المشتهرة على ألسنة عوام الناس في مصنف، لأن كثيراً منها مختلق ومكذوب على رسول الله صلى الله عليه سلم ولا أصل له، فلا يجوز أن ينسبه إليه صلى الله عليه وسلم دون أن يتأكد من صحته(٢)، لذا قام بتصـــنيف هذا الكتاب الذي يُعد من أوائل المؤلفات في هذا الباب، فنراه قد أفاد من كتاب الكامل لابن عدي لما يحويه من أحكام قد لا يجدها عند غيره، فهو عظيم الشـــأن في بابه، وســـأذكر بعضـــاً من النماذج التي تكشـــف عن كيفية نقله عنه، وفيما يلي طائفة من ذلك:

قال في باب الزهد:" الحَدِيث الثَّالِث: مَا أَفْلح صَاحب عِيَال قطّ"(٣).

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٤١٢، ترجمة٨٦، مصدر سابق.

(٢) الزركشـي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشـي، اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشـهورة، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١، ١٤٠٦هـ، ج١،ص٢٦، المقدمة.

(٣) مصدر سابق، ج١، ص١٢٤،باب الزهد.

ثم أورد حكم ابن عدي معقباً عليه مستدلاً به لما أراد الذهاب إليه في ذلك فقال:" قَالَ ابْن عدي: هُوَ من كَلَام ابْن عُيَيْنَة، وَهُوَ مُنكر عَن النَّبِي صلى الله عليه وسلم"(١).

وجاء في باب الطب والمنافع قوله: الحَدِيث التَّاسِع:" لَو يعلم النَّاس مَا فِي الحلبة لاشتروها بوزنها ذَهَبا"(٢).

ثم قال:" أخرجه ابْن عدي فِي كَامِلَة(٣) عَن جحدر، عَن بَقِيَّة بن الْوَلِيد، عَن ثَوْر بن يزِيد، عَن خَالِد بن معدان، عَن معَاذ بن جبل مَرْفُوعاً، وَلَا اعْلَم رَوَاهُ عَن بَقِيَّة غير جحدر، وَهُوَ أَحْمَد بن عبد الرَّحْمَن، وَهُوَ ضَعِيف يسرق الحَدِيث".

ومن الأحاديث التي ذكرها نقلاً عن ابن عدي أيضاً ما نصه:" تَقول النَّار يَوْم الْقِيَامَة لِلْمُؤمنِ يَا مُؤمن جُز، فقد أطفأ نورك لهبي"

ثم حكم عليه بما نقله عنه أيضاً فقال:"أخرجه ابْن عدي فِي الْكَامِل من جِهَة مَنْصُور بن عمار عَن بشر بن أبي طَلْحَة، عَن خَالِد بن دريك، عَن يعلي بن مُنَبّه..... قَالَ: وَهُوَ مُنكر"(٤).

٩.كتاب "المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة":

لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ).

يورد السخاوي في مصنفه الحديث، ثم يذكر اسم الكتاب الذي أخذه منه من كتب الموضوعات أو غيرها ممن أهتم بهذا الشأن، ومن بينهم ابن عدي في كتابه "الكامل" فقد استفاد ونقل عنه على ما سيأتي بيانه في الأمثلة التالية:

---

(١) ذكره ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣١٢، ترجمة٢٨، مصدر سابق.

(٢) الزركشي، اللآلىء المنثورة، ج١، ص١٥٣، باب الطب، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٠٨، ترجمة٢٤، مصدر سابق.

(٤) الزركشي، اللآلىء المنثورة، ج١، ص١٨٥، مصدر سابق.

ذكر حَدِيث:" أَرْبَعٌ لا يَشْـــبَعْنَ مِنْ أَرْبَعٍ: أَرْضٌ مِنْ مَطَرٍ، وَأُنْثَى مِنْ ذَكَرٍ، وَعَيْنٌ مِنْ نَظَرٍ، وَعَالِمٌ مِنْ عِلْمٍ"(١).

ثم جاء بحكم ابن عدي عليه فقال:" رواه ابن عدي في كامله من جهة عبد السـلام بن عبد القدوس، عن هشام، عن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وقال: إنه منكر عن هشام لم يروه غيره"(٢).

كما أنه ساق حديثاً أورده من كتاب الطبراني الكبير، وفيه:" تَقُولُ النَّارُ لِلْمُؤْمِنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جُزْ يَا مُؤْمِنُ، فَقَدْ أَطْفَأَ نُورُكَ لَهَبِي"(٣).

قال: وفي ســـنده منصـــور بن عمار الواعظ الشـــهي،... قال ابن عدي:" منكر الحديث"(٤)، ونسَبَ له هذا الحديث في كامله.

وأورد أيضاً حَدِيثاً قال فيه:" لَوْ يَعْلَمُ النَّاسُ مَا فِي الْحُلْبَةِ لاشْتَرَوْهَا وَلَوْ بِوَزْنِهَا ذَهَبًا"(٥).

ثم قال:" وهو عند ابن عدي في كامله(٦)، من حديث أحمد بن عبد الرحمن الملقب جحدر، وهو ممن يسرق الحديث".

ومن ضـــمن الأحاديث الموضـــوعة التي ذكرها معتمداً على ما نقله عن ابن عدي، حَدِيث:" نَبْذُ الْقُمَّلِ يُورِثُ النِّسْيَانَ"، ثم قال في إثره:" يروى في حديث مرفوع شديد الوهاء، أورده ابن عدي في ترجمة الحكم بن عبد الله أبي عبد الله الأيلي المتهم بالكذب والوضـــع من كامله"(٧).

---

(١) السخاوي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط١، ١٤٠٥هـ، ج١/٩٩.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٢٣، ترجمة١٤٨٣، مصدر سابق.

(٣) السخاوي، المقاصد الحسنة، ج١، ص٢٦٢، مصدر سابق.

(٤) ابن عدي، ٨، ص١٣٠، ترجمة١٨٨١، مصدر سابق.

(٥) السخاوي، المقاصد الحسنة، ج١، ص٥٥٦، مصدر سابق.

(٦) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٠٨، ترجمة٢٥، مصدر سابق.

(٧) ابن عدي، الكامل،ج٢،ص٤٨٣،ترجمة٣٨٩، السخاوي في المقاصد الحسنة،ج١،ص٦٩١،مصادر سابقة.

هذا ذكر لبعض ما استفاده السخاوي من كامل ابن عدي، يتبين من خلالها تأثره بما ورد عنه من أحكام.

١٠. كتاب "كشف الخفاء ومزيل الإلباس عمّا اشتهر من الحديث على السنة الناس":

لإسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبي الفداء (المتوفى: ١١٦٢هـ).

استفاد العجلوني من كتاب "الكامل" لابن عدي في الحكم على بعض الأحاديث بالوضع أو النكارة، ومما نقل عنه:

حديث:" إذا أتى علي يوم لا أزداد فيه علمًا يقربني إلى الله تعالى، فلا بُورك لي في طلوع شمس ذلك اليوم"(١).

وقال بعد أن ذكر الحديث:" رواه ابن عدي"، علماً بأن ابن عدي ذكره في ترجمة بقية بن الوليد الحمصي، إلا أن نقده كان موجَّهاً إلى الحكم بن عبد الله الأيلي حيث قال بعد أن ذكره:" وَهَذَا الْحَدِيثُ لا يرويه عنِ الزُّهْرِيّ غير الحكم هَذَا، والحكم هَذَا هُوَ الحكم بْنُ عَبد اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ الأيلي، وله عنِ الزُّهْرِيّ بهذا الإسناد أحاديث **بواطيل**، وهذا حدث به عَن الحكم بَقِيَّةُ وغيرُه، وهذا حديث **منكر** المتن"(٢).

ومن جملة الأحاديث الموضوعة التي ذكرها حديث:"إياكم والزنى؛ فإن فيه أربع خصال: يذهب البهاء عن الوجه، ويقطع الرزق، ويسخط الرحمن، ويوجب الخلود في النار"(٣).

ثم قال:"رواه ابن عدي".

---

(١) العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني، تحقيق عبد الحميد بن أحمد هنداوي، نشر المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٠هـ، ج١، ص٨٦.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٢، ص٢٧٣، ترجمة٣٠٢، مصدر سابق.

(٣) العجلوني، كشف الخفاء، ج١، ص٣١١، مصدر سابق.

والحديث ذكره ابن عدي في الكامل في ترجمة "عمرو بن جميع قاضي حلوان" ثم قال بعد أن ساقه في ترجمته:" وَلِعَمْرِو بْنِ جُمَيْعٍ أَحَادِيثُ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ، رِوَايَاتُهُ عَمَّن رَوَى لَيْسَ بِمَحْفُوظَةٍ وَعَامَّتُهَا **مَنَاكِيرُ**، وَكَانَ يُتَّهَمُ بِوَضْعِهَا"(١).

وكذلك ذكر حديث "الفقر أزين بالمؤمن من العذار الحسن على خد الفرس"، ثم بين تكذيب العلماء له وقال:" رواه ابن عدي في كامله"، علماً بأنه أخرجه في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن عباد، وقال في إثره:" وَهَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ، عَلَى مَا وَضَعَهُ إِسْحَاقُ"(٢).

هكذا يظهر أثر ابن عدي فيمن جاء بعده من أصحاب كتب الموضوعات والأحاديث المشتهرة بما نقلوه عنه من أحكام ضموها إلى كتبهم، وفي ذلك من الدلالة ــ التي لا خفاء فيها ــ على قيمة ومنزلة هذا الرجل وما أطلقه من أحكام أودعها في كتابه الكامل، ومن ثم تداولها العلماء على وجه الاستدلال لما يمكن أن يذهبوا به من أحكام صبغوها بالصبغة التي أطلقها ابن عدي رحمه الله تعالى، وجزاه عن نبينا وسُنته خير الجزاء.

المطلب الثاني

أثره في كتب الرجال وخاصة الضعفاء منها

يُعد ابن عدي في كتابه "الكامل" مرجعاً لكثير ممن صنف بعده من العلماء في كتب الرجال، وخاصة من حصر الكلام في الضعفاء، حيث تفاوتت نسبة استفادتهم من أحكامه بين مكثر ومن دون ذلك، وهذا بدوره يؤكد على قيمة الكتاب وعظيم شأن مؤلفه، وسأذكر ما أمكنني الوقوف عليه من هذه الكتب مراعياً الأقدم منها بحسب وفاة المؤلف، كما سأقتبس بعض النصوص والشواهد التي تبين موضع الاستفادة من ابن عدي، على الوجه التالي:

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٥، ص١٩٨، ترجمة١٢٧٩مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١،ص٥٦١، ترجمة٨٧١، والعجلوني، كشف الخفاء،ج٢،ص١٠٢، مصدر سابق.

١. كتاب "المجروحين":

لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ).

نقل عن كثير من أهل العلم أثناء حكمه على الرواة، ممن يعدوا من المختصين في الرجال ودراسة أحوالهم من أئمة هذا الشأن، وكان من بينهم ابن عدي الذي يعتبر من المعاصرين له، فقد أخذ عنه بعض الأحكام، وإن كان لم يكثر النقل عنه، إلا أن ذلك يكشف عن أهمية وقيمة ما كان يذهب إليه ابن عدي في كلامه على الرجال ومروياتهم حتى عند معاصريه الذين وصلت شهرتهم إلى الآفاق كابن حبان صاحب المصنفات المشهورة، وهذه بعض المواضع التي استفادها ابن حبان من معاصِره ابن عدي:

قال في ترجمة "أَحْمَد بْن طَاهِر بْن حَرْمَلَة بْن يَحْيَى الْمِصْرِي": يروي عَن جده حَرْمَلَة بْن يَحْيَى المقلوبات"[(١)]، ثم جاء بحكم ابن عدي فيه وقال:" وَذكر ابن عدي رايته سنة سبع وتسعين وَمِائَتَيْنِ يحدث عَن ثَابت الزَّاهِد، وَعبد الصَّمد بْن النُّعْمَان وَغَيرهمَا من قدماء الشُّيُوخ، قَوْمًا قَدْ مَاتُوا قبل أَن يُولد أَبُو طَاهِر، ومارأيت فِي الْكَذَّابين أقل حَيَاء مِنْهُ، وَكَانَ ينزل عِنْده أَصْحَاب الْحَدِيث فَيحمل من عِنْدهم رزماً فَيحدث بِمَا فِيهَا وباسم من كتب الْكتاب، فَيحدث عَن الرجل الَّذِي اسْمه فِي الْكتاب وَلَا يُبَالِي ذَلِكَ الرجل متَّى مَات، لعله مات قبل أن يولد، منهم من ذكرت ثَابت الزَّاهِد وَعبد الصَّمد بْن النُّعْمَان ونظرائهما وَكَانَ بعدهمَا، وكان تقديري فِي سِنّه لما رَأَيْته سبعين سنة، أَوْ نَحوه، وَأظن ثَابتا الزَّاهِد مَات قبل الْعشْرين بِسنتَيْنِ أَوْ بعده بِيَسِير، وَعبد الصَّمد قريب منه، وَكَانُوا قَدْ مَاتُوا قبل أَن يُولد بدهر"[(٢)].

وذكر في ترجمته "لِخَالِد بن غَسَّان بن مالك الدَّارِميّ" قول ابن عدي فيه مباشرة بعد أن ساق اسمه، فقَالَ: قال ابن عدي:"كَانَ أهل الْبَصْرَة يَقُولُونَ إِنَّه يسرق حَدِيث أَبِي خَليفَة

(١) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص١٥٢، ترجمة٤٨، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٢٨، ترجمة٤٥، مصدر سابق.

فَيحدث بِهِ عَن شُـيُوخه، عَلَى أَنهم لَا يُنكرُونَ لقاءه للمشـايخ الَّذِينَ يحدث عَنْهُم، وَحَدَّثَ عَنْ أَبِيه بحديثين باطلين"[1]، أحدهما: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَمَّاد، ثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسٍ، يَرْفَعُهُ:" أَكْلُ الطِّينِ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ مُسْـلِمٍ وَبِهِ مَنْ مَاتَ وَفِي بَطْنِهِ مِثْقَالٌ مِنْ طِينٍ، أكبه الله على وجهه في النار".

وقد جاء بهذا الحديث عن ابن عدي أيضاً وحكم عليه بالبطلان[2].

وأورد حكماً آخر على أحد الرواة، اسـتفاده أيضـاً من أحكام ابن عدي كما في ترجمة "خَالِد بْن سُـلَيْمَان، أَبُو معَاذ الْبَلْخِي"، حيث قال: قَالَ ابن عدي[3]:" لَهُ أَحَادِيث شبه الموضوعة، فَلَا أَدْرِي من قِبله أَوْ مِن قِبل الرَّاوِي عَنْهُ"[4].

وبهذا القدر من التراجم نلحظ اسـتفادة ابن حبان من ابن عدي فيما أطلقه من أحكام مسـت بعض الرواة، وظفها ابن حبان لتقوية ما يُمكن أن يخلُص إليه في حكمه على بعض الرجال، فتزيدها قوةً ومصداقية.

٢. كتاب "تاريخ بغداد":

لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ).

هذا وإن عُد موضوع الكتاب في خارج باب الجرح والتعديل، لكونه مهتماً بذكر من وفد وأقام ببغداد من العلماء، إلا أنه تطرق إلى الحكم على بعض رواة الحديث مما يكشـف عن معرفته بهذا الشـأن كما ذكر ذلك مصـطفى عبد القادر محقق الكتاب فقال:" حاول الخطيب أن يترجم لسـائر العلماء الذين عاشـوا ببغداد أو زاروها منذ إنشـائها حتى عصـره، فاعتمد على المصنفات التي سبقته ومنها كتب في تراجم المحدثين وأخرى في تراجم الخلفاء، أو الأدباء، أو الشعراء... كما اهتم بتخريج أحاديث للمترجمين فاستخدم كتب الحديث ومعاجم

(١) ابن حبان، المجروحين، ج١، ص٢٧٧، ترجمة٢٩٠، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٤٨٢، ترجمة٦٠٥، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٤٨١، ترجمة٦٠٤، مصدر سابق.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج١، ص٢٤، المقدمة، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، مصدر سابق.

الشـــيوخ ومنتخبات وأجزاء حديثية يختلط فيها الحديث والضـــعيف، وقد تعقب الخطيب بعضــها وانتقدها، ولكنه لم يفعل ذلك دائماً، ولتعقيبات الخطيب على الأحاديث أهمية كبيرة لتضـــلعه في الحديث وعلومه"[١]، وهذا ما جعلني اذكره في قائمة الكتب التي ترك ابن عدي أثره فيها بما نُقِل عنه من أحكام، وتالياً بعض الأمثلة الدالة على ذلك ما يلي:

فقال في ترجمة أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي: وأحمد بن محمد بن سعيد هذا، هو أبو العباس بن عقدة الحافظ من كبار الشيعة، وممن روى المنكرات والمنقطعات عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي فضائل أهل البيت.

وقد ذكره ابن عدى في كتاب "الضعفاء"[٢] وقال: رأيت مشايخ بغداد يسيئون الثناء عليه ويقولون: إنه كان لا يتدين بالحديث، ويحمل شيوخنا بالكوفة على الكذب، ويسوي لهم نسخاً ويأمرهم بروايتها، واشتهر ذلك عنه.

وقال ابن عدي أيضــا: " في كتابه مجازفات في الرواية وقال: سمعت ابن مكرم يقول: كان ابن عقدة معنا عند ابن نعيما بن ســعيد المروي بالكوفة في بيت فوضــع بين أيدينا كتبا كثيرة، فنزع ابن عقدة ســراويله وملأه من كتب الشــيخ ســراً منه ومناً، فلما خرجنا قلنا له: ما هذا الذي معك لم حملته؟ قال: دعونا من ورعكم هذا"[٣].

وقال في ترجمة "قطن بن نُســـير أبو عباد الغُبَرِيّ"[٤] قال ابن عدي:" كان يســـرق الحديث ويوصله"[٥].

---

(١) ابن حبان، ج١، ص٢٧٨، ترجمة٦٠٣، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٣٨، ترجمة٥٣، مصدر سابق.

(٣)الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٢٢، ص١٢٠، مصدر سابق.

(٤)الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٢٢، ص١٠٩، مصدر سابق.

(٥) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص١٨٠، ترجمة١٥٩٦، مصدر سابق.

وقال في كلامه على "الحســـن بن شـــبيب"[١] أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ سُـــلَيْمَانَ بْنِ عَلِيٍّ الْمُقْرِئُ، أخبرنا أبو سعيد الماليني، أخبرنا عبد الله ابن عدي الْحَافِظ، قَالَ: الْحَسَن بن شبيب المكتِب بغدادي، حدث عَنِ الثقات بالبواطيل، ووصل أحاديث هي مرسلة"[٢].

وذكر الخطيب حكم ابن عدي على غلام الخليل ـــ وهو أحمد بن محمد بن مِرداس . فقال:" حَدَّثَنِي أَحْمَد بْن سُـلَيْمَان بْن عَلِيّ الْمُقْرِئ، أَخْبَرَنَا أَبُو سـعيد أَحْمَد بْن مُحَمَّد الماليني، أخبرنا عبد الله **بْن عدي** الْحَافِظُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْد اللَّهِ النهاوندي- بحران فِي مجلس أَبِي عروبة- يقول: قلت لغلام الخليل: ما هذه الأحاديث الرقائق التي تحدث بِهَا؟ قَالَ: وضـعناها لنرقِّق بِهَا قلوب العامة".

وَقَالَ ابْن عدي أيضـــاً:" سمعت عبدان الأهوازي يقول: قلت لعبد الرّحمن بن خراش: هذا الحديث الذي يحدث بِهِ غلام الخليل لسـليمان بْن بلال من أين له؟ قَالَ: سـرقه من عَبْد اللَّهِ بْن شبيب، وسرقه عَبْد اللَّهِ بْن شبيب من النضر بْن سلمة شاذان، ووضعه شاذان"[٣].

هذا ما تقدر إيراده من أمثلة تبين **كيفية** اسـتفادة الخطيب من أحكام ابن عدي في كامله.

٣.كتاب "الضعفاء والمتروكون":

لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ).

نقل عن العلماء آراءهم وأحكامهم في الرجال، ومن بينهم ما أخذه عن ابن عدي، ويُعد ممن أكثر النقل عنه، وهذه بعض المواضـع التي اسـتفاد منها ابن الجوزي من كامل ابن عدي:

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج٧، ص٣٣٩، ترجمة٣٨٤٤، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص١٧٨، ترجمة٤٦٤، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١،ص٣٢٢،ترجمة٣٨، والخطيب،تاريخ بغداد، ج٥،ص٢٨٤، ٢٧٨١،مصادر سابقة.

قال في ترجمة "إِبْرَاهِيم بن حَيَّان بن حَكِيم بن عَلْقَمَة بن سعد بن معَاذ الْأَنْصَارِيّ" يروي عَن حَمَّاد بن زيد وَحَمَّاد بن سَلمَة[١]، ثم جاء بحكم ابن عدي عليه فقال: قَالَ ابْن عدي:" مديني ضَعِيف الحَدِيث، يروي أَحَادِيث مَوْضُوعَة مَنَاكِير"[٢].

وقال في ترجمته "لأَحْمد بن عبد الله بن خَالِد بن مُوسَى بن فَارس بن مرداس بن نهيك، أَبُو عَليّ التَّيْمِيّ الْقَيْسِي الجوباري"، مَنْسُوب إِلَى جوبار هراة، وَيُقَال: الجوباري الشَّيْبَانِيّ، من أهل هراة وَيعرف بستُّوق، يروي عَن ابْن عُيَيْنَة ووكيع[٣].

ثم أعقب ذلك بما أطلقه ابن عدي من حكم فيه، فقال: قَالَ ابْن عدي: "كَانَ يضع الحَدِيث لِابْنِ كَرّام على مَا يُرِيدهُ"[٤].

وهذا ما قاله أيضاً في كلامه على "أَحْمد بن مُحَمَّد بن حَرْب أَبُو الْحسن الملحمي" مولى سُلَيْمَان بن عَليّ، جرجاني حدث عَن عَليّ بن الْجَعْد[٥].

حيث أورد حكم ابن عدي عليه فقال: قَالَ ابْن عدي:" يتَعَمَّد الْكَذِب ويلقن فيتلقن، فَهُوَ مَشْهُور بِالْكَذِبِ وَوضع الحَدِيث"[٦].

وأما في ترجمته لجَعْفَر بن أَحْمد بن عَليّ بن بَيَان بن زيد بن سيابة أَبُو الْفضل الغافقي الماسح الْمصْرِيّ، يعرف بِابْن أبي الْعَلَاء، يروي عَن نعيم بن حَمَّاد والْحَارث بن مِسْكين ونظرائهما.

فإنه اعتمد على حكم ابن عدي فيه فقال:" قَالَ ابْن عدي: كتبنَا عَنهُ أحاديث مَوْضُوعَة، وَكُنَّا نتهمه بوضعها بل نتيقن ذَلِك"[٧].

---

(١) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ج١، ص٣١، ترجمة٥٢، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٤١٠، ترجمة٨٤، مصدر سابق.

(٣) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ج١، ص٧٩، ترجمة٢٠٩، مصدر سابق.

(٤) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٢٩١، ترجمة١٧، مصدر سابق.

(٥) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ج١، ص٨٥، ترجمة٢٤٠، مصدر سابق.

(٦) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٠٠، ترجمة٤٦، مصدر سابق.

(٧) ابن عدي،الكامل،ج٢،ص٤٠٠،ترجمة٣٤٨، وابن الجوزي،الضعفاء،ج١،ص١٧٠،مصادر سابقة.

٤.كتاب "ميزان الاعتدال في نقد الرجال":

لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ).

وهو أحد المكثرين من الأخذ عن ابن عدي فيما أطلقه من أحكام على بعض الرواة، وبيان ذلك كما في الأمثلة التالية:

ما ذكره في ترجمة "أحمد بن محمد بن علي بن الحسن بن شقيق المروزي"(١) فقد أورد فيه حكم ابن عدي فقال: قال ابن عدي:" يضع الحديث".

ثم قال ــ أي ابن عدي ــ: حدثنا عبد الله بن جعفر الطبري، حدثنا أحمد بن محمد، حدثنا الحسين بن عيسى، أنبأنا ابن نمير، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة – مرفوعاً:" من سقى أخاه في موضع يوجد فيه الماء فكأنما أعتق رقبة، وإن سقاه في موضع لا يوجد فيه الماء فكأنما أحيا نسمة مؤمنة، فهذا من وضعه"(٢).

ونقل عنه كذلك ما قاله في ترجمة جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن زيد بن سيابة، أبو الفضل الغافقي المصري، ويعرف بابن أبي العلاء(٣).

فقال: قال ابن عدي:" بعد أن ساق نسبه:"كتبت عنه بمصر سنة تسع وتسعين وسنة أربع وثلاثمائة، وأظنه مات فيها، فحدثنا عن أبي صالح وعبد الله بن يوسف التنيسي، وسعيد بن عفير، وجماعة، بأحاديث موضوعة كنا نتهمه بوضعها، بل نتيقن ذلك، وكان رافضيا".

ثم أورد له حديثاً موضوعاً جاء به عن ابن عدي أيضاً فقال: قال ابن عدي: حدثنا جعفر، حدثنا أبو صالح، حدثنا وكيع، عن الأعمش عن مجاهد، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أحسنوا إلى عمتكم النخلة فإن الله خلقها من فضلة طينة آدم"(٤).

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص١٤٧، ترجمة٥٧٥، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٣٧، ترجمة٥٢، مصدر سابق.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٤٠٠، ترجمة١٤٨٥، مصدر سابق.

(٤) ابن عدي، الكامل، ج٢، ص٤٠٠، ترجمة ٣٤٨، مصدر سابق.

وقال في ترجمة "خالد بن إسماعيل المخزومي المدني، أبو الوليد"[١] قال ابن عدي:"كان يضع الحديث على الثقات"[٢].

وبهذا يتبين لنا كيف اعتمد الذهبي من جملة ما اعتمده على الأحكام التي أطلقها ابن عدي في الكامل، حيث كان من أهم مراجعه وخاصة في كتابه ميزان الاعتدال.

٥.كتاب "المغني في الضعفاء":

لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ).

وهو كتاب مختصر لم يذكر فيه الذهبي الأحاديث المنكرة أو الموضوعة للراوي المترجم له كما فعل في الميزان، إنما انصب كلامه على ذكر ما قيل في الراوي، وقد أكثر الأخذ من كامل ابن عدي، ومثال ذلك:

ما نصّ عليه في ترجمة "أَحْمَد بن عبد الله بن يزِيد الْمُؤَدب عَن عبد الرَّزَّاق" قال عنه:"كَذَّاب أيضاً"، ثم أيدّ حكمه هذا بما أورده عن ابن عدي فقال:" قَالَ ابْن عدي[٣]: يضع الحَدِيث"[٤].

وهذا ما كان منه في ترجمة بشر بن إبراهيم المفلوج عَن الأوزاعي، حيث قال الذهبي: قَالَ ابْن عدي[٥]:"هُوَ عِنْدِي مِمَّن يضع الحَدِيث"[٦].

وقد اكتفى في ترجمته لعمر بن عَمْرو الْعَسْقَلَانِي، عَن الثَّوْرِيّ، على ما أطلقه ابْن عدي فيه فقال: قال ابن عدي[٧]:"كَانَ يضع الحَدِيث وَهُوَ أبو حَفْص الطَّحَّان"[٨].

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج١، ص٦٢٧، ترجمة٢٤٠٨، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٤٧٥، ترجمة٦٠٠، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣١٦، ترجمة٣٢، مصدر سابق.

(٤) الذهبي، المغني في الضعفاء، ج١، ص٤٣، ٣٢٧، مصدر سابق.

(٥) ابن عدي، الكامل، ج٢، ص١٦٧، ترجمة٢٥٠، مصدر سابق.

(٦) الذهبي، المغني، ج١، ص١٠٤، ترجمة٨٨٩، مصدر سابق.

(٧) ابن عدي، ج٦، ص١٢٩، ترجمة١٢٤٣، مصدر سابق.

(٨) الذهبي، المغني، ج٢، ص٤٧١، ترجمة٤٥٧١، مصدر سابق.

وفي ترجمة مُحَمَّد بن أَحْمد بن سُـــهَيْل الْبَاهِلِيّ، عَن وهب بن بَقِيَّة، فإنه نقل عن ابن عدي قوله:[١]:" هو مِمَّن يضع الحَدِيث"[٢].

هذه جملة من الأحكام التي قدحت في عدالة بعض الرواة ممن رُموا بالوضع استفادها الذهبي فيما نقله عن ابن عدي في كامله، علماً بأن الأمثلة كثيرة عنده في هذا الباب، لكن البعض يدل على الكل، وإيرادها إنما هو لبيان مدى استفادة الذهبي من كتاب الكامل، وقد وكان من مصادره الأساسية التي اعتمد عليها في إطلاق مثل هذه الأحكام على الرواة.

٦.كتاب "ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين":

لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ).

ذكر فيه الذهبي الحكم على الراوي دون أي زيادة كلام فهو مختصر جداً، وهو كغيره قد استفاد من أحكام ابن عدي كما هو حالُه في بقية كتبه السالفة الذكر، ومن ذلك:

ما ورد في ترجمة محمد بن الوليد بن أبان: عن يزيد بن هارون، قال:" قال ابن عدي[٣]: يضع الحديث"[٤].

وقال في أثناء كلامه على محمد بن يزيد المســتملي، عن يزيد بن هارون، قال:" قال ابن عدي[٥]: "كان يضع الحديث"[٦].

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٥٦٧، ترجمة١٧٩٢، مصدر سابق.

(٢) الذهبي، المغني، ج٢، ص٥٤٧، ترجمة٥٢٣٣، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٥٤٢، ترجمة١٧٧١، مصدر سابق.

(٤) الذهبي، ديوان الضعفاء، ج١، ص٣٧٨، ترجمة٤٠٢٨، مصدر سابق.

(٥) ابن عدي، الكامل، ج٧، ص٥٩٣، ترجمة١٧٦٨، مصدر سابق.

(٦) الذهبي، ديوان الضعفاء، ج١، ص٣٩٧، ترجمة٤٠٣٨، مصدر سابق.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره في ترجمته ليحيى بن هاشم الغساني السمسار، فقد أورد فيما أورده من أقوال أهل العلم حُكم ابن عدي عليه فقال:" قال ابن عدي[١]: كان يضع الحديث"[٢].

وجاء في ترجمة محمد بن شجاع بن الثلجي، قوله:" قال ابن عدي[٣]: كان يضع الحديث في التشبيه، ينسبها إلى أصحاب الحديث يبتليهم بها"[٤].

هذا ذكر لبعض الرواة الذين ترجم لهم الذهبي في كتابه ممن نقل حكم ابن عدي فيهم بما جاء عنه في كتاب "الكامل" ممن أطلق عليهم الحكم بالوضع؛ ليكون بذلك قد تبع غيره من العلماء من جهة الإفادة من هذا الكتاب.

٧.كتاب "الكشف الحثيث عمّن رُمِيَ بوضع الحديث":

لبرهان الدين الحلبي، أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي، سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ).

فقد ترجم في كتابه الرواة الذين طعن في عدالتهم، حيث وصفوا بأنهم ممن يضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورجع في ذلك فيما رجع إليه من مصنفات وأقوال أهل العلم إلى كتاب "الكامل" لابن عدي، وقد استفاد منه كثيراً وذلك بين وواضح فيما أطلقه من أحكام انسجمت مع حال الراوي المترجم له، وهذه بعض النقولات الدالة على ذلك:

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج٩، ص١٢١، ترجمة٢١٥٣، مصدر سابق.

(٢) الذهبي، ديوان الضعفاء، ج١، ص٤٣٩، ترجمة٤٦٩٢، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص٤٧، ترجمة٤٣١، مصدر سابق.

(٤) الذهبي، ديوان الضعفاء، ج١، ص٣٥٥، ترجمة٣٧٦٤، مصدر سابق.

قال في ترجمة أَحْمد بن عبد الله بن خَالِد الجويباري، وَيُقَال: الجوباري وجوبار من عمل هراة ويعرف بستوق، **قَالَ ابن عدي**(١):" كَانَ يضع الحَدِيث لِابْنِ كرّام على مَا يُريدهُ وَكَانَ بن كرام يُخرجهَا فِي كتبه"(٢).

وساق حكم ابن عدي في ترجمته "لأَحْمد بن عبد الله بن يزِيد الهشيمي الْمُؤَدب أَبُي جَعْفَر" فقَالَ:" قال ابن عدي(٣): كَانَ بسر من رأى يضع الحَدِيث"(٤).

ومن ضمن الرواة الذين أورد فيهم حكم ابن عدي أَحْمد بن مُحَمَّد بن عَليّ بن شَقِيق الْمروزِي، حيث قال:" قَالَ ابن عدي(٥): يضع الحَدِيث"، ثمَّ ذكر حَدِيثا من وَضعه وَهُوَ"عَن عَائِشَة رَضِي الله عَنْهَا مَرْفُوعا من سقى أَخَاهُ فِي مَوضِع يُوجد فِيهِ المِاء، فَكَأَنَّمَا أعتق رَقَبَة وَإِن سقَاهُ فِي مَوضِع لَا يُوجد فِيهِ المِاء، فَكَأَنَّمَا أَحْيَا نسمَة مُؤمنَة"(٦).

وجاء في ترجمة الْحسن بن عَليّ بن زَكَرِيَّا بن صَالح أَبُو سعيد الْعَدوي الْبَصْرِيّ، بما نصّ عليه ابن عدي فيه فقال:" وَأما ابن عدي(٧) قَالَ: الْحسن بن عَليّ بن صَالح أَبُو سعيد الْعَدوي يضع الحَدِيث"، ثم أعقب ذلك بقوله أيضاً:" وقَالَ ابن عدي:عَامَّة مَا حدث بِهِ إلا الْقَلِيل مَوْضُوعَات وَكُنَّا نتهمه بل نتيقن أَنه هُوَ الَّذِي وَضعهَا"(٨).

هذا غيض من فيض ذو دلالة واضحة تكشف حجم الاستفادة التي حصَّلها من كتاب "الكامل" فيما أورده من أحكام بالوضع على طائفة من الرواة، فهو بهذا الصنيع

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٢٩١، ترجمة١٧، مصدر سابق.

(٢) برهان الدين الحلبي، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي أبو الوفاء إبراهيم بن محمد الطرابلسي، تحقيق صبحي السامرائي، نشر عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ج١، ص٤٦، ترجمة٤٧.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣١٦، ترجمة٣٢، مصدر سابق.

(٤) برهان الدين الحلبي، الكشف الحثيث، ج١، ص٤٨، ترجمة٥٢، مصدر سابق.

(٥) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٣٧، ترجمة٥٢، مصدر سابق.

(٦) برهان الدين الحلبي، الكشف الحثيث، ج١، ص٥٤، ترجمة٨٥، مصدر سابق.

(٧) ابن عدي، الكامل، ج٣، ص١٩٥، ترجمة٤٧٤، مصدر سابق.

(٨) برهان الدين الحلبي، الكشف الحثيث، ج١، ص٩٢، ترجمة٢١٩، مصدر سابق.

يكون قد سلك طريق غيره من العلماء، من جهة أخذ المتأخر عن المتقدم، مما يظهر بشكل واضح أهمية وقيمة الأحكام والأقوال التي صدرت من ابن عدي في هذا العلم الجليل.

٨. كتاب "لسان الميزان":

لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ).

ذكر تراجم الذهبي التي أوردها في ميزان الاعتدال وكان يأتي بقوله أيضاً، ثم زاد عليها من كلامه بما يراه يتناسب مع حال الترجمة، وهو كغيره من العلماء السالف ذكرهم من جهة ما أورده، من أقوال ابن عدي من كتابه الكامل، ولكن يُلاحظ عليه إكثاره من ذلك، وهذه بعض الأمثلة الدالة على ذلك:

جاء في ترجمة إبراهيم بن حيان بن حكيم بن علقمة بن سعد بن معاذ الأوسي المدني، يروي عن الحمادين، قوله:" قال ابن عدي[١]: أحاديثه موضوعة"، ثم أتبع ذلك بقوله:"وروى له ابن عدي حديثين من طريق عبد المؤمن بن أحمد السقطي، ويحيى بن محمد بن حريش العسكري"[٢].

وأورد في ترجمته "لأحمد بن محمد بن حرب الملحمي الجرجاني، عن علي بن الجعد وطبقته" أن ابن عدي قال فيه[٣]:"يتعمد الكذب ويضع"، ثم أتبع ذلك الحكم بقول آخر عنه أيضاً ومفاده أن ابن عدي أتم الحكم عليه بقوله:"وهو مولى سليمان بن علي الهاشمي، كان يتعمد الكذب".

---

(١) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٤١٠، ترجمة٨٤، مصدر سابق.

(٢) ابن حجر، لسان الميزان، ج١، ص٥١، ترجمة١٢٢، مصدر سابق.

(٣) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٣٣٠، ترجمة٤٦، مصدر سابق.

وأورد له عدة أحاديث يقول في كل منها أنه باطل وكرر تكذيبه في عدة مواضع[1].

وذكر في ترجمة إسحاق بن وهب الطهرمسي عن ابن وهب، قول ابن عدي[2]:" روى عن ابن وهب أحاديث مناكير، وما أظنه رآه، وسمعت علي بن سعيد بن بشير يقول: خرجت إلى قريته سنة ستين ومائتين فقدرت أن له ستين سنة وحدثنا جماعة قالوا حدثنا إسحاق بن وهب، عن ابن وهب، ثنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما مرفوعاً: لردُّ دانق من حرام يعدل عند الله سبعين ألف حجة".

ثم عقب ابن حجر على ذلك بقوله:" قلت: هكذا فليكن الكذب"[3].

اكتفي بهذا القدر في ذكر بعض الرواة الذين حكم عليهم ابن حجر المشتملة على ما اعتمده من أحكام أوردها عن ابن عدي، الدالة على قبول أهل العلم وارتضائهم لأقوال هذا العالم الجليل بحيث أفردوا لها حيزاً لا بأس به في ثنايا تراجمهم لمجموعة كبيرة من الرُّواة المتكلَّم فيهم.

ويتلخص من كل ذلك أنه قد كان لابن عدي في كتابه "الكامل" أثر واضح فيمن جاء بعده من العلماء الذين صنَّفوا في الموضوعات أو الرجال، وقد بدا ذلك واضحاً فيما أوردوه من أحكامه وأقواله في كتبهم، كان في أغلبها التصريح بأقواله سواء فيما يتعلق بالأحاديث التي حكم عليها بالوضع، أو الرواة الذين جاءت من طريقهم مثل هذه الأحاديث، وهذا ما يؤكد على كون ابن عدي من النقاد الذين لهم باع في هذا العلم، بل يُعد من أولئك الجهابذة الذين استفاضت شهرتهم وعظم شأنهم، ويدل على ذلك مدى انتشار كتابه بين الأمصار، وتلقي العلماء وطلابهم له قديماً وحديثاً بالقبول خير شاهد على ذلك.

---

(١) ابن حجر، لسان الميزان، ج١، ص٢٥٩، ترجمة٨٠٥، مصدر سابق.

(٢) ابن عدي، الكامل، ج١، ص٥٦٠، ترجمة١٧٧، مصدر سابق.

(٣) ابن حجر، لسان الميزان، ج١، ص٣٧٨، ترجمة١١٧٨، مصدر سابق، (طهرمس: قرية من قرى مصر).

وقد حاولت أن أستوعب هذه الكتب التي استفادت من الكامل بالأغلب، إلا أنه ربما فآتني شيء منها عن طريق السهو أو الغفلة، أما بالنسبة لبعض الكتب التي صَنفت في الضعفاء ممن جاء بعده ولم أذكرها أثناء حديثي على "أثره في كتب الرجال خاصة الضعفاء منها"، فقد كان ذلك لأسباب متنوعة ومن جملة هذه الكتب:

١. كتاب "الضعفاء والمتروكون" لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، (ت ٣٨٥ هـ).

هذا أحد الكتب التي لم أذكرها، وذلك لكوني بحثت فيه ولم أقف فيه على كلام يمكن القول أنه أخذه أو نقله عن ابن عدي في كتابه الكامل.

٢. كتاب "الضعفاء" لأبي نعيم الأصبهاني، (ت ٤٣٠هـ).

وهذا الكتاب أيضاً قد بحثت فيه ولم أعثر فيما ترجم لهم أبو نعيم على قول يمكن القول أنه استفاده من ابن عدي في هذه التراجم، ولهذا ضربت صفحاً عن إيراد هذين الكتابين لما أوضحته.

٣. كتاب "ذيل ديوان الضعفاء" لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، (ت ٧٤٨).

لم أذكره رغم أنه استفاد من ابن عدي في ثلاثة مواضع[1] من كتابه هذا، وذلك لكونه أخذ منه ما ينص به على تضعيف هؤلاء الرواة بعبارات خارجة عن دائرة الموضوعات، وقد التزمت بأن أتكلم على مَن استفاد منه في قضية الوضع فقط.

(١) انظر، الذهبي، ذيل ديوان الضعفاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، نشر مكتبة النهضة ــ مكة ــ ط٢، ١٣٨٧هـ، (ترجمة، حماد بن أبي حنيفة، ج١، ص٣٠، ترجمة١١٦)، (بقية بن الوليد، ج١، ص٢٥، ترجمة٨١)، (بشر بن محمد بن أبان السكري، ١، ص٢٥، ترجمة٨٠)، مصدر سابق.

الخاتِمَة

الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

إنَّ دراسة الحديث الموضوع عند ابن عدي في كتابه "الكامل في ضعفاء الرجال"، أسفر عن نتائج ذات أهمية بالغة، أُجملها فيما يلي:

١ـــ يُعد كتاب "الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي من كتب الحديث المتقدمة المهمة، والذي يقوم على الجمع بين الحكم على الرواة، ودراسة ما أورده من روايات من طريقهم لتكون بمثابة البرهان المؤيد لما ذهب له.

٢ـــ يُعتبر الحافظ ابن عدي إماماً في هذا الشأن، كونه يذكر ما أُنكر على الراوي من خلال ترجمته له.

٣. يحكم على الراوي بالوضع إذا كان مشهوراً به أو أقر على نفسه بذلك.

٤ـــ لقد استعمل ابن عدي كغيره من النقاد ألفاظاً صريحة في دلالتها على الوضع، كلفظ (يضع الحديث، أو كذب)، وكذلك استعمل ألفاظاً تدل على الوضع كناية، كلفظ (يلزق الحديث، أو يسرق الحديث).

٥ـ حكم ابن عدي على عدد من الرواة بالوضع من أحكامه الخاصة به دون أن يرجع ذلك لأحد من النقاد، وميَّز ذلك بقوله في الراوي ـ هو عندي... ـ وهذا بدوره يؤكد على أنه ليس ناقلاً فقط بل تفرد ببعض الأحكام، التي قادها إليه اجتهاده القائم على دراسة مرويات الرُّواة.

٦ـ احتكم إلى القرائن في إثبات الوضع سواء المتعلق منها بالراوي أو المروي عنه إذا توفر ذلك بشكل واضح وجلي.

٧. كثير ممن جاء بعد ابن عدي من أصحاب كتب الحديث، سواء كتب الموضوعات أو كتب الرجال المتكلم فيهم، أو غيرهم استفادوا من أحكامه التي أطلقها في الكامل بشكل كبير.

٨ـ يحكم ابن عدي على الأحاديث بالوضع صراحة، بقوله: هذا الحديث موضوع، أو: أحاديث فلان هذه كلها موضوعة.

٩. تعددت مصادره في الحكم على الراوي والمروي بالوضع، منها ما أخذه عن النقاد المتقدمين ومنها ما أخذه عن شيوخه، ومنها ما كان من حكمه الخاص فيهم.

١٠ـ يستعمل ابن عدي ألفاظاً مركبة في الحكم على بعض الرواة مثل (يضع الحديث ويسرق)، أو (يضع الحديث ويحدث بالبواطيل).

١١. أن بعض أنواع البدع قد أدت بمعتقِديها إلى أن وضعوا أحاديث على رسول الله صلى الله عليه وسلم انتصاراً لهذا المعتقد.

١٢ـ تبين أن الضعف الشديد الواقع على بعض الرواة يؤدي إلى الحكم على أحاديثهم بالوضع كمن وصف بأنه (متروك الحديث، أو منكر الحديث).

١٣ـ إن أكثر مَن استفاد مِن ابن عدي ابن الجوزي في كتابه "الموضوعات" فقد فاق غيره في النقل والاستفادة من الكامل.

١٤ـ مِن ألفاظ الكناية التي استعملها ابن عدي للدلالة على الوضع عبارة "فلان يسرق الحديث".

١٥ـ لقد تأثر كثير من أهل العلم بما أطلقه ابن عدي من أحكام مست بعض الرواة بما يقدح بعدالتهم، وبالأحاديث التي حكم عليها بالوضع أيضاً.

التوصيات:

١ـ أوصي الباحثين من طلبة العلم بتعميق الدراسة حول كتاب "الكامل" لابن عدي لما فيه من الفوائد ذات النفع الكبير، وذلك ليس في الموضوعات فقط بل في علوم الحديث المختلفة سواء في المصطلح أو العلل إلى غير ذلك من صور هذا الفن.

٢ـــ كما وأوصي بدراسة بعض المصطلحات التي أوردها ابن عدي في أثناء حكمه على الحديث بالوضع كناية، كلفظ "يسرق الحديث"، أو لفظ "الباطل"، أو لفظ "يلزق الحديث"، وذلك لما لها من تفرعات وتشعبات تحتاج إلى الوقوف على جميع جوانب كل قضية منها.

٣ـــ أوصي بتكثيف البحث عما فقد من كتب ابن عدي كمعجم شيوخه، أو الانتصار على مختصر المزني، أو غيرها مما يثري المكتبة الإسلامية لكون ابن عدي كما عرفنا ممن يعتبر بأقواله فهو من الأئمة المعتبرين.

وبهذا أكون قد أنهيت هذا البحث بهذا الجهد المتواضع، أسأل الله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به صاحبه وقارئه، والحمد لله وحده، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته أجمعين، وسلم تسليماً كثيراً، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١. ابن أبي حاتم،عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، طبع دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد، ط١، ١٢٧١هـ.

٢. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، العلل، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، نشر مطابع الحميضي ط١، ١٤٢٧هـ.

٣. ابن الجوزي، العلل المتناهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، تحقيق إرشاد الحق الأثري، نشر إدارة العلوم الأثرية،فيصل آباد باكستان، ط٢.

٤. ابن الجوزي، الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، نشر: محمد عبد المحسن ـــ صاحب المكتبة السلفية ـ بالمدينة المنورة، ط١، ١٣٨٦هـ.

٥. ابن الجوزي، جمال الدين بن عبد الرحمن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية بيروت.

٦. ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق نور الدين عتر، نشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت ـ ١٤٠٦هـ.

٧. ابن القيسراني، ذخيرة الحفاظ من كامل ابن عدي، محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، نشر دار السلف ـ الرياض ـ ط١.

٨. ابن القيم، المنار المنيف، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية ـ حلب ـ ط١، ١٣٩٠هـ.

٩. ابن الملقن، سراج الدين بن عمر بن علي المصري، التذكرة في علوم الحديث،علق عليها علي حسن عبد الحميد، دار عمّار، عمّان، ط١، ١٤٠٨هـ.

١٠. ابن تيمية، مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ.
١١. ابن حبان،محمد بن حبان، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق إبراهيم محمود زايد، دار الوعي حلب.
١٢. ابن حبان، محمد بن أحمد بن حبان البستي، الثقات، تحقيق وزارة المعارف الهندية بإشراف محمد عبد المعيد خان.
١٣. ابن حجر، فتح الباري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نشر دار المعرفة بيروت، ١٣٧٩هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وصححه واشرف على طبعه محب الدين الخطيب.
١٤. ابن حجر، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق دائرة المعارف النظامية الهند، نشر مؤسسة الاعلمي لبنان بيروت، ط٢، ١٣٩٠هـ.
١٥. ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، نزهة النظر شرح نخبة الفكر، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، نشر مطبعة سفير بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٦. ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع بن هادى المدخلي، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ.
١٧. ابن حجر، تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية ـ الهند ـ ط١، ١٣٢٦هـ.
١٨. ابن حنبل، أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، دار الخانى، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ.
١٩. ابن دقيق العيد، الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ١٤٠٦هـ.

٢٠. ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق شعيب الارناؤوط وإبراهيم باجس، نشر مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط٧، ١٤٢٢هـ.
٢١. ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، الطبقات الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١ ١٤١٠هـ، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٢٢. ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود ـ وعلي محمد معوض، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١.
٢٣. ابن عراق الكناني، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، نور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف عبد الله محمد الصديق الغماري، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت ـــ ط١، ١٣٩٩ هـ.
٢٤. ابن عساكر، تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق عمرو بن غرامة، نشر دار الفكر للطباعة، ط١.
٢٥. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، مجمل اللغة، باب الكاف والنون، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، نشر مؤسسة الرسالة بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ.
٢٦. ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شهبة، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، نشرعالم الكتب – بيروت ـ ط١.
٢٧. ابن قدامة المقدسي، المنتخب في علل الخلال، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق طارق عوض الله، دار الراية للنشر.
٢٨. ابن كثير، البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ.

٢٩. ابن منظور، لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، نشر دار صادر بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
٣٠. أبو الحسن، المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت ـ ط١، ١٤٢١هـ.
٣١. أبو شهبة، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة، نشر: مكتبة السنة، ط٤.
٣٢. أبو عبد الله القضاعي المصري، مسند الشهاب، تحقيق حمدي السلفي، باب من كثرة صلاته بالليل، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ.
٣٣. إسماعيل البغدادي، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم البابانى البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.
٣٤. الأصبهاني، الضعفاء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق فاروق حمادة، ط١، ١٤٠٥هـ، نشر دار الثقافة ـ الدار البيضاء.
٣٥. الأنباسي، الشذا الفياح في علوم ابن الصلاح، أبو إسحاق الأبناسي إبراهيم بن موسى بن أيوب، تحقيق صلاح فتحي هلل، نشر مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٨هـ.
٣٦. البخاري، التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان.
٣٧. البخاري، الضعفاء الصغير، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق أحمد بن إبراهيم أبي العينين، نشر مكتبة ابن عباس، ط١، ١٤٢٦هـ.
٣٨. البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح، تحقيق محمد زهير بن ناصر، نشر دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٩. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي الأسفراييني، الفرق بين الفرق، نشر دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ـ ط٢، ١٩٧٧م.
٤٠. الجرجاني، تاريخ جرجان، أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم الجرجاني، المحقق تحت مراقبة محمد عبد المعيد خان، نشر عالم الكتب ـ بيروت ـ ط٤.
٤١. الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، باب الاستعارة والكناية، تحقيق محمود شاكر، نشر مطبعة دار المدني القاهرة، دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ.
٤٢. الجورقاني، الحسن بن إبراهيم الجو رقاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق عبد الرحمن الفريوائي، نشر دار الصميعي، الرياض، ط٤، ١٤٢٢هـ.
٤٣. الجوزجاني، إبراهيم بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أحوال الرجال، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوى، دار النشر، حديث أكادمي ـ فيصل آباد ـ باكستان.
٤٤. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، نشر: مكتبة المثنى – بغداد، تاريخ النشر: ١٩٤١م.
٤٥. الحافظ العراقي، شرح التذكرة والتبصرة = ألفية العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق عبد اللطيف الهميم + ماهر الفحل، ط١، ١٤٢٣هـ، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٤٦. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه المعروف بان البيع، معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين، نشر دار الكتب العلمية ـــ بيروت ـــ ط١ ١٣٩٧هـ.
٤٧. الحاكم، محمد بن عبد الله بن حمدويه، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية بيروت.

٤٨. الحلبي، الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي إبراهيم بن محمد الطرابلسي، تحقيق صبحي السامرائي، نشر عالم الكتب ـ مكتبة النهضة ـ بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
٤٩. الحموي، معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، نشر دار صادر ـ بيروت ـ ط٢.
٥٠. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان، نشر مكتبة المعارف الرياض.
٥١. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
٥٢. الخطيب البغدادي،أحمد بن علي بن ثابت البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
٥٣. الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن خليل القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، نشر مكتبة الرشد ـ الرياض ـ ط١، ١٤٠٦هـ.
٥٤. الدارقطني، الضعفاء والمتروكون، أبو الحسن بن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق عبد الرحيم القشقري، نشر مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٥٥. الدارقطني، تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان،أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق خليل بن محمد العربي، ط١، ١٤١٤هـ، نشر دار الفاروق الحديثة للطباعة ـ القاهرة.
٥٦. الدوري، تاريخ ابن معين رواية الدوري، تحقيق أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي مكة المكرمة،ط١، ١٣٩٩هـ.
٥٧. الذهبي، العبر في خبر من غبر، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٥٨. الذهبي، المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، المحقق: محب الدين الخطيب.
٥٩. الذهبي، تاريخ الإسلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي.
٦٠. الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، نشر دار البشائر ـ بيروت ـ ط٤، ١٤١٠هـ.
٦١. الذهبي، ذيل ديوان الضعفاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق حماد بن محمد الأنصاري، نشر مكتبة النهضة ـ مكة ـ ط٢، ١٣٨٧هـ.
٦٢. الذهبي، سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، نشر دار الحديث ـ القاهرة ..
٦٣. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، الموقظة في علم المصطلح، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢.
٦٤. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن قايماز الذهبي، ميزان الاعتدال،تحقيق علي محمد البجاوي، نشر دار المعرفة بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ.
٦٥. الذهبي،شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، المغني في الضعفاء، تحقيق نور الدين عتر.
٦٦. الرامهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلال الرامهرمزي الفارسي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، نشر دار الفكر ــ بيروت ـ ط٣، ١٤٠٤هـ.
٦٧. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، اللآلىء المنثورة في الأحاديث المشهورة، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١، ١٤٠٦هـ.

٦٨. الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق زين العابدين بن محمد، نشر أضواء السلف ـــ الرياض ـــ ط١، ١٤١٩هـ.
٦٩. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي،الأعلام، نشر دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
٧٠. زهير عثمان، منهج ابن عدي في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال، أطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، مطبوع، مكتبة الرشد ـ الرياض ـ ط١، ١٤١٨هـ.
٧١. زين الدين، شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، تحقيق عبد اللطيف الهميم – ماهر ياسين فحل، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ـ ط١، ١٤٢٣ هـ.
٧٢. السباعي، السنة ومكانتها في التشريع، مصطفى بن حسني السباعي، نشر المكتب الإسلامي ـ دمشق ـ ط٣، ١٤٠٢هـ.
٧٣. السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، نشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢.
٧٤. السخاوي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق محمد عثمان الخشت، نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ ط١، ١٤٠٥هـ.
٧٥. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، المقاصد الحسنة، تحقيق محمد عثمان الخشت، نشر دار الكتاب العربي بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
٧٦. السخاوي، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي، تحقيق: علي حسين علي، نشر مكتبة السنة – مصر، ط١، ١٤٢٤هـ.

٧٧. السمعاني، الأنساب، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق المعلمي اليماني، نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد ـ ط١.
٧٨. السيوطي، اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي.
٧٩. السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، نشر: دار طيبة.
٨٠. السيوطي، طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١، ١٤٠٣هـ.
٨١. الشاطبي، الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد الشهير بالشاطبي، تحقيق سليم عبد الهلالي، نشر دار ابن عفان ـ السعودية ـ ط١، ١٤١٢هـ.
٨٢. الشريف، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، التعريفات، تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١، ١٤٠٣هـ.
٨٣. الشهرستاني، الملل والنحل،أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، نشر مؤسسة الحلبي.
٨٤. الشوكاني، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن أحمد الشوكاني، تحقيق المعلمي اليماني، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت
٨٥. صبحي إبراهيم الصالح، علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة، نشر دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط١٥، ١٩٨٤م.
٨٦. طاهر بن صالح الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة.
٨٧. الطبراني، سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة ـ، ط٢.
٨٨. عتر، منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين محمد عتر الحلبي، نشر دار الفكر ـ دمشق ـ ط٣، ١٤١٨هـ.

٨٩. عجاج، السنة قبل التدوين، محمد عجاج بن محمد تميم بن صالح بن عبد الله الخطيب، أصل هذا الكتاب: رسالة ماجستير من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، نشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.
٩٠. العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي العجلوني، تحقيق عبد الحميد بن أحمد هنداوي، نشر المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٠هـ.
٩١. العجلي، أحمد بن عبد الله العجلي، تاريخ الثقات، باب الميم، نشر دار الباز، ط١، ١٤٠٥هـ.
٩٢. العقيلي، محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أحمد قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
٩٣. العيني، معني الأخبار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، محمود بن محمد بن موسى بن أحمد بدر الدين العيني، تحقيق محمد حسن محمد، نشر دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١.
٩٤. فلاته، الوضع في الحديث النبوي، عمر حسن فلاته، أطروحة دكتوراه في كلية أصول الدين قسم الحديث الشريف بجامعة الأزهر، طبعة في مكتبة الغزالي ـــ دمشق ـــ وفي مؤسسة مناهل العرفان ـ بيروت ـ أجيزت عام ١٣٩٧هـ، وطبعة عام ١٤٠١هـ.
٩٥. الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، نشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ـــ ط٨، ١٤٢٦ هـ.
٩٦. القزويني، الإرشاد في معرفة علماء الحديث، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق محمد سعيد عمر إدريس، نشر مكتبة الرشد ـ الرياض ـ ط١.

٩٧. الكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـــ الكتاني، تحقيق محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، نشر: دار البشائر الإسلامية، ط ٦، ١٤٢١هـ.
٩٨. الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: أبو عبدالله السورقي , إبراهيم حمدي المدني، نشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
٩٩. اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، محمد عبد الحي بن محمد اللكنوي الهندي، أبو الحسنات، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية . حلب . ط٣، ١٤٠٧هـ.
١٠٠. محمد بن علي بن آدم الأثيوبي، شرح ألفية السيوطي المسمى إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر بعلم الأثر، نشر مكتبة الغرباء الأثرية . المدينة المنورة . ط١، ١٤١٤هـ.
١٠١. المزي،تهذيب الكمال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.
١٠٢. المزي، تهذيب الكمال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، تحقيق بشار عواد، نشر مؤسسة الرسالة . بيروت . ط١، ١٤٠٠هـ.
١٠٣. مسلم، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار التراث العربي . بيروت .، باب في أن الإسناد من الدين.
١٠٤. المعلم اليماني، مقدمة تحقيق الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، نشر دار الكتب العلمية . بيروت.
١٠٥. مقالات الإسلاميين، أبو الحسن بن إسماعيل الأشعري، أعتنى به هلموت ليتر، ط٣، ١٤٠٠هـ، نشر دار فرانز شتاير ألمانيا.

١٠٦. مقبل بن هادي الوادعي، رجال الحاكم في المستدرك، نشر مكتبة صنعاء الأثرية، ط٢، ١٤٢٥هـ.
١٠٧. النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق محمود إبراهيم زايد، نشر دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦هـ.
١٠٨. الهروي، شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، قدم له: الشيخ عبد الفتح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، نشر: دار الأرقم – لبنان / بيروت.
١٠٩. الهروي، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، المعروف بالموضوعات الكبرى، تحقيق محمد الصباغ، نشر دار الأمانة ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.